مجلة العلوم الاجتماعية

تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت
المجلد التاسع عشر - العدد الثالث/الرابع - خريف/شتاء 1991

■ أحمد يوسف أحمد — النظام العربي وأزمة الخليج

■ سعد الدين ابراهيم، عبد الحميد ابراهيم — دور المثقفين العرب في أزمة الخليج

■ عثمان محمد عثمان — الأبعاد الاقتصادية لحرب الخليج الثانية

■ مصطفى علوي — إدارة أزمة الخليج ومواقف الأطراف المختلفة

■ جمال سند السويدي، شملان يوسف العيسى — إتجاهات طلبة جامعة الإمارات حول أزمة الخليج

■ إبراهيم شكيب — الآفاق الاستراتيجية لزلزال الخليج

ثمن العدد

الكويت (500) فلس، السعودية (10) ريالات، قطر (10) ريالات، الامارات (10) دراهم، البحرين (-,1) دينار، عُمان (-,1) ريال، لبنان (2000) ليرة، الاردن (750) فلساً، تونس (1,5) دينار، الجزائر (15) دينار، اليمن الجنوبي (600) فلس، ليبيا (2) دينار، مصر (3) جنيه، السودان (1,5) جنيه، سوريا (50) ليرة، اليمن الشمالي (15) ريالاً، المغرب (20) درهماً، المملكة المتحدة (1) جنيه.

الاشتراكات

للافراد	سنة	سنتان	ثلاث سنوات	اربع سنوات
الكويت	2 د.ك	4 د.ك	5,5 د.ك	7 د.ك
الدول العربية	2,5 د.ك	4,5 د.ك	6,5 د.ك	8 د.ك
البلاد الاخرى	15 دولاراً	30 دولاراً	40 دولاراً	50 دولاراً
للمؤسسات				
الكويت والبلاد العربية	15 د.ك	25 د.ك	40 د.ك	50 د.ك
في الخارج	60 دولاراً	110 دولاراً	150 دولاراً	180 دولاراً

* تدفع اشتراكات الأفراد مقدماً

(1) إما بشيك لأمر المجلة مسحوباً على أحد المصارف الكويتية.

(2) أو بتحويل مصرفي لحساب مجلة العلوم الاجتماعية رقم (07101685) لدى بنك الخليج فرع العديلية.

* اشتراكك لأكثر من سنة يمنحك فرصة الحصول على أحد أعداد المجلة الخاصة بأزمة الخليج أو أحد أعداد المجلة القديمة.

مجلة العلوم الاجتماعية في مجلدات

تعلن «مجلة العلوم الاجتماعية» عن توافر الأعداد السابقة من المجلة ضمن مجلدات أنيقة، يمكن الحصول عليها من قسم الاشتراكات مباشرة، أو بالكتابة إلى المجلة على عنوانها التالي:

مجلة العلوم الاجتماعية

ص. ب: 27780 صفاة ــ الكويت 13055

فاكس: 2549421

او الاتصال تلفونياً لتأمينها على الهاتفين التاليين: 2549421 - 2549387

ثمن المجلد للمؤسسات: خمسة عشر ديناراً كويتياً أو ما يعادلها

ثمن المجلد للأفراد: خمسة دنانير كويتية أو ما يعادلها

ثمن المجلد للطلاب: ثلاثة دنانير كويتية أو ما يعادلها

مجلة العلوم الاجتماعية

تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

فصلية أكاديمية تعنى بنشر الأبحاث في تخصصات السياسة، الاقتصاد، الاجتماع، علم النفس الاجتماعي، الانثروبولوجيا الاجتماعية، والجغرافيا الثقافية

المجلد التاسع عشر - العدد الثالث/الرابع - خريف/شتاء 1991

رئيس التحرير

فهد ثاقب الثاقب

مراجعات الكتب

حسن رامز حمود

هيئة التحرير:

أحمد عبد العزيز سلامة

إسماعيل صبري مقلد

حصة محمد البحر

عمرو محيي الدين

فهد ثاقب الثاقب

محمد صباح السالم الصباح

توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان التالي:

مجلة العلوم الاجتماعية - جامعة الكويت - ص. ب 27780 صفاة - الكويت 13055

هاتف: 2549387 - 2549421 فاكس: 2549421

قواعد النشر بالمجلة

قواعد عامة:

1 ـ تنشر المجلة الأبحاث والدراسات الأكاديمية الأصيلة المكتوبة باللغتين العربية أو الانجليزية، ولا تنشر بحوثا منشورة سابقا، أو أنها مقدمة للنشر لدى جهات أخرى. وذلك في تخصصات: السياسة، الاقتصاد، الاجتماع، علم النفس الاجتماعي، الانثروبولوجيا الاجتماعية، والجغرافيا الثقافية.

2 ـ ترحب المجلة بالمناقشات الموضوعية حول ما ينشر فيها أو في غيرها من المجلات والمحافل الاكاديمية.

3 ـ تنشر المجلة مراجعات وعروض الكتب، التي لا يتجاوز تاريخ اصدارها ثلاثة أعوام، وبحيث لا يزيد حجم المراجعة عن عشرة صفحات (كوارتر) بمسافة ونصف بين السطر والسطر، ويشترط في المراجعة أن تتناول ايجابيات وسلبيات الكتاب، وفي العرض أن يقدم تلخيصاً لأهم محتويات الكتاب. وتستهل المراجعة بالمعلومات التالية: الاسم الكامل للمؤلف، العنوان الكامل للكتاب، مكان النشر، الاسم الكامل للناشر، تاريخ النشر، عدد الصفحات، وإذا كان الكتاب بلغة أجنبية فيجب كتابة تلك المعلومات بتلك اللغة.

4 ـ ترحب المجلة بنشر التقارير عن المؤتمرات والمنتديات العلمية والنشاطات الأكاديمية الأخرى، في حقول العلوم الاجتماعية.

5 ـ ترحب المجلة بنشر ما يصلها من ملخصات الرسائل الجامعية (التي تمت مناقشتها واجازتها) في حقول العلوم الاجتماعية، على أن يكون الملخص من إعداد صاحب الرسالة نفسه.

6 ـ يجب أن يرسل مع البحث ملخص باللغة الانجليزية في حدود (150-200) كلمة، ملخصا مهمة البحث والنتائج.

7 ـ يتم تنظيم البحث على أساس كتابة العناوين الرئيسية مستقلة في وسط السطر، على أن تكتب العناوين الفرعية مستقلة في الجانب الأيمن، أما العناوين الثانوية فتكتب في بداية الفقرة.

الأبحاث:

1 ـ يجب ألا تزيد عدد صفحات البحث عن 40 صفحة مطبوعة على الآلة الكاتبة، على ورق كوارتر، وبمسافة ونصف بين السطر والسطر، يرجى مراجعة أحد الأعداد الصادرة حديثاً من أجل الاطلاع على الشكل المطلوب.

2 ـ تطبع الجداول على أوراق مستقلة، ويشار في أسفل الجدول إلى مصدره أو مصادره كاملة، على أن يشار إلى المكان المحدد للجدول ضمن البحث مثلا (جدول رقم (1) هنا تقريبا).

3 ـ يكتب المؤلف اسمه وجهة عمله عل ورقة مستقلة، ويجب ان يرفق نسخة عن سيرته العلمية إذا كان يتعاون مع المجلة للمرة الأولى، وعليه أن يذكر ما إذا كان البحث قد قدم إلى، أو قرىء في مؤتمر ما، إلا أنه لم ينشر ضمن أعمال المؤتمر، أو حصل على دعم مالي أو مساعدة علمية من شخص أو جهة ما.

4 ـ تقدم المجلة لكاتب البحث عشرة مستلات من بحثه، مع نسخة من العدد الذي يظهر فيه البحث.

5 ـ تقدم المجلة نسخة من العدد هدية لكاتب المناقشة أو المراجعة أو التقرير أو ملخص الرسالة الجامعية.

المصادر والهوامش:

1 ـ يشار إلى جميع المصادر ضمن البحث بالإشارة إلى المؤلف الأخير وسنة النشر ووضعها بين

قوسين مثلا (ابن خلدون، 1960) و (القوصي، ومذكور، 1970) و (Smith, 1970) و (Smith & Jones, 1975). أما إذا كان هناك أكثر من المؤلفين للمصدر الواحد فيشار إليهما هكذا (مذكور وآخرون، 1980) و (Jones et al, 1965). أما إذا كان هناك مصدران لكاتبين مختلفين فيشار إليهما هكذا (القوصي، 1973؛ مذكور، 1987) و (Roger, 1981; Smith, 1974) وفي حالة وجود مصدرين لكاتب في سنة واحدة فيشار إليهما هكذا (الفارابي 1964 أ ، 1964 ب) و (Smith, 1961a, 1961b). وفي حالة الاقتباس يشار إلى الصفحة أو الصفحات المقتبس منها في متن البحث هكذا (ابن خلدون 164:1972) و (Jones, 1977; 58-59)).

2 _ توضع المصادر في نهاية البحث، ويفضل أن تكون حديثة جداً وأن لا يزيد عمر أقدمها عن عشرين عاما. كما يجب وضع جميع المصادر التي أشير اليها ضمن البحث في نهايته، على أن تكتب المصادر بطريقة أبجدية من حيث اسم المؤلف وسنة النشر مثلا:

مايكل هدسون

1986 «الدولة والمجتمع والشرعية: دراسة عن المأمولات السياسية العربية في التسعينات» ص ص 17-36 في هـ. شرابي (محرر) العقد العربي القادم: المستقبلات البديلة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

عمر الخطيب

1985 «الانماء السياسي في إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربي» مجلة العلوم الاجتماعية 13 (شتاء): 223-169.

محمد ابو زهرة

1974 الجريمة والعقوبة في الفقه الاسلامي: العقوبة. القاهرة: دار الفكر العربي.

Hirshi, T.

1983 "Crime & the Family", pp 53-69 in J. Wilsone (ed) Crime & Public Policy. San Francisco Institute for Contemporary Stdies.

Kalmuss, D.

1984 "The Intergenerational Transmission of Marital Aggresion" Journal of Marriage & the Family 46 (February): 11-19.

Quinnety. R.

1979 Criminology. Boston: Little Brown & Company.

3 _ يجب اختصار الهوامش إلى أقصى حد، والإشارة إليها بأرقام متسلسلة ضمن البحث، ووضعها مرقمة حسب التسلسل في نهايته. أما هوامش الجداول فيجب أن تكون تابعة لها، ويشار بكلمة ملاحظة إذا كان هناك تعليق عام، وتوضع (*) أو أكثر إذا كان التعليق خاصاً باحصائيات معينة، وتوضع كلمة المصدر أمام المصدر الذي استمدت منه بيانات الجدول ويكتب اسم المؤلف، عنوان الكتاب أو المقال، اسم الناشر أو المجلة، مكان النشر إذا كان كتابا، تاريخ النشر، المجلد والعدد وأرقام الصفحات إذا كان مقالا.

4 _ تطبع الهوامش والمصادر العربية والمصادر الأجنبية على أوراق مستقلة، بمسافة واحدة بين سطور المصدر الواحد ومسافتين بين مصدر وآخر.

إجازة النشر:

تقوم المجلة باخطار أصحاب الأبحاث بإجازة أبحاثهم للنشر بعد عرضها على اثنين أو أكثر من المحكمين، تختارهم المجلة عل نحو سري، وللمجلة أن تطلب اجراء تعديلات على البحث شكلية أو موضوعية، سواء كانت جزئية أو شاملة قبل اجازته للنشر.

الأبحـــاث

1 ـ أحمد يوسف أحمد
النظام العربي وأزمة الخليج 7

2 ـ سعد الدين ابراهيم، عبد الحميد صفوت ابراهيم
دور المثقفين العرب في أزمة الخليج 29

3 ـ عثمان محمد عثمان
الأبعاد الاقتصادية لحرب الخليج الثانية، الصراع
على النفط وانحسار التنمية العربية 51

4 ـ مصطفى علوي
إدارة أزمة الخليج ومواقف الاطراف المختلفة 69

5 ـ جمال سند السويدي/ شملان يوسف العيسى
إتجاهات طلبة جامعة الإمارات العربية المتحدة
حول أزمة الخليج 107

6 ـ ابراهيم شكيب
الآفاق الاستراتيجية لزلزال الخليج 135

المناقشات

شفيق ناظم الغبرا
الاحتلال العراقي للكويت:
بين النظام الدولي والنظام الاقليمي،
بين التفكير العلمي والايديولوجيا المغامرة 171

المراجعات

1 ـ الكويت وأيام الاحتلال 189
تأليف: محمد عبد الهادي جمال
مراجعة: محمد حسين غلوم

2 ـ الاجتياح العراقي للكويت في الميزان التاريخي 203
تأليف: عبد العظيم رمضان
مراجعة: عبد الرحمن عبد الغني

3 ـ عاصفة الصحراء: أسرار البيت الأبيض 213
تأليف: أريك لوران
ترجمة: منيرة أسمر
مراجعة: عبد الله العنزي
4 ـ حرب الخليج: الملف السري 222
تأليف: بيار سالينجر، أريك لوران
مراجعة: مرضي الخالدي

الملخصـــات 235

مصادر أجنبية خاصة بأزمة الخليج 248

النظام العربي وأزمة الخليج

أحمد يوسف أحمد
قسم العلوم السياسية ـ جامعة القاهرة

مقدمة

ربما لا يكون هناك تجاوز للحقيقة في القول بأن أزمة الخليج التي تفجرت في الثاني من أغسطس 1990 قد انطوت على أخطر تحدّ واجهه النظام العربي منذ نشأته الرسمية في 1945، وقد يُقال: إن مثل هذه التعبيرات قد استُهلكت لفرط استخدامها في وصف المحن المتلاحقة التي مرت بالنظام العربي منذ أواخر الستينات، بدءاً بهزيمة 1967، ومروراً بالانقسام المصري ـ العربي حول سياسة التسوية السلمية التي اتبعها أنور السادات تجاه إسرائيل، إلى غزو إسرائيل للبنان في 1982 والحرب العراقية ـ الإيرانية التي استغرقت معظم عقد الثمانينات، وانتهاءً بمخطط تهجير اليهود السوفييت إلى فلسطين على نَحْوٍ غير مسبوق في نهاية ذلك العقد.

غير أننا قد لا نجافي الحقيقة كثيراً إذا قلنا: إن تحدّي أزمة الخليج مَثَّلَ المحنة الأشد في تاريخ النظام العربي المعاصر؛ لأن المحن قد وقعت في السابق وعلى نَحْوٍ أساسي من جراء خطر خارجي على النظام العربي، أَمكن بدرجةٍ أو بأُخرى إيجاد خَطٍّ عام يحكم سلوك النظام تجاهه، أما محنة الخليج فقد تفجرت من داخل النظام مهما كان دور الأطراف الخارجية فيها؛ ولهذا صَعُبَ إيجاد الخط العام لسلوك النظام الذي انقسم بوضوح ربما لأول مرة منذ نشأته الرسمية إلى معسكرين متناحرين شبه متوازنين بكل ما ترتب على هذا من أعراض مرضية، دفعت البعض ـ إن لم يكن الكثيرين ـ إلى الحديث بإصرارٍ على انهيار النظام العربي، ومن هنا تبدو خطورة الموضوع، وأهمية التصدّي له بالتحليل، ومحاولة الفهم.

ويتمثل النهج الأساسي لهذه الدراسة في النظر إلى الدول العربية باعتبارها

تمثل وحدات في نظام، ليس كما يفهمه العامة على أنه يتضمن تنظيماً وإطاراً مؤسسياً قانونياً محكَماً، وإنما على أنه بالأساس نموذج للتفاعلات بين هذه الوحدات يترتب على ما بينها من علاقة توافق (اعتماد متبادل) يفترض أن تكون متميزة عن مثيلتها بين هذه الوحدات (العربية) وغيرها من الوحدات (غير العربية). وفي هذا الإطار سوف يُنظر للعلاقة بين النظام العربي وأزمة الخليج على أنها علاقة تأثيرٍ متبادل ومستمر، فقد كان النظام العربي أولاً بأوضاعه التي نعرفها مُصَدِّراً للأزمة التي مَثَّلت بدورها عاملاً جديداً يؤثر على هذه الأوضاع على نَحْوٍ ما سنرى، وهكذا تنقسم الدراسة إلى جزأين رئيسيين: أولهما عن النظام العربي على أنه مصدِّر لأزمة الخليج، وثانيهما عن أثر الأزمة على النظام.

وعلى الرغم من الاستحالة الموضوعية للفصل بين «النظام» وبيئته الخارجية فإنه يجب تذكّر أن هذه الدراسة تُقَدَّم في إطار جهد جماعي يتناول الموضوع من شتى جوانبه، ومن ثَمّ فإن هذه الدراسة لن تتناول على سبيل المثال القضايا المتعلقة بعلاقة النظام بالدول المحيطة Peripheral، أو بالدول المتغلغلة فيه interusive، كذلك لن تتناول القضايا المتعلقة بالجامعة العربية؛ لوجود دراسة متخصصة في الموضوع في هذا الإطار الجماعي.

أولاً ـ النظام العربي مصدر لأزمة الخليج

عند تحليل أية أزمة يَقْصُر فريق من المحللين عادة رؤيته لهذه الأزمة على الموقف الذي نبعت منه، بينما يتجاوز فريق ثانٍ هذا الموقف المحدد إلى العوامل البنيوية التي أفرزت مثل هذه الأزمة داخل نظام ما، وتطبيقاً للنظرة الأولى يمكن أن تكون أزمة الخليج مترتّبة على عُسْرٍ اقتصاديّ عراقيّ بعد وقف إطلاق النار مع إيران في أغسطس 1988 بسبب استنزاف موارد العراق الذاتية، والمساعدات الخارجية المقدَّمة له في الحرب مع إيران التي دامت ثمانِ سنوات. ولم يكن استمرار تَحَمّل هذا العُسْر ممكناً، أو مترتبة على حَرَجٍ سياسيّ بالغ للقيادة العراقية في مواجهة شعبها مع تَقَدّم خطا المصالحة مع إيران قَبل تفجّر الأزمة على نحوٍ لا بُدّ وأن يتضمن تنازلات أساسية من قِبَل الطرفين بما يجعل إعادة التفكير في عقلانية الحرب وجدواها أمراً حتمياً من قبل القوى السياسية والرأي العام في العراق، وكلتا المسألتين ـ أي العسر الاقتصادي والحرج السياسي ـ يمكن مواجهتهما بغزو الكويت في إطار حسابات معينة من وجهة نظر القيادة العراقية؛ ولذلك اتسم سلوك القيادة العراقية

بالذات في الفترة من 17 يوليو وحتى أول أغسطس بالتصعيد الذي أفضى في النهاية إلى الغزو، وقد تمثل هذا التصعيد في الخطاب العراقي سواء في خطاب صدام حسين في 17 يوليو 1990، أو في مذكرة نائب رئيس الوزارة ووزير خارجيته طارق عزيز للجامعة العربية قبلها في 16 يوليو، حيث اتسمت مفردات هذه اللغة بنبرة تهديدية وازدرائية واضحة، وهذا فضلاً عن أن القصر الشديد للمدة المنقضية بين فشل اجتماع جدة في 31 يوليو وبين الغزو العراقي للكويت لا يشير إلى أيّ حرص من جانب القيادة العراقية على تفادي العمل العسكري.

ومن ناحية أخرى يرى البعض أن السلوك الكويتي تجاه العراق قبل الأزمة وأثناءها قد اتسم بتشدد يعتبر هو المسؤول عن سلوك التصعيد المنسوب للقيادة العراقية، ولا بأس ـ كما يضيف أنصار هذا الفريق ـ من أن تكون الكويت قد تلقت التشجيع في هذا ولو على نحو غير مباشر من قوة عظمى كالولايات المتحدة الأمريكية، يهمها استدراج العراق إلى تهديد الكويت حتى يمكن لها ـ أي للولايات المتحدة ـ أن تؤسس لها وجوداً عسكرياً ذا ثقل في منطقة شديدة الحساسية لمصالحها كمنطقة الخليج، خاصة بعد أن تناقصت أعباؤها العسكرية العالمية من جراء التحولات الراهنة في النظام الدولي، وهنا فإن الرواية الشهيرة الخاصة باستدراج السفيرة الأمريكية للعراق لصدام حسين كي يتصور أن رد الفعل الأمريكي لعمل عراقي، أيّاً كان تجاه الكويت سوف يكون غائباً باتت أكثر من شهيرة.

وفي الواقع إن ما يعيب هذا التحليل، على الرغم من أن جزءاً منه ربما يكون كبيراً قد يكون صحيحاً، أنه يتجاهل الأوضاع الكامنة في بنية النظام العربي ذاته، والتي يمكن أن تكون هي الأساس الحقيقي للأزمة، بمعنى أن مثل هذه الأزمة لم تكن لتحدث لولا وجود هذه الأوضاع، والتي نسميها هنا بالمصادر البنيوية أو النظامية للأزمة، وسوف تتناول هذه الدراسة بالتحليل خمسة أبعاد لهذه المصادر البنيوية أو النظامية على النحو التالي: طبيعة الحدود السياسية بين الدول العربية، حالة الديمقراطية في النظم العربية الحاكمة، توزيع السكان والثروة في الوطن العربي، افتقاد النظام العربي لآليات فعّالة لحل وتسوية الصراعات بين وحداته، طموحات القيادة العراقية للاضطلاع بالدور القيادي في النظام العربي.

1 ـ **طبيعة الحدود السياسية بين الدول العربية**: تتميز الحدود السياسية بين الدول العربية بأنها بصفة عامة حدود حديثة، تعود في معظمها إلى تسويات الحرب العالمية

الأولى التي تمت في ظل انهيار الامبراطورية العثمانية، وهيمنة قوى الاستعمار الغربي، ومن هنا تأتي سمتها الثانية الأساسية التي تتمثل في كونها في الغالب ـ وليس على نحو مطلق كما يذهب البعض ـ حدوداً ذات طبيعة استعمارية، بل إن بعض الكيانات القطرية العربية يدين بوجوده أصلاً لتسويات الحرب العالمية الأولى.

وفي هذا الإطار تولدت مشكلات الحدود بين عديد من الأقطار العربية، وفي حالتنا هذه فإن دولة العراق كما هو معلوم أعلنت لدى استقلال الكويت في مطلع الستينات أنها جزء لا يتجزأ من العراق، وطالبت بضم الجزء إلى الكل، وعلى الرغم من تجاوز هذه الأزمة، واعتراف العراق بالكويت فيما بعد بموجب اتفاقية 1973 فإن المتابعين للتفاعلات بين هاتين الدولتين العربيتين يعلمون أن العلاقات بينهما ظلت تتوتر بين الحين والآخر بسبب خلافات «حدودية»، فضلاً عن تلميحات الرئيس العراقي صدام حسين قبل الغزو بحوالي عام إلى أنه لا يجد أن دعاوى عبد الكريم قاسم تجاه الكويت كانت بلا أساس، وأخيراً فقد سادت نغمة الحق العراقي التاريخي في الكويت بمناسبة ضمها للعراق بعد الغزو.

والواقع أنه لا يمكن أن يقبل منطق «الحقوق التاريخية»، أو «الحدود الاستعمارية» كمصدر للأزمة دون نقاش، ذلك أنه لو كان الأمر كذلك لانشغل العالم كله بسلسلة متصلة لا تنتهي من حروب إقليمية وصدامات حدودية، حيث إن ذات المشكلة موجودة، وإن يكن بدرجات متفاوتة خارج الوطن العربي، ومع ذلك فقد استقرت معايير تثبيت الحدود السياسية القائمة مع الاعتراف بعدم عدالتها في بعض الأحيان، أو حتى في كثير من الأحيان، وذلك لأن البديل هو الفوضى الشاملة، ولم تقتصر هذه الممارسات على الدول المستقرة سياسياً كما في أوروبا، بل امتدت إلى القارة الأفريقية منذ وقت بعيد نسبياً حين أصبح احترام الحدود القائمة بين الدول الأفريقية يرقى إلى مرتبة المبدأ الحاكم للعلاقات بين الدول الأفريقية منذ إنشاء منظمة الوحدة الأفريقية في 1963.

ومع ذلك فإن مشكلة الحدود السياسية بين الأقطار العربية عامة وبين العراق والكويت خاصة قد استخدمت من القيادة العراقية لتسويغ غزو الكويت، وإضفاء سمة «قومية» وحدوية عليه، ولحشد التأييد من جانب قطاع من القوميين العرب رأى في هذا الغزو عملاً «وحدوياً»، ولهذا فنحن نفضل النظر إلى طبيعة الحدود السياسية بين الأقطار العربية عامة، وبين العراق والكويت خاصة باعتبارها تمثل واحداً من العوامل

التي سهلت وقوع الأزمة بقدر ما قدمت للقيادة العراقية حجة «قومية» تبرر بها عملها، وإن لم يكن متصوراً أن تمثل مصدراً كافياً لحدوث الأزمة في غيبة المصادر الأخرى.

2 ـ حالة الديمقراطية في النظم العربية الحاكمة: ليس خافياً بطبيعة الحال أن النظم العربية الحاكمة من المنظور الديمقراطي تعتبر بصفة عامة في وضع مُتَرَدّ، فالديمقراطية فيها إما غائبة غياباً شبه كامل، وإما أن بعض الخطوات بدرجة أو بأخرى قد تَحَقَّق في عدد منها كبداية يمكن أن تُفْضي فيما بعد إلى صيغة ديمقراطية، وإن تكن جميعها ـ أي جميع النظم العربية الحاكمة ـ ما زالت تفتقر إلى تقاليد مؤسسية لنقل السلطة عن طريق الاختيار الشعبي أثناء وجود الحاكم على قيد الحياة.

ويعتبر الكثيرون أن هذا الوضع المتدني للديمقراطية في النظم العربية الحاكمة مسؤول عن أزمة الخليج (البيلاوي، 1990، عبد الغني، 1991)، كما هو مسؤول عن غيرها من أزمات النظام العربي التي سبقتها، خاصة وأن النظام العراقي يأتي في الشريحة الدنيا بالمعايير الديمقراطية، غير أن هذا الحكم يحتاج دون شك نوعاً من المناقشة لاستجلاء المدلول المحدد له بالنسبة لأزمة الخليج (السيد، 1990)، ونعني بذلك أن النظم الديمقراطية بدورها تبادر بالعدوان المسلح «تفجير الأزمات»، وقد نذكر أن العدوان البريطاني ـ الفرنسي على مصر في 1956، والتورط الأمريكي في فيتنام وغيرها قد حدث في ظل نظم حاكمة يفترض أنها ديمقراطية، بل إن قضية الحق التاريخي العراقي في الكويت بالذات بَدَا أنها تحظى بشعبية يعتد بها في العراق، وهكذا فإن افتراض أن تقيد القيادة العراقية بالإرادة الشعبية كان يمكن أن يمنعها من غزو الكويت، يبدو غير مؤكد الصحة. غير أنه لا شك من ناحية أخرى أن عملية النقاش الحر التي تدور عادة داخل مؤسسات النظم الديمقراطية وفيما بينها يمكن أن تبصّر صانع القرار الرئيسي بالمخاطر المحيطة بقرارٍ ما، وهي مخاطر بَدَتْ عالية للغاية بالحساب الفعلي فيَ غزو العراق للكويت، كما أن حدوث عملية «التغذية الاسترجاعية» (Feedback) دون اختناقات في هذه النظم الديمقراطية يمكنها من الاستجابة اللاحقة لتطورِ مواقف النخب والرأي العام من القرارات المتخذة، والسياسات المتبعة بما يُمَكن صانع القرار الرئيسي من تعديل هذه القرارات والسياسات، وهي عملية نفترض أنها كانت تفيد في ترشيد السياسة والقرارات العراقية تجاه الأزمة، على أساس أنه من المرجح أن تكون عملية إعادة للحسابات قد تمّت في أوساط النخبة والرأي العام في العراق بعد حدوث التداعيات العربية والدولية المعروفة للأزمة.

3 ـ توزيع السكان والثروة في الوطن العربي: تتميز وحدات النظام العربي كما هو معروف بالتباين الشديد في توزيع السكان والثروة بينها، وينطبق هذا سواء على النظام العربي بصفة عامة، أو ما يمكن أن يسمى بالنظم الفرعية داخله، ومنها النظام الخليجي، وإذا اعتمدنا أرقام 1986 فسوف نجد أن النظام العربي كان يضم دولة كمصر يقترب عدد سكانها من 50 مليون، ودولة كالبحرين يقل عدد سكانها عن نصف مليون، وبالنسبة لمنطقة الخليج ساحة الأزمة تحديداً نجد أن عدد سكان العراق وفقاً لأرقام نفس السنة قد بلغ 16,5 مليون، بينما كان عدد سكان الكويت 1,8 مليون.

ومن المعروف بطبيعة الحال أن لحجم السكان مضامينه الواضحة بالنسبة للقوة العسكرية للدولة (Choucri, 1974)، ويعني هذا أن الميزان السابق لسكان الخليج لا بد وأن ينعكس على ميزان القوى العسكرية فيه، ويصدق هذا القول بصفة خاصة بالنظر إلى ما نعلمه من مُكوِّن أجنبي نتيجة للعمالة الوافدة غير العربية في معظم دول مجلس التعاون الخليجي، الأمر الذي يجعل من المواطنين أقلية في معظم دول مجلس التعاون الخليجي كما يوضح جدول رقم (1).

السكان المواطنون وغير المواطنين
في دول مجلس التعاون الخليجي (1985) (بالآلاف)

الدولة	المواطنون	غير المواطنين	المجموع	نسبة غير المواطنين للمجموع ٪
الامارات العربية المتحدة	387,4	1145,1	1532,5	74,7
البحرين	376,1	158,6	534,7	29,6
المملكة العربية السعودية	8764,2	3878,0	12642,2	30,7
عمان	973,0	447,8	1420,8	31,5
قطر	95,3	351,7	447,0	78,6
الكويت	686,1	1035,8	1721,9	60,15
المجموع	11282,1	7017,0	18299,1	38,3

* المصدر: عقيد ركن محمد عبد اللطيف سعود الهاشم، استراتيجية بناء القوات المسلحة لدول الخليج العربية في إطار مجلس التعاون، رسالة دكتوراه غير منشورة، أكاديمية ناصر العسكرية العليا، 1990، نقلاً عن جدول رقم (1).

وتفسر الأرقام السابقة وجود خلل واضح في ميزان القوة العسكرية في منطقة الخليج العربية لصالح العراق على النحو الذي يبينه جدول رقم (2).

جدول رقم (2)

الميزان العسكري في منطقة الخليج العربية (1989)

الدولة	عدد القوات المسلحة (الف جندي)	دبابات رئيسية	مدفعية	صواريخ سطح	طائرات قتال	سفن قتال	زوارق صواريخ	هليكوبتر مسلح
عمان	25,5	39	63	-	63	-	4	-
الامارات	43	131	97	-	61	-	6	19
قطر	7	24	14	-	13	-	3	20
البحرين	2,4	54	20	-	12	2	4	12
السعودية	65,7	550	443	9	179	8	9	24
الكويت	20,3	275	92	-	36	-	8	18
مجموع دول مجلس التعاون الخليجي	163,9	1073	729	9	364	10	34	93
العراق	1000	5500	3500	66	513	4	8	160

*المصدر: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، التقرير الاستراتيجي العربي 1989، القاهرة 1990، نقلاً عن جدول رقم (2) ص 167.

ولا تحتاج أرقام الجدول إلى تعليق في الواقع، حيث يبدو بوضوح الخلل لصالح العراق إذا جابه دول مجلس التعاون الخليجي ككل فما بالنا بالحالة الاستثنائية بين الكويت والعراق. وقد كان مثل هذا الوضع تحديداً هو الذي سمح للعراق باجتياح الكويت في ساعات قليلة عندما اتخذت قيادته السياسية القرار بذلك، ولقد كان للقيادة العراقية على سبيل المثال ـ وما زال ـ خصومتها المريرة مع سوريا بسبب موقفها من حربه ضد إيران، والتي لا يمكن مقارنتها بخصومته مع الكويت حول ملكية نفط، أو سياسات نفطية، أو مطالب بتسهيلات استراتيجية، إذ كانت سوريا تدعم مجهوداً حربياً يمكن أن يهدد السلامة الإقليمية للعراق، ومع ذلك فإنّ رد القيادة العراقية على الموقف السوري لم يكن في أي وقت من الأوقات بعد توقف الحرب مع

إيران هو غزو سوريا، وذلك بالنظر إلى أن ميزان القوى بينهما لم يكن ليسمح بذلك.

وبالنسبة لتوزيع الثروة فإن المصادفة شاءت أن يتباين بدوره بين وحدات النظام العربي، وأن تتميز دول الخليج العربية النفطية بأنها دول ذات دخل عال، ووفقاً لأرقام 1989 بلغ الناتج القومي للسعودية 73,4 بليون دولار، والإمارات 22,9 بليون دولار، والكويت 20,07 بليون دولار بينما بلغ الناتج القومي للعراق 45 بليون دولار، وعلى الرغم من أنه من الواضح أن العراق يدخل في عداد الدول الغنية إلا أن استنزاف موارده في الحرب مع إيران، وضخامة الثروة الكويتية إذا قورنت بعدد السكان لا شك أنه قد جعل من الكويت بالنسبة للعراق «جائزة» (الببلاوي، 1990)، تهون أمامها حسابات المخاطر الخاصة بالغزو.

4 ـ افتقاد النظام العربي لآليات فعالة لحل وتسوية الصراعات بين وحداته:

شهد النظام العربي على نحو فرض منذ نشأته الرسمية في عام 1945 ظاهرة الصراع بين وحداته، ويظهر التحليل العلمي لهذه الظاهرة أن شدتها لا تتجه إلى التزايد أو التناقص باستمرار عبر الزمن، وإنما هي تأخذ اتجاهات صاعدة وهابطة، ومن الواضح أن تفسير هذا النموذج العام يرجع إلى أن الصراعات العربية ـ العربية في أية مرحلة من المراحل لم تكن تحل، وإنما تتم تهدئتها، أو على أحسن الفروض تسويتها تحت تأثير عامل أو آخر بما يفيد أن محتوى الصراع ذاته يبقى كامناً كالبركان يستعد للانفجار في أية لحظة، ولذلك فإنه بمجرد ضعف أو اختفاء تأثير العوامل التي أدت إلى التهدئة أو التسوية، أو ظهور عوامل جديدة تدفع إلى الصراع تبدأ الصراعات في التصاعد من جديد حتى تصل إلى عامل تهدئة أو تسوية جديدة أو أكثر، وهكذا (أحمد، 1988).

ويعكس ما سبق غياب الآليات الفعالة لحل وتسوية الصراعات العربية ـ العربية، ويلاحظ هنا أن دور الجامعة العربية في هذا الصدد دور محدود، على الرغم من أنها تسبق غيرها من المنظمات الإقليمية (منظمة الوحدة الأفريقية) والعالمية (الأمم المتحدة) كما يظهر سجل تسوية المنازعات العربية ـ العربية (سليم، 1983)، ويعني ما سبق من منظور موضوعنا الراهن أن وحدات النظام العربي القوية الراغبة في تحدي الوضع الراهن فيه لا تجد رادعاً كافياً لها في سوابق حل، أو تسوية الصراعات بين وحداته، أي إن افتقاد النظام لمثل هذه السوابق المنتظمة يمثل في الواقع دعوة لتغيير الوضع الراهن لمن يريد ذلك، ويقدر عليه.

وقد يفسر هذا ما أظهره التحليل العلمي لخبرة تسوية الصراعات العربية ـ العربية من أن إحدى الآليات شديدة الأهمية بهذا الصدد قد تمثلت في تغير نظام الحكم لدى أحد طرفي الصراع، وعلى الرغم من أنه قد ثبت أن هذا التغير لا يفضي إلا إلى تهدئة مؤقتة للصراع فإن هناك ما يشير إلى أن النظم العربية الحاكمة قد زادت من تدخلها في شؤون بعضها البعض عبر الزمن (أحمد، 1988). ويعني هذا أن خبرة النظام العربي تقدم إغراء محدداً للنظام العراقي بأن يحاول تسوية خلافه مع الكويت عن طريق إحداث تغير في نظام الحكم بها، واختارت القيادة العراقية فيما بعد أن تحدثه عن طريق الغزو الشامل.

ولا شك أن غياب دور الدولة القائد في النظام منذ نهاية الستينات من ناحية أخرى كان يعني أن تكرار سابقة إرسال قوات إلى الكويت تحت مظلة الجامعة العربية بمناسبة التهديد العراقي لها في أوائل الستينات قد أصبح أمراً بعيد المنال، وهو الأمر الذي ينقلنا إلى المصدر الأخير للأزمة من وجهة نظر النظام العربي.

5 ـ طموحات القيادة العراقية للاضطلاع بالدور القيادي في النظام العربي:

عرف النظام العربي منذ منتصف الخمسينات وحتى نهاية الستينات تقريباً دوراً قيادياً لمصر بُنِيَ على مشروع قومي، بدأ بالتحرر من الاستعمار، ثم أُضيف إليه بعد ذلك هَدَفَا الوحدة والعدالة الاجتماعية، وإن كان هذا الهدف الأخير بالذات قد تراوح بين البروز والاختفاء حسب ظروف تطور علاقات مصر العربية، حيث برز في فترات الصراع، وتوارى إلى الخلف في فترات التضامن، وكانت القوة المحركة لهذا المشروع هي تلك العلاقة الفريدة التي نَمَتْ بين قيادة عبد الناصر والجماهير العربية.

ثم جاءت هزيمة 1967 ووفاة عبد الناصر في 1970 لتضعا نهاية لهذا الدور المصري القيادي، وتستبدلا به عملاً جماعياً من جانب عدة دول عربية رئيسية في قيادة النظام العربي، استمر حتى نشوب حرب اكتوبر 1973، وبعد نهاية الحرب تكفلت الطفرة في أسعار النفط في إحداث تغيير حقيقي في موازين القوى داخل النظام لصالح الدول النفطية الغنية، ثم أدت السياسة المصرية الجديدة تجاه التسوية السلمية مع إسرائيل إلى استبعاد مصر بالتدريج من المواقع المؤثرة في قيادة النظام العربي، ووصل هذا الوضع ذروته مع زيارة أنور السادات للقدس في 1977، ثم توقيع اتفاقية كامب ديفيد في 1978 ثم معاهدة السلام المصرية ـ الإسرائيلية في 1979 (مطر، 1983).

في هذا الإطار بَدَا أن ثَمَّةَ فراغاً سياسياً قد نشأ بسبب غيبة الدور المصري،

وبرز عدد من الدول يسعى إلى ملء هذا الفراغ، ولا شك أن العراق كان في مقدمة هذه الدول بما تستند إليه معادلة القوة العراقية من حجم سكاني معقول، وثروة نفطية ضخمة، واقتصاد متوازن نسبياً إذا قورن بالاقتصادات النفطية الأخرى، ونخبة متعلمة، والأهم من ذلك كله قيادة تمتلك رؤية واضحة لدور قيادي عراقي، وترى أن التاريخ قد دار دورته لكي يعاود العراقيون من جديد لعب الدور القيادي في هذه المنطقة من العالم (حسين، 1980).

والواقع أن القرارات العراقية الأساسية منذ منتصف السبعينات على الأقل يمكن أن تفهم في هذا السياق، فالتنازلات التي قدمها العراق في اتفاقية 1975 بينه وبين إيران في قضية شط العرب كان الغرض منها وضع نهاية للتمرد الكردي المستند إلى الدعم الإيراني كي يمكن التفرغ لبناء القوة التي يمكن أن توظف في تحقيق الدور القيادي، وقيادة عملية عزل السادات بعد زيارته لإسرائيل كانت تهدف إلى التأكيد على أن هذا الدور قد أصبح حقيقة واقعة، وإسقاط اتفاقية 1975 مع إيران واجتياح حدودها في سبتمبر 1980 كان الغرض منه هو إضافة بُعْدٍ إقليمي للقيادة العراقية.

غير أن الحرب العراقية ـ الإيرانية التي دامت ثمان سنوات كانت عاملاً في تآكل المخطط العراقي الرامي إلى لعب دور قيادي في المنطقة، فقد اضطر العراق مع تطورها، وقبل اغتيال أنور السادات إلى أن يدق الباب المصري طلباً للسلاح والذخائر بعد توقف الاتحاد السوفييتي إلى حين عن إمداده بهما نتيجة الاعتراض السوفييتي على الحرب مع إيران، باعتبار أن الثورة الإيرانية بغض النظر عن طابعها الديني ثورة معادية للامبريالية، وهكذا ثبت أن هناك حدوداً للدور العراقي لا يمكن تجاوزها. وسوّغت القيادة العراقية هذا التحول بأن نشوب الحرب مع إيران قد أحدث خللاً في المنطقة من منظور الأمن العربي يحتاج إصلاحه إلى عودة دور مصر.

ومع ذلك فإن الحرب العراقية ـ الإيرانية لم تقض على طموحات الدور القيادي العراقي على الأقل، لأن القيادة التي تتبنى هذه الطموحات ظلت باقية، بل إن الطريقة التي توقفت بها الحرب قد أعطت نوعاً من الشرعية للدور العراقي بعد أن انتهت المعارك الحربية بسلسلة من الانتصارات العسكرية العراقية أدت إلى إجبار القيادة الإيرانية على قبول وقف إطلاق النار دون شروط خلافاً لموقفها الثابت منذ نشوب الحرب، وهذا فضلاً عن أن سنوات الحرب قد مكنت العراق من الخروج بقوة عسكرية متفوقة بالمعيار العربي على الأقل، وهكذا بدا أن الاندفاع العراقي تجاه قيادة النظام العربي مستمر إن لم يكن آخذاً في التزايد، وحيث إن تجربة الصدام مع إيران

كانت مريرة، وحيث إن التسوية السياسية معها بدت بعد ثمان سنوات من الحرب الطريق الوحيد المفتوح لعلاقة مستقرة مع إيران، وحيث إن التسوية تتطلب بالضرورة تنازلات يمكن أن تثير جدلاً حول الحرب وجدواها فقد قررت القيادة العراقية أن يكون الاتجاه الجديد لاندفاعها إلى قيادة النظام العربي هو تلك الدولة الصغيرة الثرية التي قَدَّرت أن اجتياحها سهل، وعائده مضمون.

ثانياً ـ آثار الأزمة على النظام العربي

لكي نستطيع أن نقوِّم آثار أزمة الخليج على النظام العربي من المفيد أن تكون هناك خلفية يمكن أن يستند إليها هذا التقويم، وقد تكون نقطة البداية المناسبة لأغراض الدراسة الحالية في رصد هذه الخلفية هي التحولات الدولية الأخيرة التي بدأت في النصف الثاني من الثمانينات. ولسنا الآن في مجال تحليل هذه التحولات التي أضحت معروفة للجميع، ولكن يكفي أن نذكر بأنها أفضت في بدايتها إلى علاقات وفاق حقيقية بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي سواء بسبب النظرة السوفييتية الجديدة للشؤون الدولية، أو بسبب تفاقم المشكلات السوفييتية الداخلية مما كان يعني اختفاء الصراع والتوتر على مستوى القمة الدولية، ومن ثَمَّ اختفاء هامش حرية الحركة الذي كان يتيحه الصراع والتوتر للنظم الفرعية والوحدات المكونة لها، ومنها النظام العربي، ومما زاد في الأبعاد السلبية لهذه التأثيرات أن تطبيق النظرة السوفييتية الجديدة في حل الصراعات الدولية، والقائلة بتوازن المصالح لا توازن القوى على الصراع العربي ـ الإسرائيلي كان يعني غرماً مؤكداً للعرب والفلسطينيين الذين أظهروا أقصى مرونة ممكنة بخصوص الاعتراف «بالمصالح» الإسرائيلية، بينما لم تظهر إسرائيل ولو بادرة واحدة على الاعتراف «بالمصالح» الفلسطينية والعربية، وفي ظل وجود خلل واضح في ميزان القوى العربي لصالح إسرائيل بسبب انقسام العرب يصبح الحديث السابق عن غرم عربي مؤكداً إذا ما طبق مبدأ توازن المصالح لا توازن القوى حديثاً مسوغاً. كما زاد المخطط الصهيوني لتهجير اليهود السوفييت إلى فلسطين من الآثار السلبية للتحولات الدولية على النظام العربي، وقد استغلت الدوائر الصهيونية تدهور الأوضاع في الاتحاد السوفييتي، والتواطؤ الأمريكي بوضع حَدّ أعلى لمن تستقبلهم سنوياً من المهاجرين من اليهود السوفييت لتجعل من هذا المخطط أول محاولة حقيقية للرد على الانتفاضة الفلسطينية من منظور استراتيجي، وليس من منظور تكتيكي. وفيما بعد مَثَّل انهيار الاتحاد السوفييتي تأكيداً واضحاً لجميع الدلالات السابقة.

وللإنصاف فإن النظام العربي قد أظهر في البداية، وهو في قلب هذه التحولات الدولية الخطيرة، ما يعتبر استجابة سليمة للتحديات التي مَثَّلتها هذه التحولات، ففي مواجهة انقسام الصف العربي بصفة عامة، ومعضلة العلاقات المصرية ـ العربية، وعدم وجود وحدة كافية من خلف العراق في تصديه للإصرار الإيراني على استمرار القتال واحتلال أراض عراقية نجح الملك حسين ملك الأردن في عقد قمة عمان في نوفمبر 1987، وعلى الرغم من أن المبالغات التي صورت هذا المؤتمر وكأنه يمثل نقلة تاريخية في تطور النضال العربي لم تكن صحيحة، إلا أنه مَثَّل في حينه بالفعل نقطة نجح فيها النظام في وقف التدهور سواء في العلاقات بين وحداته، أو في مواجهة الخطر الخارجي على بقائه، فتمّ إيجاد مخرج لمعضلة العلاقات المصرية ـ العربية تكفل بحلها نهائياً في غضون سنتين، وأمكن تقوية الموقف العربي من خلف العراق، وسرعان ما قَدَّم الشعب الفلسطيني الاستجابة المثلى لتجاهل القمة الدولية لقضيته في ظل أوضاعها الجديدة من خلال انتفاضته التي تُكْمِلُ الآن (1992) عامها الخامس، وقَدَّمت إجابات مبسطة، ولكنها شافية، ومقنعة على جميع الأسئلة التي كانت تحير المحللين العرب بخصوص التفوق الإسرائيلي على العرب خاصة في ظل وجود ترسانة نووية إسرائيلية، وبخصوص كيفية تنشيط المواقف الدولية بل والعربية لصالح القضية الفلسطينية، وكانت الإجابة التي تتسق مع جميع خبرات التحرر الوطني أن قوةً ما كائنةً ما كانت لا تستطيع أن تفرض إلى الأبد أوضاعاً على شعب يرفضها، ويأخذ مصيره بين يديه، ويثور من أجل صنع مستقبله وفق تصوراته الذاتية.

وسرعان ما تمكن العراق في هذا المناخ الجديد أيضاً من إجبار إيران على تغيير موقفها الذي ثابرت عليه طويلاً برفض وقف إطلاق النار ما لم يدمغ العراق بالعدوان، ويقر مبدأ تعويض إيران، بل وتغيير نظام الحكم في العراق. ثم قَدَّم الشعب اليمني بدوره استجابة مُثْلَى للظروف الدولية الجديدة حين نجح في أن يستفيد من هذه الظروف في إنجاز مشروع إعادة توحيد اليمن الذي ناضل من أجله طويلاً، وكان الصراع على مستوى القمة الدولية دون شك أحد العوامل الأساسية في تعويق إنجازه، وبهذه الإنجازات الأربعة البارزة بدا وكأن النظام العربي يتخذ مساراً سليماً في مواجهة التحولات الدولية الجديدة، وفي هذه الظروف حدث إعصار الخليج. وليس ثمة شك في أن هذا الإعصار قد مَثَّل تحدياً غير مسبوق للنظام العربي، على الأقل لأنه ترتب على أول حالة ضم قطر عربي لقطر آخر بالقوة المسلحة منذ نشأة النظام العربي الرسمي في 1945، وكذلك لأنه أفضى إلى أكبر حشد عسكري أجنبي في الوطن

العربي على الأقل منذ اكتمل الاستقلال السياسي لأقطار هذا الوطن تباعاً في أعقاب الحرب العالمية الثانية. ولا شك أيضاً في أن أزمة الغزو العراقي للكويت قد خلقت آثاراً متعددة وشديدة الأهمية على النظام العربي، وهذا فضلاً عن أن الباب ما زال مفتوحاً أمام مزيد من التفاعلات المترتبة على الأزمة والكيفية التي حُلَّت بها. وسوف نكتفي مع ذلك بالحديث عن الآثار الفعلية التي أحدثتها الأزمة حتى الآن، ويمكن تصنيف أهم هذه الآثار في أثرها على تماسك النظام، وعلى عملية التغيير الثوري.

وبالنسبة لأثر الأزمة على تماسك النظام العربي من الواضح أن الدول المكونة لهذا النظام لم تتخذ موقفاً موحداً ضد الغزو العراقي للكويت، بل انقسمت على نفسها بوضوح إزاء هذا الغزو، فعلى الرغم من أن الجميع قد أعلن أنه لا يقبل الغزو من حيث المبدأ، إلا أن الطريقة التي تصرف بها عدد من الدول العربية جاءت مساوية من الناحية العملية لتأييد العراق. وليس الانقسام بجديد في النظام العربي، بل إن العكس هو الصحيح، فالصراع بين الدول العربية ظاهرة مزمنة منذ نشأة النظام العربي، يشتعل حيناً ثم يهدأ تحت وطأة عامل أو آخر، وقد يكون عدواناً، أو تهديداً خارجياً، أو تغيراً في نظام عربي حاكم أو آخر، ولكنه كما سبق أن رأينا لا يُحَلّ، بل ولا يُسَوّى عبر الزمن، وهكذا يعود ليبرز من جديد في أول فرصة سانحة (أحمد، 1988). ولهذا فعندما بالغ البعض في تفاؤله بأن قمة عمان في 1987 كانت قمة فارقة بين الانقسام والتضامن بَدَا هذا مناقضاً لخبرة النظام العربي التي أشارت إلى «دورية» الانقسامات، والصراعات العربية ـ العربية، ومع ذلك فمن الإنصاف القول بأن الأمل كان يحدو الجميع بأن تكون هذه القمة بالفعل بداية لعهد جديد من التضامن العربي يستطيع أن يواجه العالم الجديد الذي يتشكل تحت سمعنا وبصرنا، غير أن الخبرة تكررت بحذافيرها، ودخل النظام العربي من جديد في حلقة جديدة من حلقات الصراعات العربية ـ العربية.

غير أن هذه الحلقة ليست كأي حلقة سابقة، فهي المرة الأولى التي يكون فيها موضوع الصراع هو ضم دولة عربية لأخرى بالقوة المسلحة، كما أن النظام العربي قد انقسم للمرة الأولى أيضاً إلى معسكرين شبه متوازنين، ففي السابق كانت توجد في الأغلب دولة تشذ عن الإجماع العربي ويجري عزلها أو تصحيح مسارها بدرجة أو بأخرى كما حدث بالنسبة للأردن في 1950 بضمها للضفة الغربية، والعراق في 1955 بدخول حلف بغداد، ومصر في نهاية السبعينات بسياسة التسوية الجديدة مع إسرائيل.... الخ. أما في أزمة الخليج فكان معسكرا الخلاف شبه متوازنين مما شل

آليات العمل العربي المشترك التي سهل في الحالات السابقة توجيهها لتصحيح المسار.

ومن ناحية ثالثة فإن الانقسام الحادث من جراء أزمة الخليج قد امتد بوضوح لاعتبارات متعددة إلى الجماهير العربية، إما على أساس قُطْري، أو حتى داخل القطر العربي الواحد، بل داخل ذات الاتجاه السياسي في كل من هذه الأقطار، ويعني هذا أن الانقسام العربي في هذه المرة لن يكون مما يسهل علاجه كما كان يحدث في السابق. فطبيعة القضية سوف تترك ظلالاً كثيفة من الشك على العلاقة بين الدول العربية في المستقبل بعد أن ثبت بالدليل العملي أن الخطر العربي على العربي يمكن أن يكون حقيقياً ليس على مستوى تغيير النظام فحسب، وإنما على مستوى الغزو والضم، كما أن امتداد الانقسام إلى الجماهير قاعدة النظام العربي يختلف عما كان يحدث في السابق من خلافات بين النظم الحاكمة يمكن أن تزول بزوالها، أو بتغير الظروف المحيطة بها. وليس أحد من السذاجة بحيث يتصور أن العلاقة بين الجماهير العربية كانت خلواً من السلبيات قبل أزمة الخليج، فقد تأثرت هذه العلاقة دون شك بالخلافات السياسية بين النُّظُم الحاكمة العربية، خاصة عندما كانت هذه الخلافات تتعلق بقضايا قومية عليا كالقضية الفلسطينية، وتتضمن تفاعلات عنيفة كما حدث بين عدد من النظم الحاكمة في المشرق والمقاومة الفلسطينية، وتأثرت أيضاً بفجوة الغنى / الفقر الواضحة بين أقطار النفط الغنية وغيرها من الأقطار العربية، وتأثرت كذلك بالتمييز في معاملة العمالة العربية الوافدة إلى عدد من الأقطار العربية الغنية، وما إلى هذا، غير أن ما حدث من جراء هذه الأزمة قد مثل دون شك تصعيداً كمياً وكيفياً في هذه الخلافات، فتأييد قطاعات ليست بالقليلة من الجماهير العربية لغزو الكويت أوجد فجوة هائلة دون شك بين هذه القطاعات وبين شعوب دول مجلس التعاون الخليجي، وفاقم إعلام الأزمة المشوه الذي حركته الاعتبارات الآنية للصراع السياسي أكثر مما حركته اعتبارات المصلحة العربية من هذا الوضع الجديد المتردي في العلاقة بين الجماهير العربية مما يجعل من الصعوبة بمكان تجاوزه في فترة قصيرة.

أما أثر أزمة الخليج على عملية التغيير في الوطن العربي فيثور بمناسبة قول البعض بأن الغزو العراقي للكويت قد اكتنف مشروعاً لتحقيق الوحدة العربية وفقاً لأسس معينة تستند إلى منطق إحداث التغيير من داخل الوطن العربي، ولو بالقوة كي يكون الوطن العربي أكثر قدرة على تحقيق غاياته، ومواجهة الأخطار المتربصة به، ولنا على مثل هذه المقولة ملاحظتان على الأقل: الأولى، أنه قد ثبت من الخبرة السابقة

للنضال العربي في مرحلة المد القومي في الخمسينات والستينات أن وطأة المصالح الخارجية في الوطن العربي لا تسمح عادة لمثل هذه العملية أن تتم. وقد اتبعت القيادة المصرية مثل هذه الاستراتيجية في النصف الثاني من الخمسينات والستينات ـ مع فارق نوعي في المنطلقات بينها وبين القيادة العراقية ـ ومع ذلك اكتشفت ـ أي القيادة المصرية ـ غير مرة أن مصادر التهديد الخارجية تدفع إلى ضرورة اتباع صيغة تضامنية في التحرك العربي خاصة بالنظر إلى محدودية قدرات الدول العربية القائد سواء فيما يتعلق بتلبية مطالب الدعم من الأنصار والعرب، أو بمواجهة الخطر الخارجي. ففي عام 1962 على سبيل المثال أرسلت مصر قواتها لدعم الثورة اليمنية ضد خصومها المحليين والإقليميين والدوليين، وفي عام 1963 أرسلت قواتها لدعم الجزائر في صدامها العسكري مع المغرب، وفي نهاية ذلك العام ـ 1963 ـ اضطر الرئيس عبد الناصر إلى الدعوة لقمة عربية تتجاوز الخلافات القائمة كرمز للعودة إلى سياسة تضامنية إزاء بروز الخطر الإسرائيلي على مياه نهر الأردن، وكان من الواضح أن قدرات الدولة القائد لا تكفي لدعم عملية التغيير الثوري في الوطن العربي من جانب ومواجهة الخطر الخارجي من جانب آخر، وفي هذا الإطار دخل النظام العربي مرحلة من الانفراج لمدة عامين (1965-1966). وعاد الصراع بعدها من جديد: من أجل تغيير النظام العربي وضد خصومه الخارجيين، ولم يكن عدوان 1967 سوى الرد العملي على احتمالات نجاح مصر في عملية تغيير الوطن العربي من الداخل (أحمد، 1982).

وقد يقال: إن مثل هذا المنطق يعني تكريس الأوضاع المتخلفة في الوطن العربي، وواقع الأمر أن مثل هذه الأوضاع لم يحدث من قبل أن تغيرت بفعل خارجي كالغزو، أو تدبير الانقلابات، وإنما تغيرت أساساً ببناء النموذج السليم، ثم بدعم النظم الجديدة التي تواجه تحديات خارجية، وتوفير المناخ الذي يجبر النظم العربية المستعدة للتعاون أو التواطؤ مع الخصوم على أن تفي بالحد الأدنى من متطلبات تحقيق أهداف النظام العربي.

أما الملاحظة الثانية على منطق تغيير الوطن العربي من الداخل لمواجهة أعدائه الخارجيين على أساس أكثر قوة فيما بعد فهي إثارة لسؤال: هل نحتاج حقاً للقضاء على النظم المحافظة كي نواجه إسرائيل على سبيل المثال؟ من المؤكد من الخبرة السابقة أن بعض هذه النظم تواطأ مع الغرب الاستعماري ضد القوى القومية العربية، ولكن من المؤكد أيضاً أن بعضها لعب في ظل مناخ ثوري معين الدور القومي المطلوب منه، ولم يعرف عن الكويت على سبيل المثال في

مرحلة المد القومي في الخمسينات والستينات موقف مُعَادٍ للحركة القومية العربية، بل كان العكس هو الصحيح. ومن المنظور العراقي الحالي فإن النظام الأردني «المحافظ» إلى جواره، كذلك قد نذكر بأن نظاماً محافظاً كالنظام السعودي قد قاد عملية وقف حظر النفط العربي في حرب أكتوبر 1973 بينما لم يشارك فيه نظام ثوري كالعراق بحجة أن إجراء الحظر أقل ثورية مما ينبغي، وأن على العرب أن يؤمموا النفط العربي إن شاءوا أن يوجهوا ضربة حقيقية لخصومهم.

ثالثاً ـ أفكار حول المستقبل

لا شك أن أزمة بخطورة أزمة الخليج، وما أفضت إليه من نتائج تقتضي بذل أقصى الجهد في التفكير بشأن المستقبل حتى لا يقوم الآخرون لنا بهذه المهمة.

ومن الواضح أن التفكير في مستقبل النظام العربي يتسع لنوعين من العمليات الذهنية: أولهما التصورات المثالية للمستقبل، والثاني الاستشراف العلمي له، وهما بداهة ليسا متفقين بالضرورة، بمعنى أن ما نريده لأنفسنا في المستقبل قد لا يكون من الممكن تحقيقه إذا أخذت معطيات الواقع وحركتها المحتملة بعين الاعتبار.

وإذا بدأنا بالتصورات المثالية يمكن القول بأن الاتجاهات السائدة في التفكير العربي بشأن مستقبل النظام العربي فيما بعد الأزمة تتفق بوضوح على خطوط عامة لهذا المستقبل على الرغم من أنها قد لا تتفق بنفس الدرجة على تحليل الأزمة، ولنبدأ باستعراض هذه الخطوط العامة على أن نرى بعد ذلك مدى اتساقها مع الاتجاهات المحتملة للمستقبل، والتي يمكن أن تستمد من التحليل العلمي، وليس من مجرد التمنيات. ويمكن تلخيص أهم هذه الخطوط العامة في الأربعة التالية:ـ

1 ـ هناك اتفاق أولاً على أن الأزمة قد كشفت النظم العربية الحاكمة باعتبارها نظماً تفتقر إلى الحد الأدنى من المشاركة الشعبية الضروري لترشيد القرارات الخطيرة التي تضمنتها الأزمة؛ ذلك أن توفر المشاركة الشعبية ـ وإن لم يعن في حد ذاته استحالة حدوث أزمات عربية ـ عربية جديدة إلا أنه يضمن على الأقل ترشيد القرارات الخاصة بهذه الأزمات بدءاً من تفجرها، ووصولاً إلى حلها، وقد آن الأوان لكي تلعب الجماهير دوراً فاعلاً في تقرير مصيرها.

2 ـ وثانياً هناك اتفاق على ضرورة أن يشهد النظام العربي دفعة لجهود التكامل الاقتصادي، أو على الأقل التكافل الاقتصادي تصحيحاً لوضع معيب في النظام العربي

يتمثل في تناقض الغنى: الفقر بين وحداته المكوِّنة، والذي نَبَّه إليه عدد من المحللين منذ سنوات طويلة، ويسمو هذا التكامل أو التكافل بكثير على مفهوم الاستيلاء على ثروات الآخرين إلى مفهوم التنمية الاقتصادية العربية المتوازنة التي تحقق صالح جميع الأقطار.

3 ـ وثالثاً هناك الاتفاق على ضرورة التوصل إلى ترتيبات أمنية عربية فعالة تحفظ النظام العربي من تبعات أي سلوك جامح من أية وحدة من وحداته، وتحميه في الوقت نفسه من أي خطر خارجي، وإذا كانت الترتيبات موجودة بالفعل على المستوى القانوني فإن المطلوب هو إعطاؤها دفعة على المستوى العملي، وسوف تأخذ هذه الترتيبات بعين الاعتبار بطبيعة الحال موقف حَلّ القضية الفلسطينية وتطور التهديد الصهيوني، وتعمل في ذات الوقت على إزالة التناقضات بين العرب ودول الجوار، والتوصل إلى صيغةٍ تعاونيةٍ للتفاعل معها قدر المستطاع بما لا يمس المصالح العربية.

4 ـ وهناك ـ رابعاً وأخيراً ـ بعض إشارات إلى ضرورة التفكير الجدي في الوحدة العربية في أعقاب الأزمة، وقد يرى البعض أن الأزمة قد أصابت هذا الهدف في مقتل، غير أنه يمكن القول على العكس أنها أظهرت مدى ضرورته وفائدته، فهدف الوحدة حتى على المستوى الجزئي كما في حالة دول مجلس التعاون الخليجي يمكن أن يرفع من قدراتها سواء في مواجهة الخطر الخارجي أو في أي مجال آخر، فما بالنا بالوحدة على المستوى الشامل، وليس المقصود بطبيعة الحال هو الوحدة الاندماجية، وإنما تلك الصيغة التي تمكن النظام من إيجاد آلية مستقرة للعلاقات بين أعضائه، وللتعامل مع العالم الخارجي، وقد تكون الصيغة الفيدرالية هي الحل، أو قد تكون الصيغة الملائمة الآن هي ما دون ذلك، وقد يصل الأمر مرحلياً إلى مجرد تقوية الجامعة العربية سواء من خلال تعديل الميثاق، أو تنشيط الممارسة الفعلية، ولكن هدف الوحدة يجب أن يطرح وبإلحاح منذ الآن في أعقاب الأزمة.

ومن المؤكد أن هناك مزيداً من الأفكار الإيجابية حول المستقبل ظهرت قبل أزمة الخليج، وبعد وقوعها، غير أن المهم الآن هو محاولة وضع بعض الملاحظات الخاصة بمحاولة استشراف مسار المستقبل من الناحية الواقعية، ولا شك أن استخدام تعبير «بعض الملاحظات» ينفي عن هذه المحاولة بداية صفة الشمول، وإنما هي تقدم أفكاراً يمكن الاسترشاد بها في التفكير حول الصورة المرجح أن يتشكل المستقبل وفق ملامحها الأساسية، وفي هذا الإطار يمكن تقديم الملاحظتين الرئيسيتين التاليتين: ـ

1ـ عن نهاية النظام العربي: أفضت أزمة الخليج بأبعادها الفادحة إلى ظهور منطق يذهب أنصاره إلى أن النظام العربي قد عانى من الأزمات والانهيارات ما وصل به إلى نقطة الانهيار التام، بل يذهب هؤلاء إلى أن النظام لم يوجد أصلاً، مشيرين بهذا في الأغلب إلى عدم فاعلية جامعة الدول العربية في خلط واضح وشائع بين النظام والتنظيم، ويتفرق أصحاب هذا المنطق عند نقطة معينة ما بين قائل بأن الفوضى الشاملة سوف ترث الوطن العربي بعد الأزمة، أو أن التجمعات الإقليمية سوف تكون هي البديل، ولا بأس من التحاق كل من هذه التجمعات بفلك خارجي يدور حوله، أو أن النظام سوف يُسْتَوْعَب في نظام أشمل هو النظام الإسلامي، وكان ثَمَّة تناقض بين النظامين: العربي والإسلامي. وأخيراً فإن احتمالات نجاح الجهود الراهنة لتسوية الصراع العربي ـ الإسرائيلي، والتي تُعَدُّ ولو جزئياً من تداعيات أزمة الخليج تؤدي إلى بروز سيناريو النظام «شرق الأوسطي».

ومن الواضح أن بروز هذا المنطق يُفَسَّر من جانب بشدة المحنة الراهنة ووطأتها ومتغيراتها الجديدة، ومن جانب آخر بوجود اتجاهات معادية للنظام العربي في ذاته تتحين الفرصة دائماً للهجوم عليه، وللذين دفعتهم شدة المحنة، وليس المواقف المسبقة إلى الحديث عن انهيار النظام العربي يمكن القول بأننا وإن كنا نادي به حيث ينفصل حديث المستقبل عن حقيقة الواقع فإنه من الخطأ أن نتصور أن المستقبل لن يكون سوى صورة مكررة من هذا الواقع. ولننظر على سبيل المثال في حال أوروبا المنقسمة على نفسها في حرب عالمية ثانية من 1939-1945، ثم المحطمة بعد نهاية هذه الحرب، لا فرق بين منتصر ومهزوم. ألم تكن النهاية المأساوية للحرب العالمية الثانية هي نقطة البدء في التفكير الجدي من أجل الوحدة الأوروبية على أسس سليمة؟ والتي وضعت أولى لبناتها الفعلية في معاهدة روما 1957؟ والتي تفرض نفسها الآن على النظام الدولي عملاقاً اقتصادياً ثم سياسياً فيما بعد بالتأكيد، فلماذا لا يكون هذا هو السيناريو العربي لما بعد الأزمة، وبيننا ما بيننا من روابط ومقومات تعاون ووحدة؟

ويمثل ما سبق «سيناريو» مقابل «لسيناريو» الانهيار، ليس للادعاء بأنه «السيناريو» المرجح الحدوث ولكن لمجرد التنبيه إلى أن انهيار النظام العربي ليس بالضرورة هو «السيناريو» الوحيد والحتمي، وفي الواقع إن خطورة اقتصار الحديث عن «سيناريو» الانهيار أن أزمة الخليج قد أوجدت من التداعيات كما سبق أن رأينا ما يمكن أن يُيَسِّر حدوثه، فمن المرجح أن تراجعاً في الفكرة القومية قد حدث لدى قطاعات من الجماهير العربية، وبالذات في منطقة الخليج يمكن عموماً أن يعوق

حدوث «السيناريو» الأكثر تفاؤلاً، ولذا فمن المهم التنبيه إلى أن المستقبل بالنسبة لنا لم يُحْسَم بعد، وأننا نستطيع من خلال الفعل الواعي أن ندفعه في الاتجاه الذي نريد.

2 ـ **عن الاتجاه التقدمي للتطور**: إذا كانت الملاحظة السابقة يمكن أن تفضي إلى نتيجة ذات طابع تفاؤلي بالنسبة للمستقبل مفادها أن قسوة المحنة الراهنة لا تعني بالضرورة من الناحية العلمية انهيار النظام العربي، بل قد تعني بدء مسيرته الفعلية نحو الوحدة الحقيقية ـ فإن هذا لا ينبغي من ناحية أخرى أن يدفعنا للاستسلام لمجموعة من الأحلام الوردية التي تقوم في أساسها على أن التحدي يفضي دائماً إلى الاستجابة المطلوبة، وأنه من ثَمَّ يمثل الآلية التي يمكن من خلالها لنظام ما أن ينتقل من وضع معين إلى وضع أفضل من منظور البقاء والأداء المتطور لتحقيق الأهداف، صحيح أن هذا يمكن أن يحدث بالنسبة لنظام كالنظام العربي يمتلك مقومات البقاء كما رأينا في الملاحظة السابقة، ولكن المشكلة أن هذه النتيجة يمكن أن تحدث في الأمد الطويل غير المنظور، أما المستقبل المنظور الذي نُعْنَى به والذي قد يمتد إلى بدايات القرن القادم على سبيل المثال فيمكن أن يحفل بالعديد من التطورات غير المواتية.

وهناك على سبيل المثال من يتصورون أن الأزمة قد كشفت ورقة التوت عن النظم العربية الحاكمة، وأنها من ثَمَّ سوف تتبدل بعد الأزمة في عملية تطوير ولو جزئياً أو تغييراً شاملاً نحو شرعية حقيقية، ومزيد من المشاركة الشعبية، وهم يستشهدون بما نقرأ ونسمع من تصريحات تؤكد حدوث مثل هذه التحولات من قبل الدوائر المسؤولة في هذا النظام أو ذاك، وقد نذكر هؤلاء بأن هذه التصريحات قد تكررت بشكل منتظم ولأكثر من مرة كلما واجه أحد هذه النظم أو بعضها أزمة كامنة، غير أنه بمجرد الخروج من الأزمة تتبخّر هذه التصريحات بعد أن أمكن اجتياز عملية تكيّف ناجحة لم يكن التحول نحو مزيد من الشرعية والمشاركة أحد أبعادها، بل لعل هذه العملية كانت في جوهرها معادية للديمقراطية. وبالإضافة إلى ذلك فلعله من الأمور المثيرة للقلق بل الفزع ما كشفت عنه الأزمة من «عداء» كامن في اللاوعي للديمقراطية لدى قطاعات واسعة للغاية من النخب والجماهير العربية على طَرَفَي الأزمة معاً، فالطبيعة غير الديمقراطية لنظام الحكم في العراق لم تمنع مؤيديه رغم كل الخبرة العربية السابقة من أن يتصوروا إمكان أن يحمل لواء التغيير والتقدم في النظام العربي، ومن ناحية أخرى أظهر الطرف المعادي للنظام العراقي ضيقاً عجيباً بملابسات العملية الديمقراطية في الولايات المتحدة الأمريكية التي كان من الطبيعي أن تتضمن نقاشاً

بالغ التعقيد حول الخيار العسكري، ولا يحمل هذا وذاك مؤشرات تدعو إلى التفاؤل حول مستقبل الديمقراطية في النظام العربي الذي كان البعض يفترض أنه سيظهر استجابة إيجابية للتحولات الديمقراطية الراهنة في النظام الدولي.

وهناك أيضاً من يتصورون أن السقوط المتتالي للنظام العربي في امتحان الأمن سوف يولد بالضرورة في نظام ما بعد الأزمة اقتناعاً ذاتياً بترتيبات عربية للأمن يمكن فرض قبولها على بيئة النظام، وكذلك بترتيبات تكاملية عربية بدرجة أو بأخرى، وقد نُذَكِّر هؤلاء بأن النظام العربي وإن استطاع أن يتماسك في أعقاب هزيمة 1967 إلا أن هذه الهزيمة التي مثلت تحدياً ضخماً لم تكن في ذاتها ضماناً لاستمرار الاستجابة السليمة، فحدث للنظام ما حدث منذ منتصف السبعينات كنتيجة مُؤَجَّلة للهزيمة، وللمتغيرات الجديدة التي طرأت على النظام في ذلك العقد.

والمشكلة أن الاستجابة السليمة للنظام في تحدي الديمقراطية والأمن والتكامل سوف تتوقف في جانب منها، وربما يكون مهماً، على طبيعة الوظيفة القيادية في النظام التي سبق أن رأينا التطورات التي أَلَمَّت بها منذ نهاية الستينات، والتي انتقلت بالنظام العربي من مرحلة تركّز الوظيفة القيادية في دولة واحدة إلى تشتتها في عدة دول، وللأسف فإن الأزمة لا يبدو أنها لن تكون مفيدة في تجاوز هذا الوضع، ذلك أن تجاوزه يمكن أن يتم إما من خلال عودة دولة واحدة من جديد إلى مركز التوجيه والقيادة، أو حدوث ائتلاف بين القوى الرئيسية في النظام، أو تقوية المنظمة الإقليمية التي تُعَبِّر عنه، ويبدو كل من هذه الاحتمالات الثلاثة بعيداً حتى الآن.

المشكلة إذن أننا وإن كنا نثق علمياً في إمكان بقاء النظام العربي إطاراً سليماً لتفاعل تلك الوحدات السياسية التي تعيش على وطننا العربي فإننا لا نملك علمياً ما يؤكد لنا أن مسيرة النظام على المدى القصير وفي المستقبل المنظور يمكن تمثيلها بيانياً بخط صاعد لا تعتريه أزمات وانتكاسات جديدة، وبعبارة أخرى فإن التطور التقدمي واقع لا محالة على المدى الطويل غير المنظور، ومقوماته بالتأكيد لا تبدأ من أزمة الخليج، ولكنها موجودة تعمل عملها البطيء منذ سنوات طويلة، ولكن الأجيال الحالية معنية أيضاً بمستقبل عشر السنوات القادمة، أو ربع القرن القادم سواء من منظور بقائنا ورفاهتنا اليومية، أو من منظور تسهيل عملية التطور التاريخي المنشود، وهنا المأزق الذي لا بُدَّ وأن يدفعنا إلى أقصى درجات الفعل بغض النظر عما حدث لانتزاع المبادرة من القوى التي أخفقت في حماية حاضرنا العربي، ويجب ألا يُسْمَحَ لها بفرض وصايتها على المستقبل.

المصادر العربية

أحمد يوسف أحمد

1982 السياسة العربية لثورة يوليو ومعضلة ترتيب الأولويات: الاستقلال في مواجهة الثورة الاجتماعية في علي الدين هلال (محرر) الاستقلال الوطني، القاهرة، المركز العربي للبحث والنشر.

———

1988 الصراعات العربية ـ العربية (1945 -1981)دراسة استطلاعية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

جميل مطر

1983 الجامعة العربية والنظام الاقليمي وتحديات الثمانينات، جامعة الدول العربية، الواقع والطموح، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

حازم البيلاوي

1990 أزمة الخليج: بعد أن يهدأ الغبار (برنامج للعمل) القاهرة: دار الشروق.

صدام حسين

1980 الشعب مصدر القوة والعطاء، بغداد، دار الحرية.

محمد السيد سليم

1983 دور الجامعة العربية في إدارة المنازعات بين الأعضاء، جامعة الدول العربية، الواقع والطموح، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

محمد عبد اللطيف الهاشم

1990 استراتيجية بناء القوات المسلحة لدول الخليج العربية في إطار مجلس التعاون، رسالة دكتوراه، غير منشورة، أكاديمية ناصر العسكرية العليا.

مخلص أحمد عبد الغني

1991 السباق الاجتماعي ـ السياسي العربي للأزمة، السياسة الدولية العدد 103 يناير.

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجة بالأهرام

1990 التقرير الاستراتيجي العربي 1989، القاهرة.

مصطفى كامل السيد

1990 أزمة الخليج، بعد الديمقراطية وحقوق الانسان، في أزمة الخليج: تحديات الحاضر والمستقبل، القاهرة، مركز اتحاد المحامين العرب للبحوث والدراسات القانونية، سلسلة حوار الشهر العدد (7).

المصادر الأجنبية

Nazli Choucri
1974 Population Dynamics and International Violence, Massachusetts Lexington Books.

مجلة العلوم الاجتماعية في مجلدات

تعلن «مجلة العلوم الاجتماعية» عن توفر الأعداد السابقة من المجلة ضمن مجلدات أنيقة، يمكن الحصول عليها من قسم الاشتراكات مباشرة، أو بالكتابة الى المجلة على عنوانها التالي:

مجلة العلوم الاجتماعية

ص. ب: 27780 صفاة ـ الكويت 13055

فاكس 2549421

أو الاتصال تلفونياً لتأمينها على الهاتفين التاليين:

2549421 - 2549387

ثمن المجلد للمؤسسات: خمسة عشر ديناراً كويتياً أو ما يعادلها
ثمن المجلد للافراد: خمسة دنانير كويتية أو ما يعادلها
ثمن المجلد للطلاب: ثلاثة دنانير كويتية أو ما يعادلها

دور المثقفين العرب في أزمة الخليج

سعد الدين ابراهيم
عبد الحميد صفوت ابراهيم
مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية

مقدمة

لعب المثقفون العرب دوراً أساسياً في تعامل العقل العربي مع أزمة الخليج، وقد شغلت الأزمة جل اهتماماتهم وكتاباتهم على مدى زمن الأزمة منذ الثاني من أغسطس 1990 وحتى الثامن والعشرين من فبراير 1991.

إن الحديث عن دور المثقفين في أزمة الخليج لا ينصب فقط على كونهم مفسرين لأفعال الحكام ومواقفهم، وإنما يتجاوز ذلك إلى كونهم محرضين على هذه الأفعال سواء كانت من جانب مؤيدي العراق أو مؤيدي التحالف.

ويكتسب الخوض في هذا الموضوع أهميته من أن المثقفين رغم أنهم يرفعون دائماً شعارات العقلانية والموضوعية والتجرد، ويحرصون على ذكر كلمات العلمية والمنهجية مقدمات لازمة لكل فكرة أو رأي يقولونه، فإن هذه الأفكار والآراء قد تباينت وتناقضت للدرجة التي يستحيل معها الاقتناع بأنهم يسيرون وفق ما يقولون من منهجية وعلمية وموضوعية وغيرها من الأوصاف الشائعة، والحق أن مفهوم المثقف واسع جداً، ودوره في ظل السلطة الحاكمة في البلدان العربية متباين ومتناقض، كما أن مساحة فعالية المثقف بالنسبة لفعالية القوة العسكرية أو الأمنية في البلدان العربية قد ينحسر إلى أدنى حد، وقد يتسع إلى أبعد الحدود، ولحسن الحظ إن أزمة الخليج تميزت باتساع الدور الذي يلعبه المثقف في الوطن العربي نتيجة المفاجأة التي فجرها الغزو العراقي، والغموض الذي أحاط بالدور الذي يفترض أن تقوم به الأنظمة العربية، مما جعلها تعطي هذه المساحة الأوسع لدور المثقفين بها.

وعلى ما تقدم، فإننا سنستعرض هذه الدراسة حسب العناصر التالية: (1)

تعريف المصطلحات وتحديد التساؤلات. (2) استعراض دور المثقفين في التمهيد للحرب، (3) استعراض دور المثقفين في أول أيام الغزو، (4) دور المثقفين عند مجيء القوات الأمريكية وقوات التحالف، (5) دور المثقفين أثناء العمليات العسكرية.

مفاهيم الدراسة

من هو المثقف؟: رغم التداول الواسع لمصطلح الثقافة، إلا أن المفهوم يظل غامضا فضفاضاً، يستخدمه المتخصصون والعامة ليعنوا به أشياء شتى، وهناك للثقافة معنيان، أو استخدامان رئيسيان: معنى متسع، ويقصد به أسلوب الحياة في المجتمع بكل ما ينطوي عليه ذلك من إرث مادي ومعنوي حي، قابل للاستخدام والتطوير من أجل تسهيل التعامل بين أبناء المجتمع، وإضفاء المعاني على حياتهم وتأكيد هويتهم المتميزة، والمعنى الضيق للثقافة هو الأنشطة الإبداعية المتميزة في الآداب والفنون الأدائية والتشكيلية من شعر وقصة ورواية ومسرحية ومن موسيقى وغناء وتمثيل، ومن رسم وتصوير، وما يرتبط بهذا كله من نقد وتوثيق وترجمة، وما إلى ذلك (ابراهيم، 1992 :229).

وإذا أردنا اشتقاق مفهوم المثقف من التعريفين السابقين نجد أنه أقرب إلى المعنى الأخير، ذلك أن المثقف حسب المعنى الأول هو أي شخص تعرض لعملية التنشئة، واكتسب ثقافة المجتمع، فجميع المواطنين مثقفون بقدر ما تم لهم من اكتساب ثقافة المجتمع. أما المعنى الثاني فيشير إلى الشخص المبدع في مجالات الأدب والفكر والفن، ذلك الإبداع والتميز الذي يختص بهما من يسمى بالمثقف. يضيف السيد يس بعداً آخر إلى تعريف المثقف، وهو ممارسة النقد الاجتماعي، وتوقفه عن النقد يفقده وظيفته كمثقف، أما البعد الآخر فهو عدم الانفصال عن الحركة اليومية للجمهور، والالتزام بقضاياه العريضة، هؤلاء الذين يطلق عليهم الملتزمون، والعضويون. (يس، 1992 أ، :18 - 19).

أنواع المثقف: يمكن تصنيف المثقفين على النحو التالي: حسب انتمائه للسلطة: فهناك مثقف «سلطوي»، أي يعمل لحساب السلطة منظراً لتصرفاتها، ومسوغاً لقراراتها، ومغيراً مواقفه مع تغير مواقفها[1]. ومثقف غير «سلطوي» يعمل بعيداً عن السلطة، ناقداً لها أحياناً، ومؤيداً لها أحياناً أخرى حسب رأيه المستقل في الموضوع. وهناك صنف ثالث هو المثقف الانتهازي[2]ـ أي الذي يغازل

السلطة مع حرصه على المساومة بتغيير الآراء في حالة تحقيق شروط خاصة لمصلحته الذاتية. يضيف السيد يس نوعاً آخر من المثقفين لا ينتمون لسلطة الدولة التي يتجنسون بجنسيتها، وإنما يمارسون أعمالهم الانتقادية والتوجيهية كمثقفين لصالح سلطة أخرى في إحدى الدول البترولية الغنية أملاً في إغداق الهدايا والرواتب عليهم، وهم ليسوا من الصنف الانتهازي، لأنهم ذوو مواقف حادة قاطعة في جانب سلطات هذه البلاد سواء كانوا يعملون في بلادهم الأصلية، أو في بلدان النفط، وقد أطلق عليهم السيد يس لفظ «مثقفون مدجنون»[3].

حسب موقفه الفكري: يمكن حصر أبرز الاتجاهات الفكرية التي تدور حولها كتابات المثقفين في: الاتجاه القومي الوحدوي، الاتجاه الاسلامي، الاتجاه الليبرالي، الاتجاه الماركسي الاشتراكي. ومن الصعب تصنيف المفكرين حسب هذه الاتجاهات الفكرية؛ وذلك لأن للمثقف الحرية في أن يميل إلى أحد الاتجاهات مع تأثره باتجاه آخر، مثل الاشتراكي الديموقراطي، أو الإسلامي الليبرالي، كذلك ونظراً لأن كل مثقف لا يضع لافتة باتجاهه الفكري على ما يقوله، فمن الصعب تصنيف المثقفين حسب اتجاهات فكرية خالصة، ولكن يمكن تصنيف الكتابات حسب هذه التصنيفات. من جهة أخرى يمكن تصنيف الاتجاهات الفكرية إلى اتجاهات راديكالية، أي ثورية أو جذرية، واتجاهات معتدلة أي تراعي جميع المتغيرات والقوى المحيطة في قراراتها أو مواقفها. وهناك تصنيف ثالث للاتجاهات الفكرية هو السلفي أو الأصولي، الغربي، والاتجاه المستقل عن كليهما (الجابري، 1992 :124 -125). ويسعى أصحاب الاتجاه السلفي إلى الاستقلال عن ثقافة الغرب، وتطوير ثقافة إسلامية تتوقف عن الحوار مع غيرها من الثقافات. ويرون في ذلك تحقيقاً للأصالة التي هي شرط للتقدم[4]. وأما الاتجاه الثاني فهو اتجاه التغريب، والذي يسعى إلى تأكيد أنماط الفكر الغربي، واستبدالها مكان تاريخنا العربي، ويقف الاتجاه الثالث وسطاً بينهما (وجيه، 1992 :185)، أو مستقلا عنهما (الجابري 1992:124-125) وهناك تصنيف آخر لمواقف المثقفين دون تمييز بين اتجاهاتهم الفكرية، وهو نوع من التشخيص لإشكاليات لغة التفاوض أو لغة الحوار بين المفكرين أسماها السيد يس اغتصاب اللغة (يس 1992ب)، وكانت محاولة «حسن وجيه» أكثرها شمولية حيث أمكنه التوصل إلى 24 نمطاً من أنماط عيوب اللغة التي يستخدمها المثقفون في الحوار مع الآخرين (وجيه، 1992). ومع تسمية المؤلف لهذه الأنماط الأربعة والعشرين بأنها أخطاء في اللغة المستخدمة، فإنها

تضمنت ألواناً من أساليب التفكير، وأخطاء المنطق والقياس، والسمات المعرفية: كالجمود والتطرف والاضطهاد، والسمات الانفعالية كالتعصب وتضخم الذات والشعور باليأس والسمات الاستجابية كالتطرف في الرفض أو القبول، والتحفيز الانفعالي، والإذعان والاستبداد والتسلط، ومن الصعب تصنيف المثقفين حسب هذه الأنماط الأربعة والعشرين، لكثرة عددها، ومع ذلك فإنها مفيدة في تشخيص عيوب الصياغة والمضمون لأيّ من الاتجاهات الفكرية.

حسب انتمائه الجغرافي: يمكن القول إن الانتماء الجغرافي للمثقف يلعب دوراً في صياغته لأفكاره، وذلك لاختلاف الثقافة الفرعية الناتج عن التجارب التاريخية المتباينة، فمثقفو المغرب العربي لديهم من خبرات المواجهة مع الغرب ما يختلف عن خبرات مصر أو دول المشرق العربي أو الجزيرة العربية. وعلى ذلك نتوقع اختلافا بين المثقفين بحسب انتمائهم لمنطقة معينة أو دولة معينة.

دور المثقف: كما سبق القول فإن دور المثقف كان كبيراً في هذه الأزمة، وذلك لسببين: أولهما، أن الغزو العراقي كان مفاجأة غير مُتَوَقَّعة، ولم يسبقها سوابق مماثلة لها، مما جعل الأمر صعباً على حكومات العالم العربي فتركت المجال للمفكرين للإدلاء بآرائهم في الموضوع. أما السبب الثاني فكان لجوء أجهزة الإعلام العراقية إلى استنفار مشاعر الجماهير العربية عبر إذاعاتها الموجهة باسم الاسلام، والعروبة والوطنية ورفع الظلم وتوزيع الثروة، واحتاج الأمر إلى ترك المثقفين إما لتفنيد هذه الأقاويل، وذلك في الدول التي وقفت إلى جانب الكويت، أو لدعمها وتسويغها على أنها نوع من مساندة الحكومات التي أيدت العراق. غير أن دور المثقفين كان أكثر فاعلية من مجرد التسويغ، فقد تجاوزه إلى توجيه مجريات الأمور سواء كان ذلك فيما قبل الأزمة، أو في أثنائها أو بعدها.

خطة الدراسة

المشكلة: ما دور المثقفين في أزمة الخليج؟

التساؤلات: مادور المثقفين في التمهيد للأزمة؟

ما دور المثقفين في مراحل الأزمة المختلفة؟

مصادر الدراسة: استعراض الكتابات التي ظهرت في هذه المراحل الثلاثة، وذلك عبر الوطن العربي، ومحاولة الإجابة عن تساؤلات الدراسة، والجدير بالذكر

أن هذه الدراسة تعتمد في مصادرها على دراسة موسعة يجريها حالياً مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية بالقاهرة وعنوانها «تحليل مضمون الفكر العربي حول أزمة الخليج». وتم بعد الاطلاع على المصادر استنتاج أهم ما يميز آراء المثقفين في مراحل الأزمة، فهذه الدراسة تستخدم التحليل الكيفي في التوصل إلى نتائجها. ولا يمكننا الزعم أن ما اطلعنا عليه يمثل فكر المثقفين العرب بصورة دقيقة، وذلك لأن ما نعتمد عليه هو ما ينشر في الصحف أو الكتب، وهناك وسائل غير ذلك في التعبير مثل الخطابة المباشرة وغيرها من وسائل الاتصال غير الموثقة، والتي لا تشملها هذه الدراسة.

نتائج الدراسة

أولاً: دور المثقفين في التمهيد للأزمة: الأمر المؤكد أن الأفكار التي اعتمد عليها النظام العراقي في غزوه للكويت لم تكن جديدة، بل سبق أن ظهرت في شكل آراء أو نظريات لمثقفين من انتماءات مختلفة، وسواء كانت هذه الأفكار هي دافع العراق لما قام به اقتناعا بها، أو كانت مجرد تسويغ لعمل قام به لدوافع أخرى، فإن هذه الأفكار كانت من العوامل المباشرة لغزو العراق للكويت .

(1) **رفع الفكر القومي الوحدوي**، ممثلاً في حزب البعث العربي الاشتراكي، الذي ينتمي إليه النظام العراقي الحاكم شعاره الوحدة، الحرية، الاشتراكية، فنظر إلى الوحدة كقضية سابقة على التحرر والاشتراكية، ومن هذا المنطلق نظر المنتمون لهذا الاتجاه إلى الحدود بين الدول العربية باعتبارها من صنع الاستعمار، تهدف إلى تفكيك أوصال الأمة العربية، وإن تجاوز هذه الحدود هو الأمل في خروج الأمة العربية من سباتها.

أ ـ والأنظمة العربية التي تقبل هذه الحدود وتتمسك بها هي أنظمة ـ في رأيهم ـ عميلة للاستعمار (أومليل، 1991 :141)، وهي أدواته لتكريس التفرقة والعزلة، لذلك فالحوار معها غير مُجْدٍ لأن نواياها الخبيثة سوف تعرقل أي وحدة بالطرق السلمية، كما أنها تضيع ـ في رأيهم ـ الثروة البترولية في ما لا يفيد الأهداف القومية.

ب ـ والنظم الوحدوية القومية في رأيهم هي نظم ثورية تسعى إلى حلول جذرية، ولا تهادن الأنظمة الرجعية ولا تقبل معها الحلول الوسط.

ج ـ كما أن هذه النظم الثورية الوحدوية كما يرون هي نظم ذات مبادىء وفكر

وفكر شمولي استراتيجي، ولذلك فلها الحق دون غيرها في الحديث عن المستقبل وتأمين هذا المستقبل حسبما يتراءى لها من طرق لتحقيق ذلك (أحمد، 1991: ص81).

د ـ ومهما كان من تضحيات بالنفس في الكويت أو في العراق في سبيل تحقيق الغاية من النضال القومي فسوف يتكبده المناضلون القوميون.

هذا عن موقف المثقفين القوميين الوحدويين، الذي يمثل الغزو العراقي للكويت تجسيداً له، أو تحقيقاً لعناصره. وتعكس هذه النقاط الخمس إلى أيّ حد يتضمن فكر المثقفين عناصر «تسلطية» وعنصرية، وجموداً فكرياً، ولا انسانية أسهمت في تمهيد الجو أمام حكام العراق لغزو الكويت.

(2) وللتيار الديني مواقفه التي كان بعضها سبباً في التمهيد للغزو العراقي: أ ـ فالاسلام لا يعرف حدوداً جغرافية بين الدول. ب ـ والحدود المصطنعة داخل الأمة الاسلامية ليست من شريعة الله في شيء. ج ـ المال مال الله ومال المسلمين، ولا يمكن أن تستأثر به أقلية بدعوى حدود جغرافية لم يقرها الاسلام بل صنعها أعداء الاسلام. د ـ كما يقر الاسلام من وجهة نظر هؤلاء ـ اللجوء إلى القوة «من رأى منكم منكراً فليغيره بيده..» إلى آخر الحديث. هـ ـ ومن ناحية أخرى فالاسلام في رأيهم مستهدف بالعداء من جانب الكفار المسيحيين واليهود، والحرب بينهما قائمة لا محالة، كما أن هؤلاء الكفار يعرفون أن الاسلام إذا ترك وشأنه فسوف تنشأ دولة إسلامية تتفوق على غيرها من الدول مما يشكل تهديداً لهم ويجعل احتمال الحرب المصيرية قائماً باستمرار. (حسين، 1990)، و ـ الدعوة الدائمة للجهاد ضد أعداء الاسلام، وتعبير الجهاد يتضمن التضحية في سبيل الله بكل ما يملكه المؤمن بما في ذلك الاستشهاد.

(3) رغم ان اصحاب الاتجاه الليبرالي يميلون إلى الثقافة الغربية، ويسعون إلى بث قيم الديموقراطية والتشبه بالغرب في المجتمعات العربية، إلا أن بعض آرائهم كان لها أثر على التمهيد للأزمة، وليس بالضرورة أن تكون هذه الآراء خاطئة، ولكنها وظفت لخدمة بعض أطراف الصراع حين نشأ.

أ ـ يقوم فكر الليبراليين على الالتزام بالشرعية الدولية، وفي هذا الصدد هناك تحفظات على موقف الغرب من العرب وخصوصا بشأن قضية فلسطين، فإسرائيل دولة معتدية لا تحترم القوانين الدولية، ومع ذلك فمعاملة الغرب لها

يشوبها النظرة المنحازة ضد العرب، فلا مواجهة لإسرائيل بالحزم الكافي في امتلاكها للقنبلة الذرية، أو تطويرها لتكنولوجيا الدمار الشامل، ولا حزم معها في تنفيذ قرارات الأمم المتحدة بشأن ضم أراضي العرب، أو بناء المستوطنات، أو حقوق الإنسان الفلسطيني.

ب ـ يقوم هذا الفكر أيضاً على أهمية الديموقراطية، وفي هذا الصدد نجد أن عدداً كبيراً من الدول العربية لا تسير نظم الحكم فيها حسب المبادىء الديموقراطية، وقد وجه الليبراليون انتقادات لكل من الأنظمة الثورية والأنظمة الملكية (النقيب، 1991) بسبب ممارساتهم غير الديموقراطية، وكانت هذه الانتقادات مادة للمعارك التي دارت بين طرفي الصراع في الخليج، كما وجهوا انتقادات للديموقراطية الغربية بسبب اقترانها بالغزو واستغلال شعوب دول العالم الثالث (خوري، 1991 :42).

ج ـ يقوم الفكر الليبرالي على أهمية حقوق الإنسان، مثل حقه في المعاملة الإنسانية، وحقه في المشاركة السياسية، وفي ضمان الحد الأدنى من الرفاهية، وكانت الانتقادات الموجهة نحو الغرب مثل تأييده لجنوب أفريقيا وإسرائيل، وظهور موجات التذمر من جانب السود في أمريكا ضد انتهاكات حقوقهم الإنسانية، كذلك تصرفات الغرب نحو الدول العربية مثل ضرب ليبيا ولبنان، وعدم مساندة الحقوق الإنسانية للشعب الفلسطيني، وعدم معاونة الدول الأفريقية عند مواجهتها لخطر المجاعة والجفاف، كل ذلك كان مادة اعتمد عليها العراق في صراعه مع الغرب.

د ـ يهتم الفكر الليبرالي بالتعددية، وعدم الانفراد بالقوة حتى لا يطغى القويُّ على الأضعف منه، ولذلك فهو ينظر بتحفظ إلى خطورة انهيار الاتحاد السوفيتي على التوازن العالمي، كما يجزم هذا الاتجاه الليبرالي بأنه لو ساد الطرف الأمريكي وحده فسوف يكون ظالما مستبدا.

(4) رغم انهيار الاتحاد السوفيتي والشكوك القوية الموجهة إلى النظرية الماركسية التي قام عليها هذا الاتحاد فإن عددا من المصطلحات والمفاهيم النابعة عنها ما زال مؤثراً على فكر بعض المثقفين:

أ ـ صاغ الفكر الماركسي مفهوم الامبريالية العالمية على أنه بديل اقتصادي للاستعمار التقليدي العسكري، والإمبريالية هي الاحتكارات الاقتصادية لمصادر الانتاج والتوزيع بأشكال مختلفة، مثل الشركات متعددة الجنسيات، وتوزيع العمل

العالمي، وسيطرة صندوق النقد الدولي على اقتصاديات الدول المدينة، وتعتبر الولايات المتحدة قمة هذه الإمبريالية، والتي تستهدف استغلال ثروات الدول الفقيرة، وعدم العدالة في توزيع فائض الربح بينها وبين هذه الدول.

ب - ربط الفكر الماركسي والاشتراكي بين عدم عدالة توزيع الثروة وبين الامبريالية العالمية، فالإمبريالية تدعم الظلم وتساند الحكام المتسلطين المستغلين لشعوبهم.

ج - ربَط الفكر الماركسي والاشتراكي بين الرجعية والجمود، وبين الامبريالية التي تسانده واتهمها بالوقوف في وجه الثورة والتغيير الهادف إلى مصلحة الشعوب المتخلفة.

د - ربط الفكر الماركسي والاشتراكي بين آليات السوق الحرة، وبين الهيمنة العسكرية على مصادر الإنتاج لضمان توجيه هذه الآليات، أو على الأقل لضمان عدم وقوعها في يد الآخرين، وبما أن الولايات المتحدة وحلفاءها هم أصحاب كل من المصلحة والقوة فقد تصور أصحاب هذا الفكر أن للحلفاء خططا مسبقة لاحتلال الخليج.

(5) في ختام هذه الفقرة يمكننا التوصل إلى عدد من الملامح العامة لدور المثقفين في التمهيد للأزمة: - (1) تسويغ استخدام العنف من جانب قطاع كبير من المثقفين. (2) استفزاز الحكام للقضاء على الفكر المناوىء. (3) الدعوة للانغلاق على الذات، ووقف الحوار مع العالم الخارجي للحفاظ على الأصالة. (4) تصوير وجود مؤامرة كبرى ضد المنطقة[5] لأسباب تتنوع حسب الانتماء الفكري لصاحبها: ضد الاسلام، ضد العروبة، ضد الثروة. (5) مشاعر التعالي على الآخرين، وتصور أن أحد الاتجاهات هو الوحيد الذي يحتكر الحقيقة والرؤية المستقبلية. (6) بعث أساليب عاطفية وانفعالية في التفكير (شلبي، 1991). (7) مشروعية إقامة الحواجز الفكرية وإيقاف الحوار بين كل جماعة وأخرى بدعاوي مختلفة أهمها: - أن فكر إحدى الجماعات يستمد من مصدر إلهي لا يمكن مناقشته (أومليل، 1987)، وأن أصحاب جماعة أخرى هم الوحيدون ذوو الفكر الصائب والاتجاه العلمي. (8) يضاف إلى الاستخلاصات السابقة سمة جديدة تميز بها مثقفو المغرب العربي، وكانت سبباً في اختلاف مواقفهم عن دول الوسط والشرق وهي: -

شعورهم بأن الأصالة العربية باتت في المغرب العربي بسبب غرق دول المشرق في بحور الدولارات البترولية (سعدي، 1991 :151)، كما أن تجاربهم المريرة مع الاستعمار الفرنسي في الجزائر والمغرب وتونس كانت دافعا للاستعداد لمساندة أية قوة تقف في مواجهة جيوش الغرب (سعدي، 1991). (9) هذا بالإضافة إلى المواقف الموضوعية للمثقفين العرب من أخطاء فعلية ارتكبها الغرب ضد العرب والمسلمين، مثل التأييد المطلق لإسرائيل، وضمانات التفوق العسكري لإسرائيل على جميع الدول العربية، وتشجيعها على إنتاج أسلحة الدمار الشامل، وتشجيعها ضد الانتفاضة الفلسطينية، ومواقفها من تدمير المسجد الأقصى.

ثانيا: دور المثقفين في أثناء الأزمة: لم تكن الفترة بين 2 أغسطس و 16 يناير 1991 واحدة في مواقف المثقفين من الأزمة، إذ تطورت مواقفهم حسب تطورات الموقف.

المرحلة الأولى: هي التي تقع بين 2 أغسطس، وهو تاريخ الغزو إلى 10 أغسطس (تاريخ صدور قرار مؤتمر القمة العربي بالقاهرة بإدانة الغزو). في هذه الفترة كان الهاجس الذي يشغل الجميع هو محاولة حل المشكلة بالتفاهم بين أطراف النزاع، ومحاولة إرضاء العراق، وتهدئة مواقفه المتشددة، ومحاولة إثارة القضايا التي تقرّب وجهات النظر بين الأطراف. وكان الاتفاق بين المثقفين العرب على اختلاف مواقفهم أكثر من أية مرحلة تالية، وذلك على الأسس التالية:

(1) التركيز على خصوصية العالم العربي في مواجهة مشكلاته. (نعمان، 1991). (2) الخوف من التدخل الأجنبي. (3) التركيز على أهمية التفاوض. (4) القناعة بعدم جواز احتلال أراضي الغير بالقوة. (5) التناول الانفعالي للأحداث على أساس المشاعر والآلام والإحباطات.

لكن ذلك لم يمنع من مواقف متميزة لكل من الاتجاهات الفكرية التي اتخذها المثقفون:ـ

1 ـ أ ـ **قلل أصحاب الفكر القومي الوحدوي** من شأن اتهام العراق بالغزو باعتباره تحقيقا لأحلامهم في الوحدة العربية[6]. ب ـ وقللوا من شأن المعاملة غير الإنسانية للكويتيين بتذكير الجماهير بما فعله الأبطال القوميون من بطش واستبداد لتحقيق غاياتهم في الوحدة والعدالة[7]. ج ـ وقللوا من شأن نظام الحكم في دولة الكويت باعتباره عائقا ضد الوحدة ـ في رأيهم ـ ومدعوما من الاستعمار،

ومبددا للثروة النفطية[8]، وعاجزا عن الدفاع عن نفسه. (العلوي ,1992 :110). د ـ ورأوا أن جيش العراق قد بدأ أولى خطواته السليمة في سبيل جمع شمل العرب وضمهم بالقوة، وأعجبوا بالسرعة والحسم اللذين تميز بهما الجيش العراقي في احتلاله للكويت بصرف النظر عن مشروعية ذلك. هـ ـ وتَحَفَّظ أصحاب هذا الاتجاه ضد أي طرف يدين العراق، حيث تؤدي هذه الإدانة إلى فتح باب التدخل الأجنبي. و ـ ربط أصحاب هذا الاتجاه بين تحرش الغرب وتصريحاته أثناء هذه الفترة وبين مواجهة الغرب لمصر في عامي 1956, 1967 وما بعدها. ز ـ الخوف من تدخل إسرائيل والدول المتاخمة للحدود العربية في هذا الصراع.

2 ـ **انقسم المفكرون الإسلاميون** إلى عدد من الاتجاهات تتراوح بين طرفين: هما مؤيد، ومعارض للعراق. أ ـ نظر المؤيدون للعراق من أصحاب الاتجاه الإسلامي إلى الغزو باعتباره : قضاءً وقدراً من الله سبحانه وتعالى. ـ إن الحدود بين أمة الإسلام مصطنعة. ـ ضرورة أن يكون للفقراء حقوق في أموال الأغنياء. ـ الغزو هو عقاب ينزله الله جزاءً لارتكاب الآثام، حتى لو كان بيد حاكم ظالم. ـ الدعوة إلى عدم التسرع بالحكم على العراق بالبغي إلا بعد التأكد من كون أهل الكويت مسلمين حقا. ـ الدعوة إلى عدم الاهتمام بما ابتدعه الغرب من قوانين يسميها الشرعية الدولية، والبحث عن شرعية مستمدة من الشريعة الإسلامية.

ب ـ نظر المعارضون للعراق من أصحاب الاتجاه الإسلامي إلى الغزو باعتباره : بغياً وظلماً بين المسلمين ينبغي العقاب عليه. ـ انتهاكاً لحرمات المسلمين وأعراضهم. ـ قتلاً لأرواح بريئة قد يكون من بينها الصالحون. ـ التركيز على أن الشعب الكويتي شعب مسلم، ويراعي حقوق غيره من المسلمين، كما أنه يمول ويعاون الدول والحكومات الإسلامية في كل مكان. ـ استنكار ذبح المسلم لأخيه المسلم واعتباره فتنة إسلامية. ـ اعتبار هذه الحرب تبديدا لقوة المسلمين وتفتيتا لروابطها.

3 ـ **وقف الليبراليون بصفة عامة ضد الغزو العراقي**، وكانت حججهم في ذلك: أ ـ أنها انتهاك لقواعد القانون والشرعية الدولية. ب ـ ضرورة نبذ العنف واللجوء إلى المفاوضات. ج ـ ضرورة مراعاة حقوق الانسان. د ـ حق تقرير المصير من جانب كل شعب.

4 ـ **وركز الاشتراكيون الماركسيون** مع غيرهم على ترديد التحليلات القائلة : إن أمريكا تبحث عن قواعد عسكرية لها بديلا عن قواعدها في أوربا، وعلى الأخص القواعد

البحرية، وأن الامبريالية الأمريكية مصممة على الإدارة المباشرة لمنابع البترول كوسيلة للتحكم في اقتصاديات العالم، وذلك عن طريق الاحتلال المباشر لمنطقة الخليج.

المرحلة الثانية: بعد نهاية مؤتمر القمة العربي 880 إلى بداية العمليات العسكرية في 1991/1/16. بدأت هذه المرحلة بعد الانشقاق الذي حدث في مؤتمر القمة العربي، وصدور قرار بإدانة الغزو العراقي للكويت بأغلبية ضئيلة مع فتح الباب للاستعانة بقوات أجنبية لمعاونة دول الخليج في مواجهة العدوان العراقي. وكانت هذه الفترة هي أكثر فترات الأزمة نشاطا وفعالية، وذلك بسبب الأحداث المتلاحقة، وأهمها قرارات مجلس الأمن بمقاطعة العراق اقتصاديا وعسكريا، وقراره بإنهاء الاحتلال بالقوة وحضور القوات المشتركة وعلى رأسها الولايات المتحدة بكثافة عالية إلى السعودية وباقي دول الخليج، هذا بالإضافة إلى المبادرات المتلاحقة من جانب العراق، والأردن، واليمن، وفلسطين، وتونس والمغرب ومصر، وكلها تسعى إلى طرح رأيها في حل المشكلة من زاوية تختلف عن الزاوية التي تتناولها المبادرات الأخرى. لقد أدّى صدور الإدانة الدولية للعراق على احتلالها لدولة الكويت وباقي القرارات العقابية المترتبة على ذلك بما فيها قرارات التدخل العسكري، إلى حالة من الاستقطاب الشديد بين المواقف من العراق. فلم تعد القضية متعلقة بالكويت، من وجهة نظر مؤيدي العراق، بل أصبحت القضية مواجهة بين قوة عربية أو إسلامية في رأيهم، وقوة أجنبية هي الولايات المتحدة. من جهة أخرى فقد أدى تواجد القوات الأجنبية والصورة التي نجح الإعلام العراقي في تصويرها به باعتبارها جاءت لتحمي الحرمين الشريفين، وتدنس طهارتها بالكثير من معارضي غزو الكويت إلى التحول للتعاطف مع العراق باعتبارها تواجه الاستعمار الجديد والعدو الأكبر للعالم العربي. ورغم كل هذا الانشقاق فقد اتفق المثقفون ـ شأن غيرهم ـ على رأي وحيد هو ضرورة تقليل خسائر العراق أثناء مواجهته لدول التحالف وللمقاطعة الاقتصادية العالمية، وذلك من خلال التعاطف مع مأساة نقص ألبان الأطفال العراقيين، ونقص الأدوية والمعونات الانسانية.

ونناقش فيما يلي مواقف الاتجاهات الفكرية المختلفة للمثقفين إزاء الأزمة في هذه المرحلة الخلافية.

(1) الاتجاه القومي الوحدوي: أ ـ أثار الوجود العسكري الغربي في

السعودية الذكريات المريرة للعرب في فترات الاستعمار السابقة، وكان ذلك مسوغاً للوقوف في صف العراق مهما كان الرأي في غزوه للكويت. وكان لهذا الوجود الغربي واستعداده لتحرير الكويت معنى رمزيّ في ذهن التقدميين الوحدويين وهو إعادة فرض الهيمنة العسكرية مرة أخرى والقضاء على حلم الوحدة العربية. أكد مجيء القوات الغربية صحة الفكرة التآمرية التي يحملها أغلب المثقفين العرب، فهناك تصور دائم عند مثقفينا وهو أننا مستهدفون بالمؤامرات، وأننا قوة عظيمة يخشاها الغربيون، والأهم من ذلك استخدام النتائج في تفسير المقدمات، فبما أن القوات الغربية قد جاءت في النهاية إلى المنطقة، إذن فالغرب هو الذي خطط لهذا الموقف من البداية.

واجتهد أصحاب هذا الفكر التآمري في انتقاء الدلائل على صدق رأيهم من كتابات متفرقة في الصحف إلى تقارير رسمية أو غير رسمية صدرت في الغرب، وعلى فترات زمنية متفاوتة، وتجاهل هؤلاء المثقفون أن عملية اتخاذ القرار في هذه الدول تتم من خلال طرح عشرات البدائل والسيناريوهات المحتملة بحيث يكون اتخاذ القرار سهلا في حالة حدوث أزمة معينة، كما أن حرية الفكر هناك قد يفسرها مثقفونا على أنها تبادُل للأدوار يقوم به عقل واحد يدبر لكل هذا.

ب ـ حرص الجانب العراقي على الربط بين قضية فلسطين والكويت، وأعلن في مبادرة (خير الدين، 1992)، له ضرورة أن يتم انسحاب متزامن لكافة القوى التي تحتل أراضي الغير بالقوة مثل سوريا وإسرائيل والعراق، وقد أثار ذلك الربط تأييدا كبيرا من جانب المثقفين على أمل أن تنتهي الأزمة بتحرير كل من فلسطين والكويت سويا، ذلك أن القضية الفلسطينية كانت منذ عام 1948 وحتى فترة الغزو هي الشاغل الرئيسي لاهتمامات المثقفين العرب[9]. وقد نجح الإعلام العراقي من جهة أخرى في الإيحاء بقدرة العراق على إحراق إسرائيل بصواريخه، وعلى امتلاكه لأسلحة كيماوية وجرثومية، وتقبل المثقفون العرب هذه الدعايات بصدر رحب، لعلها تكون وسيلة لتحقيق الأحلام الوحدوية العربية، أو على الأقل خطوة على طريق تحقيقها، من هنا كان الانفعال سابقاً للعقل والاتهام يسبق التحقيق فيما بين من يحملون هذه المواقف ومن يعارضونها.

ج ـ رَفْض الشرعية الدولية:ـ في مواجهة العدد الكبير من قرارات المجتمع الدولي ممثلا في الجمعية العامة ومجلس الأمن ضد العراق، اتخذ أصحاب الاتجاه القومي موقفاً معارضاً من الشرعية الدولية، وقد بنى هذا الموقف

على ازدواجية الشرعية الدولية في المعاملة المتسامحة مع إسرائيل، مقابل المعاملة المتشددة مع العراق، وأن الشرعية الدولية ما هي إلا شرعية أمريكية لهيمنتها على مجلس الأمن.

د ـ إعادة توزيع الثروة: رأى التيار القومي أن إعادة توزيع الثروة بين الدول العربية هو أمر تحتمه ضرورات المشروع القومي الوحدوي، والذي لا يعترف بالحدود المصطنعة بين أبناء الأمة الواحدة.

(2) الاتجاه الاسلامي:ـ أثارت قضايا هذه المرحلة من الأزمة بين مثقفي الاتجاه الاسلامي عدة موضوعات خلافية وهي:ـ أ ـ مشروعية مجيء قوات أجنبية: نتيجة القبول الواسع الانتشار للتصوير العراقي لقوات التحالف على أنها قوات مشتركة جاءت لتدنيس الحرمين الشريفين، ولضرب المسلمين في العراق، رأى البعض أن الاستعانة بالقوات الأجنبية لا يجوز شرعا، وأن استدعاء القوات الأجنبية الصليبية[10]، وتمكينها من تدمير القوة العسكرية الإسلامية هي جريمة لا يغفرها الإسلام.

رأت جماعة أخرى من المثقفين الإسلاميين ضرورة مواجهة الفئة الباغية من المسلمين[11]. وأن يتخذ المسلمون (على سبيل الضرورة) كل ما في وسعهم من وسائل بما فيها القوات الأجنبية لدرء المعتدي[12]، والعراق في رأي أصحاب هذا الاتجاه أشد خصومة للاسلام، وأكثر حربا على أهله بما اقترفه من جرائم بشعة ضد مسلمي الكويت والعراق، وبما يحمله من أفكار بعثية وقومية وعلمانية لا يقرها الدين الحنيف[13]. وقد اتفق المفكرون الإسلاميون مع القوميين في نظرية المؤامرة العالمية، وتأثرت كتاباتهم بهذه المقولة التآمرية فأقامت كتابات كثيرة مسلماتها على المؤامرة على الإسلام وحاولت انتقاء الدلائل على صحة استنتاجاتها وضرورة إعطائها الأولوية على سائر القضايا الأخرى كاحتلال دولة الكويت، ومرة أخرى اتخذ أصحاب هذا الاتجاه من مجيء القوات الأمريكية مسوغاً لتأكيد الفكرة التآمرية.

ب ـ الموقف من توزيع الثروة، وافقت اعداد كبيرة من المثقفين الإسلاميين على ما طرحه المعسكر العراقي من ضرورة توزيع الثروة الإسلامية بما يتفق مع المصالح الإسلامية العليا، وأن للمسلمين الحق في الأموال البترولية حسب قاعدة زكاة الركاز[14]. كانت الحجج المقابلة على الجانب الآخر من أصحاب الاتجاه الديني، هي أن ما دفعه الخليجيون وعلى رأسهم الكويت والسعودية لدعم التنظيمات الاسلامية في العالم يفوق بكثير ما دفعه غيرهم[15]. هذا

مع التأكيد على حق المسلم في التصرف في أمواله دون وصاية أو تأميم.

(3) الاتجاه الليبرالي: أ - رغم موافقة الليبرالية على أن هناك ازدواجية في الشرعية الدولية بين معاملة إسرائيل ومعاملة العرب، فإن إهدار الشرعية على هذا النحو لا يعتبر مسوغاً لإهدار الشرعية في قضايا أخرى.

ب - رغم موافقة الليبرالية على أن الولايات المتحدة قد أسهمت بنفوذها في إصدار القرارات الدولية حسب وجهة نظرها، فإن حسن التعامل مع هذه المتغيرات الدولية والتعرف على القوى الفاعلة فيه والتعامل معها حسب حجمها وبما يتلاءم مع المصالح الوطنية هو طريقة التعامل المثلى في هذه المواقف.

ج - أيّد الليبراليون تدخل أي قوى عالمية لدعم الشرعية الدولية، ورأوا أن الأهم هو أن يخرج صدام من الكويت وسوف تحل بعد ذلك جميع المشكلات التي ترتبت على غزو الكويت.

د - رأى الليبراليون أن من أهم العوامل المؤدية إلى أزمة الخليج هو حكم الفرد والتسلط والبعد عن الديموقراطية.

هـ - أكّد الليبراليون على احترام الحدود الإقليمية واحترام حق كل شعب في تقرير مصيره.

(4) الاتجاه الاشتراكي الماركسي: أ - هاجم الاتجاه الاشتراكي الماركسي أنظمة الحكم التي أسهمت أو شجعت على وصول القوات الأمريكية إلى المنطقة، متهمين إياها بالرجعية والتبعية للإمبريالية. ب - اعترض الاتجاه الاشتراكي الماركسي على محاولات الأنظمة الرجعية للاستفادة من الأزمة لحل مشاكلها الاقتصادية وخداع الجماهير، وتزييف وعيها. ج - وعارض هذا الاتجاه غزو العراق للكويت، واعتبر صدام حسين ونظامه الفاشي المسؤول الأول عن عودة الاستعمار الأمريكي للمنطقة.

ثالثا: دور المثقفين في فترة المواجهة العسكرية 1/16 - 2/28

بدأت المواجهة العسكرية صباح السادس عشر من يناير بحملات جوية مكثفة على المواقع العراقية، ووسط التوقعات، وإن المواجهة العسكرية إذا لم ينتصر العراق فيها فسوف ينجح في توجيه ضربات موجعة إلى القوات المهاجمة. ولقد كانت البيانات العراقية مليئة بالمبالغات التي كشفت عن اهتمامها بمخاطبة الأحلام أكثر من

الوقائع ، ولنأخذ مثالا لذلك وهو أنه بمجرد بدء العمليات، أطلق عدد من الكتاب عليها اسم أم المعارك مستخدمين في ذلك تعبير صدام حسين، وذلك باعتبارها المعركة الفاصلة بين العرب والقوى الامبريالية. وتزامنت مع تتابع الأحداث العسكرية مواقف للمثقفين أقرب إلى توقع تحقق الأحلام في القريب العاجل منها إلى استقراء الوقائع ، سواء ما كان منها في الجانب العراقي أو في الجانب الكويتي، وتميزت الاستجابات عموما بالتفكير الراغب Wishful Thinking حيث فسر كل طرف توالي الأحداث باعتبارها تحقيقا لتوقعاته أو آماله، واستمر ذلك حتى لحظة إعلان العراق إذعانها لقرارات مجلس الأمن. ويمكن القول أنه لم تظهر قضايا إضافية في أثناء فترة القتال، عدا تأكيد أنصار التفكير التآمري على صحة وجهة نظرهم في أن أمريكا لم تكن تهدف إلى تحرير الكويت بل إلى تدمير حضارة العراق ومؤسساته وبنيته الأساسية. لهذا عرقلت الوصول إلى حل سلمي وسارعت بالحرب قبل إمكان التوصل إلى حل للأزمة. وقد حاول المثقفون الإسلاميون والقوميون خاصة في دول المغرب مساندة العراق أثناء الأزمة، وذلك بدعوة الجماهير إلى التبرع لصالح العراق والمشاركة في صفوف المقاتلين، وقامت بناء على ذلك مظاهرات شعبية مؤيدة للعراق كان من نتيجتها تذبذب مواقف عدد من الحكومات واضطرارها للتأكيد أن قواتها لن تشارك في ضرب العراق، بل في تحرير الكويت. وحينما ظهرت النتائج النهائية يوم 26[2[1991 أكد المثقفون على سلامة مواقفهم سواء أكان تأييدا للعراق أم وقوفا ضده، وظلت الخلافات بينهم حول المنتصر في هذه الحرب، وهل يمكن أن يكون مجرد الصمود في وجه أمريكا والغرب لمدة 40 يوما، هل يمكن أن يكون ذلك بطولة، أو نصراً، وهل يمكن أن ننسحب «منتصرين»[16] على حد قول الرئيس العراقي؟ وهل يمكن أن نهتف للنصر يوم الهزيمة؟.

خاتمة

تجاوز دور المثقفين في أزمة الخليج حدود الشرح أو التسويغ إلى آفاق التأثير والمشاركة في اتخاذ القرار، وقد رجع ذلك إلى الحادثة غير المسبوقة باحتلال دولة عربية لدولة أخرى مما جعل المجال مفتوحا للاجتهادات. وقد وصل تأثير المثقفين إلى درجة تغيير بعض الأطراف العربية لموقفها مثل دور المغرب العربي، وأعلنت مصر وسوريا أن قواتهما لن تدخل الأراضي العراقية دفعا لتهمة تجاوز تحرير الكويت إلى التآمر على العراق، وفيما يلي بعض السمات التي حكمت فكر المثقفين أثناء الأزمة:

(1) الأوهام السبعة في الحياة العربية

أ ـ وهم التطابق في المصالح: أقام المثقفون العرب حججهم على أن مصالح العرب متطابقة، وأن آمالهم واحدة وطموحاتهم واحدة، غير أنه رغم صحة هذا المبدأ عموما إلا أنه يختلف في التفاصيل من شعب لآخر، أي أن هناك خصوصية لكل دولة يجب الاعتراف بها، وربما كان أساس الصراع الفكري بين المثقفين الراديكاليين (القوميون، الإسلاميون) وغيرهم من المعتدلين (الليبراليين) هو أن عدم وضوح هذه الحقيقة في أذهان الجميع بنفس الدرجة هو أساس الاختلاف في مواقفهم.

ب ـ انتماء بلا مسؤولية: هو وهم عكس الأول، حيث ظهر أثناء الأزمة أن بعض الأقطار العربية تعلن انتماءها للعالم العربي أو الاسلامي بغير القيام بمسؤولياتها إزاء من تنتمي إليهم، فليس بمقدور أي قطر عربي أن يحقق أمنه أو يحافظ على رخائه في معزل عن جيرانه، خصوصا في ظل التفاوت الرهيب بين مستويات معيشة الدول المتجاورة جغرافيا، حيث يتراوح الدخل السنوي للفرد فيما بين 500 دولار، و 15,000 دولار سنوياً. (ابراهيم، 1992).

ج ـ الأخطار من مصادر غير عربية فقط: ساد اعتقاد جازم بين العرب أن الخطر لا يمكن أن يأتي من دولة عربية ضد أخرى لذلك سادت نبرة الخوف من الجيران المتاخمين للعالم العربي مثل إيران وتركيا وأثيوبيا وإسرائيل، وظهر ما يسمى بالبوابة الشرقية للعالم العربي التي تحميها العراق ضد إيران، وقد يرجع السبب في عدم تصور الخطر العربي ـ العربي إلى تصور أننا شعب واحد وأمة واحدة، ولا يمكن أن نتجاوز فيما بيننا حدود المناوشات والخلافات الصغيرة، لكننا تجاهلنا أن بعض الدول قد قامت بغزو دول عربية مثلها في لبنان وسوريا والأردن، وكنا ننظر إلى مثل هذه الأمور على أنها استثناءات عن القاعدة. وربما كان ذلك أساساً قام عليه فكر من رفض التدخل الأجنبي وتصور أن المشكلة لو استمرت فيما بين العرب فكان لابد لها من حل أفضل مما حدث.

د ـ المقايضة بين أهداف مشروعة: من أهم أسباب اختلاف مواقف المثقفين تغليب هدف مشروع على هدف آخر مشروع مثل تغليب هدف الوحدة على الديموقراطية، وهدف التنمية على هدف حقوق الإنسان.

هـ ـ الذبح بأيد عربية خير من الإنقاذ بأيد أجنبية :ـ أقام عدد من

الاتجاهات الفكرية وخصوصا الراديكالية منها مواقفهم على الإيمان التام بأن أي خطر مهما كان واضحا وصريحا من أخ عربي شقيق، سيكون أهون وأقل شأنا من الاستعانة بالأجنبي، وثارت في ذلك حجج كثيرة قامت على التفكير التآمري، وعلى اجترار ذكريات معممة عن الاستعمار ونواياه الخبيثة الهادفة إلى تدمير الأصالة العربية والإسلامية، وواقع الأمر أن الذبح هو الذبح، وأن العدوان من دولة عربية ووحشية المعاملة لا تختلف عن نظيراتها من الدول الأجنبية إن لم تكن أسوأ لاقترانها بخيانة المبادىء المشتركة.

و ـ حدود مصطنعة لا احترام لها: أقام الكثير من المثقفين حججهم في تأييد العراق على هذه الفكرة، ورغم ظهور الكثير من شواهد الاستقلال والتمايز بين العرب على أساس هذه الحدود وفي ظل وجودنا في عالم لا يمكننا الانفصال عنه، فقوانين هذا العالم تؤكد على حق كل دولة في تقرير مصيرها داخل حدودها لذلك فقد «فوجىء» كثير من المثقفين المنحازين لهذه الفكرة برفض العالم كله، وبعض العرب ـ قبول غزو دولة لدولة أخرى، ورفض كل ما يترتب على هذه الفكرة من توزيع الثروة العربية على جميع العرب، والتخلص من حكام بعض الدول؛ لأنهم لا يعجبون دولا أخرى، ويبدو أن محاولة المثقفين العرب البحث عن هويتهم المتميزة دفع ببعضهم إلى رفض جميع الأسس التي تقوم عليها الشرعية الدولية.

ز ـ العرب خارج نواميس النظام العالمي: تصور كثير من المثقفين العرب أن ما ينطبق على العالم من قوانين، لا ينطبق عليهم أو على أمتهم، وأن الفكرة طالما هم مقتنعون بها لابد أن يقتنع بها الآخرون في الوقت نفسه، فهم بذلك ليسوا في حاجة إلى مراعاة الأوضاع الدولية، بل على العكس يستطيعون تغييرها، أو تحديها على الأقل، ونضرب لذلك مثالا بتصور إمكان أن تتحدى العراق قوات التحالف التي تضم ثلاثين دولة بعضها من أقوى دول العالم، وذلك انتظارا لمعجزة تفوق كل الحسابات الموضوعية، وكذلك محاولة مؤيدي العراق تحدي القوانين الدولية، واقناع الجماهير بعدم احترامها، وقد رأينا الولايات المتحدة قبل أن تقدم على ما فعلته تحاول أن تفعل ذلك في ظل الشرعية الدولية وذلك بإصدار القرارات الدولية اللازمة، وتجميع قوات متحالفة من ثلاثين دولة منها مسلمون وعرب.

(2) بعض المسلمات في الفكر العربي: أ ـ العاطفة أهم من العقل: ـ

بنى كثير من المثقفين آراءهم على أساس عاطفي وانفعالي، مثال ذلك تأييد ما ذكره صدام حسين من تمسكه بالكويت رغم رغبته في الانسحاب منها لمجرد صدور قرار بإدانته من بعض الدول العربية، أو قول بعضهم ماذا كان سيحدث لو أرضيناه بتغيير نظام الحكم في الكويت (عبد الفضيل، 1991 :236) فكأن إرضاء العناد أو الغرور، أو حفظ ماء الوجه (غليون، 1991 :248) هو مسوّغ كافٍ لاتخاذ القرارات المصيرية، ولهذا عارض الكثيرون تحرير الكويت خوفا على الجيش العراقي من الدمار.

ب ـ الخطأ أفضل من الخطيئة: عارض مثقفون كثيرون غزو العراق للكويت، لكنهم رفضوا أن يعاقب العراق على فعلته هذه بالقوة المسلحة، ورأوا أن الخطأ وهو غزو الكويت لا يسوّغه خطيئة استدعاء القوات الأجنبية لإخراجه منها، والسؤال الآن لماذا لم يجتهد هؤلاء المثقفون في دعوة صدام لإصلاح خطئه، بدلا من الوقوف إلى جواره ضد خطيئة القوات الأجنبية.

ج ـ مقايضة فلسطين بالكويت: شعر المثقفون بسعادة غامرة حينما طرح موضوع تحرير الكويت مقابل تحرير فلسطين، وقد تكون سعادتهم في احتمال تحقق كلا الهدفين، ولكن كيف يتصور ان يكون احتلال الكويت طريقا لتحرير فلسطين، وكيف يقبل المثقف انتهاك حقوق شعب طريقا لاستعادة حقوق شعب آخر.

د ـ الجذور التاريخية أكثر أهمية من الأسباب المباشرة: لجأ الكثير من المفكرين إلى تفسير الغزو العراقي باعتباره ناشئا عن جذور تاريخية لمشكلات الحدود بين البلدين، للظلم الاستعماري للمنطقة، لمشكلة فلسطين، لمشكلة الفقر في العالم العربي.

ويقول المؤرخ البريطاني ا.ج. تايلر: ان الحروب لا تختلف كثيرًا عن حوادث السير، إذ لها اسباب عميقة، وأخرى خاصة، ففي نهاية المطاف إن سبب كل حادث سير هو اكتشاف المحرك الداخلي الاحتراق، ونزعة البشر للذهاب من مكان لآخر، لكن سلطات المدن والشرطة والقضاء لا يأبهون للأسباب العميقة، بل يتفحصون الأسباب الخاصة: أي تصرف السائق، وحالته النفسية، ومدى استهلاكه للكحول، ويضيف تايلر: إن الأسباب العميقة ولكونها تفسر كل شيء فهي لا تفسر شيئاً (الخالدي، 1991-3-21)، وهكذا اتجه البعض إلى الأسباب العميقة والتي يمكن أن تفسر كل شيء وأي شيء لصرف النظر عن الأسباب المباشرة للأزمة،

وهي الغزو العراقي لدولة الكويت.

هـ ـ أسباب مشكلاتنا دائما هي التآمر علينا من الأعداء:ـ رغم موضوعية بعض دلائل التآمر علينا من الخارج، فإن هناك دلائل أكبر على تآمرنا على أنفسنا، وأهم هذه الدلائل هو التمسك بأن هناك قوى تخطط في الخفاء ضد أمتنا العربية والإسلامية، فهذا الأسلوب في التحليل يصرف النظر عن أخطائنا، وبالتالي يقلل من إمكانية التطوير المستمر لفعالياتنا بالاستفادة من خبراتنا السابقة. فاستمرار المثقفين في التمسك بالمؤامرة الاستعمارية على العرب ـ مثلا ـ سيظل عقبة في سبيل تفحص أسباب هذه الأزمة من عيوب في الفكر وفي الممارسة تسببت في مثل هذه الكوارث، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإنه يقلل من شعورنا بالمسؤولية عن أخطائنا، بحيث يستمر المخطىء دون حساب طالما أنه «وقع في فخ نصبه الأعداء» أو كان ضحية «إيحاءات أمريكية بالضوء الأخضر». كما أنه يقلل أيضاً من شعورنا بالانتصار عند تحقيق أهدافنا طالما أننا ألعوبة في يد القوى الخارجية، ولعل هذا هو السبب في شعور بعض الدول في منطقة الخليج بالافتتان بالأجنبي، وتصويره على أنه نموذج البطل في الخيال الحديث.

و ـ افتراض الإحباط ـ العدوان: يقول فاروق أبو عيسى «ثمة شيء ما في بنية العقل والثقافة والمجتمع، ونمط العلاقات في المجتمع يجعل لجوء الفقراء إلى العنف لتحقيق الأهداف السياسية أمراً أقرب إلى المنال» (أبو عيسى، 1987) ويبدو أن تفسيرات كثيرة لدوافع هذه الحرب قامت على هذا الافتراض، إن الإحباط يسوغ ويدفع إلى العدوان، بحيث تقع المسؤولية على مصدر الإحباط، وليس على القائم بالعدوان. وبالطبع فمن السهل إسقاط مشاعر الإحباط تجاه أيّ شخص دون الحاجة إلى إثباتٍ أو تحقيق، وبالتالي يكون لنا الحق في عقابه بناء على تخيلاتنا القائمة على أساس غير سليم.

والخلاصة ان طريقة مثقفينا في اعتبار العواطف مسوّغ للسلوك هي السبب في اعتقادهم بمشروعية العدوان العراقي ضد الكويت طالما شعر أنها مصدر لإحباطاته.

ز ـ الخطأ السابق يسوّغ مشروعية الخطأ الحالي:ـ أقام كثير من المثقفين حججهم في تأييد صدام حسين أنه فعل ذلك مثلما فعلت إسرائيل في جنوب لبنان، ومثلما فعلت أمريكا في نيكاراجوا، والدليل على ذلك أن مبادرته بالانسحاب من الكويت اشترطت انسحابا من جميع الأطراف الغازية، وهنا كان

ح ـ النتائج تفسير للمقدمات: نظر الكثيرمن المثقفين إلى الأحداث بحسب النتيجة التي انتهت إليها، فإذا كانت في صالح أحد الأطراف، فيعني ذلك أنه هو الذي خطط لها منذ البداية.

وفي ختام هذه الدراسة نجد لزاما علينا أن نلفت النظر إلى أن تركيزنا كان على دور المثقفين في أزمة الخليج، مع ذلك كانت مساحة التعرض للمثقفين المؤيدين لمعسكر صدام أكبر من المساحة التي تعرضت الدراسة فيها للمثقفين المؤيدين للجانب الآخر، ولعل السبب في ذلك هو أن عدد المؤيدين للعدوان العراقي من المثقفين كان أكبر من المؤيدين للمعسكر الآخر، إن حصاد هذا الاستعراض يؤكد أن المثقف لعب دوراً مهماً في الأزمة، تراوحت بين التسويغ والتفسير، والتوجيه، وإنه بعكس قضايا أخرى كان لكتاباته دورٌ مؤثّر في مجريات الأحداث.

الهوامش:

(1) أنظر: السيد يس المثقفون العرب في مواجهة أزمة الخليج، جريدة الأهرام ,1991/3/8.

(2) أنظر: السيد يس المرجع السابق.

(3) أنظر: السيد يس مثقفون مدجنون أم كتاب انتهازيون، الأهرام الاقتصادي 1990/8/13.

(4) أنظر: علي مبروك تعليق على مقال العقل العربي والمواجهة مع الآخر، الأهرام 1991/11/8.

(5) أنظر على سبيل المثال تعليق عثمان السعدي (ان العراق دفع إلى مواجهة الخمينية ثم نصب له فخ. 1990 -1991 ثم ضرب) في: أزمة الخليج وتداعياتها على الوطن العربي، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية. 1991، ص 183.

(6) أنظر: عبد السلام المؤذن، قضايا سجالية طرحتها أزمة الخليج. جريدة أنوال المغربية عدد 564 ,25 أغسطس 1990 ومعاد نشرها في كمال عبد اللطيف، المثقفون المغاربة وحرب الخليج، المغرب. الناشر غير مبين 1992، ص 6.

(7) أنظر: محمد الأشعري، 1992. أسئلة الحرب. مجلة آفاق عدد (1) 1991 منشورة في: كمال عبد اللطيف المثقفون المغاربة وحرب الخليج المغرب 1992 يقول الأشعري «بل ان بعضهم رغم حماسه وتحت تأثير منطق القوة الذي فرضه الغرب لم يتردد في المطالبة بتأجيل النقاش العقيم حول الديمقراطية، وبالانتباه لمنطق التاريخ الذي لم تتحقق فيه الوحدة والعدالة الا من خلال القوة والاستبداد والبطش.

(8) أنظر: عبد الحميد عواد 1992، أبعاد أزمة الخليج، جريدة العلم المغربية عدد 13 أغسطس 1990. منشورة في، كمال عبد اللطيف المثقفون المغاربة وحرب الخليج، المغرب 1992 الناشر غير مبين ص 34.

(9) أكد هذا الحكم دراسة موسعة للرأي العام نحو الوحدة العربية: انظر ابراهيم سعد الدين

1980. اتجاهات الرأي العام العربي نحو الوحدة العربية، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية.

(10) حلل حسن وجيه هذه المقولة بالتفصيل وأوضح أنها قامت على ترجمة غير دقيقة لتعبير أجنبي يستخدم بمعنى مهمة وليس صليبية. أنظر حسن وجيه، 1992 أزمة الخليج ولغة الحوار السياسي، القاهرة، دار ابن خلدون. ص 166.

(11) سورة الحجرات، الآيات 9 - 10.

(12) بيان هيئة كبار العلماء بالسعودية، في التقرير الاستراتيجي العربي 1991، القاهرة مركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام 1992.

(13) التقرير الاستراتيجي العربي 1991. ص 304.

(14) المرجع السابق.

(15) المرجع السابق ص ص 360 - 361.

(16) بيان الرئيس العراقي يوم 1991/2/26.

المصادر العربية

أحمد يوسف أحمد

1991 الحركة القومية العربية وضرورة مراجعة الذات في: أزمة الخليج وتداعياتها على الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

الياس خوري

1991 الاستقلال والديمقراطية في: أزمة الخليج وتداعياتها على الوطن العربي. بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

برهان غليون

1991 تعليق: في أزمة الخليج وتداعياتها على الوطن العربي. بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

حسن وجيه

1992 أزمة الخليج ولغة الحوار السياسي، القاهرة، دار ابن خلدون.

خلدون النقيب

1991 العناصر البنائية الدائمة في حرب الخليج، في: أزمة الخليج وتداعياتها على الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

سعد الدين ابراهيم

1992 الخروج من زقاق التاريخ. القاهرة، دار ابن خلدون.

السيد يس

1992 أ مصر بين الأزمة والنهضة، أوراق باحث مصري. القاهرة، كتاب الأهرام الاقتصادي.

—

1992 ب التحليل الثقافي لأزمة الخليج التقرير الاستراتيجي العربي 1991. القاهرة، مركز الدراسات الاستراتيجية بالاهرام.

عثمان سعدي

1991 ردود فعل الرأي العام الجزائري إزاء أزمة الخليج في: أزمة الخليج وتداعياتها على الوطن العربي. بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

عصام نعمان

تعقيب في أزمة الخليج وتداعياتها على الوطن العربي. بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

علي أومليل

1987 حول أسباب العنف السياسي، في: أسامة حرب، العنف والسياسة في الوطن العربي، عمان، منتدى الفكر العربي.

—

1991 من أجل المستقبل، في: أزمة الخليج وتداعياتها على الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

فاروق أبو عيسى

1987 كلمة افتتاحية في أسامة الغزالي حرب (محرر) العنف والسياسة في الوطن العربي. عمان. منتدى الفكر العربي.

مجد احمد حسين

1990 أزمة الخليج بين أحكام القرآن وفتاوى السلطان

محمد عابد الجابري

1992 الخطاب العربي المعاصر، في حسن وجيه. أزمة الخليج ولغة الحوار السياسي، القاهرة، دار ابن خلدون: 124 - 125 .

محمود عبد الفضيل

1991 تعليق: في أزمة الخليج وتداعياتها على الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

وليد الخالدي

1991 أزمة الخليج. الجذور والنتائج. مجلة الدراسات الفلسطينية عدد 5.

الأبعاد الاقتصادية لحرب الخليج الثانية
الصراع على النفط وانحسار التنمية العربية

عثمان محمد عثمان
معهد التخطيط القومي ـ القاهرة

مقدمة

كانت مقدمات الغزو العراقي للكويت صريحة في الإعلان عن موضوع النزاع، وعن أهدافه: المصالح النفطية. ورغم أن الحكومة العراقية أعلنت بعدئذ، ومع تصاعد الأزمة بعد الغزو، عن أهدافٍ مزعومة أخرى، وأبدت نوايا متناقضة أخرى، فقد تكشف اندلاع عمليات عاصفة الصحراء عن اكتمال حلقة الصراع حول النفط الذي فجره العراق بغير ضرورة، وفي حقبة تاريخية كنا نتصور أن الأمة العربية، بل والعالم الثالث قد تجاوزها.

ومن هنا فإن تداعيات الغزو، والحرب والتحرير، وما بعده ليست مقصورة على الحساب الاقتصادي للمكاسب والخسائر التي لحقت بأطراف النزاع، بل ربما أصبح هذا الحساب بغير ذي قيمة مذكورة، رغم عدم الانتهاء من سداد فواتير الحرب. إن دراسة الآثار الاقتصادية للحروب (العادلة أو العدوانية على حد سواء) قد تتخذ أحد أسلوبين: الأول يركز على الدخل المضاع income forgone نتيجةً مباشرة أو غير مباشرة للحرب، وذلك من وجهة نظر دولة أو مجموعة دول معينة، وهذه النظرة الجزئية هي التي غلبت على معظم الكتابات التي عالجت آثار الغزو على أسعار النفط، وأسعار الفائدة العالمية وتغيرات أسواق المال العالمية، ثم آثار هجرات آلاف العمال وعائلاتهم عبر الحدود، واضطراب تدفقات السياحة، وكذلك

تكلفة الدمار في المنشآت والمعدات، ثم تكلفة تمويل العمليات العسكرية، وإعادة التعمير والتسليح.. إلخ. أما الأسلوب الثاني فلا ينظر إلى الحرب باعتبارها عمليات عسكرية تؤدي بصفة أساسية إلى إعادة تخصيص موارد الدولة، ولا يقيس المكاسب أو الخسائر الاقتصادية بمدى ما تتحمله ميزانية الدولة أو موارد المجتمع من تكلفة مادية (تكون مقبولة أياً كان حجمها إذا كانت حرب تحرير أو استقلال مثلاً)، وبينما لا نجد هذا الأسلوب شائعاً في الكتابات الاقتصادية الدارجة، فقد آثرتُ أن أحاول تقصِّي الآثار الاحتمالية لأزمة الخليج الثانية، الغزو العراقي للكويت ثم تحريرها ـ لا على اقتصادات الأقطار العربية منفردة ـ ولا التكلفة الاقتصادية المرئية التي تكبدها هذا البلد أو ذاك، وإنما من منظور «الاقتصاد العربي» في مجموعه، وانعكاس الأزمة وتداعياتها على مقومات «التنمية العربية».

الاقتصاد العربي اقتصاد نفطي

أعادت مفاجأة غزو الكويت وتداعياتها المتلاحقة إلى الأذهان حقائق الوضع الاقتصادي العربي (كغيرها من الحقائق)، ومنها حقيقتان ـ على الأقل ـ لم تتبدلا: ان الاقتصاد العربي في مجموعه هو «اقتصاد نفطي»، وأن محاولات السيطرة على موارده النفطية آلت إلى الفشل. إن كثرة الحديث عن التنمية لم تستطع أن تخفي تلك الحقيقة المذهلة التي تكشف عن أن ربع قرن من الجهود والبرامج «التنموية» في البلدان العربية لم تنجح في تغيير السمات الرئيسية للاقتصادات العربية، وكلها سمات التخلف والتبعية، فرغم الحديث عن تنويع مصادر الدخل لا زال الاقتصاد العربي ـ عموماً ـ يعتمد على إنتاج وبيع المواد الأولية وعلى رأسها النفط، ومحاولات العمل على الاستقلال «الاقتصادي» تركته أقرب ما يكون إلى اقتصاد المستعمرات، وتمخضت برامج الإنفاق عن تحديث بعض جوانب النشاط الاقتصادي والمجتمعات العربية، وتدعمت ـ من ثَمَّ ـ ثنائية Dualism الاقتصاد والمجتمع العربيين، ولم تبدل الواقع دعاوى ودعوات التكامل الاقتصادي العربي، فظلت العلاقات الاقتصادية بين الأقطار العربية واهية؛ إذ إن التكامل لايقوم بين اقتصادات ريعية، قبل صناعية.

ويكفي للدلالة على هذه الحقيقة أن نرصد بعضاً من الأرقام، لقد أصبح النفط منذ أواسط السبعينات العامل الرئيسي للنمو الاقتصادي، والمصدر الأول للزيادة في الدخل القومي في معظم البلدان العربية سواء المنتجة والمصدرة له أو

غيرها، وصاحب الزيادة في الدخل من النفط (مباشرة أو بطريقة غير مباشرة) تنامي أهمية القطاعات الاستخراجية على حساب القطاعات الانتاجية، وببساطة فإن حوالي نصف الدخل العربي يتولد من النفط، وقد أدى تعديل أسعار النفط في 1973، وفي 1980/79 إلى تعميق الاختلال السائد في هياكل الإنتاج العربية، فزادت نسبة مساهمة القطاعات الاستخراجية في تكوين الناتج المحلي من 23% عام 1970 الى 42% في 1979 ثم إلى 49% عام 1981، وتراجعت بالتالي مساهمة القطاعات الأخرى خاصة الزراعة والصناعة (بدوي، 1988)، وهذا التراجع ليس مجرد مسألة حسابية، وإنما مردُّهُ إلى التأثير المباشر وغير المباشر لنمطي الانفاق والانتاج والسياسات المؤثرة فيهما منذ تنامي الثروة النفطية، فخلال الفترة الممتدة من 1973 حتى منتصف الثمانينات لم تتغير حصة مساهمة قطاع الصناعة التحويلية (حوالي 7%)، وانخفضت مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي غير النفطي (بعد استبعاد ناتج القطاع الاستخراجي) من 20% في 1972 إلى 12% في 1981[1]، والملفت للنظر في البلدان النفطية الغنية بمواردها الزراعية مثل العراق والجزائر أنها شهدت تراجع القطاع الزراعي أكثر من سواها، حيث انخفضت نسبة مساهمة قطاع الزراعة من 7,2% عام 1970 إلى 2,7% عام 1981. إن القيمة المضافة للصناعات التحويلية لم تكن تزيد عن 12% من القيمة المضافة «الريع» للصناعات الاستخراجية في سنة 1981، وذلك لمجموع الدول العربية، وتنخفض النسبة إلى 7% في الدول النفطية. ورغم أن هذه النسبة قد ارتفعت إلى حوالي الثلث في 1987 فإن ذلك لا يعود إلى زيادة التصنيع وتنويع الصناعة، وإنما إلى انخفاض إنتاج النفط بصفة أساسية (التقرير الاقتصادي العربي: 89 ,90).

• وإذا كان تكامل البنيان الإنتاجي للاقتصاد (وهو المحدد الرئيسي للتمييز بين التبعية والاعتماد المتبادل) يقاس بدرجة نماء قطاع إنتاج السلع الرأسمالية، فلم تمثل القيمة المضافة في إنتاج السلع الرأسمالية سوى 8% من الواردات من هذه السلع. وكما هو ظاهر فإن معدلات النمو الاقتصادي أصبحت مرهونة صعوداً أو نزولاً بتغيرات إنتاج وأسعار النفط. فخلال السبعينات بلغت معدلات الزيادة من الناتج العربي المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة) حوالي 8% سنوياً، بينما لم تتعد 2% سنوياً خلال الثمانينات. ويعكس الاختلال في هيكل الإنتاج نفسه في تحديد مكانة الاقتصاد العربي في تقسيم العمل الدولي. فالصادرات العربية تتمثل في معظمها في السلع الاستخراجية (والنفط أساساً)، إذ تبلغ نسبة حصيلة الصادرات من هذه السلع

ما يتراوح بين 85 - 95% من إجمالي حصيلة الصادرات، ومن ثم تتقلب هذه الحصيلة بشدة مع تقلبات أسعار وإنتاج النفط، لقد قفزت عائدات الصادرات النفطية من 24 مليار دولار في 1973 إلى 210 مليار دولار عام 1980 (أي فيما بين فترتي زيادة أسعار النفط)، ولكن الإيرادات النفطية للدول العربية انخفضت بشدة إلى حوالي 75 مليار دولار عام 1985 وإلى 45 مليار دولار فقط في 1986، ولكنها ارتفعت إلى حوالي 74 مليار دولار في 1989، وربما تكون قد قفزت إلى ما يزيد عن 90 مليار دولار في عام 1990 (التقرير الاقتصادي العربي الموحد: 1991).

وتخضع برامج الإنفاق العام الجاري والاستثماري (ليس فقط في البلدان العربية النفطية، ولكن في غيرها أيضاً) لتقلبات عائدات وإنتاج النفط، فقد أدّى انخفاض الإيرادات الحكومية من النفط من 158 مليار دولار عام 1980 إلى 41 مليار دولار فقط في 1986 إلى انخفاض شديد في إجمالي الإيرادات العامة في البلدان النفطية وانخفاض نسبة مساهمة عائدات النفط في إجمالي الإيرادات العامة من 85% إلى حوالي 50% فيما بين 1980 و1987. ورغم اتجاه النفقات العامة إلى الانخفاض أيضاً، فقد تحول الفائض في الموازنات الحكومية للبلدان النفطية إلى عجز بلغ ما يزيد على 16 مليار دولار عام 1986. كما أن المنح والمساعدات التي حصلت عليها الحكومات في الدول شبه النفطية وغير النفطية، والتي كان مصدرها أساساً الدول النفطية قد ساهمت في تمويل جانب يعتد به من النفقات العامة لهذه الحكومات، وبطبيعة الحال فإن المنح والمساعدات الحكومية ساعدت في تخفيف حدة العجز الجاري في موازين المدفوعات الخارجية في كل من مصر والاردن والمغرب واليمن (الشمالي والجنوبي)، ويقدر المتوسط السنوي لهذه المنح في الفترة 73 - 1980 بحوالي 29% من متوسط العجز في الميزان التجاري لهذه الدول، وقد ارتفعت المعونات من 2,1 مليار دولار عام 1973 إلى 9,5 مليار دولار عام 1980 وانخفضت إلى 4,4 مليار دولار في 1986، ويقدر إجمالها خلال الفترة73 - 1986 بحوالي 79 مليار دولار (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 1988).

لقد كان النفط هو المتغير المستقل في دورة النشاط الاقتصادي ليس في البلدان النفطية وحدها، وإنما في باقي البلدان العربية، فمن خلال آلية انتقال العمالة العربية التي استوعبت من 10% إلى 25% من القوى العاملة في بلدان تصدير العمالة كمصر واليمن والسودان، أصبحت التحويلات عنصراً مهماً للحقن الخارجي يحدد فترات الركود والانتعاش في الاقتصادات العربية، ولقد تزايدت التحويلات

من حوالي 900 مليون دولار في 1973 إلى 8,3 مليار دولار في 1984، وانخفضت إلى حوالي 6,5 مليار دولار في 1988. وزاد إجمالي هذه التحويلات خلال الفترة 73 - 1987 عن 70 مليار دولار تمثل حوالي 10% من قيمة إجمالي الناتج المحلي للدول العربية المصدرة للعمالة.

إن أهمية النفط كمصدر للدخل الغربي ترتبط بأهميته كمصدر للطاقة في الاقتصادات الصناعية المتقدمة، ولعله من طبائع الأمور أن يتنافس المنتجون والمستهلكون على تحقيق أفضل المزايا من تبادل هذه السلع الاستراتيجية، وقد استطاع المنتجون الرئيسيون للنفط في العالم الثالث أن ينظموا أنفسهم في منظمة أوبك التي لعبت دوراً مهماً في تصحيح أسعار النفط في 1973 في خطوة غير مسبوقة. ومنذ ذلك الحين شهدت أسعار النفط وعائداته تقلبات ظاهرة عكست أوضاع سوق النفط، وسياسات البلدان المنتجة، ووضع سياسة منظمة أوبك في آن واحد. وأصبحت سوق النفط تتسم بالهشاشة البالغة، فخلال النصف الثاني من الثمانينات عاد استهلاك النفط إلى الزيادة بمعدل سنوي يصل إلى 2,5% (وهو ضعف المعدل الذي توقعته الدوائر المعنية) ومن ثَمّ فعلى الرغم من زيادة التوقعات باتجاه الأسعار إلى التردي، فقد عادت إلى الارتفاع في السنوات 87 - 1990، ومن الملفت للانتباه أن صادرات أوبك قد زادت بأكثر من 50% عن أدنى مستوى بلغته في 1985 على الرغم من زيادة الأسعار باطراد من 7 - 8 دولارات للبرميل في 1986 إلى 23,6 دولار في يناير 1990، ولكنها عادت في حقيقة الأمور إلى الانخفاض إلى أقل من 14 دولاراً في أبريل من العام نفسه، ثم ارتفعت إلى 18 - 20 دولاراً قبل غزو الكويت، وبعد أن فاق السعر الأربعين دولاراً في أوائل اكتوبر (نتيجة التوتر العسكري والسياسي في المنطقة) عاد إلى الانخفاض لأقل من 30 دولاراً خلال نوفمبر 1990، ويبقى من الضروري، أن نسجل أن السعر الحقيقي للنفط في منتصف 1990 ظل أقل من مثيله في 1974، ومن ناحية أخرى تغير هيكل المعروض من النفط؛ إذ انخفض الانتاج المحلي للولايات المتحدة باستمرار حتى بلغ 7,6 مليون برميل يوميًا في 1990، ويتوقع أن ينخفض إلى 6,4 مليون برميل في 1995، 5,8 مليون برميل في سنة 2000، كما انخفض إنتاج الاتحاد السوفيتي من 12,6 مليون برميل في 1987 إلى 11 مليون برميل فقط في 1990، ولم يتغير أيضاً مستوى إنتاج بحر الشمال وآلاسكا، وفي ضوء ذلك فإن الزيادة في الطلب على النفط تمت مواجهتها من إنتاج دول الأوبك.

وانعكست هذه التغيرات في الأسعار والإنتاج على ميزان النفط وتوازن القوة بين أوبك والسوق والمستهلكين بما يترك آثاره لفترة طويلة مقبلة، وحسب البيانات التي توفرها النشرة الاقتصادية للأمم المتحدة يستحوذ أعضاء الأوبك على 77% من الاحتياطي العالمي المؤكد (الذي يزيد على تريليون برميل)، وتزود السوق (باستثناء أوروبا الشرقية ودول الكومنولث والصين) بحوالي 47% من احتياجاتها السنوية، بالإضافة إلى أن أعضاء أوبك يملكون وحدهم إمكانية زيادة الانتاج، والاكتشافات المحتملة عند تكلفة منخفضة، وإلى جانب الاحتياطيات التي تأكدت حديثاً في المملكة العربية السعودية والعراق فإن سبعة أعضاء آخرين من أوبك قد عدلوا بيانات الاحتياطي الخاصة بهم بما يمكن من زيادة الطاقة الإنتاجية بمقدار 5 - 6 ملايين برميل يومياً في منتصف التسعينات، إن نصف إجمالي المعروض من النفط ستوفره أوبك في نهاية هذا القرن (التمويل والتنمية، 1990).

وربما توحي هذه الحقائق باحتمال تنامي قوة منظمة أوبك، وعودتها إلى مركز احتكاري في تحديد الأسعار والكميات، ولكن ذلك في حقيقة الأمر يتوقف على إدراك أوبك لعناصر التغير ـ المستمر ـ في سوق النفط من ناحية، وعلى استراتيجيتها في مواجهة الأطراف الفاعلة الأخرى من ناحية ثانية، لقد تغير هيكل سوق النفط في عدة اتجاهات؛ إذ لم تعد استراتيجية أوبك هي تحديد سعر البيع والدفاع عن استقراره في السوق من خلال تعديلات حجم الإنتاج، وإنما تعتبر السعر الرسمي المعلن هو مرجح ومؤشر تستهدف بلوغه والمحافظة عليه، وإلى جانب ذلك فإن عملية تحديد السعر أصبحت بالغة التعقيد: سوق فورية، آجلة، تعاقدات غير مباشرة، مبادلات صورية، ولم تعد أوبك سوى أحد العناصر المؤثرة في هذا السوق.

على أن الأمر الأكثر وضوحاً يتمثل في العبرة التي نستخلصها من تجربة أوبك، وتتصل بالمهمة الأساسية لقيام المنظمة: الوصول إلى توافق مقبول للمصالح المتعارضة لأعضائها، مع الحفاظ على تضامنها في مواجهة الأطراف الأخرى في عالم النفط، ومن ثَمَّ فإنه من قبيل التبسيط الزائد مطالبة أوبك ـ وأعضائها ـ العمل على زيادة سعر النفط دون مراعاة العوامل التي يمكن أن تضمن ذلك مثل: استنفاد الطاقة الانتاجية الزائدة حالياً (ليس قبل انقضاء 3 - 4 سنوات إذا لم تقع تغيرات غير متوقعة)، العودة إلى هدنة أسعار بين أعضاء أوبك (!!!) ـ وليس الحرب بينهم ـ إلى أن تؤدي زيادة الطلب إلى الاستغناء عن المساومة حول الحصص

وتسويقها، زيادة درجة التجانس بين المنتجين الكبار وقد يكون بخروج الدول الأعضاء ذات الاحتياطيات المحدودة، وقد يتصور البعض أيضاً ـ في ظل التطورات التاريخية لتجربة أوبك ـ أنه يمكن زيادة السعر إذا أمكن تركيز القوة والسلطة داخل المنظمة بصورة غير معتادة، وربما كان ذلك في تخطيط العراق عند تدبيره لغزو الكويت.

الحرب حول النفط

العالم يرقب باهتمام نتائج نهاية حقبة الحرب الباردة، وبينما يتوقع المحللون أن ينعكس ذلك بصورة مباشرة على حل النزاعات الإقليمية بالطرق السلمية، وفي الوقت الذي تصاعدت فيه بوضوح مستويات (وتعدد قنوات) التعاون الاقتصادي بين البلدان الصناعية المتقدمة، الشرقية والغربية، أقدم العراق على عملية غزو استعماري للكويت تذكرنا ببقايا التوسع الاستعماري قبل قرنين من الزمان. وأدت الغزوة إلى وقوع متغيرين ستكون لهما أبعد الآثار هما: أ ـ التحول من استخدام النفط في الحرب على التخلف والتبعية إلى الحرب من أجل النفط. ب ـ التحول من تدوير الفوائض إلى تدويل المواقع (النفطية). فطالما تاقت البلدان النامية ـ ومن بينها الدول العربية ـ إلى السيطرة على مواردها الطبيعية وتخليصها من الاستنزاف الذي خضعت له من قبل الشركات الاستعمارية، وناضلت هذه الدول من أجل تحقيق الاستقلال الاقتصادي بعد نيلها استقلالها الوطني. وبعد أن سقطت محاولة مصدق تأميم النفط في إيران كان نجاح تأميم قناة السويس علامة فاصلة على هذا الطريق، وربما نستطيع القول: إن المحاولة التالية الناجحة تمثلت في قيام أوبك بعملية تصحيح جذرية لأسعار النفط في غمار الحظر الجزئي لتصدير النفط أثناء حرب أكتوبر 1973. ومنذئذ ظهر جلياً أن إنتاج النفط وتحديد أسعاره واستخدام عائداته أصبح مدار صراع سياسي طويل على جميع المستويات المحلية والإقليمية والدولية؛ فهناك من ناحية الضغوط والتحالفات والتباينات فيما بين أعضاء الأوبك، التي استهدفت باستمرار الحفاظ على حصة مناسبة في السوق العالمية للنفط، تمكنها من تحديد سعر عادل للنفط، وظلت أوبك رغم النجاحات والاخفاقات المنظمة الوحيدة في العالم الثالث ذات الفعالية والكفاءة بفضل تماسكها، بل لا يخفى أن أوبك لم تقتصر كمنظمة من العالم الثالث على الدفاع عن حقوق أعضائها، ولكنها حاولت ـ بدرجات متفاوتة من النجاح أيضاً ـ أن تلعب دوراً ملموساً في تدعيم وتطوير حوار الشمال والجنوب، وتقديم المعونات

«التنموية» مباشرة إلى بعض بلدان العالم الثالث.

واستمر من ناحية ثانية الجدل في الدول العربية حول الاستخدام الأمثل لعوائد النفط، ودورها في تحقيق التنمية العربية، وإمكانية التكامل الاقتصادي العربي، وأشكاله الملائمة (الاستثمار المباشر، المعونات، المشروعات المشتركة)، وأثر زيادة الإيرادات النفطية على الاقتصاد والمجتمع العربيين (نمط التنمية، مشكلات انتقال العمالة العربية، دور العمالة غير العربية، التجارة البينية، القيم الاجتماعية، الديمقراطية، النفوذ السياسي.. الخ)، وحجم ودور الاستثمارات العربية في الأسواق المالية العالمية، وإمكانات استخدامها أداة ضغط سياسي، ولعله تجدر ملاحظة أن شيئاً كقضية إعادة توزيع الثروة فيما بين الدول العربية لم يكن قط محل دراسة، أو مثار جدل، فتوزيع الدخل والثروة لم ينل حظه من البحث والحوار حتى داخل البلد الواحد!!

ومن ناحية ثالثة لم تتوقف جهود الدول المستهلكة للنفط، منذ 1974، في التصدي لنفوذ أوبك، وتعددت محاولات تقليص سيطرتها على سوق النفط، فأقامت المؤسسة الدولية للطاقة لتنظيم جهود المستهلكين، وزادت الدول المنتجة للنفط ـ من خارج أوبك ـ انتاجها، واتبعت الوسائل المختلفة للحفاظ على الطاقة، وزادت الاستثمارات لإنتاج بدائل عن النفط كمصدر للطاقة، وكما هو معروف تبدلت اوضاع القوة النسبية لمنتجي النفط الرئيسيين (أوبك) وللمستهلكين الكبار (الدول الصناعية) من فترة لأخرى، ولكن لم يظهر أن أياً من الطرفين يرغب أو يستهدف الخروج على قواعد اللعبة الاقتصادية (التأثير في قوى سوق النفط)[2].

وجاء غزو العراق للكويت خرقاً للمألوف من جانب دولة لم يكن معروفاً ـ أو مفترضاً ـ أنها دولة استعمارية، وفيما يبدو فإن الدعاوى التي سيقت في تسويغ العدوان العسكري على دولة مستقلة[3] لا تخفي جوهر وهدف الاحتلال وهو السيطرة على منابع النفط (ليس في الكويت فحسب وإنما في معظم منطقة الخليج)، وأن هذا الغزو الاستعماري فتح الباب أمام حرب اقتصادية ومسلحة حول مواقع النفط العربية، وليس هذا ـ في الواقع ـ مجرد افتراض، ولكن قرائن كثيرة تدلل على صدق مانقول وهذه الدلائل تشير ـ ومنذ فترة ـ إلى مخطط عراقي كي يصبح قوة إقليمية مهيمنة. وضمن خطوات مختلفة كان إنشاء مجلس التعاون العربي ـ الرباعي ـ محاولة للتدبير لخلق مركز نفوذ يملأ الفراغ في المنطقة الذي نجم عن تصالح القوتين العظميين. وقد عبر عن ذلك صراحة الرئيس العراقي في

خطابه (يوم 24 فبراير 1990) في عمان حينما استنتج أن تراجع قوة ونفوذ الاتحاد السوفيتي سيؤدي - من وجهة نظره - إلى أن تتمتع الولايات المتحدة خلال السنوات الخمس القادمة بحرية مناورة واسعة في منطقة الشرق الأوسط، وبعد أن أشار إلى عدة أمثلة على ذلك (مثل تشجيع هجرة اليهود السوفيت، وعدم سحب السفن الحربية الأمريكية من الخليج بعد وقف إطلاق النار بين إيران والعراق) أرجع السبب في ذلك ـ حسب قوله: «إلى أن الدولة التي تستحوذ على النفوذ الأكبر في المنطقة ـ عبر الخليج العربي وما يملك من نفط ـ سيكون لها اليد الطولى كقوة عظمى بغير منافس، ويعني ذلك أنه مالم يكن أهل الخليج ومعهم كل العرب متيقظين ستتحكم رغبات الولايات المتحدة في منطقة الخليج، وستتحدد أسعار النفط حسب المصالح الخاصة للولايات المتحدة، متجاهلة مصالح الآخرين»[4](1990). ورغم ظاهر التنديد بالمصالح الأمريكية في المنطقة فإن الرسالة التي تضمنها الخطاب كانت إعلاناً بنوايا الرئيس العراقي لأن يصبح سيد الخليج، ولا شك أن التصدي للإمبريالية ومصالحها عمل قومي مشروع، ولكن السلوك العراقي حتى تاريخ ذلك الخطاب لم يكن يدلل على صدق هذه الدعوى الظاهرة، وكانت الخطوة التالية لذلك مثل قنبلة دخان حينما أطلق الرئيس العراقي تهديداته بحرق نصف إسرائيل باستخدام الأسلحة الكيماوية، وربما تساءل البعض ـ في حينه - عن دوافع هذا التصعيد المفاجيء، وتشكك آخرون في الحكمة من ذلك، ولكن سرعان ما تبين ـ للمطلعين على الأمور في البداية ـ أن المستهدف هو التمهيد لشن حملة على دول الخليج العربية باعتبارها شريكاً في مؤامرة امبريالية على العراق؛ إذ انتهز الرئيس العراقي مناسبة عقد القمة العربية في بغداد (مايو 1990)، وأثار مشكلة انخفاض أسعار النفط، ومسؤولية بعض دول الخليج عن ذلك لقيامها بضخ كميات أكبر من الحصص المتفق عليها في أوبك.

أشرنا من قبل إلى آليات عمل أوبك، وهيكل سوق النفط، وحدود تعديل الأسعار، ويظهر في ضوئها مدى وهن المزاعم العراقية إذا استدعت الذاكرة حقائق عدة مثل:

ـــ إن الدولة التي تتحمل مسؤولية أكبر ـ باعتبارها مثل رمانة الميزان ـ في توازن سوق النفط هي المملكة السعودية وليس الكويت والإمارات.

ـــ إن بداية إغراق سوق النفط كانت على يد العراق ـ نفسه ـ وإيران، منذ

سنوات الثمانينات الأولى، مما ساهم في تدني السعر بدرجات كبيرة (عثمان، 1985).

إن النزاع حول الأسعار والحصص يدور عادة في أروقة أوبك، ولكنها ليست مطلقة اليد في رفع سعر النفط. فرغم اتفاق أعضاء أوبك على زيادة السعر ـ بناء على طلب العراق في يونيو 1990ـ فقد ظل سعراً مرجعياً (تأشيرياً)، ولم تصل الأسعار الفعلية إلى المستوى المحدد من قبل أوبك قبل الغزو.

ولأن مطامع العراق أكبر من مجرد زيادة نفوذها داخل أوبك، أو استخدام هذا النفوذ لرفع الأسعار، وزيادة عائداته بنسبة ارتفاع السعر، لم يكن ـ فيما يبدو ـ من قبيل البلاغة أو المبالغة وصف الرئيس العراقي لموقف الكويت ـ والإمارات ـ بأنه «حرب اقتصادية»، وأضاف إلى اتهاماته للكويت بالعمل على تخفيض السعر، اتهاماً جديداً بسرقة بترول حقل الرميلة، ولأن المطلوب هو الاستيلاء على منابع النفط فإن باب المفاوضات كان موصداً قبل أن يلتقي المفاوضون من الكويت والعراق في جدة في نهاية شهر يوليو 1990، وقبل انقضاء يوم واحد على لقاء المفاوضين كانت القوات العراقية قد اجتاحت الكويت.

ورغم محاولات خلط الأوراق السياسية والقومية والاقتصادية فقد كانت أبعاد الاستراتيجية العراقية مكشوفة ـ على ما يبدو ـ للدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، وجاء رد الفعل السريع ـ أو المتباطىء ـ من الأطراف المختلفة محكوماً بالمصالح الاقتصادية المباشرة لهذه الأطراف[5] في ظل المتغيرات الدولية الجديدة، إن الهدف المعلن والأهم بالنسبة للدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة لم يعد مجرد نفط رخيص، وإنما تأمين استمرار تدفق النفط بما يتلاءم مع اتجاهات النشاط الاقتصادي العالمي، ومثلما أعلن الرئيس العراقي عن رؤيته وهدفه ـ منذ فبراير كما ذكرنا آنفاً ـ فقد حددت رئيسة الحكومة البريطانية (السيدة تاتشر آنذاك) هدف التكتل الغربي مباشرة، فعند سؤالها عن دلالات أزمة الخليج في ظل نظام دولي جديد حرصت على أن تركز على القول بأن ترتيبات الأمن المختلفة لاتنفي أن الدول الكبرى في مجال التجارة الدولية ينبغي عليها دائماً أن تحمي طرق وخطوط هذه التجارة، بل كانت السيدة تاتشر أكثر صراحة حينما سئلت عن رأيها في تردد ألمانيا في المشاركة في أي عمليات عسكرية في الخليج، وقالت: ... إن ألمانيا لا تملك نقطة نفط واحدة، فهي تعول على الإمدادات من النفط وغيره من المواد الأولية من الأسواق البعيدة، كما أنها دولة صناعية ناجحة[6].

قد لا تقبل الولايات المتحدة والدول الصناعية المستهلكة للنفط أن يسيطر حاكم العراق على ربع أو نصف نفط الخليج، عن طريق تغيير نظم الحكم في بلدانه بالقوة أو الاحتلال العسكري لهذه الدول، ولكن الحشد العسكري الامريكي محفوز ـ أيضاً ـ بعدة اعتبارات اقتصادية / استراتيجية أخرى، فالمنافسة الاقتصادية بين أوروبا والولايات المتحدة لم تتوقف، وأمريكا تنظر بقلق إلى التطورات الاقتصادية والسياسية التي تشهدها أوروبا مثل التقارب الأوروبي في ظل مايسمى بالبيت الأوروبي المشترك، وتلاشي الخطر العسكري من جانب حلف وارسو والاتجاه من ثم ـ إلى تعديل مهام حلف الاطلنطي لتتجاوز الأهداف الأمنية، وقيام أوروبا الموحدة اقتصادياً في 1992، وجميعها قد تتمخض عن ابتعاد أوروبا عن المظلة الأمريكية، ولكن أوروبا واليابان تعتمد بدرجة أكبر من الولايات المتحدة على النفط العربي والخليجي، والموقف الأمريكي من أزمة الخليج فرصة سانحة لتأكيد أهمية دور أمريكا كقوة عالمية بالنسبة لأوروبا واليابان، وصعوبة الاستغناء عنها، بل إن موقف فرنسا الذي يبدو غير مؤيد بالكامل للتصور الأمريكي هو محاولة للتقليل من شأن هذا التصور، ومن أهمية الدور الأمريكي في الشرق الأوسط، ولا يخفى أن فرنسا تتطلع إلى عراق ما بعد حل الأزمة لاسترداد ديونها الكبيرة، وعقد صفقات اقتصادية ضخمة، وربما إعادة تسليح العراق من جديد.

ليس هذا فحسب بل إن المراقب للتداعيات الاقتصادية المباشرة لن يفوته أن يلحظ اختلاف عملية عاصفة الصحراء عن حرب فيتنام التي أدت ـ ضمن أشياء كثيرة ـ إلى تدهور ميزان المدفوعات الأمريكي، وانهيار الدولار، وفقدان مركزه وهو عملة الاحتياطيات الدولية، وفي هذه المرة لم تنطوِ التحركات الأمريكية على تكاليف اقتصادية باهظة، بل ربما تحققت من ورائها مكاسب ملموسة، من خلال زيادة الطلب المدفوع بفاتورة زيادة الأسعار المؤقتة التي تحملها الأوروبيون بصفة أساسية، ومما لا شك فيه أن صناعة السلاح الأمريكية استفادت مباشرة، ونجح البنتاجون في عدم تخفيض النفقات العسكرية في الموازنة الأمريكية.

إنها بغير شك الحرب الاقتصادية للسيطرة على الموارد الطبيعية والأسواق. ولكن بدلاً من أن يكون العراق قوة دعم للصف العربي في معركته للتحرر والاستقلال والتنمية، انتقل إلى صف القوى الاستعمارية يتنافس معها ـ وبأسلوب الغزو العسكري التقليدي ـ للهيمنة على أهم مصادر الطاقة ومواردها.

ما بعد الأزمة: سيناريو التكرار أو التغيير؟

النفط سلعة غير عادية ـ لاشك، فهو مفتاح النشاط الاقتصادي العربي لأكثر من عقدين من الزمن، وهو من أخطر مستلزمات تشغيل دولاب الإنتاج في الدول الصناعية المتقدمة، وحينما تدور الحرب من أجل النفط فإن نتائجها ستكون بالغة الخطورة، وقد اتفق الجميع على أن أوضاع المنطقة العربية لن تعود إلى سابق عهدها قبل غزو الكويت، ولأنه لا يعرف أحد على وجه الدقة ما الذي يحمله المستقبل في طياته من تغيرات، يرى البعض أن آثار هذه الغزوة العسكرية والحرب في الخليج تتحدد في ضوء نتائجها العسكرية والسياسية، وعلى التغيرات والتبدلات في مواقع الأطراف المشاركة (الجبالي، 1990)، غير أن الواقع يحمل ـ فيما نرى ـ مقدمات نتيجتين مؤكدتين تتمثلان في: أ ـ انهيار مكانة أوبك، ونزع سلاح النفط ونزوله عن عرش الدخل العربي. ب ـ سقوط مشروع التكامل العربي، وانتهاء التنمية العربية وانتكاس العمل العربي المشترك. وفي ضوء هاتين النتيجتين الإجماليتين ـ يمكن أن نتصور مشهدين احتماليين (سيناريوهين) تتوقف سيادة أيهما على التداعيات والمتغيرات المختلفة فيما بعد انتهاء الحرب، يمكن أن نسميهما مشهد التكرار، أي استمرار سلوك الأطراف الرئيسية على غرار ماقبل الغزو (مع تعديلات تتلاءم مع وقائع الأزمة وتطوراتها) ومشهد التغيير الذي يتطلب لحدوثه عدداً من الشروط الواجبة.

وكما أشرنا من قبل فقد شهدت سوق النفط تبدلات مهمة تمخضت ـ في نهاية الأمر ـ عن تدني قوة أوبك التفاوضية، وكان المأمول دائماً أن يمكِّن تماسك المنتجين وأعضاء الأوبك من تنسيق سياساتهم الإنتاجية والتسويقية في ضوء التغيرات الاقتصادية العالمية بما يضمن في آن واحد سعراً عادلاً ودخلاً مناسباً لتمويل برامجهم الإنمائية، ولكن غزو الكويت قد أدّى إلى انقسام أعضاء أوبك مابين معتدلين ومتشددين إلى تحطيم مكانتها نهائياً، وقد تبقى المنظمة، ولكن لن يبقى لها دور مذكور في إدارة سوق النفط المتقلبة وستفقد كثيراً من قدرتها على المساومة في مواجهة المستهلكين، وبعد الغزو ـ وبعد انتهائه ـ سيكون من السخرية التساؤل في وجه من سيستخدم سلاح النفط. وحتى في أحسن الأوضاع لن يعود النفط مصدراً للدخل الوفير، ومحركاً للنشاط الاقتصادي في الدول العربية على نحو ما جرى في عقد السبعينات.

ومن ناحية ثانية فإن الغزو العراقي للكويت قد وجه ضربة قاضية للعمل

الاقتصادي المشترك، والتكامل الاقتصادي العربي، صحيح أن محاولات التكامل العربي قد تعرضت لانتقادات متعددة نظراً لما شابها من نقائص، وما واجهته من عقبات، ولكن ظلت دعوة الوحدة أو التكامل تستند إلى ما يجمع العرب من مقومات قومية ومصالح مشتركة في مواجهة العالم الخارجي، والتكتلات الإقليمية الدولية. لقد اعتبر الكثيرون أن تشابه الهياكل الانتاجية واندماج الاقتصادات العربية في السوق العالمية، فضلاً عن غياب الإرادة السياسية هي المعوقات الرئيسية في سبيل التكامل الاقتصادي العربي، وبطبيعة الحال فإن غزو الكويت لم يمثل تعطيلاً لفرص النمو الاقتصادي القطرية فحسب، بل تهديداً سافراً للمصالح الاقتصادية والاستراتيجية للبلاد العربية، أما وقد وصف الغزو من جانب البعض بأنه عمل وحدوي فلاشك أن كثيرين في المنطقة العربية سيراجعون هدفهم في الوحدة أو التكامل، وعلى الأقل ستثور الشكوك حول هذه الشعارات. وليس غياب الإرادة السياسية هو الذي أجهض مجلس التعاون الرباعي، ولكن «التآمر» على المصالح المشتركة أصاب التجربة، بل والمشروع العربي كله في مقتل.

وبينما قد يبدو ذلك القول تقويماً فردياً متشائماً من وجهة نظر البعض، فقد جاء تقويم المؤسسات المنوط بها رعاية وإدارة «العمل العربي المشترك» لآثار الأزمة مؤيداً لاستنتاجاتنا المشار إليها، وكما جاء في التقرير الاقتصادي العربي الموحد، فإن الخسائر المعنوية الناجمة عن الغزو تفوق الخسائر المادية، رغم صعوبة تقديرها بدقة، ومن وجهة النظر الاقتصادية المحضة تتمثل تلك الخسارة المعنوية في أمرين: الأول: فقدان الثقة ليس فقط بين المسؤولين العرب بل لدى المواطن العربي وبالذات المستثمر العربي في وطنه مما يؤدي في النهاية إلى ضعف الالتزام والترابط الاقتصادي بين الوطن العربي والمواطنين. الثاني: هو انخفاض درجة احترام «الكتلة العربية» من قبل التكتلات الأخرى في العالم، وما يشير إلى التقرير من تراجع الثقة والاحترام الدولي للوطن العربي، والشك في الحصول على إمدادات آمنة من نفط الخليج، وتجدد الحديث عن تشجيع مصادر الطاقة الأخرى.. إلخ، يلخص ما وصفناه بانحسار وربما انتهاء المكانة المتميزة أو المرموقة للاقتصاد العربي.

إن النزوع العربي المشروع نحو الوحدة واستغلال الموارد القومية في توفير مستوى معيشة لائق للانسان العربي، لا يعني أن نتجاهل ما يعترض هذه الأهداف من حوائل وتراجعات، وفيما يبدو فإن ثوابت مشارف القرن الواحد والعشرين

ستشمل انتهاء الحقبة النفطية بعد أن تحولت ملهاة النفط إلى مأساة ـ وانحسار دعوة ومحاولات التكامل الاقتصادي.

سيناريوهات ممكنة: قد يبدو مما سبق ـ إذن ـ أن المنطقة العربية تستقبل رياح النظام الدولي الجديد وهي أكثر انكشافاً وأقل تماسكاً، عرب أقل دخلاً وشرذمة أكثر دخلاً من الباقين، وربما يبدو ذلك متمشياً مع التوقعات الأشد احتمالاً بتزايد تهميش بلدان الجنوب، ولن يشذ العرب عن هذا الاحتمال رغم الأهمية الحيوية لما يحوزون من نفط؛ إذ في الوقت الذي كان عليهم أن يبتكروا أشكالاً للتكامل والتنسيق الاقتصادي تتجاوب مع التغييرات الدولية، فرض الغزو العراقي للكويت ـ ثم هزيمته ـ أوضاعاً جديدة معاكسة لهذا الاتجاه الإقليمي (التجمعات الإقليمية) والعالمي (الاعتماد المتبادل والتكتلات الاقتصادية). ومع هذه الثوابت (الأكثر ترجيحاً) ربما تتفاوت ردود أفعال البلاد العربية والكيفية التي ستتلقى بها دروس الأزمة، وأسلوب إنهائها، وبغير التطرق إلى تفاصيل يمكننا أن نتصور احتمالين يضمان ردود الأفعال المتعلقة بالمسائل الاقتصادية التي نعالجها، نطلق عليهما التكرار والتغيير.

الحلقة المفرغة: وينطوي مشهد التكرار على اتباع سياسات اقتصادية (قطرية وإقليمية ودولية) لا تختلف كثيراً عن سابقتها فيما قبل الغزو، ولأننا نفترض ـ كما سبق ـ عدم زيادة الدخل النفطي بمعدلات كبيرة فربما تخضع تأثيرات سياسة الإنفاق في البلدان النفطية لما يسمى «تحول الطلب» وليس توسع الطلب. وبعبارة أخرى فإن العائدات النفطية ستستخدم في الإنفاق على: إعادة بناء الخليج، وإعادة بناء قواته الدفاعية، وتتضاءل ـ من ثم ـ أهمية «تدوير» فوائض النفط. ويعني ذلك:

أ ـ محاولة المحافظة على مستويات المعيشة (الإنفاق والاستهلاك) في دول النفط. ب ـ استفادة الإقتصاد العالمي (الدول الصناعية المتقدمة أساساً) من التجارة (في السلع والأسلحة) مع هذه الدول. جـ ـ استمرار تدفق العمالة الوافدة، وتحويلاتها إلى بلدان الإرسال (ربما بمعدلات أقل من مثيلتها في السبعينات)، وكما تشير التقديرات الأولية فإن التكلفة الاقتصادية لحرب تحرير الكويت كانت بالغة الارتفاع وأن آثارها تركت السياسة الاقتصادية المتبعة في أقطار الخليج بدون تغير ملموس، وعلى ما يسجله التقرير الاقتصادي العربي فإنه تقدر الثروة العربية المدمرة من منشآت مدنية وعسكرية وبنية أساسية وآبار بترول

ومحطات كهرباء وغيرها بأكثر من 450 مليار دولار. ولا يشمل ذلك خسائر القطاع الخاص، وزيادة البطالة وارتفاع معدلات التضخم وغيرها من آثار غير مباشرة (التقرير الاقتصادي: 1991)، وما نركز عليه هنا لايتعلق فقط بهذه التكلفة التي تتمثل في ضياع الموارد، وإنما في السياسة التي ستتبع لتعويض هذه الآثار، إن كلًا من السعودية والكويت قد دفع حوالي 19,1 مليار دولار كمساهمات لقوات التحالف (الولايات المتحدة، بريطانيا، فرنسا) كما تحملت السعودية حوالي 6 مليارات دولار كمساعدات للدول المتضررة من الغزو، وتحملت الكويت والإمارات معًا حوالي 5 مليارات أخرى، وهذه تكلفة اضطرارية لاشك، ولكن ذلك قد لاينطبق على نمط إعادة البناء وتوجهات التنمية وسياسة الدفاع، ولقد بلغت مشتريات السلاح للسعودية حوالي 10 مليارات دولار في غمار وأعقاب حرب تحرير الكويت، وهناك ـ فيما يبدو ـ خطة لزيادة القوات السعودية من حوالي 60 ألف فرد إلى مائتي ألف، وكذلك الحال في بلدان مجلس التعاون الخليجي، والزيادة المحتملة ـ ربما المؤكدة ـ في نفقات الدفاع ستنعكس بالضرورة على مخصصات الإنفاق الاستثماري والجاري وعلى الموازنة العامة وموازين المدفوعات مما يحولها جميعاً إلى أوضاع العجز والتدهور.

ومما لاشك فيه عندئذ أن الاستثمارات العربية فضلاً عن المعونات التي كانت تقدمها الدول النفطية ستخضع لإعادة النظر، فيما يشبه توزيع المكافأة في ضوء مواقف الدول المختلفة من الأزمة، والحقيقة أن ذلك لا يمثل تغيراً في سياسة الدول النفطية التي كانت تستخدم هذه المعونات لتحقيق أغراض سياسية، بل إن ما أثير حول مسألة توزيع الدخل وأحقية الفقراء العرب في نصيب من دخل أثريائهم ربما يؤتي نتائج عكسية؛ إذ يتزايد حرص الدول النفطية، وتقتيرها على الأشقاء (ناكري الجميل). وربما يميل البعض من المتشائمين إلى الاقتناع بأن أحداثا أشد جسامة قد مرت بالمنطقة العربية ولم تترك تغييرات مذكورة كان ينبغي لها أن تتم، ويرجحون من ثم أن تشهد التسعينات ـ وما بعدها ـ عودة الأمور إلى سابق مسارها على غرار عناصر مشهد التكرار.

تغيير الواقع: عملية تصور المستقبل ليست مجرد تمنيات أو خطاب دعائي لما يرغب فيه المرء؛ فإن احتمال التغيير مرهون بتوافر عدد من الشروط، نشير إلى أربعة منها:

الشرط الأول: أن تقوم مصر بدور فاعل وإيجابي ليس في تحديد استراتيجية التغيير فحسب، بل في مفهوم وأبعاد الأمن القومي العربي، ولاشك أن قيام مصر بدورها يقتضي أن تصبح نموذجاً يحتذى للتغيير، سواء في تحقيق تنمية مطردة، أو كقوة توازن إقليمي.. الخ، وأن ينجح العرب في تدبير ترتيبات أمنية فعالة اعتماداً على الموارد العربية الذاتية، وفي مقدمتها القدرات المصرية العسكرية والتقنية.

الشرط الثاني: التنمية القطرية أساس التنمية العربية والتكامل الاقتصادي، إن هذا القول يتناقض بغير تردد مع الشائع من الكتابات العربية حول التنمية والتكامل، ولكن هذا الاستنتاج لا يستند فقط إلى الخبرة المكتسبة من التجربة العربية ذاتها؛ إذ يصعب تحقيق التكامل في ظل التخلف والتبعية، ولكن تؤكده أيضاً تصاعد مراحل التعاون والتكامل الاقتصادي الأوروبي مع اكتمال النماء والتطور الاقتصادي في مختلف الدول الأوروبية. إن على كل دولة أن تنجز أولاً تقدمها الاقتصادي وتحقق التكامل الداخلي لبنيانها الإنتاجي، وليس ثمة تعارض بين ذلك وبين العمل على التنسيق وتقسيم العمل والأدوار بين الدول العربية في ضوء المزايا النسبية المتاحة، وفي هذا الصدد يمكن أن تتزايد الاستثمارات العربية (الخليجية) في المجالات التي تحتاجها البلدان العربية الاخرى، وتحقق بالتالي معدلات العائد المناسب على الاستثمار (الصناعة في مصر، الزراعة في السودان) وليس في المجالات التي يأمن اليها المستثمرون التقليديون (كالعقارات). كما يمكن أيضا أن يتم ترشيد استخدام العمالة الوافدة، ليس في اتجاه تنظيمها وتقنينها لحماية حقوق العاملين فحسب، وإنما أيضاً بإحلال العمالة العربية محل العمالة غير العربية (نصف إجمالي العمالة الوافدة في بلدان الخليج والتي زادت عن 5 ملايين مشتغل).

الشرط الثالث: استيعاب قواعد عمل الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين التكتلات الدولية المختلفة، والعمل على تحسين شروط التبادل الدولي، من خلال زيادة الاعتماد على النفس من ناحية، وتطوير مستويات الاعتماد الجماعي بين البلدان العربية من ناحية وبين دول الجنوب من ناحية ثانية، والتطور الاقتصادي والاجتماعي المطرد. ومن المفيد في هذا الشأن أن تدعم المجموعة العربية مع باقي دول الجنوب دور المنظمات الدولية في إعادة تشكيل نظام اقتصادي دولي جديد، والتفاوض من أجل حل مشكلة المديونية وتدفق الموارد اللازمة للتنمية،

وتطوير تقنية مناسبة.

الشرط الرابع: والذي بات مطلباً ضرورياً للتغيير على جميع المستويات يتعلق بالديمقراطية لا كضمانة لأن يكون التغيير مقبولاً شعبياً ومحققاً لمصالح الغالبية واستقرار المجتمعات في غمار تطورها، ولكن لأنها غاية مرغوبة في ذاتها فشعوب العالم جميعاً تتطلع إلى الحرية السياسية، وحرية المعتقد والكلمة، والتعددية والمشاركة وغيرها من حقوق الانسان.

وليس من الواضح في غمار الأزمة الراهنة التي فاقمها غزو الكويت وتحريرها ما الآليات التي تتحقق من خلالها شروط ومتطلبات التغيير. وأيهما يسبق الآخر في تحفيز التغيير في المجالات المختلفة؟. وكما قيل بشأن الحاجة إلى ترتيبات أمنية جديدة لما بعد انتهاء الغزو، فإن التغيير ما لم يكن عربياً فستفرضه قوى من الخارج ولكنه لن يكون عندئذ مواتياً ولا محققاً للمصلحة العربية بالضرورة.

الهوامش

(1) ارتفعت نسبة مساهمة الزراعة في الناتج المحلي (غير النفطي) في 1987 إلى حوالي 14% وذلك بسبب تباطؤ النمو في الأنشطة المعتمدة على الإيرادات النفطية مثل التشييد والبناء والتجارة وقد انعكس انخفاض ناتج الصناعات الاستخراجية من حوالي 200 مليار دولار عام 1981 إلى حوالي 71 مليار دولار عام 1987 نتيجة انخفاض أسعار النفط في تضاؤل نسبة مساهمة القطاع الاستخراجي في توليد الناتج المحلي إلى حوالي 20% فقط، وإذا استبعدنا تغيرات حصة هذا القطاع لا نلحظ تغيرات جوهرية في هيكل الإنتاج غير النفطي.

(2) لايبدو أن الولايات المتحدة الأمريكية أخذت خطوات جادة (أو نجحت) في تنفيذ تهديدات وزير خارجيتها هنري كسينجر في أعقاب أزمة النفط الأولى لتجهيز قوات الانتشار السريع، لاحتلال مناطق الإنتاج إذا تعرض لخطر الحظر أو التوقف.

(3) مثل الادعاء بأن الكويت جزء من العراق تاريخياً، أو القول بتحقيق الوحدة الاندماجية بين أقطار الأمة العربية أو الزعم بحق فقراء العرب (وليس العراق من بينهم على أية حال) في الثروة العربية الواحدة، أو استخدام الثروة العربية في الحرب ضد الامبريالية والصهيونية (لم تشارك العراق في أية معركة مع إسرائيل).

(4) الايكونوميست البريطانية ,29 سبتمبر، 1990.

(5) لا يتعارض ذلك مع القول بأن الأطراف المعنية تعمل على تحقيق أهداف استراتيجية، مثل عدم الاخلال بالتوازن الاقليمي، أو رفض مبدأ احتلال الأرض بالقوة المسلحة، أو التدخل في الشؤون الداخلية، أو اختبار متانة أسس النظام الدولي الجديد.. الخ..

(6) النيوزويك، 9 اكتوبر 1990.

المصادر العربية

صندوق النقد الدولي

1991 «التقرير الاقتصادي العربي الموحد»، اعداد مختلفة 1988، 1989، 1990، 1991.

———

1990 التمويل والتنمية، أغسطس وسبتمبر.

عبد الفتاح الجبالي

1990 الاقتصاد العربي ومخاطر ما بعد الغزو، السياسة الدولية عدد 102

عثمان محمد عثمان

1985 برميل بعشرة دولارات، الأهرام الاقتصادي، سبتمبر.

مرفت بدوي

1988 عوائد النفط وتأثيرها على الاقطار العربية، النفط والتعاون العربي، العدد 53، الكويت.

مجلة العلوم الاجتماعية في مجلدات

تعلن «مجلة العلوم الاجتماعية» عن توفر الأعداد السابقة من المجلة ضمن مجلدات أنيقة، يمكن الحصول عليها من قسم الاشتراكات مباشرة، أو بالكتابة الى المجلة على عنوانها التالي:

مجلة العلوم الاجتماعية

ص. ب: 27780 صفاة ـ الكويت 13055

أو الاتصال تلفونياً لتأمينها على الهاتفين التاليين: 2549421 ـ 2549387

ثمن المجلد للمؤسسات: خمسة عشر ديناراً كويتياً أو ما يعادلها

ثمن المجلد للافراد: خمسة دنانير كويتية أو ما يعادلها

ثمن المجلد للطلاب: ثلاثة دنانير كويتية أو ما يعادلها

إدارة أزمة الخليج ومواقف الأطراف المختلفة

مصطفى علوي
قسم العلوم السياسية ـ جامعة القاهرة

بوادر الأزمة:

تمر أية أزمة دولية بمراحل ثلاث هي: مرحلة البوادر، مرحلة التصاعد والاستحكام، ثم مرحلة الهبوط والانتهاء. لقد بدأت أزمة الخليج في 15 يوليو 1990 حين اتهم العراق في رسالة وجهها إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية الكويت ودولة الامارات العربية المتحدة بتجاوز حصصهما من إنتاج النفط، مما أدى إلى إغراق السوق البترولية، وبالتالي انخفاض أسعار النفط بدرجة أثرت على اقتصاد العراق، وفي تلك المذكرة نفسها اتهم العراق الكويت «بسرقة النفط من حقل الرميلة العراقي»، وخاصة بعد أن نصبت منذ عام 1980 منشآت نفطية على الجزء الجنوبي من ذلك الحقل. وبغض النظر عن مدى مصداقية تلك الاتهامات العراقية، فإنه كان واضحا منذ لحظة تفجير الأزمة في أول أيامها أن العراق عازم على تصعيد غير محكوم، وقراءة نص مذكرته المشار إليها تدل على ذلك. تقول المذكرة:

> «أما بالنسبة لحكومة الكويت فإن اعتداءها على العراق هو اعتداء مزدوج، فمن ناحية تعدّى عليه وعلى حقوقه للتجاوز على أراضينا وحقولنا النفطية وسرقة ثرواتنا الوطنية، وإن مثل هذا التصرف هو بمثابة عدوان عسكري، ومن ناحية أخرى تتعمد حكومة الكويت تحقيق انهيار في الاقتصاد العراقي في هذه المرحلة التي يتعرض فيها إلى التهديد الإمبريالي الصهيوني الشرس، وهو عدوان لا يقل في تأثيره عن العدوان العسكري» (الهيئة العامة للاستعلامات، 1991 :375 - 376)

وفي يوم، 17 يوليو 1990، انتقل العراق على لسان رئيسه من لغة الاتهام إلى لغة التحذير والتهديد، فكان التحذير لبعض دول الخليج من الاستمرار في إنتاج البترول بما يزيد عن الحصة المقررة، وكان التهديد بأنه في حالة عدم الالتزام بذلك فإن العراق سيقوم بعمل فعّال لإعادة الحقوق المغتصبة إلى أصحابها[1].

ويبدو أن الأزمة الاقتصادية الخانقة التي ألمت بالعراق نتيجة لحربه الطويلة الغبية مع إيران كانت أحد أهم العوامل التي هيأته لافتعال أزمة الخليج في يوليو وأغسطس عام 1990، ففي مذكرته إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية في 15 يوليو 1990 أشار العراق إلى أن خسائره من جراء الانخفاض الضخم من صادراته النفطية بسبب حربه مع إيران قد بلغت 106 مليار دولار، ولقد أثارت المذكرة المذكورة مشكلة الديون العراقية المستحقة لدول الخليج، وطالبت ليس فقط بإلغائها بل أيضاً بتنظيم خطة عربية على غرار مشروع مارشال لتعويض العراق بعض ما خسره في الحرب، وذلك أمر ـ في تصور العراق ـ يوجبه المنطق القومي ومنطق الأمن الإقليمي.

ولقد ردت الكويت على اتهامات العراق وفندتها في مذكرة بعثت بها إلى الأمين العام للجامعة العربية في 1990/7/18. وقد أبدت الكويت في مذكرتها استياءها ودهشتها إزاء المذكرة العراقية، ولقد ذكّرت الكويت بالدعم والمساندة الذي قدمته للعراق أثناء حربه الطويلة مع إيران، وفي شأن موضوع الحدود بين البلدين أكدت المذكرة الكويتية على السجل الحافل للعراق في تجاوزاته على الأراضي الكويتية، وعلى رفضه المستمر المساعي الكويتية من أجل ترسيم الحدود بين البلدين، وعرضت المذكرة الكويتية اقتراحها باختيار لجنة عربية كي تقوم بالفصل في موضوع الحدود، وترسيمها على أساس من المعاهدات والوثائق القائمة بين الكويت والعراق. وفي شأن مسألة أسعار النفط أرجعت المذكرة الكويتية تدهورها إلى مشكلة عالمية تَدَخَّل فيها أطراف عديدة من منتجين ومستهلكين من داخل الأوبك وخارجها. وأضافت المذكرة الكويتية أن الكويت عانت كما عانى العراق من قلة الإنتاج في الفترات نفسها (الثمانينات) في الوقت الذي كان في مقدور الكويت أن تقوم بالإنتاج وبطاقات كبيرة مقارنة بما لديه من مخزون نفطي هائل، ولكن الكويت التزمت بتقنين الإنتاج مع ما يعانيه من تضحية، محافظة منها على الثروة الطبيعية وتحقيقاه لمستوى أفضل للأسعار. كما أكدت المذكرة الكويتية على أن المنشآت النفطية وعمليات الاستكشاف والتنقيب بدأت داخل أراضيها منذ

عام 1963، ثم توقفت لأسباب يعرفها العراق جيداً، ثم استأنفت الكويت بعد ذلك عمليات الحفر عام 1976، لتستكمل جميع العمليات ويبدأ الإنتاج في أواخر السبعينات في الجزء من حقل الرميلة الذي يقع ضمن أراضيها جنوب خط الجامعة العربية وعلى مسافة كافية من الحدود الدولية وفقا للمقاييس العالمية. وأضافت المذكرة الكويتية أنه على الرغم من تكرار محاولات العراق وتجاوزاته بحفر آبار داخل الأراضي الكويتية فإن الكويت لم تشأ إثارة هذه المشكلة على الساحة العربية بل اكتفت بالاتصالات الثنائية بين البلدين، واختتمت المذكرة الكويتية بأن الكويت مستعدة لدراسة المقترح الذي ورد ضمن المذكرة العراقية والمتعلق بإقامة صندوق للمعونة والتنمية العربية وإن كانت لا تقبل أن يأتي هذا المقترح مرافقا للنيل والإساءة إليها. (الهيئة العامة للاستعلامات، 1991 :379 -380).

وهكذا ففي مرحلة بدايات الأزمة عمدت الكويت إلى التحركات والمواقف الإقناعية في ردودها على ما جاء في المذكرة العراقية، كما اختارت نهج تخفيف حدة التوتر وإبداء الاستعداد للتعايش، بل والتعاون مع العراق، وذلك من خلال مقترحها الخاص بتشكيل لجنة عربية لتسوية مسألة ترسيم الحدود الكويتية العراقية، وبإعلانها الاستعداد لدراسة المقترح العراقي بإقامة صندوق للمعونة والتنمية العربية.

أما العراق فكان قد اختار طريق التشدد والضغط والتصعيد، فقد وظف العراق عنصر التهديد لممارسة الإكراه والضغط على الكويت، ويتضح ذلك من مجموعة المطالب المحدودة التي قدمها كي تمتثل بها الكويت خلال تلك المرحلة ومن التهديد الذي ينوي تنفيذه حال عدم امتثال الأخيرة لمطالبه، وقد تمثلت المطالب العراقية في ضرورة إقلاع الكويت ودول الخليج عن الاستمرار في إنتاج البترول بما يزيد عن حصصها المقررة في الأوبك، وإلغاء ديون العراق المستحقة للكويت، وتنظيم خطة عربية على غرار مشروع مارشال لتعويض العراق بعض ما خسره في الحرب العراقية الإيرانية، أما العقوبة العراقية إذا لم تمتثل دول الخليج للمطالب العراقية فكانت القيام بعمل فعال لإعادة الحقوق المغتصبة إلى أصحابها - حسب تصريحات الرئيس العراقي ذاته، ونحسب أن ذلك العمل الفعال كان لابد وأن يكون عملاً عسكرياً.

وفي الوقت الذي عملت فيه الكويت من خلال القنوات الدبلوماسية العربية والدولية على تهدئة الأزمة، كان العراق يستعد لتنفيذ تهديده واللجوء إلى العمل العسكري وللوصول في شوط التصعيد إلى منتهاه. فبالإضافة إلى المذكرة التي قدمتها الخارجية الكويتية إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية لشرح أبعاد موقف

الكويت من الاتهامات العراقية والرد عليها في 1990/7/18، بادرت الكويت أيضاً إلى تقديم رد من وزير خارجيتها إلى الأمين العام للأمم المتحدة في 1990/7/20 يتعلق بالموقف ذاته. أما العراق فكان قد قرر سلوك سبيل القوة. وذلك فإن الكثير من الاتصالات والرسائل والزيارات والمبادرات العربية الرامية إلى تسوية سلمية للأزمة العراقية ـ الكويتية التي فجرها العراق في يوليو 1990 لم تؤد إلى نتيجة إيجابية، فلقد قام الرئيس المصري حسني مبارك بزيارة إلى كل من: بغداد والكويت والرياض في 1990/7/24 بعد أن كان قد استقبل العاهل الأردني بالاسكندرية يوم 1990/7/23، وبعد استقباله لوزير خارجية العراق قبل ذلك بيوم، وبُذِلت جهود عربية كثيرة انتهت إلى عقد محادثات كويتية عراقية في جدة يوم 1990/7/31 لتسوية الخلافات بين البلدين بشأن الحدود والنفط، غير أن هذه المحادثات قد فشلت، وبينما أعلن نائب رئيس الوزراء العراقي سعدون حمادي الذي شارك في مباحثات جدة أن اللقاءات سوف تستمر بين البلدين لمواصلة البحث في بغداد، إذ بالعراق يشن عدوانه العسكري غير المفهوم وغير المسوغ والغادر على الكويت فجر يوم الثاني من أغسطس محققا بذلك مفاجأة كبرى، وممارسا للخديعة والمباغتة، ورغم أن حشوداً عسكرية عراقية ضخمة كانت تقترب من منطقة الحدود العراقية ـ الكويتية في الأيام السابقة على الغزو في الثاني من أغسطس ـ وهي الحشود التي رصدتها صور الأقمار الصناعية ـ فإن العراق في إطار خطة الخديعة والمفاجأة كان قد أكد للقادة العرب الذين بادروا بالاتصال برئيسه أن هذه الحشود هي للتهديد فقط، كما أنها على بُعْد عشرات الكيلومترات من الحدود، وأن العراق لاينوي استخدام تلك الحشود في مهاجمة الكويت عسكريًا.

وربما كان الخطأ أن احتمال قيام العراق بغزو شامل للكويت لم يُؤْخَذ بالجدية الكافية في مرحلة بوادر الأزمة من جانب كل الأطراف الأخرى المعنية بالأزمة، فالتهديد العراقي كان واضحًا ومباشرا، وتحركات الحشود العسكرية العراقية إلى منطقة الحدود كان ينبغي أن تدرك مرتبطة بذلك التهديد الواضح المباشر السابق عليها، ودلالة كل ذلك كانت أن العراق يخطط لتنفيذ تهديده، ولكن في العلاقات العربية ـ العربية تتأثر الحسابات والتصورات والتقديرات غالبا بعناصر وعوامل وجدانية عاطفية لاصلة لها بحسابات العقل المجرد، وتلك العواطف قد تقود إلى انحراف في الإدراك وتشوه في التصور، وذلك ما حدث في حالة الإدراك العربي للسلوك العراقي الممكن فيما بين 15 يوليو و2 أغسطس من عام 1990.

الغزو العراقي للكويت واستحكام الأزمة:

على أية حال فإن الغزو العراقي للكويت في الثاني من أغسطس عام 1990 كان قد وضع نهاية لمرحلة بوادر الأزمة، ومثل بداية ساخنة عنيفة لمرحلة التصاعد والاستحكام، وقد سبق أن رأينا في السطور السابقة كيف أنه في الوقت الذي حاولت فيه الكويت والإمارات والسعودية ومصر تهدئة الأزمة وصياغة حل سلمي عربي لها، فإن العراق كان قد أدار عنصرين من العناصر المكونة لوقف الأزمة ـ وهما عنصرا التهديد والمفاجأة ـ على نحو يدفع بالأزمة إلى غير طريق التسوية، وهو طريق التصعيد والاحتدام، وهو ما حدث فجر الثاني من أغسطس حين اجتاحت جحافل الظلم والعدوان العراقية الحدود الكويتية، وأتمت غزو الكويت الدولة العربية المسلمة الشقيقة في عمل ليس له سابقة في تاريخ العلاقات العربية ـ العربية، وفي عمل يتناقض بالكلية مع كل المبادىء والقواعد والأعراف العربية والدولية المستقرة.

أ ـ سلوك العراق من مرحلة استحكام الأزمة:

إن القرار العراقي باجتياح الكويت كان قد غير طبيعة المشكلة المثارة من مشكلة مثارة بين دولتين ذاتي سيادة كاملة تتعلق إما بترسيم الحدود أو بالديون أو بالنفط.. إلخ إلى مشكلة ضم ودمج قسري إكراهي من جانب إحدى الدول لدولة أخرى مستقلة ذات سيادة، عضو في جامعة الدول العربية، وفي الأمم المتحدة، وفي جميع المنظمات والوكالات الدولية الفنية المتخصصة، إن العراق كان قد قرر إذن حل مشكلاته مع دولة الكويت بضم تلك الدولة، ومحاولة ابتلاعها وإزالتها من على خريطة المنطقة، وخلق واقع إقليمي جديد وتوازن جديد للقوى لصالح العراق، وقد بدأ العراق بعد الغزو مباشرة في إجراءات عملية الضم تحت مظلة شعارات وحدوية وعربية زائفة، وبدعاوى حقوق تاريخية تتناقض مع مبادىء الشرعية الدولية. وبدأت تلك الإجراءات بتنصيب حكومة عميلة في الكويت، مع إصدار قرارات تلغي حكم أسرة «الصباح»، وتبيح مصادرة أموالهم، وتلا ذلك إلغاء الدينار الكويتي، وضم الإدارات الحكومية الكويتية إلى الحكومة العراقية، وأعلنت الكويت المحافظة العراقية التاسعة عشرة فضلا عن قرارات وإجراءات هدفت إلى تغير المعالم الجغرافية الديموجرافية للكويت في وقت قصير (أبو طالب، 1991 :89). وفي مواجهة الأطراف الإقليمية حاول العراق كسب قاعدة تأييد شعبية ورسمية من خلال رفع شعارات الوحدة العربية، وإعادة توزيع الثروة العربية وتحرير فلسطين

والدفاع عن الإسلام. وفي الوقت نفسه عمل العراق على محاولة تحييد موقف إيران من الأزمة بإعلانه في 1990/8/15 عن قبوله لجميع الشروط السياسية الإيرانية للإسراع بتسوية القضايا المعلقة معها منذ توقف القتال، وفي التعامل مع القوى الدولية حاول العراق استغلال وجود رعايا أجانب من دول غربية فوضعهم في أماكن استراتيجية عسكرية وصناعية لاستخدامهم دروعاً بشرية للحيلولة دون قيام دول التحالف الدولي بشن حرب ضده.

فماذا كان هدف العراق من ذلك السلوك التصعيدي في مرحلة استحكام الأزمة التي امتدت من الثاني من أغسطس عام 1990 حتى السابع عشر من يناير 1991؟ لا شك أن الهدف العراقي كان محاولة تثبيت الوضع الجديد الذي نشأ عن الغزو في الثاني من أغسطس، واستئصال أيّ وجود لدولة الكويت كدولة مستقلة ذات سيادة، وإخفاء الاستمرارية والشرعية على الوضع الجديد الذي ينشيء واقعاً إقليمياً وتوازناً إقليمياً جديدين ليس فيهما كويت وفيها عراق قوي مسيطر على الإقليم الذي يقع فيه. فهل تحقق الهدف؟ الإجابة عن هذا السؤال واضحة تماماً وتتمثل في (لا) كبرى.

والواقع أن الأمر يحتاج ـ عند هذه النقطة ـ شرحا وتفسيرا للسلوك العراقي والإدارة العراقية للأزمة، وهو الشرح والتفسير الكفيل بالإجابة عن السؤال الخاص بأسباب الإخفاق العراقي في تحقيق الهدف، بل والدخول العراقي في منطقة تدمير الذات. ولكن قبل تفسير القرارات العراقية الخاصة بإدارة الأزمة في مرحلة استحكامها، يجدر أن نحدد بإيجاز ملامح سلوك التحالف الدولي المضاد للعراق الذي تشكل في أعقاب الغزو العراقي للكويت وكيفية إدارة ذلك التحالف للأزمة في هذه المرحلة.

ب ـ سلوك التحالف الدولي في مرحلة احتدام الأزمة:

في مواجهة الغزو العراقي الغاشم للكويت، وبسبب عدم امتلاك الكويت للقدرة الذاتية التي تمكنها من رد العدوان منفردة فإن الكويت طلبت مساعدة دول عربية شقيقة مثل مصر والسعودية وسوريا وبلاد مجلس التعاون الخليجي الأخرى، كما طلبت مساندة دول صديقة خارج الوطن العربي مثل الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا ودول الجماعة الأوروبية على وجه العموم. ومن ناحية أخرى فإن الحشود العسكرية العراقية الضخمة التي تمركزت في الكويت بعد الغزو، وتلك التي أخذت مواقعها بالقرب من الحدود العراقية السعودية والحدود الكويتية السعودية، والتي كانت تقدر بمئات الألوف من الجنود، كان من شأنها أن تمثل تهديداً حقيقياً وجدياً

لأمن المملكة العربية السعودية. ولم يكن بالإمكان مواجهة ذلك التهديد دون تعبئة قوة ومساندة عسكرية فعلية من الدول الشقيقة والصديقة وهو ما فعلته السعودية بالفعل. ولما كان للغزو العراقي للكويت وتهديد العراق للسعودية يمثل تهديداً خطيراً لجوهر مصالح الأمن القومي للكويت والسعودية وغيرهما من دول مجلس التعاون الخليجي، ولما كان ذلك الغزو من شأنه ـ إن لم يمكن رَدّه وقمعه ـ أن يهدد مصالح جميع الأطراف المهمة في ميزان القوة الاقليمي من العالم العربي، وفي الشرق الأوسط، وكذلك مصالح القوى الكبرى الاستراتيجية في المنطقة، فإنه كان من الطبيعي أن ينشأ تحالف دولي واسع النطاق مضاد للعراق.

ولقد ضم هذا التحالف الدولي أكثر من ثلاثين دولة، وقد تشكل بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية وعضوية دول مجلس التعاون الخليجي الست ومصر وسوريا والمغرب وبريطانيا وفرنسا، وبقية دول الجماعة الأوروبية وتركيا واليابان وكندا ودول أخرى من قارات العالم المختلفة، أي إن ذلك التحالف يعتبر تحالفًا عالمي النطاق من حيث عضويته. ولقد بدأ التحالف الدولي المضاد للعراق، والذي تشكل عند بداية مرحلة تصاعد الأزمة بسبب الغزو العراقي للكويت في الثاني من أغسطس 1992 ـ بدأ كتحالف ضمان[2] Guarantee Alliance من المجتمع الدولي للكويت ودول الخليج العربية الأخرى لضمان أمنها وحمايتها من العراق، ولكن ذلك التحالف قد تحول منذ أواخر نوفمبر 1990 إلى وظيفة إعادة الأمن والسلام الدوليين إلى نصابهما في المنطقة، وذلك بلغة قرار مجلس الأمن رقم 678 الصادر في 29 نوفمبر 1990 (الهيئة العامة للاستعلامات 1991 :417) أو إقامة نظام Order دولي أو إقليمي يقوم على تفاعلات مستقرة وآمنة ويمكن التنبؤ بها بين أعضائه، وذلك بلغة روبرت أوسجود (Osgood, 1984: 422).

ولقد تميز التحالف الدولي المضاد للعراق أثناء أزمة الخليج بدرجة عالية من التماسك؛ ويرجع ذلك إلى اتفاق مصالح الأطراف الرئيسية للتحالف، وجوهرية تلك المصالح التي هددها الغزو العراقي للكويت الذي ضرب صميم العصب الحساس لمصالح الأمن القومي لكل من هؤلاء الأطراف. وهنا تأتي المصالح المرتبطة بالنفط في موقع القلب والصدارة، ويضاف إليها مصالح الحفاظ على الوضع القائم في الخليج، وهي مصلحة مشتركة للقوى الدولية والإقليمية المهمة معا، وهي المصلحة التي هددها تماما الغزو العراقي للكويت الذي أنذر بإحداث تحول راديكالي جوهري في بنية النظام الإقليمي العربي، وربما في بنية وهيكل النظام العالمي المتحول آنذاك. فالاستقرار كان مصلحة للجميع، أضف إلى ذلك

المصالح الاقتصادية والتجارية المكثفة لدول التحالف مع بلادالخليج العربية، تلك المصالح كانت تستدعي في نظر وتصور أصحابها استخدام كل طرائق الضغط الممكنة، بما فيها القوة العسكرية، للحفاظ عليها وتعزيزها، وكان ذلك دافعا قويا لتكوين التحالف، ومن ناحية أخرى فإن أعضاء التحالف كان يجمعهم توافق مصالح أوسع نطاقا من المصالح الأمنية المشتركة، كما أن سياساتهم تجاه القضايا الدولية والإقليمية الرئيسية كانت متماثلة أو متجانسة (علوي، 1991أ: 9).

ولقد أكد أطراف التحالف الدولي مرارا وتكراراً إدانتهم للغزو العراقي للكويت، وما تبعه من إجراءات عراقية استهدفت إزالة دولة الكويت من خريطة المنطقة وضمها إلى العراق وذلك على أساس التناقض المطلق لتلك المواقف والتصرفات والإجراءات العراقية مع مبادىء الشرعية الدولية وقواعدها، ولكن أعضاء التحالف الدولي ناشدوا العراق أن يتراجع عن نهج العدوان والطغيان، وأن يستجيب لنداءات السلام المتكررة، ولما لم يعر العراق اهتماما لنداءات دول التحالف الدولي كان لزاما أن يتجه ذلك التحالف إلى ممارسة الضغط والاكراه في مواجهة العراق لردعه عن توسيع نطاق عدوانه إلى دول أخرى، ولقمع عدوانه على الكويت، وإجباره على الانسحاب منها، وقد تنوعت أساليب التحالف الدولي الردعية والقمعية في الضغط على العراق، وتراوحت بين الضغط السياسي والعقوبات الاقتصادية والتكنولوجية والاتصالية، ثم استخدام القوة العسكرية على ما يأتي تفصيله بعد قليل. وهكذا كان الإصرار العراقي على العدوان والطغيان والتصميم على مواصلة نهج التصعيد غير المحسوب وغير المحكوم سببا في مقابلة التحالف الدولي، لذلك النهج بسياسات التصعيد التدريجي المحكوم أولا ثم غير المحكوم لاحقا وان كان في جميع الأحوال تصعيدا يقع في إطار المخاطرة المحسوبة، ولكن إذا كان التحالف الدولي قد اضطر إلى مبادلة التصعيد العراقي بتصعيد يهدف إلى ردع العراق أو إجباره على التخلي عن أهدافه المستحيلة وخططه غير المعقولة، فإن دول التحالف لم تكن هي البادئة بالتصعيد، ولا كانت هي المبادرة إلى إثارة الأزمة وتفجيرها ابتداءً.

إن التعامل مع ظاهرة الأزمة الدولية يتم ـ أو يمكن أن يتم ـ على مستويات متعددة، فالدولة إما أن تخطط لإثارة الأزمة Provocation of Crisis وذلك من خلال سيناريو متكامل متعدد المراحل، أو من خلال سيناريو قاهر يركز على مرحلة التفجير، أو إطلاق شرارة الأزمة فقط، وإما أن يكون تعامل الدولة مع الأزمات على أساس من امتلاك قدرة على استشعار الأزمات وتوقعها قبل وقوعها،

ومن ثَمّ محاولة الاستعداد للتعامل معها وإدارتها على نحو يحقق أهداف الدولة. ولكن الدولة قد لا تملك مقومات وشروط التخطيط للأزمات أو حتى استشعارها وتوقعها، فيقتصر تعاملها مع الأزمات على إدارتها بعد وقوعها، وأخيرا فقد يكون التعامل مع الأزمات قائما على أسلوب أو نمط محاولة تجنب الأزمات Avoidance of Crisis أو احتوائها إن وقعت، ولكن من تلك الأساليب أو الاستراتيجيات في التعامل مع ظاهرة الأزمة ومستلزمات ومتطلبات معينة، كما أن كلا من تلك الأساليب يشيع أكثر في ظروف معينة ترتبط بطبيعة توازنات القوى بين أطراف الأزمة موضع التعامل أو موضع الدراسة (علوي، 1991 ج: 59).

والمعروف أن استراتيجية إدارة العلاقات مع الآخرين بالأزمات Management by Crisis، أو إثارة الأزمات أو الأزمات المخططة تزيد احتمالات سلامة العمليات القرارية المختلفة ورشدها أثناء إدارة الأزمة بعد وقوعها، وبالذات في مجالات وظائف المعلومات والاتصالات والمشورة وتصور نطاق البدائل المختلفة، كما أن استشعار الأزمات غير المخططة قبل وقوعها يزيد من احتمالات ترشيد تلك العمليات القرارية أيضا. (Milburn, 1972: 268) والمعروف أيضاً أن عمليات التخطيط للأزمات لا تتم إلا في الدول المتقدمة التي يتوافر لها إمكانات التخطيط الاستراتيجي بعيد المدى سواء إمكانات التقدم العلمي والتكنولوجي، أم إمكانات التقدم السياسي واستقرار الأهداف والغايات الاستراتيجية لهذه الدول. إن التقدم التكنولوجي ييسر مهمة التخطيط الاستراتيجي، ويقلص احتمالات المفاجأة تماماً لأنه أداة في يد صاحبه لجمع معلومات كافية ودقيقة وفي وقت قصير تقريبا عن الخصوم وتحركاتهم. (علوي، 1991 ج 59-60). وفي دراسة لهوارد لنتنر عن رؤية وإدراك مسؤولي وزارة الخارجية الأمريكية لعناصر موقف الأزمة الدولية أجاب: (92,2%) من هؤلاء المسؤولين بأن الأزمات الدولية التي تشارك فيها الحكومة الأمريكية قد تكون وليدة تصرفات الحكومة الأمريكية ذاتها (Lentner, 1972). والأمر المؤكد أن العراق كان قد خطط لإثارة أزمة الخليج الثانية Provocation of Crisis، ولكن من المؤكد بنفس الدرجة أن العراق لا يملك مقومات التخطيط الناجح المتكامل متعدد المراحل للأزمات الدولية. ولذلك جاء أداؤه فاشلاً، وإدارته للأزمة غير رشيدة، فانتهى الأمر بكارثة للعراق الدولة والمجتمع.

ووفقاً للأمير خالد بن سلطان قائد القوات المشتركة ومسرح العمليات أثناء أزمة وحرب الخليج فإن الرئيس العراقي وضع في أولوياته هيمنة العراق على الأمة العربية والاسلامية تحقيقا لرغبته في الزعامة، واتخذ بعض الأساليب لتحقيق هذا

الهدف منها بناء قوات مسلحة ضخمة، وحربه مع إيران لمدة ثماني سنوات دون مسوّغ معقول، وتوسعه في تطوير وإنتاج الأسلحة الكيماوية والبيولوجية والذرية، واستنزاف اقتصاديات بلاده في المجهود الحربي، ثم تصريحاته وتهديداته التي أكسبته بعض المؤيدين ممن ينخدعون بالشعارات. لقد كانت تلك إحدى أولوياته، فسخر إمكانات الشعب العراقي لتحقيق هدفه إرضاء لنزواته، وخطط لذلك بدءاً من صعوده إلى قمة القيادة العراقية وانتهاءً بغزوه لدولة الكويت. والخلاصة أن الرئيس العراقي اعتمد استراتيجية معينة لتحقيق أهدافه بصرف النظر عن خطأ الحسابات التي أجراها[3]. ولقد شاع لدى كثير من المسؤولين والخبراء العرب أن إقامة مجلس التعاون العربي في فبراير 1989 وتوقيع اتفاقية عدم اعتداء متبادل بين العراق والسعودية في العام نفسه كانا من أهم الخطوات التي اتخذها العراق في مخططه الساعي للترتيب لإثارة أزمة الخليج عام 1990.

وإذا كان من المؤكد أن العراق هو الذي خطط لأزمة الخليج أو لإثارتها وتفجيرها فإنَّ أياً من دول الخليج العربية لم تكن ذات مصلحة في إثارة تلك الأزمة، أو تفجيرها، ويرتبط ذلك بنهج عام وتقليد راسخ في السياسات الخارجية لهذه الدول يقوم على عدم تفجير أزمات كبرى مع الجيران، واحتواء الأزمات التي قد تقع، والاعتماد على دبلوماسيتها الهادئة مع التصعيد اللازم إن تم تهديد أمنها القومي بشكل خطير من الآخرين، وربما يرتبط ذلك أيضاً بأن دول الخليج العربية ليست في مستوى القوة العسكرية نفسها لجيرانها الأقوياء وبخاصة إيران والعراق.

وإذا لم تكن الكويت والسعودية وراء تفجير أزمة الخليج، أو التخطيط لإثارتها فهل كانت القوى الكبرى الخارجية - وبخاصة الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي السابق - وراء مثل ذلك العمل؟ وبداية فإن توجه السياسة الخارجية للاتحاد السوفيتي السابق في عهد جورباتشوف، وكذلك الفلسفة الحاكمة لتلك السياسة وأهدافها الأساسية يجعل من المستبعد تصور أن يكون للاتحاد السوفيتي السابق دور في إثارة أزمة الخليج أو تفجيرها، بل على العكس فإن الاتحاد السوفيتي السابق كان قد حاول احتواء الأزمة ومنعها من التحول إلى حرب، أما الولايات المتحدة فإنه قد قيل في شأن دورها في المراحل الأولى من تطور الأزمة كلام كثير. فقد ذهب البعض في الوطن العربي إلى القول بوجود احتمال قوي لتخطيط أمريكي للأزمة[4]، بل وصل الأمر أحياناً إلى حد الحديث عن تخطيط وتنسيق مسبقين بين العراق والولايات المتحدة في هذا المجال، وكأن ثمة مصلحة مشتركة لهما من جراء ذلك، والرأي لدينا أن الالتزام بالمنطق الأكاديمي يقضي

بعدم القطع، وعدم الحسم في هذا الشأن في غيبة الوثائق أو المعلومات المؤكدة. ولعل الاجتماع الذي عقد بين الرئيس العراقي والسفيرة الأمريكية السابقة لدى العراق قبل الغزو العراقي للكويت بأيام قليلة وما دار فيه، وبخاصة تأكيد السفيرة الأمريكية السابقة لعدم وجود التزام رسمي أمريكي بالدفاع عن الكويت نظرًا لعدم وجود اتفاقية دفاع مشترك بين البلدين، لعل ذلك هو الذي أدى إلى تصور وجود دور أمريكي واضح ومحدد في تفجير الأزمة أو تخطيط أمريكي مسبق لها، وربما يكون العراق قد فسر كلام السفيرة الأمريكية السابقة المشار إليه آنفاً على أنه بمثابة ضوء أخضر للتحرك بالأزمة إلى مرحلة التصعيد والاستحكام بالقيام بالغزو (علوي، 1991 ب: 27).

وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة هي الدولة العظمى التي يتوافر لديها أكبر إمكانات التخطيط للأزمات خارج أراضيها، وأنها عرفت التخطيط الاستراتيجي لمواجهة ظروف الأزمات في منطقة الخليج بالذات منذ صدمة النفط الأولى عام 1974 - 1975، وما تلاها من الإعداد لتشكيلاتها العسكرية التي عرفت بقوات التدخل، أو الانتشار السريع، ومن بلورة مبدأ استراتيجي قوامه التدخل عسكرياً في منطقة إنتاج النفط في الخليج إذا ما تهددت إمداداته للغرب واليابان بشكل خطير نتيجة للأزمات، رغم كل ذلك فإنه ليس في حوزتنا ما يقطع بأن واشنطن هي التي كانت قد خططت لأزمة الخليج الأخيرة، والرأي الأرجح أن الولايات المتحدة ربما استطاعت بما لديها من إمكانات وقدرات في مجال استشعار الأزمات وتوقعها قبل حدوثها بوقت قصير أن تتنبأ بالسلوك العراقي المفجر للأزمة، فأخذت تُعِدُّ نفسها لتحقيق أقصى فائدة، وأكبر مكسب لمصالحها القومية في هذه الأزمة.

إن واشنطن وجدت الأزمة التي فجرها العراق ـ وكذلك المسلك العراقي غير العقلاني وغير الرشيد ـ هدية قدمها حاكم العراق إليها على طبق من ذهب. فهل كان يمكن تصور رفض الهدية؟ إن من يتخيل أن أي دولة رشيدة لا تعظم مصالحها في أية أزمة تمثل فرصة سانحة لتحقيق ذلك يكون بعيداً تماماً عن فهم أصول إدارة الأزمات، وعن استيعاب قواعد إدارة العلاقات الدولية المعاصرة على وجه العموم، فلا يتصورن أحد أن دولة عظمى مثل الولايات المتحدة لم تكن لتعمل على تعظيم مصالحها ومكاسبها في أزمة الخليج، إن تصور غير ذلك إنما يعكس حالة من مراهقة الفكر السياسي وعدم نضوجه؛ فليس عيبا أن تسعى دولةٌ ما إلى تنمية مصالحها من خلال إدارتها لأزمة ما، ولكن العيب كل العيب أن تدار الأزمة برعونة واستخفاف أو أن يتصور أن لغة المصالح قد تغيب لتحل محلها لغة

الوجدان. وفصل القول هنا هو أن العراق ـ وليس التحالف الدولي ـ هو الذي فجر تلك الأزمة وأنشأها، قد تكون ثمة اختلالات إقليمية هيكلية قد وُظّفت في تفجير الأزمة أو في إدارتها وتصعيدها، وقد تكون سياسات ومواقف كثير من الأطراف ـ بما فيها العراق وبعض أعضاء التحالف الدولي ـ مسؤولة عن تلك الاختلالات، لكن الأمر المؤكد هو أن المدركات المختلفة للقيادة العراقية هي التي قادت إلى تفجير الأزمة وإثارتها.

وقبل اللجوء إلى دبلوماسية الضغط والإكراه لجأ أعضاء التحالف الدولي المضاد للعراق إلى إصدار نداءات عديدة إلى الرئيس العراقي لمناشدته الرجوع عن الغي، وطريق العدوان، وقبول منطق الحق والعدل والسلام بالانسحاب التام غير المشروط من الكويت، وعودة الشرعية إليها. والجدير بالذكر أن رئيس جمهورية مصر العربية وحده قد وجه أكثر من ثلاثين نداء ورسالة إلى رئيس العراق عبر وسائل الاعلام، ومن خلال القنوات الدبلوماسية وعبر مبعوثين شخصيين، ورغم أن الجواب العراقي على النداءات كان واحداً لا يتغير حتى في كلماته وهو أنه لا انسحاب من الكويت، والاستعداد للمخاطرة بكل شيء في سبيل الاستمرار في ضم الكويت لإقليم العراق مهما كانت النتائج والأخطار، بل وتضمن الرد العراقي أحياناً سباباً وشتائم لمن كانوا يوجهون الرسائل والنداءات إلى الرئيس العراقي، رغم ذلك توالى صدور النداءات عن دول عدة. فعلى سبيل المثال وجه الرئيس مبارك نداءً إلى الرئيس العراقي في 1990/12/31 بمناسبة العام الجديد تضمن تقديراً واقعياً للموقف الذي هو «جحيم لا يرحم»، وأيام رهيبة لا مجال فيها لبيانات التحدي وبلاغات التصدي،.. ومصير تشيب فيه الرؤوس وتتقوض المدائن، وتتناثر أشلاء الضحايا في بحور الدماء من هول ما تفعله أسلحة الدمار الفتاكة، وتنزل أفدح الأضرار بمصالح الشعوب العربية، وأولها الشعب العراقي الشقيق ثم ناشد الرئيس مبارك رئيس العراق الانسحاب واصفا إياه بأنه «القرار الصعب الشجاع الذي ينكر الذات في سبيل المجموع، ويعلي قيم الحياة ويرعى عيش الملايين وحقهم في البيت والأسرة والسلام»[5]، كما وجه الرئيس مبارك نداء آخر عبر وسائل الإعلام قبل يوم واحد من اندلاع الحرب الجوية، أي في يوم 15 يناير 1991، إلى الرئيس العراقي مناديا إياه «في تلك الساعات الفاصلة أن يقول كلمة السلام»[6].

ولم يكتف التحالف الدولي بإصدار النداءات وإرسال الرسائل والرسل إلى الرئيس العراقي ليحثه على الانسحاب وإنهاء الأزمة سلميا، بل اتجه التحالف الدولي إلى أعمال الشرعية القانونية الدولية وتوظيف آلياتها ـ وبخاصة تلك

المتمثلة في مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة - من أجل قمع العدوان العراقي وإجبار العراق على الانسحاب من الكويت دون شروط، بل والتسليم بجميع شروط التحالف الدولي. وقد تراوح توظيف آليات الشرعية الدولية في مواجهة العراق من إصدار قرارات الإدانة الدولية للسلوك العدواني العراقي، ومطالبة العراق بالانسحاب غير المشروط، وإصدار قرارات تستند إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة تقضي بتوقيع عقوبات اقتصادية وتجارية ومالية واتصالية وتكنولوجية ودبلوماسية ثم السماح باستخدام القوة العسكرية ضد العراق بعد مهلة زمنية معينة إن لم يمتثل لأوامر المجتمع الدولي قبل انقضاء تلك المهلة بالانسحاب دون شروط من الكويت.

والواقع أن في العلاقات الدولية شرعيتين وليس شرعية واحدة، أما الأولى فهي شرعية القانون الدولي، وأما الثانية فهي شرعية القوة، ويكون الأمر كذلك على نحو خاص في حال إدارة الصراعات والأزمات الدولية، وإذا كانت شرعية القانون تستند إلى مبادىء العدل والإنصاف، وقواعد القانون الدولي ومعاييره المقننة والعرفية التي تكرس مفاهيم المساواة في السيادة بين الدول، وما يرتبط به من مبادىء نبذ استخدام القوة أو التهديد بها في العلاقات الدولية إلّا في حالتي الدفاع الشرعي عن النفس وتطبيق نظام الأمن الجماعي ضد العدوان، والالتزام بتسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية، وعدم جواز الاستيلاء على أراضي الآخرين بالقوة، وعدم جواز ترتيب آثار قانونية على الاحتلال، واحترام حق كل الشعوب في تقرير مصيرها، فإن شرعية القوة تستند إلى شيء آخر مختلف هو أن عملية موازين القوة من قواعد للحركة وأصول للتعامل بين الدول في لحظة معينة وفي حالات معينة تلتقي شرعية القانون مع شرعية القوة، ولكنهما يفترقان في حالات أخرى. ويعتمد أمر العلاقة بين الشرعيتين هنا على طبيعة علاقة القوة بين أطراف الأزمة أو الصراع من حيث كونها علاقة توازن، أو علاقة عدم توازن أو اختلال في التوازن، كما تتحدد تلك العلاقة على ضوء طبيعة العلاقة بين أطراف الأزمة من حيث كونها علاقة تحالف، أو تعاون أو خصومة أو عداء[7].

لقد دارت أزمة الخليج بين طرفين بينهما علاقة قوة تقوم على الاختلال وعدم التوازن. فالعراق كان يُعَدّ أضعف كثيراً من التحالف الدولي المضاد له فيما يتعلق بحسابات مصادر القوة العسكرية والتكنولوجية والاقتصادية والسياسية، وفي مثل هذه الحالات إذا جاء سلوك الطرف الأصغر والأضعف في أزمةٍ ما مخالفاً لقواعد الشرعية القانونية فإن تلك الشرعية القانونية تلتقي وتتقابل مع شرعية القوة.

ويكون من السهل للغاية عندئذ على الدولة أو الطرف الأقوى والأكبر أن يوظف الشرعية القانونية وآلياتها لخدمة مصالحه وأهدافه، أي لخدمة وشرعية القوة، ولعل الغزو العراقي للكويت وأزمة الخليج يُمَثِّلَانِ تجسيداً نموذجياً لهذا النمط من العلاقات الدولية في صلته بالشرعية الدولية، حيث التقت الشرعية القانونية بشرعية القوة تماما. فسلوك الطرف الأضعف والأصغر ـ وهو العراق ـ جاء في هذه الأزمة مخالفا ومناقضاً تماما لكل قواعد الشرعية القانونية الدولية والإقليمية العربية؛ ولذلك استطاع الطرف الأقوى والأكبر ـ وهو الولايات المتحدة والتحالف الدولي معها ـ أن يوظف تلك الشرعية القانونية الدولية بسهولة ويسر، ومن خلال عمل يقوم على تعدد الأطراف الدولية المشاركة من International Multi-Lateralism وكان إعمال الشرعية القانونية تاماً وكاملاً في حالة إدارة التحالف الدولي لأزمة الخليج[8].

ومن الجدير بالذكر في هذا الصدد أن تشغيل آليات الشرعية القانونية الدولية لادانة السلوك العراقي بحسم، ثم لقمع عدوان العراق ورده بالقوة لم يستغرق وقتاً يذكر، ففي اليوم الذي حدث فيه الغزو العراقي للكويت صدر قرار مجلس الأمن رقم 660 ـ وهو الأول في سلسلة محكمة فعالة من القرارات النافذة ـ ليعبر عن انزعاج المجلس من الغزو، وليقرر أن الغزو هو انتهاك قائم للسلام والأمن الدوليين، ثم ليقرر إدانة المجلس للغزو العراقي للكويت، ويطلب بأن يسحب العراق فوراً وبلا شروط جميع قواته إلى المواقع التي كان عليها في أول أغسطس عام 1990، وأخيراً يدعو العراق والكويت إلى البدء في الحال في مفاوضات مكثفة لتسوية خلافاتهما، ويؤيد جميع الجهود في هذا الصدد وخاصة تلك التي تبذلها جامعة الدول العربية. وبعد الغزو بيوم واحد أصدر مجلس وزراء الخارجية العرب بيانا قويا أدان العدوان العراقي على الكويت، ورفض أية آثار مترتبة عليه، كما استنكر البيان سفك الدماء وتدمير المنشآت، وطالب العراق بالانسحاب الفوري وغير المشروط للقوات العراقية إلى مواقعها قبل أول أغسطس عام 1990. ورفع البيان الأمر إلى رؤساء الدول العربية للنظر في عقد اجتماع قمة طارىء لمناقشة العدوان، وسبل التوصل إلى حل وتفاوض دائم ومقبول من الطرفين المعنيين، ولقد تضمن بيان وزارة الخارجية المصرية الصادر في 1990/8/3 المعاني والتوجهات والقرارات نفسها التي وردت في قرار مجلس الأمن رقم 660 وقرار مجلس وزراء الخارجية العرب في بيانهم بتاريخ 1990/8/3 ـ وفي نفس الاتجاه سارت بيانات وقرارات الإدانة والاستنكار ومطالبة العراق بالانسحاب الفوري غير المشروط التي صدرت عن عديد من الدول العربية ومعظم دول العالم الأخرى،

وكذلك بيان المؤتمر التاسع عشر لوزراء خارجية الدول الإسلامية بالقاهرة في 1990/8/5 (الهيئة العامة للاستعلامات، 1991). بل إن الدول التي لم تكن أطرافًا مباشرة في التحالف الدولي المضاد للعراق، والتي تشكلت مواقفها وسياساتها إزاء الأزمة نتيجة لعوامل ذات طبيعة خاصة، قد اتخذت رغم ذلك موقف الإدانة والاستنكار للغزو العراقي للكويت، وطالبت بالانسحاب التام غير المشروط للقوات العراقية إلى خطوط الأول من أغسطس 1990. وينطبق ذلك على حالة إسرائيل التي لم تكن طرفا في التحالف الدولي، والتي اتخذت قرارات بعدم توجيه ضربة وقائية للعراق أثناء الأزمة وقبل تحولها إلى حرب، وبعدم الرد على الهجمات الصاروخية العراقية خلال الحرب[9]، كما ينطبق على إيران التي لم تكن طرفا في التحالف الدولي، والتي اتخذت موقفا خاصا بها من الأزمة وهو الموقف الذي يعظم مصالحها ومكاسبها من تلك الأزمة ـ الحرب.[10] وحتى الدول العربية التي وقفت إلى جانب العراق بعد تصاعد الأزمة لم تملك إلا أن تدين عدوانه وغزوه للكويت، وإن اتخذت من المواقف لاحقا ما أفسد قيمة الإدانة والاستنكار. ولما لم يستجب العراق للمناشدات العربية والدولية بالانسحاب، ولا للقرارات العربية والدولية بالإدانة، ومطالبته بالانسحاب الفوري غير المشروط والتام من الكويت، فإن مجلس الأمن الدولي قد أصدر قراره رقم 661 في 1990/8/6 استنادا إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وإلى المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة والتي تؤكد حق الدفاع عن النفس فرديا أو جماعياً لرد العدوان، وقد قرر المجلس في قراره ذاك أن العراق لم يمتثل لقراره السابق رقم 660، واغتصب سلطة الحكومة الشرعية، وقرر القرار أن تمنع جميع الدول استيراد السلع والمنتجات التي يكون مصدرها العراق أو الكويت، وأن تمنع أيضاً أية أنشطة يقوم بها رعاياها، أو تتم في أقاليمها ومن ذلك على الأخص أيّ تحويل للاموال إلى العراق أو الكويت. ويكون من شأنها تعزيز التصدير أو الشحن العابر لأية سلع أو منتجات من العراق أو الكويت. ومنع القرار كذلك أية عمليات بيع أو توريد لأية سلع أو منتجات بما في ذلك الأسلحة، أو أية معدات عسكرية أخرى إلى أي شخص أو هيئة في العراق أو الكويت فيما عدا الإمدادات المخصصة بالتحديد للأغراض الطبية والمواد الغذائية المقدمة في ظروف إنسانية. وتمتنع جميع الدول أيضاً عن أن توفر لحكومة العراق أية أموال أو موارد مالية أو اقتصادية أخرى، وقد طلب القرار 661 إلى جميع الدول بما في ذلك الدول غير الأعضاء في الأمم المتحدة أن تعمل بدقة وفقاً لأحكامه. كما شكل القرار لجنة تابعة لمجلس الأمن كي تتابع التنفيذ الدقيق لكل

الدول للقرار وتقدم تقارير عن التقدم في تنفيذه إلى الأمين العام للامم المتحدة. وفي يوم 1990/8/8 صدر القرار رقم 662 عن مجلس الأمن الذي قرر أن ضم العراق للكويت ليس له أي أساس قانوني من الصحة ويعتبر ملغيًا وباطلاً. وعلى المستوى العربي كان الرئيس المصري قد دعا في يوم 1990/8/8 إلى عقد مؤتمر قمة عربي للبحث عن مخرج للأزمة. وتم اجتماع القمة يومي 1990/8/10,9 وصدر عنه قرارات هامة بأغلبية اثنتي عشرة دولة عربية مع الامتناع أو التحفظ أو عدم المشاركة في التصويت من جانب بقية الدول الأخرى، وقد أكدت قرارات مؤتمر القمة العربي غير العادي الصادرة في 1990/8/10 قرار مجلس جامعة الدول العربية الصادر في 1990/8/3 وبيان منظمة المؤتمر الإسلامي الصادر في 1990/8/5، كما أكد الالتزام بقرارات مجلس الأمن الثلاثة الصادرة قبل القمة العربية أرقام 660, 661, 662 والمشار اليها في الفقرات السابقة. كما قررت القمة العربية غير العادية إدانة العدوان العراقي على دولة الكويت، وعدم الاعتراف بقرار العراق بضم الكويت إليه، ولا بأيّ نتائج أخرى مترتبة على غزو القوات العراقية للأراضي الكويتية، ومطالبة العراق بسحب قواته منها وإعادتها إلى مواقعها السابقة على 1990/8/1، كما أكدت القمة سيادة الكويت واستقلاله وسلامته الإقليمية، والتمسك بعودة نظام الحكم الشرعي الذي كان قائما في الكويت قبل الغزو العراقي وتأييده في كل ما يتخذه من إجراءات لتحرير أرضه وتحقيق سيادته. وشجبت القمة العربية التهديدات العراقية لدول الخليج العربية، واستنكرت حشد العراق لقواته المسلحة على حدود المملكة العربية السعودية، وأكدت التضامن العربي الكامل معها، وأيدت الإجراءات التي تتخذها المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربية الأخرى إعمالا لحق الدفاع الشرعي، وقررت القمة أيضاً الاستجابة لطلب المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربية الأخرى بنقل قوات عربية لمساندة قواتها المسلحة دفاعا عن أراضيها وسلامتها الاقليمية ضد أي عدوان خارجي (الهيئة العامة للاستعلامات، 1991: 382 -383). وهكذا توافقت الشرعية العربية مع الشرعية الدولية في التعامل مع الغزو العراقي للكويت مما أعطى لموقف التحالف الدولي المضاد للعراق قوة وصلابة. ولما لجأ العراق إلى استخدام رعايا الدول الأجنبية لديه في الكويت رهائن ودروعاً بشرية، وفضلا عن طلبه الخاص باغلاق البعثات الدبلوماسية والقنصلية في الكويت وسحب الحصانة من العاملين بها، وذلك في تصعيد سياسي بقصد ردع التحالف الدولي عن مواصلة طريق الضغط على العراق وضربه فضلا عن تكريس الوضع القائم الجديد الناتج عن الغزو وقرارات ضم الكويت إلى العراق

كان طبيعيا أن يتعامل التحالف الدولي بحزم وحسم مع تلك التحركات العراقية الضاغطة. ففي 1990/8/18 أصدر مجلس الأمن الدولي قراره رقم 664 الذي طالب العراق بأن يتيح ويسهل السفر فورا من الكويت والعراق لرعايا الدول الثالثة وأن يضمن استمرار حرية هؤلاء الرعايا في الاتصال بالمسؤولين القنصليين، وطالب القرار العراق بألا يقدم على عمل يعرض للخطر سلامة وأمن وصحة هؤلاء الرعايا. وأخيرا طالب القرار العراق بأن يلغي أوامره بإغلاق البعثات الدبلوماسية والقنصلية في الكويت، وسحب الحصانة من العاملين بها، وأن يمتنع عن أي عمل من مثل هذه الأعمال في المستقبل، وقد كرر مجلس الأمن مطالبه نحو العراق فيما يتعلق بقضية رعايا الدول الثالثة في قراره رقم 666 الصادر في 1990/9/13، وفي قراره رقم 667 الصادر في 1990/9/16 وفي قراره رقم 674 الصادر في 1990/10/29، كما تكررت مطالبة مجلس الأمن للعراق أن يحترم التزاماته بموجب قرارات المجلس السابقة، واتفاقيتي فينا للعلاقات الدبلوماسية والقنصلية والقانون الدولي في شأن حماية سلامة وراحة الموظفين الدبلوماسيين والقنصليين والمقار الدبلوماسية والقنصلية في الكويت والعراق في قرار المجلس رقم 667 وقراره رقم 674 المشار إليهما فيما سبق (الهيئة العامة للاستعلامات، 1991 :422-427).

ولقد عالجت قرارات وزراء الخارجية العرب في 1990/9/1 موضوعي احتجاز العراق لرعايا دول أخرى، وقرار العراق بإنهاء عمل البعثات الدبلوماسية لدى دولة الكويت، فقد قرر مجلس جامعة الدول العربية مطالبة السلطات العراقية عدم عرقلة الحق المشروع لرعايا الدول الأخرى في كل من الكويت والعراق في المغادرة في أي وقت يشاءون، وتوفير الحماية المناسبة لهم، وتأمين سلامتهم، كما حمل العراق المسؤولية الكاملة عن أية أضرار تصيب أرواح رعايا الدول الأخرى أو ممتلكاتهم نتيجة لإخلال السلطات العراقية بالتزاماتها الدولية في هذا الشأن. ومن ناحية أخرى قرر المجلس اعتبار قرار السلطات العراقية بإنهاء عمل البعثات الدبلوماسية لدى دولة الكويت باطلا وملغياً، وتضمن القرار تأكيد مشروعية استمرار البعثات الدبلوماسية في مباشرة مهامها، وتمتع مقارها وأعضائها بكامل الحصانات والمزايا المقررة وفقا لأحكام القانون الدولي واتفاقيتي فينا للعلاقات الدبلوماسية والقنصلية (الهيئة العامة للاستعلامات، 1991 :384).

وعندما لاحظ مجلس الأمن أن العراق كان ولا يزال يرفض الامتثال لقراراته السابقة، وخاصة استمرار الحكومة العراقية في تصدير بترولها على ناقلات تحمل العلم العراقي، أصدر المجلس قراره رقم 655 في 1990/8/25 الذي دعا الدول

الأعضاء التي تتعاون مع حكومة الكويت، والتي لها قوات بحرية في المنطقة أن تتخذ من التدابير ما يتناسب مع الظروف المحددة في إطار سلطة مجلس الأمن لإيقاف جميع عمليات الشحن البحري القادمة والمغادرة بغية تفتيش حمولاتها ووجهاتها، والتحقق منها لضمان التنفيذ الصارم لأحكام القرار رقم 661، ودعا القرار جميع الدول لتقديم المساعدة للدول التي تتعاون مع حكومة الكويت كما نص على أن تستخدم الدول المعنية بالشكل المناسب أساليب لجنة الأركان العسكرية، كما أنشأ القرار آلية محددة لتسهيل رصد ومتابعة تنفيذ بنود القرار.

وإزاء استمرار الاحتلال العراقي للكويت وعدم قيام العراق بإلغاء إجراءاته وإنهاء ضمه المزعوم، واحتجازه رعايا دول أخرى ضد إرادتهم مما يمثل انتهاكا صارخا لقرارات مجلس الأمن وللقانون الإنساني الدولي، وسوء معاملة القوات العراقية للمواطنين الكويتيين بما في ذلك إرغامهم على مغادرة بلدهم، وإزاء تهرب حكومة العراق من الامتثال لأحكام قرارات مجلس الأمن منذ بداية الأزمة، فإن المجلس كان قد قرر إحكام العقوبات الدولية المفروضة على العراق وذلك من خلال فرض حظر جوي تام وصارم على العراق بموجب قراره رقم 670 الصادر في 1990/9/25، كما أكد ذلك القرار مجددا على أن تقوم جميع الدول باحتجاز أية سفن عراقية التسجيل تستخدم أو تكون قد استخدمت في انتهاك القرار 661، كما أكد القرار مجددا أيضا على تجميد الأصول العراقية وحماية الأصول التي تمتلكها دولة الكويت. وقرر المجلس في ذلك القرار أيضا في حالة التهرب من أحكام القرار 661، أو ذلك القرار من قبل إحدى الدول أو مواطنيها أو من خلال إقليمها أن ينظر في اتخاذ تدابير موجهة نحو الدولة المذكورة لمنع هذا التهرب. وفي قراره رقم 674 الصادر في 1990/10/29 أقر مجلس الأمن بمسؤولية العراق عن جبر الضرر أو التعويض المالي للدول ورعاياها وشركاتها، وذلك من خلال ترتيبات تتقرر وفقا للقانون الدولي، ودعا القرار الدول إلى جمع المعلومات ذات الصلة المتعلقة بمطالباتها ومطالبات رعاياها وشركاتها في ذلك الشأن. وكان مجلس وزراء خارجية الدول العربية قد أصدر مجموعة قرارات في 1990/9/1 تعلق القرار الخامس منها بتعويض دولة الكويت عن الأضرار الناجمة عن الغزو العراقي، وهي الأضرار التي لحقت بالمصالح الحكومية والبنوك والمؤسسات والشركات العامة والخاصة الكويتية وبالمنظمات العربية والدولية وفروعها العاملة في الكويت.

وعقب ما يقرب من أربعة شهور من الغزو العراقي للكويت أصدر مجلس الأمن قراره الأشهر في 1990/11/29 والذي أعطى العراق مهلة أخيرة للامتثال التام

والتنفيذ الكامل لجميع قرارات المجلس السابقة على هذا القرار رقم 678، وكانت المهلة تنتهي يوم 1991/1/15 يأذن المجلس بعدها للدول المتعاونة مع حكومة الكويت باستخدام جميع الوسائل اللازمة (ويفهم ضمنا أن من بينها الوسائل العسكرية) لدعم وتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 660، والقرارات اللاحقة عليه ذات الصلة، وإعادة السلام والأمن الدوليين إلى نصابهما في المنطقة. وقد طلب المجلس إلى جميع الدول أن تقدم الدعم المناسب لتنفيذ ذلك القرار[11].

وهكذا دخلت الأزمة ـ ونتيجة لرفض العراق لمطالب مجلس الأمن المعبر عن إرادة المجتمع الدولي ـ مرحلة جديدة في تطورها بصدور القرار رقم 678 الذي تضمن التصريح بفرض العقوبات العسكرية وهي الوسيلة الوحيدة التي لم تكن قد تضمنتها قرارات المجلس السابقة، على العراق ليس فقط من أجل إجباره على الانسحاب التام غير المشروط من الكويت وإعادة الحكومة الشرعية إليها، بل ومن أجل إعادة السلام والأمن الدوليين إلى نصابهما في المنطقة ككل، وهو هدف أوسع من إجبار العراق على الانسحاب من الكويت، ويعني بدء مرحلة جديدة تقوم على وضع أسس نظام إقليمي جديد بنمط جديد لتوزيع القوة، ونمط جديد للتحالفات يعزز التوازن والاستقرار ويستعيد السلم والأمن الدوليين بالمنطقة. ولما كانت الأزمة موقفاً يجمع بين خصائص حالة الحرب، وخصائص حالة السلم، فلا هي تعبير عن حالة حرب خالصة، ولا هي تعبير عن حالة سلام مطلق فإن الإدارة الرشيدة للأزمة تستلزم توظيف أدوات المساومة الضاغطة الإكراهية Coercion وأدوات المساومة التوفيقية التعايشية Accomodation وربما أساليب وتكتيكات التعاون Cooperation أو التشارك Collaboration معا في آن واحد بحيث تساند كل طائفة من أدوات المساومة والاتصال الطائفة الأخرى ولا تتعارض معها، فالاقتصار على الضغط الإكراهي وحده قد يدفع الخصم إلى تصور أن الطرف الآخر ليس لديه أية نية للتعايش أو التسوية، ومن ثم فقد يجد ذلك الخصم نفسه مندفعا إلى دائرة التصعيد غير المحكوم، الأمر الذي قد يؤدي إلى كارثة (Snyder, 1972) وتطبيقا لهذه القاعدة في إدارة الأزمة فإن الرئيس الأمريكي عقد مؤتمراً صحفيا يوم 1990/11/30، أي بعد يوم واحد من صدور قرار مجلس الأمن رقم 678 الذي خول دول التحالف استخدام القوة العسكرية مالم ينفذ العراق كل قرارات المجلس السابقة قبل يوم 1991/1/15 أعلن فيه عن عزم الولايات المتحدة الأكيد على انسحاب العراق التام من الكويت، وقبوله الكامل لتنفيذ كل قرارات مجلس الأمن، وأنه لا يقبل إطلاقاً مكافأة المعتدي على عدوانه، وأنه يدرك الأخطار

والتهديدات الناجمة عن استمرار العدوان العراقي ليس فقط بالنسبة للمصالح الامريكية، بل بالنسبة لأمن العالم وسلامته ككل، ومن ثم فإنه عازم على استخدام القوة العسكرية لتحقيق ذلك الهدف إذا تطلب الأمر. ولكن الرئيس الامريكي أعلن في نفس المؤتمر الصحفي أنه يريد السلام لا الحرب، وأنه راغب في رؤية حل سلمي للأزمة، وأنه لذلك ولكي يقطع الميل الإضافي من أجل السلام يرسل دعوة لوزير خارجية العراق لزيارة واشنطن في وقت مناسب للطرفين أثناء الجزء الأخير من الأسبوع الذي يبدأ بالعاشر من ديسمبر للاجتماع به، وأنه سيطلب من الوزير بيكر السفر إلى بغداد للقاء الرئيس العراقي في وقت مناسب للطرفين بين الخامس عشر من ديسمبر 1990 والخامس عشر من يناير من عام 1991.

ولقد عقد اجتماع بين وزيري الخارجية الأمريكي والعراقي في جنيف 1991/1/9 بعد أن لم يكن ممكنا إتمام الزيارات المقترحة من الرئيس بوش من جانب كل من الوزيرين لبلد الآخر نتيجة تعنت العراق ورفضه إتمام الزيارة للوزير بيكر في أي من المواعيد الخمسة عشر البديلة التي اقترحتها الولايات المتحدة، وتمسكه بتأخير الزيارة كي تتم في الثاني عشر من يناير 1991 بقصد محاولة تجنب موعد الخامس عشر من يناير (وهو موعد انتهاء المهلة التي قرر بها قرار مجلس الأمن رقم 678 للانسحاب العراقي من الكويت)، غير أن الاجتماع الذي عقد في جنيف لم ينجح في التوصل إلى أي اتفاق أو تفاهم، أو حتى تقريب في وجهات نظر الدولتين. فقد أصر العراق على ربط أزمة الخليج وتسويتها بحل أزمات وصراعات المنطقة الأخرى، وبخاصة الصراع العربي الاسرائيلي، وهو ما رفض الوزير الأمريكي بحثه تفصيلا؛ لأنه لا رابط زمنياً بين المسألتين، وإن كانت واشنطن تعرب عن اقتناعها بضرورة العمل على تسوية الصراع العربي الإسرائيلي كخطوة أساسية لبناء السلام والاستقرار في المنطقة. وفي 12 يناير 1991 وجه الرئيس الأمريكي رسالة إلى الرئيس العراقي أذاعها البيت الأبيض جاء فيها أن الولايات المتحدة تفضل نهاية سلمية للأزمة ولكنها لا تقبل أقل من الالتزام التام بقرار مجلس الأمن 678 وما سبقه، وأن ذلك الالتزام سيعطي العراق فرصة العودة إلى المجتمع الدولي، وسيجعل بنيته العسكرية تنجو من الدمار. وكان الوزير بيكر قد سئل في مؤتمره الصحفي في جنيف في التاسع من يناير عما إذا كان وعد الوزير العراقي طارق عزيز بأن العراق لن يُضرَب إذا انسحب، فأجاب بيكر: قلت ذلك، وهو وعد قديم. وواصلت الرسالة مهددة أنه إذا لم ينسحب العراق من الكويت بالكامل ودون شروط فإنه سوف يخسر ما هو أكثر من الكويت، إذ الموضوع هنا

ليس الكويت، حيث إنها ستحرر وستعود حكومتها الشرعية، وإنما هو مستقبل العراق. وختمت الرسالة بأن الخيار للعراق، وأن الرئيس الأمريكي يأمل أن يزن العراق اختياره بدقة، وأن يختار بحكمة؛ لأن الكثير يتوقف على هذا الاختيار (الهيئة العامة للاستعلامات: 1991 :456 -459).

جـ - تماسك التحالف الدولي في مواجهة العراق:

راهن العراق في أكثر من مناسبة على محاولة شق صفوف التحالف الدولي، وكانت الأطراف الرئيسية في التحالف الدولي مدركة لهذه المحاولات العراقية التي عبرت عن ممارسات سياسية ساذجة متكررة للأسف في التعامل العربي مع التحالفات الدولية التي تكون عادة تحالفات قوية صلبة Solid ومتماسكة. وليس ثمة دليل أوضح على قوة التحالف الدولي وتماسكه في أزمة الخليج من الطريقة التي وظف بها مجلس الأمن آلية دولية رئيسية لحفظ السلم والأمن الدوليين وقمع العدوان، فلأول مرة يصدر ذلك العدد الضخم من القرارات عن المجلس إزاء أزمة واحدة وفي شهور قليلة. وفي ذيل كل قرار فقرة دائمة تبقي ملف الموضوع قيد النظر من جانب المجلس لتطوير عقوباته المفروضة على المعتدي. ولأول مرة أيضاً تنشىء قرارات المجلس لجانا وآليات تفصيلية دقيقة محكمة لضمان الالتزام الصارم من جانب دول العالم المختلفة بأحكام تلك القرارات. وكانت مائة دولة على الأقل ملتزمة بالعقوبات التي فرضها مجلس الأمن.. وشاركت 28 دولة بإرسال قوات مسلحة إلى الجزيرة العربية والخليج. كذلك كان واضحا التنسيق بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي السابق منذ اللحظة الأولى للعدوان العراقي على الكويت، ولأول مرة يكون التعاون وليس الصراع ولا حتى التنافس، هو الإطار الحاكم للعلاقة بينهما في إدارة أزمات الشرق الأوسط، ولقد عبر عن ذلك البيان المشترك الصادر عن اجتماع وزيري خارجية الدولتين في 1990/8/3. أي ثاني أيام الغزو العراقي للكويت. وفي 9 سبتمبر 1990 عقدت قمة هلسنكي بين بوش وجورباتشوف، وصدر بيان مشترك أعلن أن الطرفين متحدان في الإيمان بأنه يتعين عدم التسامح مع العدوان العراقي، وأكد مساندة الطرفين لقرارات مجلس الأمن، ودعا العراق للانسحاب غير المشروط وعودة الحكومة الشرعية للكويت وإطلاق سراح جميع الرهائن المحتجزين في العراق والكويت، وأنهما لا يقبلان بأقل من التنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن، وأنهما يدعوان المجتمع الدولي بأسره للتمسك بالعقوبات التي فرضتها الامم المتحدة، وفي كلمته أمام الجمعية العامة

للأمم المتحدة في 1990/9/26 وصف وزير خارجية الاتحاد السوفيتي السابق الغزو العراقي للكويت بأنه ضربة لكل ما أحرزته البشرية في الفترة الأخيرة وفي مجال التفكير السياسي الجديد في تحديد مستقبل العالم، وأنه عمل إرهابي ضد النظام العالمي الناشىء الجديد، وأنه تَحَدٍّ للبشرية ليس بعده تَحَدٍ، وأنه إذا لم يتم الرد عليه وتسوية الوضع فإن ذلك العدوان سيعود بالحضارة البشرية إلى ما كانت عليه قبل نصف قرن. ويتفق ذلك التصور الذي عبر عنه شيفرنادزه مع التصور الذي عبر عنه الرئيس الامريكي في كلمته أمام الجمعية العامة للامم المتحدة في أول أكتوبر 1990، فهو يرى أن ثمة عالماً جديداً ينشأ، وأن الهدف أن يصبح ذلك العالم كاملاً وحرًا وغير مجزأ، وأن هذا بالذات هو السبب في أن العدوان العراقي لا يهدد أمن منطقة الخليج فقط، بل أيضاً يهدد تصور العالم بكامله لمستقبله، وأنه يهدد بأن يحول حلم قيام نظام دولي جديد إلى كابوس مروع من الفوضى وشريعة الغاب التي تحل محل القانون (الهيئة العامة للاستعلامات: 1991: 438-446).

وقد امتد الاتفاق بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي السابق ليشمل طريقة إنهاء أزمة الخليج، والرغبة في استخدام الوسائل السلمية لتحقيق ذلك الهدف مع عدم القبول بأقل من الالتزام العراقي التام بتنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن الدولي، ولكن ربما كان ثمة خلاف بين الطرفين بخصوص استخدام القوة العسكرية وسيلة لإنهاء الأزمة، ففي قمة هلسنكي في 9 سبتمبر 1990 رفض الرئيس الأمريكي استبعاد استخدام القوة العسكرية لحل الأزمة في حين رأى الرئيس السوفيتي السابق أن إرسال قوات عسكرية سوفيتية للانضمام إلى القوات الامريكية في الخليج يعد أمراً غير مناسب؛ لأن الأزمة يمكن حلها سلمياً. وقد اعترف الرئيس الأمريكي في نهاية المؤتمر الصحفي في ذلك اليوم بأنه قد يكون هناك خلاف بالفعل حول هذا الموضوع (الهيئة العامة للاستعلامات، 1991: 433).

من الواضح إذن أن الاتحاد السوفيتي السابق كان في البداية رافضا لاستخدام القوة العسكرية وسيلة لانهاء الأزمة. وهو في ذلك كان مدفوعا ربما بخشيته من آثار حرب مدمرة في منطقة قريبة جدا من جمهورياته الإسلامية في وقت كان الكيان السوفيتي السابق يعاني من مشكلات اقتصادية وعرقية وسياسية ضخمة جعلته كيانا مهزوزاً. ومن ناحية ثانية كان عدم استخدام القوة العسكرية في إدارة العلاقات الدولية قد أضحى إحدى القيم المهمة للسياسة السوفيتية في عهد جورباتشوف، كما كانت «عقدة أفغانستان» تفرض على تلك السياسة مبدأ عدم استخدام القوة العسكرية السوفيتية خارج حدود الاتحاد السوفيتي السابق. وأخيراً

ربما كان الاتحاد السوفيتي السابق ينظر بعين القلق إلى مصالحه الاقتصادية الكبيرة مع العراق وإلى خبرائه العسكريين لدى بغداد حال قيام الحرب. ولكن تشدد العراق وعدم تقديمه أية تنازلات أو إبداء استعداد للتنازل أو الانسحاب كان أحد أهم العوامل التي عززت تماسك التحالف الدولي، والتي أدت إلى أن يراجع الاتحاد السوفيتي السابق موقفه بشأن مسألة إنهاء الأزمة عن طريق الحرب. فلم يبد العراق مرونة حتى في مسألة الخبراء السوفيت العاملين لديه. وكان بمقدور الغرب استخدام المساعدات الاقتصادية إذا ما دعت الضرورة أداة للمساومة مع السوفيت، ولم يكن بمقدور السوفيت التسليم للمعتدي بتكريس مكاسبه من عدوانه أو السماح باستخدام العدوان والغزو والضم والقوة العسكرية والعنف من جانب العراق لتغيير النظام الدولي، وتوازناته أو توازنات النظام الاقليمي في منطقتي الخليج والشرق الأوسط، فذلك أمر يتناقض مع أسس وفلسفة السياسة السوفيتية إبان الأزمة. فالاتحاد السوفيتي السابق كان قد تحول عن فلسفة التغير إلى فلسفة الحفاظ على الوضع القائم، ولم تعد موسكو ملتزمة بالعمل على حماية حلفائها الإقليميين، بل إن نظرية الحلفاء الإقليميين كانت قد سقطت برمتها من السياسة الخارجية السوفيتية التي أضحت تتعامل في عهد جورباتشوف مع كل الدول وكل الأنظمة دون تأثر بالتصنيفات الأيديولوجية الجامدة السابقة. بل إن موسكو كانت قد أخذت تدعو إلى نزع الصفة الأيديولوجية عن العلاقات الدولية، وفي ذلك الإطار سعت إلى استكمال شبكة علاقاتها الدبلوماسية مع دول الخليج والجزيرة العربية، وتطوير ودعم علاقاتها التجارية والاقتصادية معها في وقت تحتاج إلى الانفتاح على كل القوى المالية والتجارية المهمة في العالم، والخلاصة إن السوفيت وإن كانوا قد أعلنوا مرارا أثناء الأزمة عن تفضيلهم التوصل إلى حل سلميّ لها، إلاّ أنهم انتهوا إلى تأييد قرار مجلس الأمن الذي خول التحالف الدولي سلطة اتخاذ أي تدابير ضرورية (تدخل فيها القوة العسكرية بالطبع) إذا لم يلتزم العراق بالانسحاب من الكويت وعودة الشرعية إليها (علوي، 1991 د:34-36). وكانت الولايات المتحدة قد حاولت إقناع الاتحاد السوفيتي السابق بالمشاركة في القوات المسلحة متعددة الجنسيات التي أرسلت إلى السعودية، وكان وزير خارجية الاتحاد السوفيتي السابق قد تبنى موقفا وسطا غير رافض إذ صرح مرارا أنه لن يتم إرسال قوات سوفيتية دون موافقة البرلمان، ولكن حساسية المنطقة للأمن السوفيتي، وتقدير خطورة نتائج الحرب والدمار الذي تحدثه، و«عقدة أفغانستان» والرغبة في الحفاظ على حَدّ أدنى من المصالح السوفيتية لدى العراق، وعلى حد أدنى من التميز

والاستقلالية عن الموقف الامريكي فيما يتعلق بكيفية إنهاء الأزمة، كل ذلك أدى إلى إحجام الاتحاد السوفيتي السابق عن إرسال قوات عسكرية سوفيتية للمشاركة في قوات التحالف الدولي المرابطة على أرض الجزيرة العربية. غير أن عدم مشاركة السوفيت في القوة العسكرية للتحالف الدولي لم تكن لتتعارض مع تأييدهم، أو على الأقل عدم معارضتهم لاستخدام التحالف للقوة العسكرية وسيلة لإنهاء الأزمة بعد انقضاء مهلة مجلس الأمن في الخامس عشر من يناير 1991 دون أن يعلن العراق عن أي التزام محدد بالانسحاب غير المشروط، وعند هذه النقطة من التحليل لا ينبغي تجاهل أهم العوامل الفارقة بين الموقفين الامريكي والسوفيتي في هذا الصدد، وهو عامل النفط، فالنفط وإمداداته كان أهم المصالح الامريكية وأخطرها وأكثرها عرضة للتهديد. والسيطرة على نفط الخليج وإمداداته إلى أوروبا واليابان لدعم القوة الأمريكية في مواجهة كل منهما في وقت بدأت تلك القوات تنسحب من أوروبا وتتغير فيه طبيعة الناتو ووظيفته، ويتزايد الوزن الاقتصادي الدولي لأوروبا واليابان، أصبح هو أهم الأهداف الأمريكية. وتلك الاعتبارات المتعلقة بالسيطرة على نفط الخليج وإمداداته لم تكن قائمة بالنسبة للاتحاد السوفيتي السابق فقد كان نفط الخليج خارج حسابات الاتحاد السوفيتي السابق المتعلقة بكيفية إنهاء الأزمة، بيد أن هذه المصلحة (النفط) نفسها هي التي جعلت الاتحاد السوفيتي السابق يعترف دوما للولايات المتحدة حتى في زمن الحرب الباردة بوجود مصالح حيوية ومشروعة لها في منطقة الخليج. وربما كان الإقرار السوفيتي بأهمية تلك المصالح الأمريكية وشرعيتها هو الذي يفسر القبول السوفيتي باستخدام الولايات المتحدة للقوة العسكرية ضد العراق لإجباره على الانسحاب من الكويت وإن لم يكن الاتحاد السوفيتي السابق يشارك في العمليات العسكرية أو حتى في حشد القوات الدولية (علوي، 1991 د:37).

وهكذا كان الاتحاد السوفيتي السابق شريكا غير كامل في التحالف الدولي المضاد للعراق، وإن كان سلوكه في التعامل مع هذه الأزمة وطبيعة علاقته مع الولايات المتحدة آنذاك يمثل تحولا في نمط الإدارة السوفيتية لأزمات الشرق الأوسط، وتغييراً جوهريا بالمقارنة بالخبرة الخاصة بإدارته للأزمات السابقة في المنطقة قبل منتصف الثمانينات. ولكن الشركاء الأهم في التحالف الدولي والذين احتفظوا بمواقف وسياسات قوية وثابتة وفعالة حافظت على قوة التحالف وتماسكه تمثلوا في بريطانيا وفرنسا والمانيا واليابان من القوى الخارجية، ومصر وسوريا فضلا عن السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي بطبيعة الحال من بين دول المنطقة.

وقد كانت التأكيدات من هذه الدول أو من التنظيمات السياسية أو الاقتصادية أو العسكرية التي تنتمي إليها قاطعة وحاسمة في موقفها من الغزو العراقي للكويت ورفضه ورفض كل ما يترتب عليه رفضا باتا، والإعداد الدقيق لاستخدام القوة العسكرية لإنهاء الأزمة إذا لم ينسحب العراق قبل انقضاء مهلة 15 يناير 1991 رغم أن جميع الأطراف كانت تفضل النهاية السلمية للأزمة. ولقد سبق أن أشرنا إلى بيانات وقرارات مجلس جامعة الدول العربية ومؤتمر القمة العربية الطارىء الذي عقد بالقاهرة، وصدرت قراراته في العاشر من أغسطس 1990، وكذلك أشرنا إلى المواقف الصلبة الواضحة القاطعة للدول العربية أعضاء التحالف من مسألة الغزو العراقي للكويت. وأكدت المجموعة الأوروبية في بيان صدر عن قمتها في 1990/12/15 نيات موقفها، والتزاماتها بجميع قرارات مجلس الأمن، واعتبار التزام العراق بتلك القرارات شرطا للتسوية السلمية، ورغم أن ذلك البيان رحب وساند كل المحاولات والمبادرات للقاءات مع العراق في محاولة للتوصل إلى حل سلمي بما في ذلك عرض الرئيس الأمريكي بوش بحوار مع العراق، وتحرك السكرتير العام للأمم المتحدة والجهود المتواصلة للدول العربية، والاتصال بين الرئيس الدوري للمجموعة الأوروبية ووزير الخارجية العراقي، إلا أن البيان نفسه أكد مسؤولية قرار مجلس الأمن رقم 678 الذي حمل العراق مسؤولية الانسحاب الكامل من الكويت قبل 15 يناير.

ولعل موقف بريطانيا كان أقوى وأحرج وأكثر ثباتا مما جاء في بيان المجموعة الأوروبية في دعم وتعزيز التحالف الدولي المضاد للعراق، كما كان بيان مجلس حلف شمال الاطلنطي في 1990/12/17 أقوى أيضا من بيان المجموعة الأوروبية في إدانة العدوان العراقي، وتحديد شروط التسوية كما هو منصوص عليها في قرارات مجلس الأمن، ومساندة القرار 678 بقوة، وإعلان التزام دول الناتو بتقديم المساندة المطلوبة لتنفيذه، واستمرارها في تنفيذ العقوبات الاقتصادية (الهيئة العامة للاستعلامات، 1991 :451 -452).

وفي موضع سابق من هذه الدراسة أشرنا إلى أن تجانس المصالح لأطراف التحالف كان عاملاً مهماً في تماسكه. وبالإضافة إلى ذلك امتلك التحالف الدولي أعمالاً أخرى مهمة للتماسك مثل: الاستقرار الداخلي لدول التحالف أو معظمها، امتلاك دول التحالف أو معظمها لشروط تماسك الحلف الأخرى مثل سلطة تنفيذية قوية، وقوة اقتصادية، وسياسة خارجية متجانسة وقابلة للتنبؤ ومن ثم فهي سياسة مصدوقة credible فضلا عن استعداد الدولة لاستخدام قوتها العسكرية بفعالية من أجل صالح دولة أخرى فإن الموقف السلبي من الأحلاف العسكرية الذي تبنته كثير

من دول العالم الثالث إبان مرحلة الحرب الباردة. قد أخذ في التحلل بسبب الظروف الخاصة لأزمة الخليج من ناحية، ولانتهاء الحرب الباردة وحساباتها وفلسفاتها أثناء مرحلة أزمة الخليج من ناحية ثانية، وما عناه ذلك من انهيار حلف وارسو بل ودخول الاتحاد السوفيتي السابق ودول شرق اوروبا أو بعضها كأطراف مباشرة أو كأطراف سائدة للتحالف الدولي المعتاد للعراق. (Osgood, 1984: 423 -424).

وربما كان لتنشيط دور الأمم المتحدة ونظام العقوبات المتدرجة الواردة في ميثاقها وتوظيفها كأداة للتحالف الدولي، ربما كان ذلك حافزا أيضاً للدول أعضاء التحالف للانضمام إليه والاستمساك به على أساس أنه ينطلق من قواعد الشرعية الدولية. (علوي، 1991 أ: 11).

إن التساند بين الدول أعضاء التحالف الدولي المضاد للعراق كان يعكس خاصية أثبتتها الدراسة الكمية وهي أنه في حالة الأزمة التي تحدث بين طرفين يكون أحدهما عبارة عن تحالف دولي فإن سلوك الدول أعضاء ذلك التحالف يتجه إلى التجانس حتى لو كان ذلك التحالف مؤقتاً. ويعني ذلك أن تصعيد واحدة من دول التحالف لسلوكها الصراعي الموجه إلى الخصم المشترك يتزامن معه تصعيد في سلوك الدول الأخرى أعضاء التحالف. (Azar, 1970: 127 -128).

ومن ناحية أخرى فإن اتجاه العراق إلى التصعيد الدائم غير الرشيد في مواجهة التحالف الدولي يؤكد صحة المقولة العلمية القائلة بأنه في حالة الأزمة التي تنشأ بنتيجة سعي أحد الخصمين إلى تغيير الأمر الواقع والتوازن الاقليمي فإن الطرف الراغب في ذلك التغيير يميل إلى تصعيد ملحوظ بحيث يتضمن سلوكه تصرفات عدائية قوية موجهة إلى الخصم الذي يرفض التغيير ويجد نفسه مضطرا لمجاراة التصعيد الحاد الذي يقوم به الطرف الأول (Mandel, 1977: 620).

د ـــ إدارة الأطراف للتهديد أثناء تصاعد الأزمة:

الأزمة الدولية هي موقف يتسم بارتفاع غير عادي في مستوى التهديد الموجه لمصالح أطرافها، وبضيق أو محدودية الوقت المتاح لصنع القرار، وباحتمالات عالية للمفاجأة (علوي، 1987:164-167). وإدارة الأزمة في أحد معانيها إذن تنصرف إلى إدارة أطرافها لكل من تلك المكونات الثلاثة لموقف الأزمة: التهديد، الوقت القراري، والمفاجأة. والدولة في إدارتها للتهديد إما أن تلجأ إلى تحركات

تهديدية صريحة واضحة قوية، أو إلى تهديدات غامضة. وللتهديد Threat مكونان هما: مطالب للمُهَدِّد، إزاء المهدد، ثم عقوبات يوقعها المُهَدِّد على المُهَدَّد إذا لم يلب له مطالبه. والتهديد يكون واضحا متصلبا إذا تضمن مكونين واضحين صريحين: مجموعة من المطالب الواضحة القاطعة، وطائفة من العقوبات المحددة الواضحة القوية، ويمكن أن يدار التهديد عن عمد وقصد ليكون تهديدًا غامضًا، وهذا الغموض يسمى أحياناً الغموض البَنَّاء. ويكون التهديد غامضاً إذا كان أحد مكونيه غامضًا كأن يحدد المهدِّد مطالبه بدقة، لكنه يعرض عن ذكر عقوبات مُحَدَّدة، أو على العكس يقدم مطالب عامة بإدخال تعديلات على موقف الخصم مثلا غير محددة مع تحديد واضح للعقوبات. ويتحدد اختيار الدولة لنوع التهديد المرغوب على أساس استراتيجيتها في إدارة الأزمة، وما إذا كانت استراتيجية تصعيدية Escalatory أو استراتيجية تخفيض التصاعد والاتجاه نحو التسوية De-escalatory، واختيار أي من الاستراتيجيتين يعتمد بدوره على إدراك الدولة لطبيعة مصالحها ومصالح الخصم المشمولة في الأزمة من حيث أهميتها من ناحية، ومن حيث شرعيتها من ناحية أخرى، ثم إدراك الدولة كذلك لطبيعة توازن القوة بينها وبين الخصم، وما إذا كان يميل لصالحها أو لصالح الخصم أو متوازنا. فإذا قدرت الدولة أن مصالحها المشمولة من الأزمة مصالح حيوية من ناحية مشروعة (أي تتفق مع الشرعية القانونية الدولية وتحظى بقبول سياسي من جانب المجتمع الدولي، وربما من جانب الخصم من ناحية أخرى) فإنها تتجه إلى الميل لاتباع استراتيجية وتكتيكات حازمة وتصعيدية. ويكون التحدي الذي يواجه الدولة في هذه الحالة هو: كيف تبدو حازمة ومرنة في آن واحد بحيث يأتي تصعيدها للأزمة تدريجياً ومحسوباً ولا يؤدي إلى كارثة بالنسبة لها؟ وهنا يأتي دور إدراكها لميزان القوة، فإن تصورت في حساباتها أساساً أقوى من الخصم تعززت فرص الأخذ باستراتيجية تصعيدية، ولا شك أن إدراك الدولة كذلك لمصالح الخصم من حيث أهميتها له ـ ومن ثم استعا ٠ه للدفاع عنها ـ، ومن حيث شرعيتها وقبولها من المجتمع الدولي يلعب دوراً مهماً في تحديد اختياراتها في إدارة الأزمة. فإن تصورت الدولة أن مصالح الخصم المشمولة في الأزمة حيوية له ومشروعة دوليا فإنها تتجه إلى استراتيجية عدم التصعيد، بل وتهبيط الأزمة، ومحاولة احتوائها تمهيدا للتسوية. والواقع أن تأثيرات هذه العوامل الإدراكية هي تأثيرات متفاعلة في الواقع العملي وقد يلغي أحدها عمل الآخر أو يقيّده (Snyder, 1972؛ علوي، 1981) وفي أزمة الخليج لجأ الطرفان (العراق والتحالف الدولي) إلى استراتيجية

التصعيد. فكان التصعيد متبادلا فوصلت الأزمة إلى حد الحرب الشاملة التي لم يمكن تجنبها، فلقد تصوّر العراق عن خطأ ـ أن مصالحه في الأزمة حيوية للغاية (استرداد جزء من أرض العراق، والقضاء على مصادر أزمته الاقتصادية، وتحقيق هدفه في السيطرة الإقليمية)، وقد توهم العراق ثانياً أن هذه المصالح، إما أنها مقبولة من قطاعات مهمة في النظام الإقليمي العربي ـ خاصة أنه ظن أنه نجح في تحييد مصر من خلال مجلس التعاون العربي، والسعودية من خلال اتفاقية عدم الاعتداء المتبادل ـ وإما أنها لن تجابه برفض تام من النظام الدولي الذي يمر بحالة سيولة، وربما ميوعة تمنعه من التورط الفعال في أزمة الخليج خاصة في وقت ينشغل فيه ذلك النظام وقمته بقضايا عالمية مهمة وخطيرة في شرق ووسط أوروبا، وفي داخل الاتحاد السوفيتي السابق نفسه، ويبدو أن العراق لم يأبه كثيرا بتناقض تلك المصالح المفتعلة مع قواعد الشرعية القانونية الدولية تناقضا كاملا. ولذلك نجد العراق يختار التهديد الواضح المتصلب حتى منذ مرحلة بوادر الأزمة السابقة على الغزو. فحدد مطالب قاطعة تتعلق بإلغاء الديون، وحصص إنتاج النفط وصندوق عربي لدعمه اقتصاديا وماليا وإلاّ فإن الجزاء Sanction سيكون «عملاً فعالاً يسترد به ما وصفه بحقوقه المغتصبة» وكان الغزو الغادر هو ذلك العمل الفعال، وبعد الغزو كانت قائمة مطالب العراق تشمل القبول بالوضع الجديد القائم على ضم الكويت إليه، وإزالتها من الوجود. فضلا عن إلغاء الديون المستحقة عليه وحل مشكلة فلسطين، وإعادة توزيع الثروة بين الدول العربية، وإلاّ فإن الجزاء سيكون حربا تجعل دماء قوات التحالف تجري أنهاراً وبحارا. ومن المؤكد أن الإدراك المحرف غير المستند إلى أداء للوظائف المعلوماتية وغيرها من الوظائف القرارية المهمة في مواقف الأزمة كوظائف الاتصال والمشورة وتصور نطاق البدائل والمفاضلة بينها، وكان قد امتد إلى مجال تصور العراق لطبيعة علاقة القوة بينه وبين قوى التحالف الدولي، فهو ليس أضعف من التحالف إن لم يكن أقوى. ومن ثم فإنه سيكون قادراً إما على ردع قوات التحالف عن تفجير الحرب، وإما على هزيمة هذه القوات، لقد ضخم العراق كثيرا من قوته وهون كثيرا من قوة التحالف، ولقد تحول تضخيم العراق لقوته الذاتية إلى عقدة تحكم سلوكه منذ ما قبل أزمة الخليج، أفلا نتذكر تصريحات رئيس العراق في أبريل بأنه يمتلك السلاح الكيماوي المزدوج Binary؟ والغريب أن المؤكد أنه ليست هناك سوى دولة واحدة في العالم نجحت في إنتاج ذلك السلاح الكيماوي المزدوج وهي الولايات المتحدة، لكن صدام اخترع الكذبة أو الفرية وصدقها، وحاول أن يوهم العالم

الأكثر وعياً بها، وبحدود قدرات العراق.

أما التحالف الدولي فقد عمد إلى استراتيجية التصعيد، واستند في ذلك إلى إدراك سليم لحيوية أهدافه ومصالحه المشمولة في الأزمة (الحفاظ على الكويت كدولة مستقلة ذات سيادة، النفط، منع تغيير جوهري في التوازنات الإقليمية، مصالح اقتصادية ومالية وتجارية ضخمة للعالم مع بلاد الخليج، الدفاع عن المملكة العربية السعودية ولدى بعض أطراف التحالف يكتسب الدفاع عن الأراضي المقدسة بالحجاز أهمية خاصة اضافية)، وكذلك لم يكن التحالف ومعه المجتمع الدولي - يشك لحظة في مشروعية مصالح أطرافه، وفي انعدام المشروعية تماماً للمصالح المختلقة أو المفتعلة للعراق، وأخيراً كان أطراف التحالف يوقنون بوجود فارق قوة ضخم وخطير بينهم وبين العراق. وفي ضوء كل ذلك كان طبيعيا أن يأخذ التحالف باستراتيجية تصعيدية للأزمة، لكن ثمة فروق جوهرية بين تصعيد التحالف وتصعيد العراق.

فالتحالف كان يصعد ويتخذ سياسات حازمة، ولكنه يطعمها بتحركات تعايشية توفيقية، وبالإعلان المتكرر (عشرات المرات) عن الرغبة والاستعداد للوصول إلى حل سلمي للأزمة إذا قبل العراق الانسحاب غير المشروط، بينما كان التصعيد العراقي متصلبا دائماً دونما تحركات أو إشارات توفيقية. حتى العرض الخاص بسفر وزير الخارجية الأمريكي إلى العراق والذي حددت له واشنطن 15 موعداً بديلاً أهدرته السياسة العراقية الرعناء.

ومن ناحية ثانية فإن التهديد من جانب التحالف وإن جاء منذ اللحظة الأولى للغزو محدد وقاطع، في جانبه المتعلق بالمطالب (الانسحاب التام غير المشروط، عودة الحكومة الكويتية الشرعية، التعويض، ثم الالتزام بالقانون الدولي في معاملة رعايا الدول الأخرى والبعثات الدبلوماسية والقنصلية في الكويت) فإن الجانب الآخر للتهديد، وهو العقوبات أو الجزاءات وإن كان جاء واضحا دائما فإنه كان متدرجا، بدأ بالحظر التجاري والمالي باستخدام القوة البحرية في تطبيق الحظر، ثم بالحظر الجوي، ثم بالتعويض، ثم بالسماح باستخدام القوة العسكرية. ولقد طبق التحالف التقاليد الخاصة بتعظيم أثر التهديد عن طريق جعل تحركاته التهديدية موجهة إلى منظومة المصالح والقيم الرئيسية كلها لمجتمع العراق لتحدث أثراً اقتصادياً ونفسياً وسياسياً ثم عسكرياً ملموساً، وإن كان من خلال مبدأ التدرج في تطبيق العقوبات الدولية.

هـ ـ إدارة الأطراف لعنصر الوقت أثناء تصاعد الأزمة:

يتسم موقف الأزمة بأنه سريع التغير، وينتقل من موقف فرعي إلى آخر بسرعة كبيرة، ومن ناحية أخرى فإن عمر موقف الأزمة بطبيعته قصير إذا قورن بالموقف المعتاد للتطور السياسي، فإذا اقترن ذلك بعنصر التهديد فإنه ينتج عنهما معا ضغوط نفسية Psychological Stress قد تعوق كفاءة العمليات القرارية، وتَحُدُّ من سلامة القرار بالتالي (Hermann, 1972) بيد أن هذه الخاصية لموقف الأزمة تتصف بالنسبية وليس بالإطلاق، فمحدودية الوقت المتاح لصنع القرار تختلف نسبيا من أزمة إلى أخرى، ومن صانع قرار إلى آخر في الأزمة نفسها وهي تختلف من أزمة إلى أخرى تبعا لاختلاف عمر الأزمة Duration of Crisis، ثمة أزمات قصيرة جداً تستغرق بضعة أيام قليلة، أو تستغرق أزمات أخرى أسابيع وأحيانا شهورا. وعمر الأزمة يتأثر بمدى تعقدها Complexity، ومدى حدتها Severity فكلما كانت الأزمة أكثر تعقيدا مال أطرافها إلى إطالة أمدها Prolongation of Crisis، والعكس كلما أصبحت الأزمة أكثر حدة مال أطرافها إلى تقصير أمدها عن طريق مهلة زمنية Dead Line لتحرك الخصم. والتعقيد يقاس بعدد أطراف الأزمة، وعدد القضايا Issues المثارة فيها، وطبيعة العلاقة بين هذه القضايا (تفاعل أو استقلال)، وكَمّ ونوع المصالح المشمولة في الأزمة لكلٍ من أطرافها، ومدى حيوية تلك المصالح وأهميتها. فالأزمة التي تضم عديداً من الأطراف، وعديدا من القضايا المتداخلة المترابطة المتفاعلة، والتي تتعدد وتتنوع فيها منظومات المصالح والقيم الوطنية المشمولة لكل طرف، والتي يكون مصالح الأطراف فيها حيوية ومهمة تكون أزمة معقدة. أما مؤشر قياس وحدة الأزمة فهو درجة اقتراب الأزمة من نقطة انفجار الحرب الشاملة Total War بين أطراف الأزمة. وفي تقديري فإن أزمة الخليج هي أكثر الأزمات تعقيداً في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية، فقد تجاوز عدد أطرافها المباشرين خمسا وثلاثين دولة، والتزمت مائة دولة بتوقيع العقوبات الدولية على العراق. ونعتقد أنه لم تكن هناك دولة في العالم غير مهتمة بالأزمة. والأزمة أثارت قضايا كلها معقدة (فلسطين، الصراع العربي الإسرائيلي، الحدود، الديون، توزيع الثروة، حقوق الإنسان، الديمقراطية، التسلح وضبط التسلح... الخ)، وتلك القضايا الضخمة المعقدة مترابطة متفاعلة مع بعضها البعض Interrelated، وليست مستقلة عن بعضها البعض. وكل من الدول الأطراف المباشرين في الأزمة كان له منظومة مصالح وطنية كبيرة العدد مهمة وحيوية من حيث النوعية. ولذلك كان طبيعياً أن يلجأ أطراف الأزمة إلى استراتيجية إطالة أمد الأزمة Prolongation of

Crisis في التعامل مع عنصر الوقت، والدافع إلى ذلك كان مشتركا بين التحالف والعراق، ولكن الهدف كان مختلفا، فهدف العراق كان محاولة كسب الوقت، وشق صف التحالف، وتكريس الوضع الجديد في المنطقة الذي ترتب على الغزو أما التحالف فإنه كان يتعامل مع تعقيدات الأزمة عن طريق تحرك تصعيدي متدرج، وإنه كان أحد أهم الأسباب والأهداف بالنسبة للتحالف قد تمثل في الوقت الطويل نسبياً اللازم لإتمام عملية نقل القوة العسكرية الضخمة عبر آلاف الكيلومترات إلى السعودية من الولايات المتحدة وأوروبا ومصر وسوريا. وحجم القوة كان ضخما للغاية (750 ألف جندي) مسلحين بأحدث الأسلحة وأفتكها، ولم تكن المهمة هي مهمة نقل فقط، إنما شملت أيضا عملية نشر Deployment القوات في وضع دفاعي أولا، ثم لاحقا في وضع هجومي، وحل مشكلات أنظمة الاتصال والقيادة والإمدادات.. الخ. ولولا هيكل متقدم ومتطور ومتكامل للغاية من البنية التحتية والمرافق الأساسية كانت السعودية قد أنجزته خلال عقدين من الزمن لما أمكن استيعاب تلك القوة الضخمة في ذلك الوقت المحدود نسبيا. كذلك كان الوقت الطويل نسبيا ضرورياً من أجل النجاح في إقناع الرأي العام والمؤسسات السياسية الفاعلة داخل الدول أطراف التحالف الدولي، وبخاصة في الولايات المتحدة بشرعية الحرب وضرورتها وحيويتها. ولذلك لم يحدد التحالف أي مهلة Dead Line للعراق لينفذ قرارات مجلس الأمن حتى صدور القرار 678 عن مجلس الأمن في 1990/11/29، والذي حدد مهلة للعراق تنتهي بعد أكثر من شهر ونصف من صدور القرار، وهي مهلة طويلة نسبيا كانت تعكس رغبة التحالف في إنهاء الأزمة سلميا، وتجنب الدخول في حرب ضخمة، وكانت تتسق مع استراتيجية التحالف في التعامل مع عنصر الوقت على أساس من إطالة أمد الأزمة.

ولكن العراق أهدر الفرصة، ويبدو أن طول فترة المهلة التي أعطيت له (أكثر من شهر ونصف) قد عززت لديه الانطباع الخاطيء بعدم رغبة التحالف على خوض حرب شاملة ضد العراق، ومن ثم تمادي النظام العراقي في اللجوء إلى استراتيجية إطالة أمد الأزمة دون حدود، وهو وضع لم يكن في مقدوره الإبقاء عليه أو الدفاع عنه إلى ما لا نهاية فوقعت الواقعة.

إن الفرق بين التحالف والعراق أن التحالف حاول مد عمر الأزمة لبعض الوقت مع الحركة الدائمة لتوظيف تلك المهلة لصالحه باستخدام العقوبات الدولية في نفس الوقت الذي يجهز فيه قوة عسكرية ضخمة لمواجهة العراق. أما الأخير فقد حاول الركون إلى استراتيجية إطالة أمد الأزمة مع وضع عدم الحركة Inaction

أو الحركة غير الرشيدة المستندة إلى تصورات غير سليمة ومنحرفة ومشوهة ومشوشة.

و ـ إدارة الأطراف للمفاجأة والخدع أثناء الأزمة:

الأزمة هي موقف يتضمن احتمالا مرتفعا لتوظيف المفاجأة والخداع والمناورة من جانب الخصوم إزاء بعضهم البعض. وقد وصل بعض المحللين إلى حد القول بأن الأزمة هي موقف مفاجىء بالضرورة. وربما كان هذا الكلام حقيقيا على إطلاقه قبل أن يعرف العالم التخطيط المسبق للأزمات. فالواقع أن ثمة أربعة مستويات للتعامل مع ظاهرة الأزمة هي: 1 ـ تخطيط الأزمات Provocation of Crisis أو استشعار الأزمات أو إدارة العلاقات بالأزمات. 2 ـ استشعار الأزمات قبل وقوعها Crisis Forecasting. 3 ـ إدارة الأزمات بعد وقوعها Crisis Management ثم 4 ـ تجنب الأزمات Avoidance of Crisis. فإذا توفرت للدولة القدرة على التخطيط المسبق للأزمة، أو استشعار الأزمات قبل وقوعها قَلَّت بالنسبة لها احتمالات التحركات المفاجئة من جانب الخصم وجاءت الأزمة على وجه العموم غير مفاجئة بالنسبة لها. فالطرف المخطط للأزمة يمكنه مفاجأة الخصم بها دون أن يعاني هو من تأثير عنصر المفاجأة، غير أن التخطيط للأزمة لا ينفي عنصر المفاجأة تماما إذ إنه لا يلغي قدرة الخصم الذي فوجىء بالأزمة في بداياتها على إحداث مفاجأة، وتوظيف الخداع لمواجهة المخطط الأصلي ليخرج بالأزمة عن المسار المرسوم لها في خطة المبادر بتفجير الأزمة، ويتزايد احتمال ذلك خاصة إذا كان الطرف المخطط قد اقتصر في تخطيطه على سيناريو لمرحلة الافتتاحية فقط من الأزمة.

فرغم أننا نجحنا في تخطيط أزمة أكتوبر 1973ـ التي تُعَدُّ نموذجاً يدعو للفخر في الإدارة العربية للأزمات ـ فإن اقتصار خطتنا على سيناريو للمرحلة الافتتاحية فقط (الأسبوع الأول من الحرب)، وعدم مد التخطيط المسبق ليشمل جميع مراحل تطور الأزمة حتى انتهائها Termination of Crisis جعل الإسرائيليين ـ وهم الذين فوجئوا بالأزمة في بدايتها ـ قادرين على إحداث أزمة فرعية مفاجئة في المسار العام للأزمة (وهي أزمة الثغرة). وقد يكون أحد طرفي الأزمة هو الذي فجرها عن قصد وعمد لكن دون تخطيط علمي، وتلك هي حالة العراق مع أزمة الخليج، حقا كانت إثارة الأزمة من جانب العراق في 15 يوليو 1990 مفاجأة للجميع، وربما كان الغزو أيضاً في أغسطس من العام نفسه مفاجأة للبعض، لكن لا هذه المفاجأة ولا تلك استطاعت أن تحدث الأثر السياسي ـ الاستراتيجي لمصلحة الطرف المبادر؛ لعدم قيام المبادر بتفجير الأزمة على خطة علمية متكاملة

مبنية على أداء رشيد لوظائف المعلومات والاتصالات والمشورة، وتصور بدائل الحركة المتاحة للذات وللخصم، والمفاضلة بينها، وغير ذلك من الوظائف القرارية المهمة.

ومن ناحية أخرى يقل اهتمام الطرف الأقوى الذي يمتلك تفوقا علميا وتكنولوجيا وعسكريا واقتصاديا هائلا على الخصم، يقل اهتمامه وحرصه على توظيف عنصر المفاجأة والخداع في إدارته للأزمة، وكذلك فإن ذلك التفوق الكبير والخلل الضخم في ميزان القوة يجعل الطرف الأقل والأضعف في حالة انكشاف كبير أو كامل تؤدي إلى تعريته تماما أمام الخصم الأقوى والأكبر؛ فكل تحركات العراق العسكرية كانت مكشوفة تماماً للتحالف الذي كان يمتلك الأقمار الصناعية، والاتصالات السياسية داخل الحكومة العراقية أثناء الأزمة، وكانت تتم من خلال نظام اتصال مستورد من إحدى دول التحالف، والتقدم المذهل في تكنولوجيا الاتصال يجعل من الممكن تصور نقل كل ما دار بين عناصر القيادة العراقية لحظيا إلى عاصمة تلك الدولة الصانعة لأجهزة الاتصالات التي اعتمدت عليها تلك القيادة، والثقة الكبيرة لأعضاء التحالف الدولي في فجوة القوة الرهيبة التي تفصل بينهم جعلتهم أقل حرصا بكثير على استخدام المفاجأة والخداع، بل إن وسائط الاتصال والإعلام الأمريكية المرئية والمقروءة كانت تنشر تفاصيل التحركات الأمريكية السياسية والعسكرية المتوقعة في مراحل لاحقة من الأزمة، بل إن التصريحات المتكررة لقيادات دول التحالف كانت تتحدث دون مواربة عن شروط التحالف وعن العقوبات الدولية، وعن حتمية الحرب المدمرة، وتهدد مستقبل العراق ذاته وليس فقط وجوده في الكويت إن قامت الحرب.

مع ذلك لم يستطع العراقيون التقاط الرسالة، وكأن أجهزتهم المعلوماتية لم تكن ترى ولا تقرأ، أو كانت تفعل ذلك، ولكن ناتج عملها لايصل إلى متخذ القرار الذي ظل مغيبا عن واقع علاقة القوة مع التحالف الدولي.

الحرب وإنهاء الأزمة

بعد انتهاء المهلة المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن رقم 678 بحلول يوم 1991/1/15 دون التزام العراق بتنفيذ قرارات مجلس الأمن بالانسحاب الكامل غير المشروط، وعودة الحكومة الشرعية للكويت كان التحالف الدولي قد قرر تنفيذ تهديده المعلن مرارا من قبل، والخاص باللجوء إلى العمل العسكري لتنفيذ قرارات مجلس الأمن، وإجبار العراق على الانسحاب التام غير المشروط، وعودة الحكومة الشرعية للكويت واستعادة السلم والأمن الدوليين في المنطقة، وفعلا بدأت الحرب

من جانب قوات التحالف على العراق يوم 1991/1/17 واختار التحالف أن يبدأ بحرب جوية عنيفة وشاملة يدك بها ويدمر المرافق الأساسية العراقية والدفاعات الجوية وأنظمة القيادة والسيطرة والاتصالات العراقية لكي تصبح الحرب البرية مهمة سهلة بعد ذلك، وكان من أهداف الحرب الجوية كذلك تدمير منشآت إنتاج أسلحة الدمار الشامل العراقية.

وكان المنطق الذي أعلنته دول التحالف على لسان الرئيس الأمريكي في يوم بدء الحرب الجوية نفسه يستند إلى الحجج التالية:ـ 1) إن هذه العملية العسكرية تستند إلى قرارات الأمم المتحدة. 2) إنها تتم بعد شهور عديدة من الأنشطة الدبلوماسية التي قامت بها الأمم المتحدة وعدة دول أطراف في التحالف، وبعد جهود ومحاولات عربية متكررة، وبعد أن قوبلت محاولة وزير الخارجية الأمريكي للبحث عن حل سلمي بالرفض من جانب وزير خارجية العراق في جنيف، وبعد فشل مهمة السكرتير العام للأمم المتحدة في بغداد. أي إن كل وسائل إقناع العراق قد استنفذت قبل الحرب. 3) إن العقوبات التي فرضتها الأمم المتحدة قد تركت بعض التأثير ولكنها لم تحقق الهدف. فتجربة العقوبات الاقتصادية لمدة خمسة شهور لم تكن لترغم الرئيس العراقي على الانسحاب من الكويت. 4) إن شعب الكويت تعرض لعمليات السلب والنهب ولفظائع وحشية. 5) في الوقت الذي كان العالم ينتظر فيه السلام تحدث الرئيس العراقي عن الأسلحة الكيماوية والأسلحة النووية وما هو أفظع من ذلك. 6 ـ إن استمرار الاحتلال العراقي للكويت وفي إثارة العراقيل يسبب أضراراً جسيمة لاقتصاديات الغرب بما في ذلك الولايات المتحدة.

وعلى ضوء كل ذلك كانت القوة العسكرية هي الوسيلة الوحيدة للتعامل مع العراق لإنهاء الأزمة، وإرغامه على التخلي عن الكويت (الهيئة العامة للاستعلامات، 1991 :460) وفي 30 يناير 1991 صدر بيان أمريكي سوفيتي مشترك أعرب فيه وزيرا خارجية الدولتين عن أنهما يعتقدان أن وقف القتال مازال أمراً ممكنا إذا ما أعلن العراق وعدا واضحا بالانسحاب من الكويت يتم دعمه في الحال بخطوات محددة للتنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن الدولي.

كما أعلن الطرفان في البيان نفسه أن بؤر النزاع وأسباب عدم الاستقرار في المنطقة لا يمكن إزالتها دون عملية سلام مصيرية تساعد في إحلال السلام العادل والأمن والمصالحة الحقيقية بين إسرائيل والدول العربية والفلسطينيين، وإن تذليل الأزمة في الخليج ستمكن الطرفين من تنسيق جهودهما للمساعدة في إحلال

السلام بين العرب وإسرائيل وإحلال الاستقرار في المنطقة (الهيئة العامة للاستعلامات، 1991 :462) وفي 1991/2/15 أعلن مجلس قيادة الثورة العراقي قبوله قرار مجلس الأمن رقم 660 واستعداده لتنفيذه، بما في ذلك الانسحاب العراقي من الكويت ولكن تم رفض هذه المبادرة من جانب دول التحالف الأساسية لأنها اقترنت بشروط وضعتها القيادة العراقية وكأنها هي المنتصرة، كما أن المبادرة رافقتها دعايات وشعارات وعبارات طنانة، ووعود بخوض الحرب حتى النصر النهائي، وأن «أم المعارك» ستكون مقبرة لقوات التحالف[12]. وفي 1991/2/22 ـ أي قبل ساعات من بدء الحرب البرية ـ وجه الرئيس الأمريكي إنذارا إلى الرئيس العراقي بأنه يعطيه فرصة حتى ظهر اليوم التالي للانسحاب الفوري وغير المشروط، وأن يعلن ذلك الرئيس العراقي نفسه، وإلا فإن الرئيس العراقي سيعرض شعبه للخطر، ولن يمكن تفادي الحرب البرية. وجاء هذا الإنذار في ختام بيان استعراض الجهود السوفيتية لتحقيق الانسحاب، وشكر تلك الجهود، لكنه لاحظ أنها تتضمن بعض الشروط، وأن تلك الشروط غير مقبولة من التحالف تماما لأنها تتعارض مع قرارات مجلس الأمن التي تدعو لانسحاب كامل غير مشروط. وقد جاء الإنذار الأمريكي بعد تشاور مع كل دول التحالف (الهيئة العامة للاستعلامات 1991 :463) ومرة أخرى لم يستجب العراق، فكانت الحرب البرية التي لم تستغرق سوى مائة ساعة أعلن بعدها الرئيس الأمريكي في خطاب يوم 1991/2/28 وقف العمليات العسكرية وتحرير الكويت، وبدء المشاورات حول ترتيبات إشاعة الاستقرار والسلام في المنطقة.

ولقد فتحت الهزيمة الساحقة للعراق في حرب الخليج الباب واسعا أمام عملية دولية منظمة لتدمير قدراته من أسلحة الدمار الشامل، وكذلك جميع قذائفه الصاروخية التي يزيد مداها عن 150 كيلومترا. وقد تم تقنين هذا الترتيب ـ مع ترتيبات أخرى خاصة بعملية ترسيم الحدود، وإنشاء منطقة منزوعة السلاح، وبالتعويضات التي سيدفعها العراق، وبمتابعة تنفيذ العقوبات المنصوص عليها في قرارات مجلس الأمن. وذلك في قرار مجلس الأمن الشهير رقم 687 الصادر في 1991/4/3 وكان ذلك القرار بالآليات الدولية المحكمة الدقيقة والتفصيلية وخصوصا في تدمير قدرات العراق من أسلحة الدمار الشامل والقذائف الصاروخية التي يزيد مداها عن 150 كيلومترا، وجميع ما يتصل بها من منظومات فرعية ومكونات وقطع رئيسية ومرافق للبحث والتطوير والدعم والتصنيع ومرافق للإصلاح والانتاج.. الخ دون أي شروط ـ هو إيذان بالإعلان عن النهاية الرسمية لأزمة الخليج (علوي،

1991 ب: 8-13).

الهوامش

(1) انظر الأهرام 1990/7/18.

(2) راجع في شأن مفهوم تحالفات الضمان Guarantee Alliance في دراسة الاستاذ روبرت أوسجود عن التحالفات وأصنافها المختلفة.

Robert E. Osgood, "The nature of Alliances" pp. 420-7 in Robert O. Mathews, Arthur G. Rubinoff and Janice Gross Stein (eds), International Conflict and Conflict Management. Scarborough, Ontario: Prenticehall of Canada Inc., 1984.

(3) انظر نافع، الأهرام 1992/2/28.

(4) يستطيع المرء أن يعرض لعشرات من المواد الاعلامية التي تؤكد هذا المعنى في بعض البلاد العربية وبخاصة تلك التي تعبر عن رأي التيارات والاتجاهات الاسلامية. راجع على سبيل المثال أعداد صحيفة الشعب التي يصدرها أسبوعياً حزب العمل الاشتراكي المعارض في مصر.

(5) انظر محمد حسني مبارك، نداء الرئيس مبارك إلى الرئيس العراقي بمناسبة العام الجديد، الأهرام 1991/1/1.

(6) انظر محمد حسني مبارك، نداء الرئيس مبارك إلى الرئيس العراقي، الأهرام 1991/1/16.

(7) راجع التفاصيل في شأن العلاقة بين شرعية القانون وشرعية القوة في إدارة العلاقات الدولية عموما، وفي إدارة الأزمات الدولية خصوصا، والعوامل المؤثرة فيها، مصطفى علوي، الأزمة الليبية - الغربية: هل من حل في اللحظة الأخيرة؟ صحيفة اليوم، 14 ابريل (1992: 13).

(8) انظر: مصطفى علوي، الأزمة الليبية - الغربية: هل من حل في اللحظة الأخيرة؟ العالم اليوم 1992/4/14.

(9) في تفاصيل الموقف الاسرائيلي من أزمة الخليج والعوامل التي تفسره، راجع ودودة بدران، القرار الاستراتيجي الاسرائيلي خلال أزمة الخليج. الفكر الاستراتيجي العربي، العدد 37 يوليو (1991: 129-144).

(10) راجع الموقف الايراني من الأزمة في هالة سعودي، أزمة الخليج ودولتا الجوار: تركيا وايران (ص.ص 281-316) في أحمد الرشيدي (محرر) الانعكاسات الدولية والاقليمية لأزمة الخليج. القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية 1991. وعماد جاد، دول الجوار الجغرافي: حسابات المكسب والخسارة (ص.ص 76-79) في أزمة الخليج: التطورات والاحتمالات (ملف العدد)، السياسة الدولية، العدد 108 يناير 1991.

(11) اعتمدنا في رصد تحركات التحالف الدولي من خلال قرارات مجلس الأمن رقم 665 الصادر في 1990/8/25 ورقم 670 الصادر في 1990/9/25، ورقم 674 الصادر في 1990/10/29 رقم 678 الصادر في 1990/11/29، عن الهيئة العامة للاستعلامات، موقف مصر من أزمة

الخليج. القاهرة (429, 428, 425, 422: 1991) أما قرارات مجلس وزراء الخارجية العرب فيمكن الرجوع إلى نصها في المصدر السابق نفسه ص 384.

(12) انظر: نافع، أ. حوار سريع مع قائد القوات المشتركة في حرب الخليج، الأهرام 1992/2/28.

المصادر العربية

أبو طالب، ح

1991 «القرار الاستراتيجي العربي: نماذج تطبيقية»، الفكر الاستراتيجي العربي. 37(يوليو): 71 -110.

الهيئة العامة للاستعلامات

1991 موقف مصر من أزمة الخليج. القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات.

بدران، و.

1991 «القرار الاستراتيجي الإسرائيلي خلال أزمة الخليج» الفكر الاستراتيجي العربي 37 (يوليو): 129 -144.

علوي، م.

1992 «الأزمة الليبية ـ الغربية: هل من حل في اللحظة الأخيرة» العالم اليوم (14 أبريل): 13.

——— 1991 أ «أمن الخليج وتحالفات ما بعد الحرب: نظام أمني أم ترتيبات أمنية غير مترابطة» بحث مقدم إلى ندوة «مصر وأمن الخليج بعد الحرب» التي نظمها مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة في أبو سلطان، الإسماعيلية (27 -30 ديسمبر).

——— 1991جـ «بيئة القرار الاستراتيجي وصنعه» الفكر الاستراتيجي العربي، 37 (يوليو): 62-25.

——— 1991د «القوتان العظميان وإدارة أزمات الشرق الأوسط: بين الخبرة الماضية وأزمة الخليج الأخيرة» ص.ص 23 - 54 أحمد الرشيدي (محرر) الانعكاسات الدولية والاقليمية لأزمة الخليج. القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة.

——— 1991 ب «ترتيبات الأمن في الخليج بعد الحرب» بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي الخامس للبحوث السياسية الذي نظمه مركز البحوث والدراسات السياسية

بجامعة القاهرة، القاهرة (14-16 ديسمبر).

——— 1987 «تعريف الأزمة الدولية والتطبيق على أزمات الصراع العربي الإسرائيلي» الفكر الاستراتيجي العربي 19 (يناير) 157-177.

——— 1981 «سلوك مصر الدولي أثناء أزمة مايو يونيو 1967» رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

المصادر الأجنبية

Azar, E.E.
1970 "The Dimensionality of Violent Conflict: A Quantitative Analysis." Papers of Political Science Society. 15.

Hermann, C. (ed).
1972 International Crises: Insights from behavioral Research. New York: The Free Press.

Lentner, A.
1972 "The Concept of crisis as Viewed by the US Department of State". in Herman, C.(ed.), International Crises: Insights from Behavioral Research New York: The Free Press

Mandel, R.
1977 "Political Gaming and Foreign Policy Making during Crisis. "World Politics, XXIX, 4 (July)

Milburn, T. W.
1972 The Management of Crisis. "PP. 259- 277. in Charles F. Hermann (ed) International Crisis: Insights from Behavioral Research. New York: The Free Press.

Osgood, R
1984 "The Nature of Alliances. "pp. 420- 427 in Robert O. Mathews, Arthur G. Rubinoff and Janice Gross Stein (eds.), International Conflict and Conflict Management. Scarborough, Ontario Prentice Hall of Canada, Inc.

Snyder, G.
1972 Crisis Bargaining. "pp. 217- 258. in Charles F. Hermann (ed.), International Crisis: Insights from Behavioral Research. New York, The Free Press.

اتجاهات طلبة جامعة الامارات العربية المتحدة حول أزمة الخليج

جمال علي سند السويدي
جامعة الامارات العربية المتحدة
شملان يوسف العيسى
جامعة الكويت

المقدمة: موضوع وأهداف الدراسة

قام النظام العراقي في الثاني من أغسطس 1990 بغزو دولة الكويت، واحتلال أراضيها، منتهكا بذلك مبدأ حسن الجوار وجميع الأعراف والمواثيق الدولية، فقد افتعل النظام السياسي في العراق أزمة سياسية مع دولة الكويت، ثم أكمل مخططه بحشد قوات عسكرية كبيرة على طول الحدود الكويتية ـ العراقية، وفي الثاني من أغسطس دخلت القوات العراقية الأراضي الكويتية واضعة منطقة الخليج والعالم العربي في حالة من الفوضى السياسية، مما أدّى إلى تدويل القضية، ودخول الولايات المتحدة الأمريكية وعدد من الدول الغربية والعربية في مواجهة عسكرية مع العراق انتهت بتحرير دولة الكويت في الرابع والعشرين من فبراير 1991. لقد جاء هذا الغزو في فترة اتسمت بالتحولات الدولية السلمية، وتطبيع العلاقات بين الشرق والغرب، وحل الخلافات الدولية بالطرق السلمية والتأكيد على مبادىء إنسانية كالديمقراطية والتعايش السلمي وحقوق الإنسان؛ لذا جاء الغزو العراقي للكويت نقيضا لما يحدث في المجتمع الدولي من تحولات سياسية، ونقيضا لما

كان ينادي به النظام العراقي من شعارات الدفاع عن الأمة العربية في وجه المطامع الإسرائيلية، وكذلك تصريحات رئيس النظام العراقي بأنه لن يهاجم الكويت، مؤكدا في الوقت نفسه على بُعْدِ الصراعات الإقليمية في التأثير على أمن واستقرار المجتمع الدولي.

تُعَدُّ أزمة الخليج أول التحديات التي واجهت المجتمع الدولي بعد نهاية الحرب الباردة، وأخطر حدث في التاريخ السياسي المعاصر لدول الخليج العربي، وقد أدت هذه الأزمة إلى إحداث تحولات جذرية في العديد من المفاهيم والقيم السائدة في الثقافة السياسية العربية شملت مدى فاعلية النظام الأمني العربي، ومفهوم أمن الخليج، وجدوى التعاون العربي، ومصداقية التحالفات الإقليمية، ودور الولايات المتحدة الأمريكية في مستقبل النظام الدولي الجديد، وفي تحقيق الأمن والاستقرار في الدول النامية. لقد حاولت دول الخليج العربي في العشرين سنة الماضية التعامل مع قضايا التنمية والتحديث، والتحولات الاقتصادية والاجتماعية، ونتائج الحرب العراقية ـ الإيرانية، والتغيرات المرتبطة بتحديث المؤسسات السياسية القائمة، وعلى الرغم من إخفاق هذه الدول في التعامل مع بعض تلك المشكلات فإنها واجهت مع العدوان العراقي أزمة مصيرية، وتحديا خطيرا كان يتعدى قدراتها البشرية والعسكرية، وهو ما اضطرها للالتجاء إلى القوى الإقليمية العربية والولايات المتحدة الأمريكية لمساعدتها في التصدي لهذا العدوان الذي هدد أمنها واستقرارها السياسي في الصميم.

لقد كشف الغزو العراقي للكويت عن تدهور الواقع السياسي العربي، وانهيار النظام الأمني العربي، وعدم وجود مفهوم أو استراتيجية واضحة لأمن الخليج بمعزل عن الواقع الدولي، كما اتضح عدم وجود اتفاق بين الدول العربية الفاعلة حول الحد الأدنى من مبادىء التفاعل والتعايش السلمي العربي، ومن مظاهر ذلك انقسام الدول العربية بين مؤيدين ومعارضين للغزو العراقي للكويت.[1]

لقد أثار الغزو العراقي للكويت الكثير من التساؤلات حول مستقبل التعاون العربي في مرحلة مابعد الأزمة، وقد توزعت تلك التساؤلات في اتجاهات شتى، فبعض الباحثين العرب ركزوا على رصد تأثيرات تلك الحرب على سياسات الدول العربية، وعلى الكيفية التي تفاعلت بها مع وقائعها ومجرياتها[2]، بينما اهتم فريق آخر من الباحثين بدراسة أبعاد حرب الخليج على المستويين: العربي والدولي.[3] وإلى

جانب أولئك وهؤلاء، عمد باحثون عرب آخرون إلى تفسير تلك الأزمة وتسويغها في إطار نظرية المؤامرة، وهو أسلوب في التحليل السياسي يفتقر بطبيعته إلى الموضوعية.[4] لقد نهجت غالبية تلك الدراسات نهجا تاريخيا وصفيا، ولم تحاول أي منها التصدي بالتحليل لمواقف واتجاهات الرأي العام في دول الخليج العربي التي شكلت طرفا رئيسيا ومهماً من أطراف هذه الأزمة الدولية الخطيرة في فترة مابعد انتهاء الحرب الباردة، وانبثاق النظام الدولي الجديد، من هنا كان اقتناعنا بضرورة إخضاع تلك التفاعلات الجماهيرية وما رافقها من آراء وتوجهات وردود أفعال للدراسة والتحليل، ولقد اخترنا اتجاهات الرأي في دولة الإمارات العربية المتحدة ـ وبالتحديد اتجاهات الفئة المتعلمة فيها ـ من أزمة الخليج، ومن النتائج التي انتهت إليها ـ نواة لهذا التحليل الميداني.

لقد توخينا من هذه الدراسة التوصل إلى عدد من الأهداف أهمها:

1 ـ التعرف على مدى اهتمام الفئة المتعلمة في دولة الإمارات بحرب الخليج، ومدى متابعتها لما يكتب أو يذاع أو يعرض في وسائل الإعلام المحلية والعربية والعالمية حول أزمة الخليج. 2 ـ دراسة العلاقة بين الرأي العام ووسائل الإعلام في دولة الإمارات للوقوف على مدى ثقة المبحوثين في موضوعية وسائل الإعلام، وخاصة الخليجية منها، في نقل وقائع الحرب. 3 ـ التعرف على اتجاهات الرأي في دولة الإمارات من حيث تصوره لأولويات التعاون بين دول مجلس التعاون الخليجي أثناء الحرب وبعدها. 4 ـ التعرف على آراء المبحوثين تجاه نتائج وآثار الحرب على الأوضاع في الخليج والعالم العربي، ومن ذلك على سبيل المثال: العلاقة بين حرب الخليج والتعاون العربي وخاصة بالنسبة للدول التي ساندت الكويت أو تلك التي قامت بتأييد العراق. 5 ـ دراسة اتجاهات الرأي في دولة الإمارات حول مستقبل أمن الخليج وتوجهاته، بمعنى آخر التحقق من آراء المبحوثين حول كيفية تحقيق الأمن والاستقرار في منطقة الخليج العربي. 6 ـ دراسة اتجاهات الرأي في دولة الإمارات من التحالفات الأمنية الجديدة في منطقة الخليج، ودور القوى الدولية كالولايات المتحدة الأمريكية في هذه التحالفات والتعرف على تصوره إزاء مسألة الأمن في الخليج، وما إذا كان يعتبرها قضية عربية أو دولية، إلخ.

منهجية الدراسة

بنيت نتائج هذه الدراسة على عينة عشوائية تم توزيعها بين طلبة جامعة الإمارات العربية المتحدة، ويتكون الاستبيان من ستين سؤالا، وتم توزيع الاستمارات بطريقة عشوائية على ما يقارب (500) طالب وطالبة في الفترة ما بين مايو ويونيو 1991، وفي النهاية تم الحصول على (399) استمارة صالحة، ونسبة الاستجابة كانت 80%، وتمثل العينة ما يقارب 4% من مجموع طلبة الجامعة.

مجتمع الإمارات لا يزال تقليديا في كثير من الجوانب الاجتماعية، ولا تزال القيم القبلية تسود علاقاته السياسية والاجتماعية؛ لذا يمكننا تعميم نتائج الاستبيان على قاعدة عريضة من السكان في دولة الإمارات نتيجة لتشابه المؤثرات الاجتماعية والثقافية بين طلبة الجامعة وبقية السكان[5]، ومن الصعوبة أن تكون نتائج مسح السكان بصورة عامة تجاه موضوعات البحث مختلفة عن آراء واتجاهات طلبة الجامعة، خاصة أن أزمة الخليج أثرت على أفراد المجتمع جميعا ودون استثناء، وبالإضافة إلى ذلك فإن تشابه الخلفية السياسية والاقتصادية والثقافية بين دول مجلس التعاون الخليجي يساعد على إعطاء فكرة مبدئية عن اتجاهات الرأي في هذه الدول.[6]

لقد تم توزيع أفراد العينة بطريقة تتناسب وتوزيع الطلبة في جميع سنوات الدراسة الجامعية، كما تم تقسيم العينة إلى (177 طالباً) و (220 طالبة) موزعين تبعا لسنة الدراسة والكلية والخصائص الاجتماعية المختلفة (انظر ملحق رقم «1»)، ويلاحظ أن أغلبية أفراد العينة من الطالبات (55,6%) مقابل 177 طالباً (44,4%)، ويعود السبب في ذلك إلى كون عدد الطالبات في مجتمع الدراسة يزيد عن عدد الطلاب، ويصل متوسط العمر في العينة إلى 20 سنة (25,6%). 90% من المبحوثين غير متزوجين، والغالبية العظمى من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة، ومعدل الدخل يقع مابين 10,000 إلى 25,000 درهم، حوالي 80% بمتوسط دخل أقل من 9000 درهم؛ لذا كانت العينة ممثلة للوضع الاقتصادي للأفراد في دولة الإمارات، حيث ينتمي أغلب أفراد العينة إلى الطبقة المتوسطة.

وقد ركزت أسئلة الاستبيان على محاولة تحليل اتجاهات الرأي لطلبة جامعة الإمارات من أزمة الخليج وذلك بهدف التعرف على مستوى الوعي السياسي الذي

يتمتع به هؤلاء الطلاب، ومدى إدراكهم للواقع السياسي الذي يحيط بهم، وأيضا مدى تفهمهم لعدد من الأمور الحيوية مثل: التأثير الذي تمارسه أجهزة الإعلام في تناولها للأحداث السياسية، وأسباب الغزو العراقي لدولة الكويت، وموقف الدول العربية من الأزمة، ودور القوات الدولية، ومسألة أمن الخليج،... إلخ.

نتائج الدراسة

يعرض هذا القسم من الدراسة إجابات الطلاب والطالبات على أسئلة الاستبيان التي تضمنتها محاور الدراسة المختلفة: الهوية، ودور وسائل الإعلام، وأسباب الغزو العراقي للكويت، والأمن في الخليج، والتحديات التي تواجه دول الخليج، وردود الفعل تجاه مواقف الدول العربية والغربية من الأزمة، وموقف الحركات السياسية في العالم العربي تجاه الغزو العراقي للكويت.

مسألة الهوية وأزمة الخليج: تعد مسألة الهوية والانتماء من أهم القضايا التي تأثرت بتداعيات ونتائج أزمة الخليج والاحتلال العراقي لدولة الكويت، ومن الأسئلة التي عرضتها أحداث الأزمة وما ترتب عليها من نتائج السؤال التالي: هل أدت الأزمة إلى تزعزع الهوية العربية لدى شعوب الخليج؟ وهل أثرت الشعارات والادعاءات التي استخدمها النظام العراقي كشعار تبرير الاحتلال من أجل الوحدة العربية على اتجاهات الرأي بين أفراد العينة؟ لقد تناولت الدراسة الميدانية مجموعة من الأسئلة حول مسألة الهوية منها: «رتب المفردات التالية حسب أهميتها لك..»، ومن بين هذه المفردات: مسلم، عربي، خليجي، إماراتي، أنتمي إلى إمارتي، قبيلتي، أو عائلتي. (انظر جدول رقم 1).

أكدت استجابات أفراد العينة على أهمية الانتماء الديني في تحديد مسألة الهوية، حيث قام 86% من أفراد العينة باختيار الانتماء الديني أولا مقارنة بـ 11% ممن اختاروا الانتماء العربي، و 10% اختاروا الانتماء إلى الدولة أولا و 4% من أفراد العينة اختاروا الانتماء إلى الإقليم (الخليج)، ويتضح في جدول رقم (1) أن النخبة المتعلمة في دولة الإمارات تفضل الانتماء إلى الهوية الواسعة (الإسلام) بدلا من الانتماء إلى العروبة أو الإقليم، أو الدولة، أما عن النتيجة غير المتوقعة فهي قيام النخبة المتعلمة بوضع الانتماء الضيق إلى القبيلة أو الإمارة أولا (15%) وبزيادة 5% عن الانتماء إلى دولة الإمارات. هذه النتيجة تأتي بعد مرور عقدين من

جدول رقم (1)

توزع أفراد العينة حسب الانتماء أو الهوية (٪)

الانتماء	أولا	ثانيا	غير مبين
عربي	11	64	25
مسلم	86	10	4
خليجي	4,3	32,5	63,2
إماراتي	10,7	40,8	48,5
الانتماء إلى القبيلة أو الإمارة	14,8	17,6	67,6

الزمان على قيام اتحاد دولة الإمارات العربية المتحدة، واستمرار هذه التجربة حتى الآن، إلا أن هناك بعض الشواهد على أن الإحساس بالهوية الإماراتية لم يرسخ بعد بالصورة المنشودة. وهذه النتيجة لم تكن متوقعة أيضاً لأن الدراسة جاءت في أعقاب انتهاء حرب الخليج مباشرة حيث كان العالم العربي لا يزال منقسما على نفسه حول الأزمة، وحيث كانت الحكومة في دولة الإمارات تسعى جاهدة للتأكيد من خلال وسائل الإعلام، على الانتماء للدولة الاتحادية، وعلى دور الإمارات في تحرير دولة الكويت. من هنا، وقياسا على تلك الظروف، فإن التعبير عن مشاعر الانتماء الوطني للاتحاد يُعَدُّ ضعيفا، وأقل مما كان متوقعا.

لقد جاءت نتائج الدراسة مخالفة لدراسات أخرى سابقة أكدت على أولوية الانتماء القومي (Farah, 1977; Reisar, 1983)، فالهوية العربية كما اتضح من تلك النتائج تأثرت تأثراً مباشرا بتداعيات ونتائج أزمة الخليج، وذلك على الرغم من أن معظم دول الخليج أخذت منذ حصولها على الاستقلال بسياسة الباب المفتوح تجاه أشقائهم العرب سيما فيما يتعلق بأمور الإقامة والعمل فيها، وكان لدولة الكويت دور ريادي بارز في تطبيق هذه السياسة التي وصلت بها أخيرا إلى حد أن العمالة العربية الوافدة أصبحت تشكل النسبة العظمى من مجموع سكانها، بيد أنه في أعقاب العدوان العراقي المسلح ضد الكويت، بدأ المواطن في دول الخليج العربية يتساءل، بل ويثير الشكوك حول جدوى سياسة الباب المفتوح خاصة مع التجاوزات التي اقترفتها أو تورطت فيها بعض الجاليات العربية إبان فترة الاحتلال

العراقي للكويت، ويمكن إدراك دلالة هذه النتيجة من تداعيات أزمة الخليج حيث أسفرت عن تراجع وانحسار المد القومي، واهتزاز قيم ومعاني العروبة والتضامن العربي والوحدة العربية وغيرها من المفاهيم والقيم المتأصلة في الثقافة السياسية العربية، ويلاحظ أيضا ضعف الإحساس بالانتماء الخليجي؛ حيث لم يظفر هذا الاختيار إلّا بنسبةٍ لا تتجاوز 4,3% على الرغم من الزخم الإعلامي الذي صاحب قيام مجلس التعاون في السنوات العشر الماضية، ومحاولات التركيز على الهوية الخليجية أثناء وبعد أزمة الخليج.

جدول رقم (2)

اهتمامات المبحوثين بالدراسات التاريخية

(٪)

ترتيب الأفضليات								
الموضوع	1	2	3	4	5	6	7	غير مبين
تاريخ الدول العربية	7,1	43	37,1	6,6	0,8	0,8	-	4,6
تاريخ الدول الخليجية	24,6	29,6	28,7	9,9	0,8	0,5	1,3	4,6
تاريخ الدول الاشتراكية	0,3	0,3	0,3	0,6	18,3	20,6	39	20,6
تاريخ الدول الأوروبية	1	1	2,8	7,9	35	33	13,7	5,6
تاريخ الدول الإسلامية	62	12,5	16	4,3	1,3	0,8	0,3	2,8
تاريخ الولايات المتحدة	0,8	0,5	1,3	8,4	21,3	31,3	69,8	6,6
تاريخ القضية الفلسطينية	3	9	9,5	51,8	6,8	5,8	8,8	5,3

وفي موضع آخر يتعلق بمسألة الهوية تم سؤال المبحوثين عن نوع الدراسات التاريخية التي يفضلون دراستها..، وتأكيدا للسؤال السابق نجد أن 62% من أفراد العينة أكدوا على دراسة التاريخ الإسلامي أولا مقارنة بـ 7% فقط من المبحوثين الذين أكدوا على دراسة التاريخ العربي (انظر جدول رقم 2)، وتؤكد الاهتمامات التاريخية للمبحوثين عمق الإحساس بالهوية الإسلامية عند طلاب وطالبات جامعة الإمارات العربية المتحدة الذين أعربوا عن اهتمامهم بتاريخ الدول الإسلامية بدرجة تفوق اهتماماتهم بتاريخ الدول الخليجية أو الدول العربية، وقد يعود سبب ذلك

إلى تغيير مناهج التعليم في السنوات الأخيرة في الاتجاه الإسلامي المحافظ، وانتشار حركات الصحوة الإسلامية في معظم دول الخليج العربية، وقد انعكس ذلك على الشباب الذين يزداد انتماؤهم للجماعات الدينية المختلفة في دول الخليج العربية، هذه النتيجة ملفتة للنظر لتزامنها مع تعاظم الوجود الغربي في منطقة الخليج بعد حرب تحرير الكويت، ورغم تعاظم الدور الذي لعبته الولايات المتحدة في هذه الحرب، ويتضح التغيير في الثقافة السياسية العربية من تراجع الاهتمام بالقضية الفلسطينية كما هو واضح في جدول رقم (2).

استقرت أدبيات السياسة على اعتبار أن شعور الفرد بقدرته على التأثير في مجريات الحياة العامة وعملية اتخاذ القرارات السياسية أمر لا غنى عنه كي يشارك بإيجابية في الحياة السياسية والعكس صحيح، وبعبارة أخرى ثمة علاقة إيجابية بين الشعور بالاقتدار السياسيPolitical Efficacy ومستوى المعرفة السياسية ودرجة النشاط السياسي لدى الأفراد، وقد أثبتت دراسات عديدة أن المواطنين في النظم الديمقراطية الغربية يتميزون بالشعور بالاقتدار السياسي والفاعلية السياسية مما يفسر جزئيا إقبالهم على العمل السياسي[8] (Verba, 1980; Teslet 6 Howkins 1982). هذا الشعور يكاد يغيب في النظم السياسية التسلطية التي تسود في كثير من الدول النامية، وخاصة في الدول العربية، وهو ما يشكل أحد مدخلات أزمة المشاركة السياسية في هذه الدول. ويتضح من استجابات المبحوثين على سؤال الاقتدار السياسي أن طلبة الجامعة في دولة الإمارات ينتابهم الإحساس بالعجز عن التأثير على العملية السياسية بدليل أن حوالي ثلثي المبحوثين أفادوا بأن «السياسة» ظاهرة معقدة إلى حَدٍ ما، بحيث يستعصى عليهم الإحاطة بأبعادها وجوانبها المختلفة، هذه الظاهرة تُعَدُّ عقبة رئيسية في طريق تطوير الممارسة السياسية، ومؤشراً لتدني مستوى المشاركة السياسية في المجتمعات النامية.

يتضح من نتائج جدول رقم (3) وجدول رقم (1) الخاص باتجاهات الأفراد نحو مسألة الهوية والانتماء أن طلبة الجامعة في دولة الإمارات إضافة إلى عدم معرفتهم بالقضايا السياسية، اهتمامهم أقل بكثير في الموضوعات المتعلقة بالمناطق والأقاليم غير العربية أو غير الإسلامية، وهذا يؤكد ظاهرة منتشرة في ثقافات الدول النامية وهي ضيق أفق التفكير أو Parochialism، حيث نجد أن الغالبية العظمى من أفراد العينة أكدوا أهمية تحقيق الوحدة السياسية بين الدول الإسلامية (68%)، ثم قاموا باختيار الوحدة العربية وغيرها من الأشكال السياسية المناقضة لواقع الدولة

جدول رقم (3).

توزيع المبحوثين وفقا لمؤشر الاقتدار السياسي (الفاعلية)

السؤال: الأمور السياسية غامضة ومعقدة جدا يصعب لشخص مثلي فهمها:

الإجابة	التكرار	النسبة
أوافق بشدة	35	8,9
أوافق إلى حد ما	220	55,8
أرفض بشدة	27	6,9
أرفض إلى حد ما	91	23,1
لا أعرف	19	4,8
غير مبين	2	0,5

القومية التي سادت النظام الدولي منذ بداية القرن العشرين، وباختصار هناك مجموعة من النقاط المهمة في هذا المبحث:
أ ـ حرب الخليج أدت وبصورة واضحة إلى ضعف الانتماء القومي بين أفراد الطبقة المتعلمة في الإمارات. ب ـ اتضاح أهمية الانتماء الإسلامي ودور ذلك في دعم الحركات السياسية الدينية في المجتمع. ج ـ وجود شعور عام بين الأفراد بعدم رغبتهم أو فهمهم للأمور السياسية حيث يعتقدون بأنها معقدة وغامضة، وهذا يعود إلى عدم وجود دور لهؤلاء الأفراد في الحياة السياسية في دولة الإمارات.

وسائل الإعلام وأزمة الخليج: مما لاشك فيه أن عالمنا المعاصر يعيش أوج الثورة الإعلامية وهي ثورة ذات شقين: الأول منهما إيجابي، ويتلخص في الإمكانات الضخمة التي تقدمها وسائل الإعلام المتطورة لدفع عجلة التنمية الشاملة في المجتمع لتحقيق أمانيه الحضارية في المجالات الاقتصادية والثقافية والإنسانية، كذلك يلعب الإعلام دوراً رائداً في عملية التغيير الاجتماعي والسياسي في المجتمع، أما الشق السلبي للإعلام فيتمثل في كون وسائل الإعلام تشكل أداة رئيسية لنقل الثقافات والقيم الاستهلاكية إلى المجتمعات النامية كمجتمعات الخليج العربية، التي أصبحت مجرد مستهلك للمادة الإعلامية التي تقدمها الدول المتقدمة والتي قد تكون غير صالحة ثقافيا أو اقتصاديا لهذه المجتمعات. وتلعب السلطة

السياسية دوراً مهماً في تحديد المادة الإعلامية في ضوء الأهداف والسياسات العامة؛ لذا تعاني الدول النامية ودول الخليج العربية بصفة خاصة من مشكلة الإعلام الموجه الذي لايعكس الطبيعة العصرية لثورة المعلومات، حيث تقوم الأجهزة الإعلامية بعرض ما يناسب السلطة السياسية، ومراقبة أو إلغاء المادة الإعلامية التي لاتتناسب والسياسة العامة التي تحددها السلطة السياسية؛ لذا نجد الرأي العام في الدول النامية يعتمد في استقصاء المعلومات على الإشاعة أو من الأجهزة الإعلامية الغربية، وهذا ما حدث أثناء حرب تحرير الكويت.

لقد أثيرت ضجة إعلامية كبيرة خلال حرب الخليج حول دور الإعلام الخليجي والعربي في تقديم المعلومات والحقائق الموضوعية حول الأزمة والحرب، فبينما يدافع المسؤولون في دول مجلس التعاون عن الإعلام الخليجي لأنه أدى دوره في الدفاع عن الحق الكويتي يرى بعض الكتاب العرب أن الإعلام العربي أساء للعرب حيث كتب أحمد صدقي الدجاني: «نتأمل في إعلام الأزمة التي نعيشها اليوم فنجد أن جُلَّ الإعلام الرسمي دعابات تنطلق من المحلية القطرية منكرة وحدة الأمة، ومستهدفة بث الفرقة بين شعوب الأمة الواحدة، وتشن حملات على هذا الشعب أو ذاك..، ومحملة الإنسان أوزاراً لم تجنها يداه[7].

ومن هذا يتضح أن وسائل الإعلام في العالم العربي والخليج تعكس المواقف السياسية والأيدلوجية للدول والحركات السياسية المختلفة، ففي الوقت الذي كانت فيه دول مجلس التعاون الخليجي تدافع عن الحق الكويتي كانت وسائل الإعلام في كل من السودان واليمن والأردن تسوّغ الاحتلال العراقي للكويت.

وحول دور وسائل الإعلام الخليجية والعربية والعالمية أثناء أزمة الخليج تناول الاستبيان مجموعة من الأسئلة التي من خلالها نستطيع التعرف على مدى تفاعل المبحوثين مع وسائل الإعلام المختلفة وخاصة في الحرب الاعلامية بين الولايات المتحدة الأمريكية والعراق، ومما لاشك فيه أن العالم العربي تعرض صباح الثاني من أغسطس 1990 لأسوأ كارثة في تاريخه المعاصر؛ ولذا نجد 57% من المبحوثين أكدوا معرفتهم بوقوع الغزو في الساعات الأولى من صباح اليوم الأول. (انظر جدول رقم (4).

جدول رقم (4)

معرفة المبحوثين بوقوع الغزو

الوقت	التكرار	النسبة (٪)
صباحا	226	56,9
مساء	77	19,7
ليلا	53	13,4
في اليوم التالي	37	9,3
غير مبين	4	1

على الرغم من انتشار وسائل الإعلام وتوافرها في دولة الإمارات العربية المتحدة وعلى الرغم من فداحة الحدث إلا أن المبحوثين ذكروا أنهم تلقوا خبر الغزو عن طريق الأصدقاء، مما يؤكد أهمية الاتصال الشخصي كمصدر للمعلومات، وخاصة أن أجهزة الإعلام في دول الخليج التزمت الصمت لعدة ساعات في اليوم الذي وقع فيه الغزو العراقي للكويت، ويُعَدُّ هذا دليلا واضحا على أن أجهزة الإعلام كانت في حالة من الفوضى بسبب عدم وضوح الموقف السياسي لدول الخليج في الأيام الأولى من الغزو، وشكلت محطات الإعلام الأجنبية المصدر الرئيسي لمعرفة خبر الغزو على نحو ما ذكره أغلب المبحوثين (38,9%). وهذه النسبة تعادل نسبة من تلقوا الخبر عن طريق جميع المحطات الإذاعية لدول الخليج باستثناء الإذاعة الكويتية، ويعود سبب اتجاه المواطنين في دولة الإمارات نحو وسائل الإعلام الأجنبية إلى التعتيم الإعلامي الذي صاحب الغزو، وخاصة في اليوم الأول، حيث جاء الغزو مفاجئاً لمعظم الدول الخليجية، ولم تستطع هذه الدول التحرك إزاء هذه الكارثة بسبب عامل المفاجأة والذهول.

أما السبب الرئيسي للاتجاه إلى الإذاعات الأجنبية فيعود إلى عدم ثقة المواطن الخليجي بوسائل الإعلام الموجه، وتتضح اتجاهات المبحوثين في الجدول التالي.

جدول رقم (5)

مصادر المعرفة بوقوع الغزو

المصدر	التكرار	النسبة (٪)
الراديو	111	27,9
التلفزيون	48	12,1
الأصدقاء	153	38,5
وكالات الأنباء	32	8,1
غير مبين	53	13,4

جدول رقم (6)

المحطات الإعلامية المفضلة لدى المبحوثين

بسبب تحليلاتها الإخبارية

المصدر	التكرار	النسبة (٪)
إذاعة وتلفزيون أبو ظبي	21	5,3
إذاعة وتلفزيون دبي	31	7,8
الإذاعات والتلفزة الخليجية	11	2,8
المحطات العربية	8	2
محطات الإذاعة البريطانية BBC	141	35,6
مونت كارلو	2	0,5
صوت أمريكا VOA	8	2
محطة سي إن إن الأمريكية CNN	174	43,9

يتضح من الجدول رقم (6) أن المحطات الخليجية والعربية لاتحظى بثقة المواطن في دولة الإمارات العربية المتحدة؛ حيث يفضل عليها المحطات الغربية، وفي صدارتها محطة الإذاعة البريطانية (BBC)، ومحطة سي إن إن الأمريكية (CNN)، فمجموع الذين يفضلون متابعة التحليلات الإخبارية التي تقدمها المحطات

الخليجية والعربية لا يتعدى 17,9% حيث تشكل هذه النسبة 50% ممن فضلوا محطة الإذاعة البريطانية BBC، وأقل من 25% ممن يفضلون متابعة التحليلات الإخبارية لمحطة CNN الأمريكية، وقد تصدرت CNN جميع المحطات بلا استثناء بما في ذلك محطة الإذاعة البريطانية BBC، ويعود السبب في ذلك إلى أنها تجمع بين المادة المسموعة والمادة المرئية فضلا عما توفره المحطة من كوادر إعلامية مقتدرة، وتقنية فنية عالية، والجمع بين الخبر والتحليل السياسي لأبعاد ونتائج الأزمة. حيث يتضح أن 79% من المبحوثين كانوا يتابعون التحليل السياسي والمعلومات المتعلقة بالأزمة والحرب من خلال وسائل الإعلام الغربية؛ لذا يتحتم على وسائل الإعلام في دول الخليج العربية مواكبة التطور الاعلامي في العالم حتى تستطيع اكتساب نوع من المصداقية بين شعوب المنطقة وخاصة في الشؤون التنموية والمتعلقة بمستقبل هذه الدول. إن هذه النتائج دليل قاطع على عدم ثقة المواطن بوسائل الاعلام المحلية، ومن هنا تأتي أهمية الدراسة العلمية للعوامل والنتائج المترتبة على عجز وسائل الإعلام المحلية عن اكتساب ثقة المواطن وإيصال المعلومات إليه، خاصة لو تعرضت المنطقة لظروف سياسية مغايرة للظروف التي لابست أزمة الخليج، والتي قد تتعارض فيها مصلحة دول الخليج مع توجهات الإعلام الغربي، وتؤكد هذه النتائج على أهمية التلفاز كوسيلة سياسية مهمة في نقل وتحليل الأحداث، لقد حظيت محطة CNN بارتياح المبحوثين لكونها الحدث الإعلامي الأول في تلفزيون دبي وأبو ظبي. باختصار يجب تطوير الأداء في وسائل الإعلام المحلية من أجل الاستحواذ على ثقة المواطن، خاصة في ظروف الأزمات السياسية التي قد تتعرض لها منطقة الخليج مستقبلا.

اتجاهات الرأي حول أسباب ومسوِّغات الغزو: لقد طرحت عدة تساؤلات إبان الغزو العراقي للكويت تتصل بالأسباب والدوافع التي جعلت النظام السياسي في العراق يقدم على غزو دولة الكويت، فبينما يرى البعض أن الأسباب تاريخية وتوسعية وسياسية يرى آخرون أن تلك الأسباب ترتبط بقضية الوحدة العربية؛ لذا رأينا أن نتعرف رأي المبحوثين حول الأسباب التي دفعت العراق لغزو دولة الكويت (انظر جدول رقم 7).

زعم النظام السياسي في العراق أن للعراق حقا تاريخيا في الكويت، وهذه ادعاءات سياسية لا يشارك العراق فيها كثير من الدول في المجتمع الدولي، ولا تؤكدها وثائق أو شواهد تاريخية، ولم تجد هذه المزاعم من يتقبلها من مواطني

كثير من الدول العربية، ومن ضمنها دولة الإمارات العربية المتحدة. لقد أشاع النظام السياسي في العراق أن غزو الكويت وضمها هو تحقيق «ليوتوبيا» الوحدة العربية[8]. وعلى الرغم من تصديق هذا الادعاء من قبل بعض المثقفين والكتاب والسياسيين العرب، فإنّ طلبة جامعة الإمارات العربية المتحدة رفضوا هذا التسويغ بصورة قاطعة، ويتضح أن أفراد العينة ركزوا على الأسباب السياسية والتوسعية كأسباب رئيسية لحدوث الغزو العراقي للكويت.

جدول رقم (7)

رؤية المبحوثين لأسباب الغزو

(٪)

أسباب الغزو	أوافق	لا أوافق	لا أعرف
تاريخية	6,6	82,6	10,9
توسعية	58,8	19,3	21,9
سياسية	59,8	19,6	20,6
وحدوية	2,3	91,2	6,5

أكدت الدراسة الميدانية أن المبررات العراقية لغزو الكويت لم تجد أي دعم أو مصداقية بين أفراد العينة، و 83% من أفراد العينة رفضوا الادعاءات العراقية بأن هناك حقا تاريخيا للعراق في احتلال الكويت، و 59% اعتبروا الغزو العراقي للكويت لأسباب توسعية، بينما 91% رفضوا اعتبار ضم العراق للكويت بالقوة تحقيقا لمبدأ الوحدة العربية، باختصار فإن جميع الاعتبارات العراقية والتسويغات لم تجد قبولا في دولة الإمارات العربية المتحدة.

موقف المبحوثين تجاه ردود الفعل العربية والدولية: جاء أول رد فعل رسمي لدول الخليج العربية تجاه الأزمة في بيان صدر في أعقاب انعقاد المجلس الوزاري لدول مجلس التعاون الخليجي في القاهرة في الثالث من أغسطس 1990، وطالب بيان المجلس بالانسحاب الفوري غير المشروط للقوات العراقية إلى مواقعها قبل الثاني من أغسطس، كما أعلن المجلس عدم اعترافه بنتائج العدوان العراقي، والموافقة على وجود قوات دولية للحفاظ على الأمن والاستقرار في المنطقة، لقد

كشف الغزو العراقي خطورة وضعف الهيكل الأمني لدول المجلس، وفشله في توفير الحد الأدنى من الأمن والحماية لأعضائه، ثم هناك الموقف السعودي الذي جاء انعكاسا لسياسة المملكة ودورها في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، فسياسة المملكة تجاه الأزمة اعتمدت على الدور الذي يمكن أن تقوم به القوات الدولية التي جاءت بطلب رسمي من الحكومة السعودية شريطة أن تغادر عقب انتهاء مهمتها التي جاءت من أجلها، وهي الدفاع عن المملكة العربية السعودية والمساهمة في تحرير دولة الكويت، أما الكويت فقد طلبت من الولايات المتحدة والدول العربية الصديقة والمجتمع الدولي تأمين الانسحاب العراقي من الكويت.

أما عن اتجاهات أفراد العينة نحو مواقف دول الخليج العربية فهي تتسم بالتأييد كما هو مبين في جدول رقم (8)، على الرغم من أن هناك بعض الغموض أو عدم الوضوح في ردود فعل الغالبية العظمى من أفراد العينة تجاه ردود الفعل العربية، حيث تعتقد 31% من أفراد العينة أن الدول الخليجية فوجئت بالحدث، ومرَّ يومان قبل أن تتبلور لديها فكرة الرد على الغزو، إلا أن نصف أفراد العينة أفادوا بأنهم راضون تماما عن ردود الفعل الخليجية تجاه الأزمة، لقد وصل مقياس التأييد إلى 86,7%، وهذا دليل على أن الشعب العربي في الإمارات تفاعل مع الأزمة بشكل يتوافق مع مواقف الحكومة ورفض العدوان، وأكد تأييده للسلطة السياسية في معالجة الأزمة.

جدول رقم (8)

مدى رضا المبحوثين عن ردود الفعل الخليجية

الأجابة	التكرار	النسبة (٪)
نعم	194	48,7
إلى حد ما	152	38,2
لا	44	11,1
لا أعرف	8	2

لعبت الولايات المتحدة الأمريكية دورا بارزاً وفاعلا في التصدي للغزو العراقي، وإيقاف القوات العراقية في الكويت، ثم إخراجها بالقوة في فبراير 1991. إضافة إلى ذلك، أعطت حرب الخليج الولايات المتحدة فرصة تاريخية لإعادة تشكيل النظام الإقليمي العربي وبنيته الأمنية. ونلاحظ أن الأمم المتحدة وخاصة

مجلس الأمن الدولي لعب دوراً مهماً في أزمة الخليج وأصدر بهذا الصدد عدة قرارات أدان فيها الغزو العراقي للكويت، وطالب بانسحاب القوات العراقية فورا دون قيد أو شرط إلى المواقع التي كانت تتواجد فيها قبل الثاني من أغسطس 1990، وطالب أيضا بعودة السلطة الشرعية إلى الكويت، ويتضح من الأسئلة المتعلقة بمواقف المبحوثين تجاه المنظمات الإقليمية والدولية وتعاملها مع الأزمة أن الغالبية العظمى من المبحوثين أبدوا موافقتهم على قرارات مؤتمر القمة العربي الذي عقد في القاهرة بتاريخ 1990/8/10 وما نتج عنه من قرارات تشجب الغزو العراقي للكويت، وتطالب العراق بسحب قواته وعودة الشرعية، وحل المشكلات بين الطرفين بالطرق السلمية، إضافة إلى ذلك أيدت الغالبية العظمى موافقتها على قرارات مجلس الأمن الدولي الداعية إلى الانسحاب الفوري للقوات العراقية من دولة الكويت وعودة الشرعية.

ونجد تأييدا واضحا لقرارات الأمم المتحدة بالمقاطعة الاقتصادية، ثم استخدام القوة لإخراج العراق من الكويت. وعلى الرغم من أن 56% من المبحوثين يعتقدون أن تدمير الجيش العراقي يعد خسارة للأمة العربية فإنهم يؤيدون الحرب ضد هذا الجيش لتحرير الكويت، ولأن هذا الجيش لم يكن في خدمة أي هدف وطني أو قومي، بل كان أداة لنظام الحكم العراقي. وبخصوص المساعدة العسكرية الغربية لدول الخليج ودورها في التصدي للقوات العراقية الغازية، نجد أن الغالبية العظمى من المبحوثين يؤيدون المساعدة العسكرية الغربية وذلك على عكس ما حاول بعض المثقفين إبرازه والترويج له من حيث إن التدخل الأمريكي ـ الغربي يعد استعمارا حديثا وإمبريالية.[9]

جدول رقم (9)

مدى موافقة المبحوثين على المساعدة العسكرية الغربية

الإجابة	التكرار	النسبة (٪)
نعم	159	40,3
إلى حد ما	157	39,7
لا	67	17
لا أعرف	12	3

تظهر البيانات اتساق رؤية المواطنين ومساندتهم لمواقف حكوماتهم في طلب مساعدة الدول الغربية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، فقد أدلى

ما يقارب 79% من المبحوثين بما يفيد موافقتهم على ذلك، وفي سؤال آخر يتعلق بسياسات الرئيس الأمريكي جورج بوش أثناء أزمة الخليج نجد أن الغالبية العظمى 84,7% تؤيد مواقف الرئيس الأمريكي الرافضة للغزو والداعية للانسحاب الكامل للقوات العراقية، والإصرار على عودة الشرعية الكويتية، ورفضه المساومة مع النظام السياسي في العراق، هذه الظاهرة من التأييد تجاه الولايات المتحدة تعتبر كبيرة مقارنة بالشعارات والآراء المناهضة للولايات المتحدة، والتي كانت سائدة في دول الخليج العربية قبل الأزمة.

جدول رقم (10)
موافقة المبحوثين على سياسات الرئيس الأمريكي جورج بوش تجاه أزمة الخليج

الإجابة	التكرار	النسبة (٪)
نعم	208	53,7
إلى حد ما	130	32,9
لا	39	9,9
لا أعرف	18	4,5

أما عن موقف المبحوثين تجاه التدخل العسكري العربي والأجنبي في أزمة الخليج فإنه وكما يتضح من الجدول رقم (11) فإنهم في دولة الإمارات كانوا يفضلون التواجد العسكري العربي على التواجد العسكري الأجنبي. وبالتحديد فإن 73% من المبحوثين يفضلون التواجد العسكري العربي مقارنة بـ 33% ممن يفضلون التواجد العسكري الأجنبي. هذا التفاوت يوضح أن المواطنين في دولة الإمارات لا يزالون يتخوفون من التواجد الأجنبي على الأراضي العربية الإسلامية، وقد يعود السبب أيضا إلى سيطرة الاتجاهات الدينية على طلبة الجامعة -في الإمارات وهذه التيارات لها مواقف سياسية واضحة تجاه الأزمة والتواجد الأجنبي في المنطقة. يقول هشام شرابي: «إن إحدى النتائج الحاسمة لحرب الخليج ستكون على الأرجح بروز الأصولية الإسلامية كقوة مهيمنة في المنطقة» (Sharabi, 1991: 29). ومما يساند هذه النتيجة أن 35,2 من أفراد العينة يؤيدون دور الحركات الدينية في المجتمع.

جدول رقم (11)

موقف المبحوثين تجاه التدخل العسكري العربي والأجنبي لحل الأزمة

الإجابة	التكرار	النسبة (٪)
نعم	73,2	33,3
إلى حد ما	16,5	37,3
لا	8,8	25,1
لا أعرف	1,5	4,3

جدول رقم (12) أ

الحركات الإسلامية وأزمة الخليج

1 ـ هل تؤيد الحركات الإسلامية من أزمة الخليج؟

الإجابة	التكرار	النسبة (٪)
نعم	72	18,2
إلى حد ما	183	46,2
لا	74	18,7
لا أعرف	59	14,9
غير مبين	8	2

تابع جدول رقم (12) ب

2 ـ هل تؤيد الحركات الإسلامية في المجتمع؟

الإجابة	التكرار	النسبة (٪)
نعم	140	35,2
إلى حد ما	174	43,7
لا	33	8,3
لا أعرف	44	11,0
غير مبين	7	1,8

أدّى الغزو العراقي للكويت إلى انقسام واضح في مواقف الدول العربية، حيث تعاطفت مجموعة من الدول العربية مع العراق، بينما وقفت مجموعة أخرى مع الكويت في محنتها، وعلى الرغم من وضوح القضية والنتائج الخطيرة التي قد تترتب على استمرار الاحتلال العراقي للكويت، إلا أن مجموعة من الدول تجاهلت الحقائق وأيدت العراق مستخدمة ذرائع وتسويغات منها: الوحدة العربية، والمؤامرة الأمريكية، والعدو الصهيوني، والقوة العسكرية العراقية.. إلخ، وحاول مثقفو هذه الدول تحويل العراق إلى ضحية للمخططات الغربية للقضاء على قدراته العسكرية، لقد كشف الغزو عن واقع سياسي غير طبيعي في العالم العربي، وخاصة التفكك العربي، وعدم وجود اتفاق عام حقيقي بين القوى الرئيسية في العالم العربي، حول الحد الأدنى من مبادىء التفاعل والتعايش السلمي، إن الاختلاف العربي لم يتوقف عند الأنظمة السياسية، بل تحول إلى قضية بين المثقفين الذين وجدوا في «صدام» شخصية قومية يحتذى بها للوصول إلى واقع سياسي جديد في العالم العربي، وتحولت القضية الرئيسية وهي الاحتلال العراقي للكويت إلى مجموعة من القضايا السياسية الفرعية منها استخدام القضية الكويتية كذريعة لنقد السلطة السياسية في كل دولة عربية، فأصبحت القضية الكويتية مرتبطة بالأمر الواقع السياسي في العالم العربي، وأصبح «صدام» بكل ماهو معروف عنه رمزا مضادا للواقع السياسي العربي، وهكذا رفض المثقفون الوجود الأمريكي والغربي في المنطقة لكونه يمثل تأييدا للواقع السياسي في العالم العربي. إن الانقسام العربي تبلور بوضوح في قمة القاهرة، وفي تسخير وسائل الإعلام والكتاب والمثقفين في الدفاع عن المواقف السياسية للدول العربية المختلفة؛ لذا فقد طغى التفكك والانقسام على الموقف العربي على عكس المجتمع الدولي الذي أدان الغزو، وأصر على الانسحاب العراقي من الكويت. هذا الواقع السياسي العربي والدولي انعكس على استجابات المبحوثين تجاه مواقف الدول العربية والأجنبية، كما هو مبين في جدول رقم (13) الذي يتضح منه أن الدول والمنظمات التي تم رفض مواقفها بصورة قاطعة هي: منظمة التحرير الفلسطينية، والأردن، والسودان، واليمن، أما مجموعة الدول التي تم تأييد مواقفها بصورة واضحة فهي: السعودية، ومصر، والإمارات، والولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة المتحدة، وفرنسا، ولاشك أن أزمة الخليج سوف تؤثر ولسنوات قادمة على العلاقات بين الدول العربية حيث أوجدت مجموعة جديدة من الأصدقاء وأخرى من الأعداء.

جدول رقم (13)

آراء المبحوثين تجاه مواقف الدول العربية والأجنبية أثناء أزمة الخليج

ما رأيك بمواقف الدول التالية تجاه أزمة الخليج؟

م	الدولة	موافق ٪	غير موافق٪
1	منظمة التحرير الفلسطينية	19	81
2	الأردن	12	88
3	الجزائر	44	56
4	تونس	47	53
5	السودان	15	85
6	اليمن	15	85
7	مصر	96	4
8	السعودية	93	7
9	الإمارات	92	8
10	المغرب	54	46
11	سوريا	81	19
12	الولايات المتحدة الأمريكية	88	12
13	المملكة المتحدة	87	13
14	فرنسا	79	21
15	الاتحاد السوفيتي	54	46
16	تركيا	74	26
17	إيران	61	39

الخاتمة

هل لما حدث في الخليج منذ الاحتلال العراقي للكويت أثر على الثقافة السياسية للأفراد في دولة الإمارات العربية المتحدة؟ وهل في الدراسة ما يؤيد تلك التغيرات؟ إن نتائج الدراسة الميدانية تؤكد بصورة قاطعة حدوث مجموعة من التحولات في اتجاهات الرأي لدى طلبة الجامعة في دولة الإمارات خاصة فيما

يتعلق بمسألة الانتماء والهوية، إن ما حدث في الخليج شكَّل أزمة عربية بالغة الحدة، لكن التساؤل الرئيسي هنا هو: هل تمثل هذه الأزمة نهاية النظام العربي والتعاون العربي المشترك؟ لقد مرت المحاولات التاريخية لتحقيق التعاون العربي بمرحلتين رئيسيتين: الأولى، هي مرحلة تحقيق الاندماج السياسي كما حدث في الوحدة المصرية ـ السورية. لكن هذه المرحلة انتهت بحرب حزيران 1967 مما أدى إلى ظهور توجهات جديدة لتحقيق المرحلة الثانية المتعلقة في التعاون العربي الاقتصادي بدلا من مثالية الوحدة السياسية، وقد تبلورت هذه المرحلة في صيغة إنشاء المجالس العربية: مجلس التعاون العربي، ومجلس التعاون الخليجي، والاتحاد المغاربي، وتم التركيز على المدخل الاقتصادي في هذه المجالس بدلا من المدخل السياسي، وكان معنى ذلك الاعتراف بإمكانية الاختلاف في التوجهات السياسية وإن كان هذا لا يمنع التعاون الاقتصادي، وأخيرا جاء الغزو العراقي للكويت لينهي المرحلة الثانية من التعاون العربي، ويطرح من جديد مستقبل التعاون العربي.

ويتضح من الدراسة الميدانية أن أزمة الخليج أوجدت حقائق ومتغيرات جديدة، وخاصة في نظرة الرأي العام الخليجي لمفهوم الوحدة والتعاون العربي بعد حرب الخليج، وأصبح التعاون العربي لا يشكل إحدى الأولويات في الواقع العربي الجديد، حيث أكدت الدراسة أهمية الهوية الإسلامية، ودور الحركات السياسية الإسلامية في المجتمع، من ذلك أن 60% من أفراد العينة أكدوا أهمية الانتماء إلى المجتمع الإسلامي مقارنة بـ 13% ممن يفضلون الهوية العربية، ولو تمت الدراسة قبل حرب الخليج لكان من المتوقع أن تحظى الهوية العربية بتأييدٍ أكبر، وإذا أمكن التحقق من صدق هذه الفرضية فإن الغزو العراقي للكويت يكون قد أدى إلى تصدُّع حادٍ في العلاقات العربية ـ العربية، وأحدث أزمة حادة في المفاهيم السائدة كمفهوم الوحدة العربية والعمل العربي المشترك وغيرها من المفاهيم التي سادت الساحة السياسية العربية والأدبيات السياسية العربية في العقدين الماضيين، ومن نتائج الأزمة أن 81% من أفراد العينة يؤيدون مقاطعة الدول والمنظمات العربية التي قامت بتأييد العراق، ويفضلون ربط المساعدات المالية بالمواقف السياسية لهذه الدول.

أما مسألة الأمن في الخليج فهي مسألة شائكة ومعقدة يصعب على الأفراد تحديد أبعادها المختلفة، وخاصة بعد الواقع الدولي الجديد المتمثل في: أ ـ

اختفاء الاتحاد السوفيتي. ب ـ دور الولايات المتحدة الأمريكية البارز في تحرير الكويت. فبالنسبة لمستقبل الدور الأمريكي في الخليج نجد أن استجابات المبحوثين، يكتنفها نوع من الغموض والتناقض. فمن جهة يؤيد المبحوثون الدور الأمريكي في حرب الخليج وسياسات الرئيس الأمريكي جورج بوش، لكنهم لا يفضلون التواجد الأمريكي في منطقة الخليج والسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، وعلى الرغم من تأييد السياسة الأمريكية تجاه أزمة الخليج فإن 17,3% يعتقدون أن الولايات المتحدة الأمريكية تشكل الخطر الرئيسي الثاني على أمن الإمارات بعد إسرائيل، وبالتحديد فإن 51% من المبحوثين يعتقدون أن إسرائيل تعتبر الخطر الرئيسي الذي يهدد الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط والأمن في الإمارات، وعن سؤال المبحوثين عن مسألة الأمن في الخليج يتضح أنهم يفضلون ربط مسألة الأمن بالدول الخليجية والدول الإسلامية مما يتعارض ومواقف النخب الحاكمة في دول الخليج (انظر جدول رقم 14).

جدول رقم (14)

الأمن في الخليج .

أمن الخليج بعد الأزمة يجب أن يرتبط:

الدول	التكرار	النسبة (٪)
بالدول الخليجية	123	30,8
بالدول الخليجية وإيران	51	12,8
بالدول العربية	65	16,3
بالدول الغربية	33	8,3
بالدول الإسلامية	121	30,3
غير مبين	6	0,5

كانت دول المنطقة في أعقاب حرب الخليج تمر بمرحلة من الفوضى السياسية بدءاً من اتفاقية دمشق إلى الاتفاقيات الثنائية مع الولايات المتحدة الأمريكية، وخاصة عندما بدأت إيران تحتج على تدخل الدول العربية الأخرى في أمن الخليج، مؤكدة أن أمن الخليج مسألة تخص الدول المطلة على الخليج، فقبل أحداث حرب الخليج كانت دول مجلس التعاون تعارض وجود تعاون

عسكري مباشر مع الولايات المتحدة، وكانت الكويت تتقدم معسكر المعارضة، ولكن الظروف الدولية تغيرت كثيرا خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي ونجاح الولايات المتحدة الأمريكية في تحرير الكويت؛ لذا فإن التعاون العسكري بين دول مجلس التعاون والولايات المتحدة أصبح أمرا واقعا، وباختصار فإن أمن الخليج أصبح قضية دولية تتحمل مسؤوليتها الولايات المتحدة الأمريكية.

على الصعيد الاجتماعي ونتيجة لتداعيات أزمة الخليج نجد تأييدا كبيرا لموضوع التدريب العسكري في دولة الإمارات (76% من أفراد العينة أيدوا التدريب العسكري)، وعلى الرغم من الطبيعة المحافظة لمجتمع الإمارات نجد أن 70% من المبحوثين يؤيدون التدريب العسكري للمرأة، و 55% يؤيدون إنشاء فرقة عسكرية نسائية، وبالفعل تم تخريج الدفعة الأولى من هذه الفرقة في ديسمبر 1991 من مدرسة خولة بنت الأزور العسكرية.

وعلى الصعيد السياسي أكد 30% من أفراد العينة أهمية مسألة المشاركة السياسية وبناء المؤسسات السياسية كتحدٍ رئيسي يواجه الحكومات في دول الخليج العربية، وهذا التأييد لأهمية عملية المشاركة السياسية وإن كان محدودا نسبيا فإنه يعد خطوة مهمة باتجاه الضغط على الحكومات لتطوير الحياة السياسية وتأكيد مبدأ حكم القانون في هذه المجتمعات، وإذا كانت هناك مجموعة من التغيرات السياسية التي حدثت منذ انتهاء حرب الخليج كعودة الحياة البرلمانية في دولة الكويت، وإنشاء مجلس الشورى في كل من المملكة العربية السعودية وسلطنة عُمان، فإن تلك الإصلاحات السياسية تبقى محدودة ومتواضعة في دول الخليج، ومن جهة أخرى أكدت هذه الدراسات الميدانية أهمية الاتجاهات السياسية الإسلامية بين طلبة الجامعة في دولة الإمارات، وذلك على الرغم من مواقف الحركات السياسية الإسلامية في العالم العربي تجاه أزمة الخليج والتصريحات والكتابات المضادة لموقف دول الخليج، والتأييد الضمني الذي حظيت به العراق من قبل بعض هذه الحركات في دول عربية مثل: الأردن، والجزائر، وتونس، والسودان، ومصر. وعلى الرغم من أن أفراد العينة يعارضون الاحتلال العراقي للكويت إلا أنهم يبدون تعاطفا واضحا مع مواقف الحركات السياسية الإسلامية من الأزمة، وتحظى هذه الحركات أيضا بتأييد الغالبية العظمى من أفراد العينة (انظر جدول رقم 12)، وهذه النتيجة تؤكد أن اتجاهات الرأي في الدراسة الميدانية متأثرة بالأطروحات الدينية في تحليل الواقع السياسي المرتبط

بمستقبل الخليج، وفي بلورة اتجاهات الأفراد نحو كثير من القضايا السياسية والاجتماعية خاصة بعد انهيار الأيديولوجيات العلمانية كالاشتراكية، والبعث، والقومية العربية. إن الحرب قد وجهت ضربة شديدة الإيلام للتيار القومي العربي، دافعة بذلك الحركة السياسية الإسلامية إلى مركز الثقل في العمل الجماهيري العربي، ومن هنا، فإن الصحوة الإسلامية تمثل الثقافة السياسية العربية في الوقت الراهن، وبالتالي فإن الصراع بين هذه الحركات السياسية والأنظمة السياسية العربية أصبح حتمياً.

كذلك، وعلى الرغم من أن الدراسة تناولت موضوعات مختلفة: كالهوية والإعلام، ودور الحركات السياسية، والمواقف العربية والدولية نحو الأزمة، فإنّ أهميتها تكمن في كونها الدراسة الميدانية الأولى التي أجريت في دولة الإمارات حول أزمة الخليج، وبالتالي تعد نتائجها توثيقا لاتجاهات الرأي بين طلبة الجامعة حول تداعيات أزمة الخليج.

لذا، فإن تكرار الدراسة على المجتمع نفسه أو مجتمعات الخليج الأخرى، سيكون ذا فائدة علمية كبيرة لفهم محددات السلوك السياسي والوعي السياسي في دول الخليج العربية.

الهوامش

لمزيد من التفاصيل أنظر:

(1) Hermann Frederick Elits, "The Persian Gulf Crisis: Perspectives and prospects," The Middle East Journal, vol. 45 (winter) 1991 7-22; Ann Mosely Lesch, "Contrasting Reactions to the Persian Gulf Crisis, Egypt, Syria, Jordan, and the Palestinians" The Middle East Journal, vol. 45, (winter) 1991 30-50; Amatzia Baram, "Baathi Iraq and Hashimite Jordan: From Hostility to Alignment" The Middle East Journal, vol. 45, (winter) 1991 51-70; also see Mark A. Tessler, "Anger and Governance in the Arab World: Lessons From the Maghrib and Implications for the West", The Jerusalem Journal of International Relations, vol. 13 (winter) 1991: 2-31.

انظر أيضا المستقبل العربي، السنة الرابعة عشرة، العدد (148) حزيران (يونيو) 1991.

(2) انظر السياسة الدولية أكتوبر 1990، ويناير 1991، وإبريل 1991، ويوليو 1991.

(3) انظر التفاصيل في المستقبل العربي، السنة الرابعة عشرة، العدد 147، مايو 1991.

(4) انظر على سبيل المثال: المستقبل العربي، السنة الرابعة عشرة، العدد 150 (آب / أغسطس 1991) ص ص 97 - 126، محمد الأطرش، «أزمة الخليج جذورها والسياسة

الأمريكية تجاهها، المستقبل العربي، السنة الرابعة عشرة، العدد 155، يناير 1991، ص ص 21 - 42، وأحمد نوفل «أرضية الصراع في الخليج العربي» المستقبل العربي، السنة الرابعة عشرة، العدد 150، أغسطس 1991، ص ص 83 - 93. ويتضح من قراءة مجلة المستقبل العربي عدم وجود الموضوعية والعلمية في تناول أزمة الخليج حيث طغى الأسلوب العاطفي والمتحيز على أغلب مقالات المجلة أثناء أزمة الخليج، وفي فترة ما بعد الأزمة.

(5) المنطق في تعميم نتائج الاستبانة مبنيّ على تمثيل الطلبة لمجتمع دولة الإمارات من حيث الانتماء للإمارات المختلفة والتنوع القبلي لطلبة الجامعة، والتصاقهم بالفئات الاجتماعية التي ينتمون إليها.

(6) تعد هذه أول دراسة حول اتجاهات الرأي نحو أزمة الخليج في دولة الإمارات وفي دول مجلس التعاون خاصة بعد انتهاء الحرب بأسابيع معدودة، ولمزيد من التفصيل حول الدراسات الميدانية في العالم العربي والمشاكل التي تواجه الباحثين في هذا الصدد انظر:
Mark Tessler, Monte Palmar, Tawfic Farah, and Barbara L. Ibrahim The Evolution and Application of Survey Research in the Arabworld, (Col.: westview press, 1987).

(7) انظر الدجاني، أ، «تشريح دعايات إعلام الأزمة» جريدة الخليج الإماراتية 1990، عدد 4182 ;5.

(8) هذه المقولات ترددت في وسائل الإعلام العربية وفي الأوساط المثقفة الفلسطينية والأردنية والسودانية واليمنية والمغربية وبين كتاب ومفكرين عرب مثل: محمد عابد الجابري، ومحمد حسنين هيكل، وأحمد نوفل، وأسعد عبد الرحمن، وغيرهم ممن حاولوا تجاهل نتائج الغزو العراقي ومعاناة الشعب الكويتي، والتركيز على المساعدة العسكرية الغربية على أنها شكل جديد للاستعمار والإمبريالية الغربية.

(9) المرجع نفسه.

المصادر الأجنبية

Farah, T,

1977 'Group Affiliation of Students in the Arab Middle East" Reports and Research studies, Kuwait University.

Reisar, S.

1983 "Pan-Arabism Revisited" Middle East Journal, 37 (spring): 218-233.

Sharabi, H.

1991 "Consequences in the Arab and Muslim World" in the Palestinians and the war in the Gulf. Washington, D.C: Center for Policy Analysis on Palestine.

Tessler M et al.
1987 "The Evolution and Application of Survey Research in the Arab world. Colorado: westview press.
Verba, S. et al.
1980 A seven-nation Comparison: participation and political Equality. London: Cambridge university press.

ملحق رقم (1)

Sample Characteristics خصائص العينة

م	المتغير	التكرار	النسبة٪
1 ـ	الجنس: 1 ـ ذكر	177	44,4
	2 ـ أنثى	220	55,6
2 ـ	العمر 1 - 19 سنة فأقل	94	23,6
	2 - 20 سنة	102	25,6
	3 - 21 سنة	68	17,0
	4 - 22	64	16,0
	5 - 23 - 25 سنة	50	12,5
	6 - 26 سنة فأكثر	21	5,3
3 ـ	السنة الدراسية:		
	1 ـ السنة الأولى	101	25,3
	2 ـ السنة الثانية	105	26,3
	3 ـ السنة الثالثة	104	26,1
	4 ـ السنة الرابعة	89	22,3
4 ـ	الكلية: 1 ـ الآداب	98	24,6
	2 ـ العلوم	27	6,8
	3 ـ التربية	81	20,3
	4 ـ العلوم الاقتصادية والإدارية	154	38,6
	5 ـ الشريعة والقانون	23	5,8
	6 ـ الهندسة	12	3,0
	7 ـ الطب والعلوم الصحية	4	1,0

تابع ملحق رقم (1)

خصائص العينة Sample Characteristics

م	المتغير	التكرار	النسبة٪
5 ـ	الجنسية: 1 ـ إمارات	346	86,9
	2 ـ جنسيات أخرى	48	12,1
	3 ـ غير محددة	4	1,0
6 ـ	الحالة الاجتماعية:		
	1 ـ غير متزوج	356	89,2
	2 ـ متزوج	34	8,5
	3 ـ لم يحدد	9	2,3
7 ـ	الدخل: 1 ـ من 1000 إلى 3000 درهم	41	10,3
	2 ـ من 3001 إلى 4000 درهم	24	6,0
	3 ـ من 4001 إلى 5000 درهم	40	10,0
	4 ـ من 5001 إلى 7000 درهم	70	17,5
	5 ـ من 7001 إلى 9000 درهم	47	11,8
	6 ـ من 9001 إلى 11000 درهم	29	7,3
	7 ـ من 11001 إلى 13000 درهم	12	3,0
	8 ـ من 13001 إلى 16000 درهم	11	2,8
	9 ـ من 16001إلى 19000 درهم	10	2,5
	10 ـ من 19001 إلى 25000 درهم	4	1,0
	11 ـ من 25001 درهم فما فوق	20	5,0
	12 ـ لم يحدد	90	22,6

اطلب العدد من المكتبات

مجلة العلوم الاجتماعية

تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت
المجلد التاسع عشر - العدد الأول/الثاني - ربيع/صيف 1991

■ نازلي معوض — تركيا وايران وكارثة الخليج الثانية: مقارنة تحليلية

■ ودودة بدران — أزمة الخليج والنظام الدولي

■ نيفين مسعد — موقف التيارات الاسلامية من أزمة الخليج

■ أحمد الرشيدي — الجامعة العربية وأزمة الخليج

■ عبد المنعم سعيد — حرب الخليج والنظام العالمي الجديد

■ وحيد عبد المجيد — المنظمات الفلسطينية وأزمة الخليج

الآفاق الاستراتيجية لزلزال الخليج

إبراهيم شكيب
الكلية العسكرية ـ الكويت

مقدمة

تعتبر حرب الخليج الثانية (2 أغسطس 1990 - 28 فبراير 1991) من أهم وأخطر الأحداث في التاريخ المعاصر، والتي سوف تؤثر بالضرورة ـ بتداعياتها ـ ليس على المستوى المحلي والإقليمي فحسب، بل على المستوى العالمي أيضا؛ فقد خلفت هذه الحرب آثاراً واضحة في جميع المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية سوف تترك بصماتها على مستقبل منطقة الشرق الأوسط لأمد بعيد، وستفرض على الواقع العربي تحديات تفوق عملية تسوية الأزمة ذاتها، تكمن في البحث عن مفهوم جديد لإطار الأمن القومي العربي بكل تحدياته اتساقاً مع منطق المتغيرات الدولية التي صاحبت انهيار الكتلة الشرقية، واختفاء الاتحاد السوفيتي القديم من الخريطة السياسية للعالم.

وتُعْنَى هذه الدراسة بالاقتراب من الفكر الاستراتيجي لطرفي النزاع في الحرب، وأعني بهما العراق من جهة، ودول التحالف بقيادة الولايات المتحدة من جهة أخرى، سواء أكان ذلك في أثناء المرحلة التحضيرية لغزو العراق للكويت، أم إبان إدارة الأزمة من منظورها السياسي والاقتصادي والإعلامي بعد الغزو، وقبيل بدء الحوار بالمدافع ليلة 17/16 من يناير 1991، في ظل صعوبات أكاديمية ضخمة انحصرت في عدم توافر البعد الزمني للموضوع محل الدراسة حتى يمكن الاطلاع على الوثائق الأصلية الخاصة به، فليس هناك أشق ولا أصعب من الوصول إلى حقائق الأحداث، وخاصة عندما تكون هذه الأحداث تتعلق بحرب أثارت من الخلافات في وجهات النظر مالم تثره أزمة سابقة في التاريخ العربي المعاصر، عكست اختلاف الرؤى حتى بين الأكاديميين أنفسهم، والذين انفعلوا بوقائعها

وأحداثها ومن ثَمّ تباينت اجتهاداتهم بالمواقف السياسية، وبدت وكأنها بعيدة إلى حد كبير عن الحياد والموضوعية، فالكتابة التي يشوبها التعصب أو الذاتية أو التي تكون غير قادرة ـ لأسباب إيديولوجية ـ على عرض كل الحقائق لن تكون لها قيمة خالدة، ولن تكون إسهاماً له قيمته على الرغم من أنها قد تثير اهتماما عارضا.

وحتى تغطي الدراسة موضوع البحث من منظور الاستراتيجية القومية بعناصرها الخمسة: السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية والنفسية، فقد قسمت الدراسة إلى ثلاثة أقسام على النحو التالي: تطور الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط منذ عام 1945 وحتى عام 1990، الغزو العراقي للكويت في الميزان الاستراتيجي، مثالب الاستراتيجية العراقية.

وقد اتبعت في عرض الأحداث المنهج الاستردادي والتركيبي معا، وكذا المنهج المقارن؛ للوصول إلى برهنة الحقائق ذات العلاقة بهذه الحرب، ولكي أثبت أن هذه الحرب بكل ما تضمنته من صراعات وقضايا ومشكلات ودروس تدعونا إلى إعادة النظر في منهج التفكير السياسي العربي الذي أحسب أنه يجب أن يعتمد بصورة أساسية على خطة عمل ترتكز على بُعْد النظر، وشمولية النظرة، وفي زمن سوف يدفع ثمن التقصير فيه كل كائن يعيش على المساحة الأرضية الممتدة من المحيط إلى الخليج.

تطور الاستراتيجية الأميركية في الشرق الأوسط 1945 - 1990

مَرَّ التوازن الاستراتيجي الدولي في المنظور الأمريكي منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية (1939 - 1945) بعدة مبادىء، ارتبط كل مبدأ منها باسم الرئيس الأمريكي الذي بلورت إدارته مفاهيم هذا المبدأ، وترجمته إلى استراتيجية خاصة بالسياسة التي ستتبع حيال منطقةٍ ما من مناطق العالم، فنرى الرئيس تيودور روزفلت يعمل لتكون الولايات المتحدة صاحبة الكلمة العليا في العالم الجديد، عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية، وهو في سبيل ذلك على ثقة بأن الاتحاد السوفيتي ليس له من القوة ما يجابه بها الولايات المتحدة. ومن ثَمَّ لم يُلْقِ بالاً إلى الدُّبّ الروسي الرابض فوق كتلته الأوراسية الضخمة، وإن سمح له بمكان إلى جواره ليكون الهراوة التي يسلطها على أوروبا فلا تخرج عن طاعته، وهو ما كان حين انتقل مركز القيادة والسيطرة داخل التحالف الغربي من بريطانيا إلى أمريكا بحلول يوم 27 فبراير عام 1947 حين سلم مبعوث بالسفارة البريطانية في واشنطن

مذكرة إلى «لوي هندرسون» مساعد وزير الخارجية الامريكية لشؤون الشرق الأوسط وأفريقيا يخطره فيها «بأن صيغة السلام البريطانية التي سادت العالم لفترة طويلة قد أتت إلى نهايتها، وأن على الولايات المتحدة أن تتولى من الآن مسؤولية الدفاع عن العالم الحر..» (ديني، 1990 :221). ولم تكن تلك المذكرة سوى اعتراف بريطاني ضمني بفشل بريطانيا في مَدّ حكومتي تركيا واليونان بالمعونة حتى لا تقعا في ربقة المد الشيوعي، فتقدم الرئيس «ترومان» في 12 مارس عام 1947 بما عرف «بمبدأ ترومان»، والذي قضى بتقديم المساعدة العسكرية والاقتصادية لتركيا واليونان، ولكل دولة أخرى تتصدى للعدوان، وأعلن أمام الكونجرس أن «على أمريكا أن تقدم كل عون للشعوب الحرة التي تتصدى لكل محاولة من جانب أقلية مسلحة لإخضاعها، أو أيّ ضغط خارجي يقع عليها». (حافظ، 1966 :696)، وكان ذلك يعني احتواء التوسع الشيوعي السوفيتي بصفة عامة، وتعميق الصلة بالشرق الأوسط بصفة خاصة.

وقد اتسعت المعونة العسكرية فيما عرف «بمشروع مارشال» لتشمل أوروبا، وتعيد تعميرها، وكان هذا المشروع رداً عملياً على التسلل الشيوعي في أوروبا الشرقية والبلقان، وكان «جورج مارشال» وزير خارجية الولايات المتحدة الذي تولى منصبه في 14 يناير عام 1947 قد ألقى خطاباً في جامعة «هارفارد» في الخامس من يونيو عام 1947 أعلن فيه تصميم الولايات المتحدة على مَدّ يد المعونة وفقاً لمبادىء ثلاثة مهمة هي: العمل فورًا لمواجهة التهديد السوفيتي، ودعوة شعوب أوروبا إلى تقديم خطتها التفصيلية، وطلب مساهمة كل الشعوب الأوروبية فيه بما فيها الاتحاد السوفيتي الذي قدم مشروع «مولوتوف» رداً على مشروع مارشال للدول التابعة له؛ ليكون نواة لسوقها المشتركة «الكوميكون» مثلما كان مشروع مارشال نواة للسوق الأوروبية المشتركة، وغدت الحرب الباردة[١] والتعايش السلمي ومؤتمرات الوفاق من بَعْدُ لعبة العملاقين لتسوية الخلافات بينهما حول المصالح المشتركة.

كانت الولايات المتحدة قد تقدمت في يونيو عام 1946 بعد تفجيرها لقنبلتها الذرية الرابعة في العام نفسه في جزر بيكيني المرجانية في المحيط الهادي، وقنبلتها الخامسة تحت مياه المحيط بمشروع لفرض رقابة دولية على التجارب الذرية، وتحريم استخدام الأسلحة الذرية، وألا يخضع القرار لحق النقض (الفيتو) المقرر للأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن الذي كان قد قرر تكوين لجنة

للطاقة الذرية من عشرة أعضاء، أيدوا المشروع الامريكي، إلا أن الاتحاد السوفيتي رفض المشروع، كما رفض التفتيش المطلق على المنشآت الذرية، أو أن يُستثنَى القرار من حق الاعتراض، وباء المشروع بالفشل؛ إذ أدرك الاتحاد السوفيتي منذ البداية أن القصد منه إخضاع النشاط الروسي في مجال الذرة للرقابة الدولية، أو للرقابة الأمريكية بمعنى أدق، وهو ما أسماه تشرشل: بالستار الحديدي، وبعد انقضاء أربع سنوات إلا يومين من تاريخ تفجير أول قنبلة ذرية أمريكية في صحراء المكسيك يوم 16 يوليو عام 1945 أعلن الرئيس هاري ترومان أنه قد ثبت أن الاتحاد السوفيتي قد فجر قنبلته الذرية الأولى يوم 14 يوليو عام 1949، فاستكمل بذلك بناءه الداخلي، ومن ثَمَّ خرج إلى العالم بقوته الجديدة على أساس التحدي والاستجابة، وأضحى الصراع بين العملاقين ممتدا على ساحة العالم النامي، أو العالم الثالث، وأضحى العالم بأسره ـ بما فيه الشرق الأوسط ـ ساحةً للصراع الدولي بعد أن كان مقصورا على أوروبا وحدها، وخلال السنوات التالية والتي امتدت حتى مطلع الستينات، أخذت العلاقات الدولية بين قطبي العالم الجديدين تدور حول محور الحرب الباردة، وسياسة حافة الحرب، وميزان الرعب النووي. والقول بأن الشرق الأوسط منطقة استراتيجية جيوبوليتيكية حساسة ليس بجديد؛ لأن أهميته الاستراتيجية معروفة منذ أمد بعيد لموقعه الاستراتيجي المهم في النزاع بين الكتلتين، فها هو ف. و. ميكش وهو من الخبراء الاستراتيجيين ذوي الأفكار الثاقبة يؤكد بأنه «مهما بلغ الاتحاد السوفيتي من نجاح في أوروبا أو أي مكان آخر في العالم فإن هذا النجاح سيظل ناقصاً ما دامت موسكو لا تسيطر على منطقة الشرق الأوسط. وإذا تمكن الغرب من منع الاتحاد السوفيتي من السيطرة على هذه المنطقة لأمكنه الحيلولة دون تحول استراتيجية السوفيت الى استراتيجية عالمية بكل ما تحوي هذه الكلمة من معان..» (فؤاد، 1954 :23).

فالشرق الأوسط هو ملتقى القارات، إذ إنه يشكل جسراً استراتيجياً يربط بين أوروبا وآسيا وأفريقيا، ومن ثَمّ فهو يحتل المكان الأول في كل خطة للسيطرة على أي بقعة من هذه القارات، أو غزوها من أي قارة أخرى، وهو بالنسبة للاتحاد السوفيتي يسمح لروسيا بالتنفس باتجاه الجنوب في محاولة للوصول إلى البحار الدافئة، والطرق العالمية الكبرى التي تتيح لغواصاتها وأساطيلها بالتجول في البحر المتوسط والمحيطين: الهندي والأطلسي، فضلا عن أهمية المنطقة الاستراتيجية من وجهة النظر العسكرية في الدفاع عن غرب أوروبا التي إذا اخترقتها القوات

السوفيتية أمكنها تطويق حلف الأطلسي[2] عن طريق الزحف غرباً في اتجاه المغرب الأقصى، وبراً تحرم الغرب من أكبر قاعدة استراتيجية يمكن لهذا الحلف أن يعتمد عليها في عملياته الحربية المقبلة، وهو الأمر الذي حدا بالاتحاد السوفيتي إلى إنشاء حلف وارسو بالمقابل[3].

وترجع أهمية الشرق الأوسط الاقتصادية إلى احتوائه على موارد طبيعية هائلة، وخاصة الفوسفات والمنجنيز والبوتاسيوم، أما حقول النفط التي يصفونها بحق آبار القوة، والتي تتجمع حول شواطىء الخليج العربي فهي تحتوي على 65,2% من احتياط البترول العالمي الثابت وجوده فنياً[4]، والذي يستخدم في تزييت آلات الإنعاش الاقتصادي في أوروبا الغربية واليابان، كما أنه يساعد على تأخير استنزاف المستودعات البترولية الموجودة في الولايات المتحدة نفسها، ولعل هذا هو السبب الذي يعلل لنا سر اهتمام الولايات المتحدة خلال السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الثانية بالعمل على ربط دول المنطقة في حلف للدفاع الاقليمي عن الشرق الأوسط ضد الخطر السوفيتي، واحتفاظها بقواعد عسكرية ثابتة، ومتحركة تتمثل في الأساطيل البحرية في المنطقة لإيجاد كفة عسكرية توازي بثقلها كفة الطاقة العسكرية السوفيتية في مناطق البحر الأسود وبحر قزوين والأورال، وقد تجسد هذا الاهتمام من خلال مفردات «مبدأ أيزنهاور» الذي أعلنه أمام الكونجرس في 5 يناير عام 1957 في أعقاب حرب العدوان الثلاثي على مصر عام 1956، والذي أوضح فيه أن الشرق الأوسط يمر بمرحلة حرجة نتيجة حصول العديد من دوله على الاستقلال، وهي التي كان أمنها يعتمد على نفوذ بعض القوى العالمية ـ الإنجليزية والفرنسية ـ مما أدى إلى حدوث «فراغ» في المنطقة بالإضافة إلى عاملين مهمين أولهما: العداء بين إسرائيل والعالم العربي، وثانيهما: محاولة النفوذ الشيوعي التسلل للمنطقة. وقد طلب الرئيس الامريكي من الكونجرس منحه السلطات اللازمة لتقديم أية مساعدات عسكرية بما في ذلك استخدام القوات العسكرية الأمريكية «لضمان وحماية السلامة الاقليمية لدول الشرق الأوسط والاستقلال السياسي لشعوبه التي تطلب هذه المساعدة ضد العدوان المسلح المباشر، أو غير المباشر من أية دولة تسيطر عليها الشيوعية العالمية». كما تضمن المشروع استعداد الولايات المتحدة للتعاون مع أية دولة من دول الشرق الأوسط على ما من شأنه تنمية اقتصادياتها حتى لا تقع تحت تأثير الإغراء الشيوعي[5]. (شلبي، 1983: 128).

لقد خلق اندلاع الحرب في الشرق الأوسط يوم الاثنين 5 يونيو عام 1967 موقفاً متغيراً لصانعي السياسة الأمريكية، وظهرت قضايا جديدة نتيجة للأوضاع الاستراتيجية التي تمخضت عنها الحرب، وبعد اثني عشر عاما من مبدأ أيزنهاور لخص الرئيس ريتشارد نيكسون مبدأه الذي عُرِف «بمبدأ نيكسون» في تقريره المقدم إلى الكونجرس في 18 فبراير عام 1970 بعنوان «السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية خلال السبعينات ـ استراتيجية جديدة من أجل السلام» إلى معالجة أكثر حذراً لدور القوة في السياسة الأمريكية، عندما أعلن أن الولايات المتحدة سوف تصون جميع التزاماتها المتفق عليها، وسوف تقدم درعاً واقياً إذا ما لجأت قوة نووية إلى التهديد، وفي الحالات التي تشمل أنواع عدوان أخرى، فسوف نقدم المساعدة العسكرية والاقتصادية بالصورة الملائمة عندما يُطْلَبُ منا ذلك، بيد أننا سوف ننظر إلى الأمة المهددة تهديداً مباشراً على أن من واجبها تحمل المسؤولية الأولية في تقديم القوة البشرية اللازمة للدفاع عن نفسها[6]. وهو ما عبر عنه هنري كسينجر بقوله: «تحت المظلة النووية، يتزايد إغراء تحسس المواقف عن طريق قوى اقليمية، أو حروب تُخَاض بالوكالة»[7]. كما وصف الرئيس نيكسون الشرق الأوسط في تقريره الذي قدمه إلى الكونجرس في 25 فبراير عام 1961 بعنوان «سياسة الولايات المتحدة في السبعينات» بأنه من أكثر المناطق خطورة في العالم؛ لسبب رئيسي هو احتمالات المواجهة بين القوى العظمى، وبعد أن لخص مبادرات السلام خلال عامي 1969 - 1970، دعا التقرير إلى التفاوض بين الأطراف لتحديد شكل السلام، وأن الولايات المتحدة لن تفرض أية تسوية، وفي تحذير مباشر للاتحاد السوفيتي أعلن نيكسون أن أيّ مجهودٍ من جانب أيّة قوة عظمى لضمان وضع مسيطر في الشرق الأوسط سوف يلحق الضرر بالمنازعات المحلية، ويؤثر على أمن أوروبا، ويزيد من الإضرار بالسلام العالمي؛ لذا كان من أعظم أمنيات الرئيس الأمريكي أن يحقق الوفاق بين القوى العظمى مكاسب للسياسة الأمريكية في أي مكان آخر «بالربط» بين توقيع معاهدة للحد من الأسلحة النووية الاستراتيجية مع السوفييت، وإعادة العلاقات بين الدول العظمى بالتعامل مع الصين وصولا إلى حل لمشكلة فيتنام، وإقناع السوفييت بأن يجعلوا سياستهم في الشرق الأوسط تابعة لمتطلبات الوفاق[8]، وقد تجسد هذا الأمر بإعلان المبادىء الأساسية للعلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في نهاية مؤتمر القمة الذي عقد بموسكو المدة من 22 إلى 29 مايو عام 1972، والذي التزمت فيه القوتان العظميان بإدارة علاقاتهما على أساس من التعايش السلمي (مادة 1)، وأن

يعملا على منع المواقف التي من شأنها التسبب في إلحاق الضرر بعلاقتهما وأنهما سوف يمارسان دائماً ضبط النفس في علاقتهما المتبادلة، وأن يكونا على استعداد لتسوية الخلافات بالطرق السلمية (مادة 2)، وأن هناك مسؤولية خاصة لدى الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي لعمل كل مافي وسعهما حتى لاتنشأ صراعات أو مواقف يكون من شأنها زيادة التوتر الدولي (مادة 3). وفي البيان المشترك الصادر في 29 مايو أكدت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي مساندتهما للقرار 242، إذ إن تسوية الصراع العربي ـ الاسرائيلي سوف تفتح آفاقاً لجعل الوضع في الشرق الأوسط طبيعياً، الأمر الذي سيسمح بخطوات من شأنها إحلال استرخاء عسكري في المنطقة.

وكانت عوامل ثلاثة قد أثّرت منذ مطلع السبعينات على أسس وتوجهات السياسة الامريكية في الخليج العربي، تمثلت في الانسحاب البريطاني من المحميات الخليجية عام 1971 وما تبعه من حدوث فراغ أمني وسياسي في المنطقة، في الوقت الذي تزايدت فيه الأهمية الاقتصادية وخاصة النفطية للمنطقة، والتي بلغ حجم إنتاجها من النفط الخام عام 1966 بما يعادل 35% من حجم الانتاج العالمي، كما بلغ نسبة المخزون الاحتياطي النفطي لها باستثناء إيران ما يقارب نصف الاحتياط العالمي، بالإضافة إلى الأهمية العسكرية لها ضمن استراتيجية الدول الكبرى للتنافس بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، ولقد تمحور الحل الذي اقترحته الدوائر الاستراتيجية الأمريكية لسد الفراغ الأمني حول إنشاء جهاز أمني إقليمي قوامه الدول العربية المحيطة بالخليج بالإضافة إلى إيران نتيجة لانخفاض عدد القوات العسكرية الأمريكية إلى 60% من حجمها[9]، وقد شكلت أزمة النفط الأولى عام 1974 نقطة التحول من الرد المرن إلى طرح فكرة قوات الانتشار السريع، وفي 15 أغسطس عام 1977 أصدر الرئيس كارتر أمراً رئاسياً دعا فيه إلى تحضير قوة ضاربة من عدة فرق للتدخل السريع في الشرق الأوسط، الأمر الذي أدى إلى طرح فكرة توسيع منطقة حلف الناتو الجغرافية لتشمل المنطقة العربية؛ لسد الثغرة الناجمة عن تحويل الجهود العسكرية الأمريكية نحو هذه المنطقة[10].

وكانت سياسة التهديد بالتدخل في الخليج قد وصلت إلى ذروتها في مطلع عام 1975 عندما أوضح هنري كيسنجر وزير الخارجية الأمريكي آنذاك «أنه على الرغم من أن أيّة خطوات عسكرية أمريكية في الخليج سوف تكون شديدة

الخطورة، فإنني لا أستطيع القول بأنه لن تطرأ ظروف على المنطقة تؤدي إلى استعمالنا لقواتنا العسكرية، فاستعمال القوة العسكرية في حل الخلاف حول سعر النفط هو شيء، لكن قيام محاولة حقيقية لخنق العالم الصناعي هو شيء آخر»[11].

وقد خَفَّ الكلام حول التدخل العسكري في المنطقة في أعقاب مجيء الرئيس جيمي كارتر إلى الحكم وتركيز إدارته على الوصول إلى حل للنزاع العربي الاسرائيلي عبر اتفاقيات كامب ديفيد، إلا ان الموقف الأمريكي حيال أمن النفط عاد ليتبدل مع التغيرات العامة التي طرأت على المنطقة عقب الإطاحة بنظام الشاه في إيران، والتدخل العسكري السوفيتي في أفغانستان عام 1979. وبحلول 21 يناير من عام 1980 أعلن الرئيس كارتر في رسالته إلى الكونجرس عن حالة الاتحاد الأمريكي مجموعة من المبادىء والأفكار التي ستمكن الولايات المتحدة من التحرك السريع في مواجهة الاتحاد السوفيتي، شكلت ما يعرف «بمبدأ كارتر» والتي تمحورت خطوطها العريضة في «اعتبار الولايات المتحدة لأية محاولة سوفيتية للسيطرة على منطقة الخليج اعتداء على مصالحها الحيوية، وستقوم بالرد على مثل هذا العدوان بشتى الوسائل لديها بما في ذلك القوة المسلحة».

وقد أكَّد البنتاجون في تقرير له رفعه للرئيس الامريكي في فبراير من العام نفسه على أن المواجهة العسكرية المحتملة مع الاتحاد السوفيتي قد انتقلت من موقعها التقليدي في أوروبا الغربية إلى مركز الثقل الجديد بمنطقة الخليج، كما ترجمت العسكرية الأمريكية التوجيهات العامة للاستراتيجية الامريكية في تقريري وزارة الدفاع الامريكية عامي 1979 - 1980 في حماية المصالح الحساسة للتحالف المعرضة لهجوم غير نووي في البلدان التابعة عن طريق مواجهة هذا الهجوم بمستوى حجمه، أي بدون اللجوء إلى استخدام الأسلحة النووية أو إلى التهديد باستخدامها، وأن يكون الرد سريعا وحاسما لإجهاض أي محاولة لفرض أمر واقع جديد؛ وأن تتوافر هذه القدرة بشكل دائم، وبدون التضحية بالقدرات الأمريكية على الدخول في قتال، أو منع قيام حرب في الوقت نفسه أو في فترة لاحقة، وان توفر هذه القدرة درجة عالية من الثقة يمكن الاعتماد عليها، وهو ما يتطلب تعزيز القدرات الهجومية وقدرات التدخل للقوات التقليدية للتعامل مع النزاعات المحلية في الشرق الأوسط والخليج والمحيط الهندي والقرن الافريقي، وتحديث القاعدة الامريكية في دييجو جارسيا، والبحث عن قواعد أخرى وتسهيلات إضافية في المنطقة، وإنشاء قواعد عائمة تعمل كمخازن للسلاح والعتاد علاوة على القواعد

الثابتة على الأرض، وإنشاء قيادة عسكرية جديدة تتولى زمام المسئولية بعد ان كانت مسؤولية المنطقة تقع في السابق على عاتق القيادة الأمريكية الخاصة بأوروبا، ودعوة الولايات المتحدة لحلفائها للمساهمة في واجبات الدفاع، وقد تبلورت هذه الدعوة في وجود قطع بحرية فرنسية وبريطانية وأسترالية في شمال المحيط الهندي، ومياه الخليج، والسعي الجاد لتشكيل قوة تدخل سريع متعددة الجنسيات دخلت طور التنفيذ في مارس عام 1980 عندما أعلنت الولايات المتحدة عن تشكيل القيادة المشتركة لقوات الانتشار السريع للرد بسرعة وفعالية، وربما بشكل وقائي في هذه الأطراف من العالم التي تتعلق بها مصالحها الحيوية. وصرح الجنرال بول كيلي قائد هذه القوات في 14 ابريل عام 1980 في مقابلة له مع مجلة «استراتيجي ويك» في إطار تحديده لحجم قواته «بأنه ليس هناك حد أقصى لعدد القوات التي يستطيع أن يستخدمها في وضع معين».

وتعتمد فكرة التدخل السريع بالأساس على القوات المركزية «عملياتيا» operationally centralised وهي تضم قوات متواجدة داخل أو خارج الولايات المتحدة، ولكنها خاضعة للقيادة المركزية الأمريكية، وقد واجه برنامج إنشاء قوة التدخل السريع في بداية عام 1979 صعوبات عديدة، منها ما يعود إلى فقدان الرؤية الأمريكية الموحدة حول الهدف من هذه القوات، ومنها ما يتعلق بتضارب الاختصاصات الفنية والادارية والقيادية بين مختلف القطاعات العسكرية المسؤولة، وتعود هذه المصاعب إلى الخلافات حول ضرورة إنشاء قيادة مستقلة لها، وعدم توزيع التبعية «العملياتية» بين أفرع الأسلحة المختلفة، والتي من المفترض اشتراكها في قوات التدخل، ويعني بها القوات البرية والبحرية والجوية ومشاة الاسطول، وبالإضافة إلى الفصل الإداري والقيادي والمسؤولية الميدانية برزت مصاعب جديدة عندما حاولت وزارة الدفاع تحديد القيادة الميدانية التي من المفترض أن تتولى مسؤولية قوات التدخل عند خروجها من الولايات المتحدة، وكان من أسباب هذه المصاعب أن الحدود الجغرافية لمنطقة العمليات في الخليج تقع خارج صلاحيات أيٍّ من قيادتي الجيش الامريكي في أوروبا وقيادة سلاح البحرية الأمريكي في المحيط الهادي، وقد عبر أحد ضباط هيئة الأركان عن هذه المشكلة بقوله: «هل يمكن اعتبار الخليج منطقة برية أو منطقة بحرية؟» فإذا كانت منطقة بحرية فإنها تتبع قيادة سلاح البحرية، وتصبح مسؤولة عن عمليات قوات التدخل السريع في المناطق البرية المجاورة لها، أما إذا كانت منطقة برية حيث يوجد النفط فإنها تتبع

قيادة الجيش في أوروبا: وفي منتصف فبراير عام 1981 رفعت لجنة عسكرية مختصة توصية إلى هيئة الأركان الأمريكية دعت فيها إلى تحويل قوة التدخل السريع من مقرها في ولاية فلوريدا إلى مقر الجيش الأمريكي في بروكسل، الأمر الذي ينهي عمليا الصراع على التبعية بين قيادتي الجيش والبحرية، ويؤدي إلى حماية أجناب حلف الناتو الأمر الذي سيؤدي بدوره إلى مد أجناب الحلف الحيوية من تركيا وحتى الحدود الأفغانية الإيرانية بالإضافة إلى منطقة الخليج.

وقد شكِّلَت نواة قوات التدخل السريع من الفرقة 82 المحمولة جوا، والتي يظل ثلث عددها البالغ 15,200 مقاتل في حالة تأهب دائم بالإضافة إلى الفرقة 101 المحمولة جوا، ووحدات القوات الخاصة الكوماندوز Rangers ووحدات مشاة البحرية المحمولة جواً، وتتألف كلتا الفرقتين من وحدات مشاة خفيفة التسليح دون دروع أو مدفعية ثقيلة، وهي مجهزة خصيصاً للعمليات الهجومية الخاطفة بدلاً من القتال الاستنزافي ضد الدروع، يساندها عدة أسراب مقاتلات ف ـ 111، ف ـ 15، وقاذفات مقاتلة من طراز سكاي هوك، وطائرات الدعم التكتيكي من طراز أ ـ 10 بالإضافة إلى طائرات الإنذار الجوي، والقاذفات التكتيكية والاستراتيجية التابعة لقيادة السلاح الجوي أمّا القوات البحرية فاشتملت على 3 مجموعات حاملات طائرات تتألف كل منها من حاملة طائرات واحدة، ومن 3 إلى 5 طرادات وفرقاطات ومدمرات مختلفة، وثلاث وحدات إنزال برمائية، وخمسة عشر سرب طائرات رصد واستطلاع بحرية، وتعمل حاملات الطائرات بالأسطول السادس الأمريكي بالبحر الأبيض والأسطول السابع بالمحيط الهادي كاحتياطي استراتيجي لها، بالإضافة إلى حوالي 800 طائرة نقل خصصت للعمل مع قوات التدخل، وكان من المتوقع الاعتماد كليةً على طائرات النقل خلال الشهر الأول من العمليات لدعم قوات التدخل حيث لم يكن من المتوقع. وصول سفن النقل البحري من الولايات المتحدة إلى منطقة الخليج قبل انقضاء ثلاثين يوماً من إعطائها أوامر التحرك؛ وذلك نظراً لأن القيادة الأمريكية لم تهتم في السابق بالنقل الجوي الاستراتيجي حتى بعد دخول طائرات النقل الاستراتيجية س ـ اكس الخدمة عام 1987، بالإضافة إلى عدم فعالية قاعدة دييجو جارسيا البحرية التي تبعد حوالي 2500 ميل بحري جنوب شرق الخليج، وقد أكدت ذلك نتائج مناورة النجم الساطع في مصر في نوفمبر عام 1980، فقد تطلب نقل كتيبة مشاة خفيفة مدعمة (800 جندي + 600 دعم) إلى ستة أيام كاملة واستخدم فيها 69 طائرة نقل ثقيلة

من طراز س - 141 جالاكسي، كانت تشكل ربع القوة الأمريكية من طائرات هذا النوع فضلا عن 11 طائرة من طراز س - 5 من أصل 74 طائرة، وهو أمر دعا الاستراتيجيين الامريكيين الى تبني فكرة التركيز المسبق أي التواجد العسكري الدائم للقوات الامريكية داخل وحول منطقة الخليج، وقد عكست شهادة جوزيف سيسكو نائب وزير الخارجية الأمريكية في مطلع عام 1980 أمام اللجنة الفرعية الخاصة بالشرق الأدنى وجنوب آسيا التابعة للجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكي هذا التوجه حول السياسة الأمريكية في منطقة الخليج كأحد مفردات مبدأ ريجان والذي جاء فيه:

«إن تقوية قدراتنا العسكرية الكلية في منطقة الخليج، وإنشاء وجود أمريكي ذي شأن هناك بأسرع ما يمكن وبصورة ملحة لأمْرٌ له أهمية رئيسية في حماية شريان النفط ذي الضرورة الحيوية، وسيكون ذلك إشارة لها معنى للاتحاد السوفيتي، وسيشجع أصدقاءنا في المنطقة ويعضدهم، كما أنه سيعزز الدور الرئيسي الذي تلعبه الولايات المتحدة في حل النزاع العربي - الإسرائيلي بما في ذلك المسألة الفلسطينية بالإضافة إلى أنه يمثل أفضل أمل في ردع أي تقدم سوفيتي محتمل نحو مضيق هرمز»[12].

وقد اقترن مبدأ ريجان باستراتيجية عسكرية أمريكية جديدة كان فحواها أن الحرب مع الاتحاد السوفيتي لن تكون محدودة في إقليم أو منطقة معينة، بل إنها سوف تكون على الأرجح حرباً كونية شاملة، الأمر الذي يستدعي نشر واستخدام القوات العسكرية الامريكية في العديد من مسارح القتال المحتملة في وقت واحد، كما أنها ستكون حربًا طويلة ومتشعبة، وسيكون من واجب الكونجرس الأمريكي دعم أي مجهود حربي قد تجد القوات الأمريكية نفسها ملزمة بالقيام به في أي منطقة من العالم، وذلك من خلال خطوات متدرجة تصل إلى حد إعلان التعبئة الوطنية العامة على جميع المستويات السياسية والاقتصادية والبشرية، وهذا يقتضي المحافظة على القدرات الهجومية للقوات النووية الاستراتيجية الأمريكية وإبقائها متعادلة على الأقل مع نظيرتها السوفيتية[13].

وقد ترجم المفكر الاستراتيجي الأمريكي هانسون و. بالروين في كتابه عن «استراتيجية الغد» والذي تصور فيه محددات الاستراتيجية الأمريكية خلال الثمانينات وفي عام 2000[14]، أن أي استراتيجية فعالة يجب أن تبنى على الخبرة،

وعلى دروس الماضي، ولكنها يجب أن تُشكَّلَ وتُوْضع في قالب مناسب لعالم الغد، وتبعاً لذلك رأى أن هناك حلولاً ثلاثة تبادلية رئيسية لاتباع استراتيجية شاملة تمكن الولايات المتحدة من أن تلعب دورها في الربع الأخير من القرن العشرين، ولكل منها مزاياها وركائزها وقيودها، وهي مترابطة ومتطابقة فيما بينها، وقد لخص بالروين الحل الأول في استراتيجية محيطية Oceanic of Maritime Strategy وهي استراتيجية ترتبط بالأساس بالقوات البحرية والقوة البحرية الجوية، ويكمن الحل الثاني في استراتيجية قارية Continental Strategy وهي استراتيجية سيطرت الى حد كبير على الفكر العسكري السوفيتي حتى أواخر الخمسينات، وأدت إلى دفع مجموعات كبيرة من القوات الأمريكية إلى القارات الأخرى بعد الحرب العالمية الثانية، وهي استراتيجية ترتبط بالأساس بالقوات البرية وبالسيطرة على مساحات العالم القارية، وهي مكملة للحل الثالث المتمثل في استراتيجية جوية فضائية Aerospace Strategy، وهي نظرية وضعت بذرتها الأولى في أثناء معارك القصف الجوي الاستراتيجي إبان الحرب العالمية الثانية، وانتهت ببرنامج حرب النجوم، مع ضرورة المزج بين هذه الاستراتيجيات جميعها كإجراء حتمي نتيجة التطور المتسارع في تكنولوجيا نظم التسليح سواء ماهو منها تقليدي أو نووي.

استمر مبدأا كارتر وريجان بتطبيقهما الخليجي طوال عقد كامل، كان من أهم ما اعتراهما من أحداث الحرب العراقية الإيرانية (1980 - 1988) إلا أن المتغيرات الحادة التي حدثت قرب الثمانينات بإقرار التعددية الحزبية في المجر (فبراير 1989)، وسقوط هونيكر، وهدم جدار برلين في 18 أكتوبر 1989، واعلان الجمهورية في المجر، وإنشاء أول نقابة مستقلة للعمال في ألمانيا الشرقية في 23 أكتوبر، وتفجر المظاهرات الصاخبة في كل من بلغاريا وتشيكوسلوفاكيا يومي 18 ,21 نوفمبر على التوالي، وانعقاد قمة مالطا بين الرئيسين بوش وجورباتشوف في 2 ديسمبر، والتي أعلن في ختامها نهاية الحرب الباردة، والصراع الأيديولوجي بين الشرق والغرب، وأخيراً سقوط شاوشيسكو في رومانيا في 22 ديسمبر 1989، أدت إلى انهيار الكتلة الشرقية ومن ثَمّ أفرزت الحاجة إلى نظام عالمي جديد كان من أهم ملامحه تبني استراتيجية جديدة تعتمد على توازن المصالح بدلا من توازن القوى، وإن ظلت الاستراتيجية الامريكية فيما يختص بتطوير برامج التخطيط الدفاعي عن منطقة الخليج والتواجد بجنوب غرب آسيا مستمرة، ففي تقرير لوزارة الدفاع موجه إلى الكونجرس في فبراير 1990 ورد ما مفاده «بأن التخطيط الخاص

بجنوب غرب آسيا سوف يركز على مجالٍ أوسع للتهديدات المحتملة لمصادر الطاقة في المنطقة وبخاصة في شبه الجزيرة العربية، كما قررت القيادة المركزية في دراستها رقم 2000 في مايو من العام نفسه عن المناخ الأمني انه للتعامل مع الصراعات الإقليمية فإن على الاستراتيجية الامريكية التكيف مع قدر كبير من الظروف التي لا يمكن التنبؤ بها، كما أوضح التقرير أيضاً أن لدى العراق القدرة على القيام بعمليات هجومية ضد منابع البترول في شبه الجزيرة العربية، كما أكد الرئيس الامريكي بوش على تلك الاستراتيجية في 8 أغسطس 1990 عقب غزو العراق للكويت في خطابه الموجه إلى الأمة بذكره: «ان ادارته كما هو الحال مع كل رئيس بداية من روزفلت وانتهاء بريجان متمسكة بأمن واستقرار الخليج».

نخلص من كل ما سبق إلى أن الشرق الأوسط قد أثبت منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية أنه مؤشر قياس لمصير المنافسة بين الدولتين العظميين، والتي كان من المحتمل أن تتحول إلى مواجهة نووية، وواضح أن الولايات المتحدة الأمريكية قد حددت مصالحها في هذا الشرق من نواحٍ سياسية واستراتيجية غير مباشرة، إذ سرعان ما اعترفت واشنطن بأنه مع ظهور الاتحاد السوفيتي كخصم أول لها في أعقاب الحرب العالمية الثانية أُصبح توازن القوى العالمي يعتمد جزئيا على التوازن الاقليمي بالشرق الأوسط، وكانت أهمية هذا الشرق بالنسبة للولايات المتحدة ترجع إلى أهميته لأعضاء حلف الناتو الذي أصبحت هي قاعدته، ونتيجة لذلك قبلت الولايات المتحدة أن تنخرط انخراطا عسكريا نشيطا في المنطقة، بينما انحصرت أهمية الشرق الأوسط بالنسبة للمصالح السوفيتية من تطلع الاتحاد السوفيتي المتزايد إلى التوصل لندية سياسية مع الولايات المتحدة ومن ثَمّ التوصل إلى دور عالمي له، وقد اسفر ذلك عن تداخل سياسي عسكري سوفيتي متزايد في العالم الثالث الذي يشكل الشرق الأوسط جزءاً مهماً منه، وكان النزاع العربي الاسرائيلي مسؤولاً إلى حد كبير عن توفير مدخل عسكري سوفيتي إلى المنطقة، بيد أن التناقض الأساسي بين الهدفين الأمريكيين المتمثلين في احتواء النفوذ السوفيتي ودعم اسرائيل لم يحتد إلا في أواخر الستينيات، واعتبارا من مطلع السبعينات أضحت مشكلة تأمين إمدادات البترول من منطقة الخليج تشكل هدفا رئيسيا بجانب هدف احتواء النفوذ السوفيتي؛ الأمر الذي حدا بالسياسة الأمريكية إلى بحث دور القوة في الدفاع عن المصالح المتعلقة ببترول الشرق الأوسط، ذلك أن غالبية الدول

الأعضاء في التحالف الغربي كانت وما زالت تعتمد بصورة مباشرة أو غير مباشرة على بترول هذا الشرق، وقد وصف جوزيف سيسكو مساعد وزير الخارجية الأمريكي في يونيو عام 1973 منطقة الخليج بأنها منطقة للولايات المتحدة فيها مصالح سياسية واقتصادية واستراتيجية مهمة، في الوقت الذي حدد فيه جيمس نويس نائب وزير الدفاع الأمريكي مصالح أمريكا واهدافها في المنطقة على أنها احتواء القوة العسكرية السوفيتية ضمن حدودها الحالية، واستمرار الوصول إلى نفط الخليج، واستمرار حرية السفن والطائرات الأمريكية في التحرك من المنطقة وإليها(15).

الغزو العراقي للكويت في الميزان الاستراتيجي

إن استعراض واقع العراق الداخلي منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية وحتى الغزو العراقي للكويت عام 1990 يدل على أن العراق بغيروحدة وطنية، وبغير حزب سائد كان مصنعا للانقلابات، كما لم يحقق حلولا لمشاكله في الحكم إلا في ظل نظام عسكري، ولعل ذلك يفسر مقولة حكام العراق بأن نظام الحكم الديموقراطي الغربي غير قابل للتطبيق في بلدهم. وعلى مدى نحو ثلاث حقب منذ انتهاء الحرب الكونية الثانية وحتى مطلع السبعينات طرأ على الجغرافيا السياسية لشبه الجزيرة العربية والخليج تغير طفيف؛ إذ كان التأثير السياسي لإنتاج البترول بطيئا في توضيح ذاته، ومن ثم اعتبر دور القوة في الدفاع عن المصالح المتعلقة بالبترول موضوعاً يخيم عليه الغموض، بيد أنه في نهاية الخمسينات طرأ تغيير على الأساس المنطقي الذي كانت تعتمد عليه بريطانيا فيما يتعلق بدور القوة في الدفاع عن المصالح البترولية، حيث لم يعد بالإمكان استخدام القوة في أية محاولة للاستحواذ أو الحصول على تسهيلات بترولية ضد رغبة أو إرادة الحكومات المحلية، وأضحى من الأفضل خلق ظروف سياسية يمكن من خلالها ضمان القيام بعملية التنقيب عن البترول، واستمرار تدفقه دون أي عائق نتيجة أيّ نزاع إقليمي؛ ولذلك سعى البريطانيون إلى دعم الاستقرار في منطقة الخليج من خلال نموذج استراتيجي كلاسيكي تمثل في قيام بريطانيا بنشر قواتها على نحو ينطوي على تهديد من أجل ردع أيّ نزاع إقليمي تستخدم فيه القوة المسلحة، وبدأ ذلك عمليا إبان التهديد العراقي للكويت من قبل عبد الكريم قاسم في يونيو عام 1961، وكذا استمرار تدفق البترول خلال وبعد حرب الأيام الستة عام 1967.

وبعد الانسحاب البريطاني من عدن عام 1967، ومن الخليج عام 1971، أضحت مسؤولية أمن المنطقة وتأمين منشآت البترول فيها مسؤولية محلية في المرتبة الأولى، لدرء أخطار ثلاثةٍ عن منابع البترول: تمثل الخطر الأول في التخريب نتيجة إمكانية تعرض عملية إنتاج البترول وعمليات شحنه وتسويقه لهجوم من جانب أفراد مسلحين، وانحصر الخطر الثاني في ما قد يترتب على إغلاق الممرات المائية المهمة في وجه ناقلات البترول، مثل احتمال خضوع مضيق هرمز ومضيق باب المندب لسيطرة حكومات معادية لمصالح الدول المستهلكة للبترول، أما الخطر الثالث فانبثق من احتمال نشوب قتال بين الدول الرئيسية المنتجة للبترول في منطقة الخليج، قتال يؤدي حتما إلى عرقلة شحنات البترول، وقد يتسبب أيضاً في إلحاق الدمار بمنشآت البترول، وكان تجنب مثل ذلك الاحتمال يعتمد إلى حد كبير على قدرة دول الخليج على وضع نظام أمن إقليمي فَعّال خاص بها، وقد ظل هذا النظام حتى منتصف السبعينات نظاما غير مستقر عبر عنه محاولة السيطرة على منطقة كركوك الغنية بالبترول، والتي كانت عاملا رئيسيا يكمن وراء القتال الذي نشب عام 1974 ضد الأكراد.

ولم تكن الولايات المتحدة ترحب بقرار بريطانيا بالانسحاب، وذلك لاضطرارها إلى إجراء إعادة تقويم لدورها في الخليج، وكانت سياستها تتمشى في ذلك مع مبدأ نيكسون بتأييد التعاون المحلي، ونقل موارد عسكرية ضخمة كي تمد إيران والسعودية بالقدرة النهائية على الدفاع ليس عن ذواتهما فحسب بل عن باقي دول الخليج أيضا، وفي هذا الإطار وافقت الحكومة الأمريكية عام 1971 على برنامج كان من المقرر أن يمتد العمل به حتى عام 1983 على بيع أسلحة ومعدات لكل من إيران والسعودية فيما اعتبر أكبر برنامج لنقل المواد العسكرية الأمريكية من ناحية الحجم والتكاليف، وقد تضمن معدات عسكرية حديثة للغاية ذات مدى لم يسبق له مثيل، تمتعت فيها إيران بمزايا خاصة في ضوء عوامل مثل الحجم والسكان واجمالي الناتج القومي في الخليج[16]. وخص البحرية الإيرانية منها نصيب كبير كي تشكل في النهاية قوة في المحيط الهندي للدفاع عن طريق نقل البترول، في حين كان بناء القوة العسكرية الإيرانية أمراً ذا قيمة في مواجهة الاتحاد السوفيتي حتى تقابل إمدادات الأسلحة السوفيتية للعراق، الأمر الذي دفع بإيران في ديسمبرعام 1971 إلى احتلال الجزر الثلاث: طنب الصغرى وطنب الكبرى وأبو موسى عند مدخل مضيق هرمز بالخليج، وكان من نتيجته قطع العراق لعلاقاته

الدبلوماسية مع إيران التي أعيدت عام 1973 بعد نشوب حرب أكتوبر. وقد وصل حجم مبيعات الأسلحة لإيران بسرعة إلى أبعاد لم تكن متوقعة، إذ إن حجم مثل ذلك التسليح لم يزد من تعميق اعتماد العراق على الاتحاد السوفيتي فحسب، وإنما خلق شكوكا في جميع ارجاء دول الخليج حول النوايا الإيرانية على المدى الطويل، وساعد في إشعال شرارة سباق التسلح، ووجد العراق في ذلك حافزا له من أجل الحصول على دعم تلك الدول في حالة مواجهته مع إيران، كما هدد ذلك الأمن الأقليمي ذاته، والذي أرادت إيران حمايته كحليف للولايات المتحدة في الشرق الأوسط.

وكان التوتر الذي خيم على العلاقات الإيرانية العراقية هو الأخطر، وقد تطور عقب انقلاب قاسم عام 1958 حتى أصبح توترا حادا في نهاية الستينات نتيجة للنزاع بين الدولتين حول حقوق الملاحة، وحول شط العرب، أي نزاع على الحدود، حيث تطالب العراق بإقليم خوزستان الإيراني الغني بالبترول، وفي أبريل عام 1969 ألغت إيران من جانبها معاهدة عام 1937 الخاصة بالملاحة في شط العرب، وفي ديسمبر عام 1971 احتلت الجزر الثلاث، وفي الفترة مابين أكتوبر 1972 ومايو 1974 تمّ تبادل إطلاق النيران عبر الحدود عدة مرات، ولم يمنع ذلك من توصل الدولتين إلى اتفاقية الجزائر عام 1975، وفيها تَمَّ الاتفاق على تخطيط نهائي للحدود بين الدولتين، وبعد ذلك اتسمت العلاقات بينهما بالهدوء وتوقف النزاعات على الحدود.

وبتفجر الثورة الإيرانية ضد الشاه في مطلع عام 1979، وبتصاعد أحداثها، أخذت النزاعات على الحدود تتصاعد هي الأخرى، فأخذ كلا الجانبين في تصعيد الاشتباكات، وارتبطت تلك التصعيدات بالهجمات الإعلامية العدائية من جانب كل من الطرفين تجاه الآخر، وتفاعل البعد الموضوعي للنزاع مع البعدين الايديولوجي والشخصي بين الزعامتين الإيرانية والعراقية[17]، لتبلغ ذروتها بإلغاء العراق من طرف واحد لاتفاقية الجزائر في 17 سبتمبر عام 1980 بعد أن رفض الجانب الإيراني طلب العراق بالتفاوض حول الحدود، وبعد ذلك بأيام وتحديدا في 22 سبتمبر 1980 كان قرار الحرب الشاملة من جانب العراق ضد إيران، والتي استمرت لثماني سنوات شهدت اعتداءات إيرانية على دول الخليج؛ لإشاعة عدم الاستقرار فيها للحد من

مساندتها للعراق، وشهد عام 1987 اعتداءات إيرانية على الكويت ببداية حرب الناقلات بين العراق وايران مما اضطر الكويت إلى الإعلان من جانبها في مايو 1987 انها ستبدأ في رفع الأعلام الأمريكية على ناقلاتها التي تصدر البترول عبر الخليج في يونيو، وبتوقف الصراع المسلح في الخليج بقبول إيران لقرار مجلس الأمن رقم 598 في 18 يوليو عام 1988، والذي نص البند الأول فيه على قبول وقف إطلاق النار (التقرير الاستراتيجي، 1989 :149) كان الواقع قد بلور زيادة التواجد الأجنبي في الخليج من خلال زيادة القوة العسكرية الأجنبية فيه، ورفع العلم الأمريكي على الناقلات الكويتية والاشتراك في عملية كسح الألغام التي زرعتها إيران في الخليج. (التقرير الاستراتيجي، 1988 :144). وفي مقابل القدرة العسكرية المتنامية لإيران، بدأت العراق من جانبها التخطيط لتطوير فعالياتها العسكرية، وكانت البداية في تحول الآلة العسكرية العراقية إلى الترسانة السوفيتية في نهاية الستينات بعد أن تولى حزب البعث العراقي السلطة في البلاد عام 1968، وعلى مدى عشرين عاماً وبدعم مالي مكثف من قبل دول الخليج بعد نشوب حرب الخليج الأولى عام 1980 تمكن العراق من إنشاء آلة عسكرية بالغة القوة ساهمت 11 دولة في تكوينها[18] وامتلك فضلا عن الأسلحة التقليدية كل أنواع الأسلحة فوق التقليدية بدءاً من القنابل النووية الذي صرح الأمريكي المشرف على مهام خبراء التفتيش على برامج العراق النووية بعد حرب تحرير الكويت بأن هذه الحرب قد منعت العراق من تصنيع 20 قنبلة ذرية بنهاية عام 1992[19] ومرورا بالاسلحة الكيماوية والبيولوجية، وحتى أسلحة التفجير الحجمي، وكان عماد هذه الآلة العسكرية قوة برية عملاقة بلغت 1,08 مليون مقاتل يساندها قوة جوية امتلكت أحدث الطائرات في العالم، ويدعمها دفاع جوي ذو إمكانات متفوقة، ولقد بدأت ملامح الجهد العراقي في هذا المجال تتبلور بمرور الوقت، حتى جنت القيادة العراقية ثمار حربها مع إيران في شكل طلب إيراني لوقف إطلاق النار.

وكما أسلفت، فإن الاتحاد السوفيتي كان على رأس قائمة موردي السلاح للعراق، وقد أفاد معهد أبحاث السلام الدولي في استوكهولم أن 53% من الأسلحة التي حصل عليها العراق في المدة من عام 1980 وحتى 1989 كان مصدرها الاتحاد السوفيتي، كما صرح هنري دودز المحرر العسكري لمجلة جينس البريطانية المتخصصة في الشؤون العسكرية أن 90% من سلاح القوات البرية

العراقية سوفيتي التصميم[20]، كما بلغ إجمالي الأسلحة السوفيتية للعراق في المدة من عام 1970 وحتى عام 1989، ما قيمته عشرون مليار دولار[21] من إجمالي 62,4 مليار دولار أنفقتها العراق على شؤون الأسلحة والتسليح في الفترة ما بين 1979 - 1988 ساهمت الكويت فيها بحوالي 19 مليار دولار[22]، وهو ما اعتبر رقما قياسيا بالنسبة لأي دولة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية[23].

وكانت فرنسا هي ثاني أكبر دولة مصدرة للسلاح للعراق بعد الاتحاد السوفيتي، وخاصة في أعقاب الثورة الإيرانية عام 1979، وقد قدر حجم هذا السلاح بخُمس القدرة العسكرية العراقية بتكلفة وصلت إلى أكثر من 45 مليار فرنك، وجاء في تقرير للمعهد الدولي لأبحاث السلام في باريس أن فرنسا والاتحاد السوفيتي والصين زودوا العراق بثمانين في المائة من احتياجاته الإجمالية من السلاح، كما أكد ان ميزانية الدفاع في العراق وصلت إلى 80 مليار دولار، بينما ميزانية الدفاع في فرنسا وصلت إلى 68,6 مليار، وبريطانيا 69,5 مليار، وألمانيا الغربية 41,3 مليار خلال السنوات العشر الماضية[24]، كما كانت فرنسا صاحبة الدور الرئيسي في مساعدة العراق في بناء مفاعله النووي وتزويده عام 1975 باليورانيوم، إلا أن العراق أخذ يخطط للتسلح بشكل سري في أعقاب ضرب هذا المفاعل في يونيو عام 1981، فكون شبكة من الشركات كستار يعمل خلالها للتزود بالمواد الأساسية والتكميلية لعملية التسلح التي كانت تصل عن طريق الوسطاء، وفي هذا الإطار أشارت مجلة دير شبيجل الألمانية إلى أن الحكومة الألمانية قد وافقت ـ دون قصد ـ على تصدير أسلحة للعراق بلغت قيمتها 1,3 مليار مارك أو ما يعادل 760 مليون دولار على مدى العشر سنوات الماضية[25]، كما أكّدت المجلة نفسها ان عدة شركات ألمانية قد تورطت في بيع أسلحة الدمار الشامل للعراق، في الوقت الذي كشفت فيه صحيفة الصنداي تايمز البريطانية عن أن شركة تكنولوجية بريطانية استخدمت منحة حكومية قدرها 3,4 مليون دولار لتصنيع معدات تم تصديرها رغم الحظر للعراق عام 1989، واستخدمها في بناء مصنع متطور للصواريخ[26]. ولعله من المفيد عقد دراسة مقارنة بين القدرة التسليحية للجيش العراقي عام 1980 سنة حربه مع إيران (IISS, 1979)، وفي عام 1990 سنة غزوه للكويت (IISS, 1989) حتى يمكن الوقوف على فارق القدرة بين العامين كما هو موضح بالجدول رقم (1) وأثرها بالتالي على صياغة القرار السياسي العراقي.

جدول رقم (1)

تطور تنامي القدرة العسكرية العراقية

مقارنة بعامي 1980, 1990

البيـــــان	1980	1990
التعداد العام	12,470,000 مليون نسمة	17,800 مليون
اجمالي القوات المسلحة	212 ألف	مليون
نفقات الدفاع	491,5 مليون دينار	12,9 بليون دينار
القوات البرية	180,000 جندي	950 ألف جندي/ 55 فرقة
القوات البحرية	4,000 جندي	5000 جندي
القوات الجوية	28,000 جندي	40,000جندي منهم 10دفاع جوي
الاحتياط	250,000	750,000 جندي
دبابات	1700 دبابة	5500 دبابة
عربة مدرعة	1500 عربة	10,000 عربة
مدافع ميدان	800 مدفع	3500 مدفع
		200صاروخ سكود بي 300كيلومتر
		400 صاروخ الحسين 650 كيلومتر
		400 صاروخ العباس 850 كيلومتر
قاذفات صاروخي متعدد الفوهات	—	500 قاذف
مدافع مضادة للطائرات	1200 مدفع	3,000 مدفع
قطع بحرية / أنواع	35 قطعة	55 قطعة
مقاتلات وقاذفات	277	600 طائرة
هليوكوبتر	176	160 طائرة

المصدر:

1) International institute of Strategic studies (IISS).
   1979 The Military Balance 1979- 1980, London.

2) ———
   1989 The Military Balance. 1989- 1990, London.

وعلى الرغم من أن هذه الترسانة العسكرية الضخمة لم تمنع من هزيمة الجيش العراقي في حرب تحرير الكويت، فإن الحقيقة التي لا يمكن تجاهلها أن

هذه الآلة الحربية المتنامية كانت أحد أهم الأسباب التي أغرت القيادة العراقية من المنظور السيكولوجي بغزو الكويت، ويتلخص رأي خبراء علم النفس في هذا الشأن في أن القوة العسكرية المتنامية عندما تشعر بأن جيرانها أقل منها قوة فإن ذلك عادة ما يغريها بالعدوان.

والراجح أن القيادة العراقية قد وضعت في حساباتها عندما قررت غزو الكويت عدم إتاحة الفرصة لحل عربي على المستوى الاقليمي، ومن ثَمَّ فإن التاريخ العسكري قد سجل دفع العراق لمائة ألف جندي بأسلحتهم المساندة خلال الأربعة أيام الأولى من بدء الغزو، وهو ما تطلب قوات مهاجمة قوامها 300 ألف جندي باعتبار أن أحد أساسيات فن الحرب احتياج الجندي المدافع في موقع محصن إلى ثلاثة جنود لمهاجمته، الأمر الذي لم يكن متاحاً لجيوش الأمة العربية. فالميزان العسكري لهذه الجيوش عام 1990 (التقرير الاستراتيجي، 1990, 167- 168) بغض النظر عن الموقف السياسي لدولها مقارنة بقوة العراق كانت ستتراوح كما هو موضح بالجدول رقم (2) بين 1,789 مليون مقاتل 13,471 دبابة، 7501 قطعة

جدول رقم (2)

التوازن العسكري للدول العربية عدا العراق

عام 1990

بيان الدول	قوات برية (بالألف)	دبابات	مدفعية/ قطعة	طائرة مقاتلة	هليوكوبتر مسلحة
دول مجلس التعاون الخليجي	164	1373	729	364	93
اليمن والصومال	129	1437	804	260	12
سوريا ـ لبنان ـ الاردن	502	5120	2472	570	176
مصر ـ السودان	518	2600	1420	486	75
دول المغرب العربي	476	2941	2076	636	88
المجموع	1789	13471	7501	2316	444

المصدر: التقرير الاستراتيجي العربي لعام 1989، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة: الأهرام، 1990، ص.ص. 167-168.

مدفعية، 2316 طائرة مقاتلة، 444 طائرة هليوكوبتر مسلحة، فلو خصصت كل الدول العربية من المحيط إلى الخليج 10% من قواتها المسلحة دون الوضع في الاعتبار حقائق الجيوبوليتيك والجيواستراتيجي وخواص الشعوب لمحاولة حل المشكلة عسكريا مع العراق فإنها كانت ستدبر في أحسن الحالات حوالي 180 ألف جندي، 1350 دبابة، حوالي 750 قطعة مدفعية، 230 طائرة قتال، 45 طائرة هليوكوبتر مسلحة. وهي قوة لا تجوز مقارنتها ـ عدديا ـ مع القوات العراقية بالكويت، والتي كانت تتمتع بالعمل من خطوط مواصلات داخلية.

ولعل ذلك يعلل الأسباب التي اضطرت القوات المتحالفة إلى حشد أكبر قوة عسكرية عرفها العالم منذ الانزال البحري في نورماندي 1944، حيث شارك في عملية عاصفة الصحراء مالا يقل عن 600 ألف جندي مشاة، خُصص لإسنادهم ما يقرب من 3500 دبابة وألفي طائرة مقاتلة قامت بغارات جوية مكثفة، اعتبرت من أشد الغارات الجوية ضراوة في التاريخ الحربي كله، حيث إن الخبراء العسكريين وجدوها ضرورية للقضاء على الآلة الحربية العراقية قبل بدء عمليات الهجوم البري.

وكانت القوات العراقية قد اجتازت الحدود الكويتية حوالي الساعة الثانية من بعد منتصف ليلة 2 أغسطس عام 1990، فأحدثت شرخا عميقاً في جدار التضامن والوفاق العربي، واعتبر هذا الغزو بمثابة المرحلة الأخيرة لأزمتي عامي 1961, 1973 اللتين عكستا الأهداف الأيديولوجية والاقتصادية للاستراتيجية العراقية، عندما وزعت الحكومة العراقية في 26 يونيو عام 1961 مذكرة على سفراء الدول العربية والأجنبية في بغداد ذكرت فيها «أن الكويت جزء من العراق، وأنها كانت تتبع البصرة منذ زمن طويل خاصة أثناء الحكم العثماني، وحتى اندلاع الحرب العالمية الأولى»، ومن بعدها أزمة عام 1973 عندما تأزمت العلاقات الإيرانية العراقية حول شط العرب، فاحتلت العراق في مارس عام 1973 جزءاً من المنطقة المتنازع عليها بينها وبين الكويت واضطرت للانسحاب منها بسرعة إزاء الضغط العربي العام عليها[27]، وهو ما يترجم أن الخلاف بين البلدين لم يكن نزاعاً إقليميا له سند، وأساس من القانون، وإنما سببه مطالبة العراق بأجزاء معينة من أراضٍ يعترف بأنها كويتية مدفوعا باعتبارات تتعلق بمصالح العراق الملاحية في الخليج.

ويمكن القول: إن الأزمة الثالثة عام 1990 قد أُضيف إلى مسبباتها بُعْدٌ ثالث شخصي تمثل في رغبة الرئيس العراقي صدام حسين في لعب دور شرطي الخليج، وذلك بعد انكفاء إيران على ذاتها، ومحاولة استعادة كفاءتها الاستراتيجية

في أعقاب حرب الخليج الأولى. يؤكد ذلك ما ورد بالتقريرين اللذين سربتهما الحكومة العراقية عقب غزوها للكويت عن لقاء الرئيس العراقي مع السفيرة الأمريكية في بغداد «مسز جلاسبي» قبل الغزو مباشرة، ولقائه مع القائم بالأعمال الامريكي «جوزيف ولسن» بعد أربعة أيام من الغزو. في المقابلة الأولى تحدث الرئيس العراقي عن حرصه على صداقته للولايات المتحدة، ودعوته لأن يُعَامَل معاملة خاصة في المنطقة «نريد أن نتعامل بحجمنا»، ثم أشار صراحة إلى أن «الذي يصادق العراق لا أظنه يخسر» (ص 11 من محضر الاجتماع)، في المقابلة الثانية مع القائم بالأعمال الامريكي، حاول الرئيس العراقي جاهدا إقناعه بأن الغزو ينبغي ألا يكون مصدراً لقلق الولايات المتحدة، وتساءل أكثر من مرة قائلا «أين الخطر على المصالح الأمريكية إن كان في الكويت أو خارجها» (ص 5 من محضر اللقاء)، وفي موضع آخر عاتب الرئيس العراقي الامريكان لاعتمادهم على «العناصر الضعيفة» في المنطقة، ثم تحول رأساً إلى النقطة الحاسمة بقوله «إنكم قادرون على تدبير مصالحكم مع العناصر القوية القومية الواقعية أكثر مما أنتم قادرون على ضمان مصالحكم مع الضعفاء». (ص 6 من المحضر).

ولقد اختلفت آراء الخبراء الباحثين في تحديد التاريخ التقريبي الذي اتخذت فيه القيادة العراقية لقرارها بغزو الكويت، والذي تمحور حول ثلاثة تواريخ، كان أولها عقب مؤتمر بغداد عام 1979، وثانيها عقب انتهاء الحرب العراقية الإيرانية في أغسطس عام 1988، وثالثها عندما بدأت أزمة عام 1990 بخطاب العراق إلى أمين عام الجامعة العربية في 15 يوليو 1990 والتي تصاعدت وأدت إلى وقوع الغزو. وفي هذا الإطار نرصد صعوبة التنبؤ الاستراتيجي لعقد كامل مسبقا، كما يستحيل التخطيط لإدارة أزمة في حجم حرب الخليج الثانية قبل وقوعها بأسبوعين فقط، ومن ثَمَّ فمن المرجح أن قرار الغزو قد اتخذ خلال المساحة الزمنية الواقعة بين أغسطس عام 1989 وأغسطس عام 1990، ويلفت النظر أن خطاب الحكومة العراقية الذي أرسل لأمانة الجامعة العربية والذي اعتبر الذريعة لتفجير الأزمة يتطابق في الأسلوب إلى حد كبير مع المذكرة التي وزعتها السلطات العراقية على السفراء العرب والأجانب في 26 يونيو عام 1961، مع اختلاف وحيد تمثل في أن العراق قد تعمد إرسال خطاب عام 1990 قبل أسبوعين بالضبط من بدء الغزو حتى لا يعطي الفرصة للاتصالات الدبلوماسية لحل الأزمة في إطار عربي. وعملت الاستراتيجية العراقية جاهدة على عدم الوصول بالأزمة إلى مرحلة الصدام

المسلح، ومن ثَمَّ تراوحت السياسة العراقية في إدارتها للأزمة ـ بعد الغزو ـ بين ترسيخ سياسة الأمر الواقع داخل الكويت، وإشعال حرب السفارات، وإغلاق الحدود في التاسع من أغسطس لمنع الرعايا الغربيين من مغادرة الكويت أو العراق، واتباع سياسة الخطوة خطوة في حل مشكلتهم، وتحييد الجبهة الإيرانية، والتحرك السياسي لدعم الموقف العراقي من غزو الكويت من خلال تقديم الاقتراحات المتتالية لهدف إضاعة الوقت باختلاق قضايا فرعية تؤدي إلى تشتيت الاهتمام الدولي بالقضية الأساسية، وبصورة موازية صاحب التصعيد العراقي تصعيد مماثل سياسي واقتصادي وعسكري من قبل قوات التحالف بزعامة الولايات المتحدة شكل صراعا ضاريا بين الإرادات، وأدى في نهاية المطاف ـ بعد استنفاد جميع السبل لحل الأزمة سلميا ـ إلى نبذ الحوار بالكلام وبدء الحوار بالمدافع اعتبارا من ليلة 17/16 يناير عام 1991، وبذلك انتقلت الأزمة إلى طور الحسم العسكري.

مثالب الاستراتيجية العراقية

من المؤكد أن الدراسة المتأنية للنتائج التي تمخضت عنها حرب الخليج الثانية سوف تقودنا بالتحليل إلى مجموعة من الأخطاء الاستراتيجية الفادحة التي وقعت فيها القيادة العراقية سواء أثناء التخطيط للأزمة أو إبان إدارتها، حيث إن هذه النتائج تتسق إلى حد كبير مع ما أدت إليه آليات الأزمة منذ نشوبها وحتى انتهائها.

واللافت للنظر أن الغزو جاء في وقت كان يشهد حملة غربية عنيفة ضد العراق بسبب تهديدات الرئيس العراقي صدام حسين بإحراق نصف إسرائيل بالأسلحة الكيماوية إن هي استخدمت السلاح الذري ضد أي دولة عربية[28]، وهي التهديدات التي وظفتها إسرائيل لمصلحتها جيدا على جميع الأصعدة، ودفعت بتداعياتها الرئيس العراقي إلى الإلحاح على الحصول على تأكيد أمريكي بأن إسرائيل لن تهاجم العراق نتيجة هذا التهديد اللفظي. وأزعم أن أهم وأخطر هذه النتائج من المنظور السياسي، هي عدم إدراك القيادة العراقية لحقائق التوازن الدولي الذي ساد العالم عقب الزلزال السوفيتي وبدء مسلسل انهيار الكتلة الشرقية اعتباراً من مطلع عام 1989، والقصور في تحليل نتائج قمة مالطا بين العملاقين الذي عقد في نهاية العام نفسه وانتهت بمقتضاه ـ كما أسلفنا ـ ما كان يعرف

بالحرب الباردة، ومن ثَمَّ انتقال الصراع على منطقة الشرق الأوسط والتي كانت تشكل ثغرة في منظومة الدفاع الغربي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية عام 1945 إلى طور جديد لم يكن مسموحا في صياغته الإخلال بقواعد اللعبة الاستراتيجية لصالح طرف دون آخر، وخاصة بالاستخدام السياسي للقوة العسكرية، وبالتالي يمكن القول: إن القيادة العراقية وإن نجحت في توقع ردود الأفعال على المستوى المحلي والإقليمي إلا أنها اخطأت قراءة مبادىء رؤساء الولايات المتحدة بدءا من مبدأ ترومان عام 1845 ونهاية بمبدأ ريجان عام 1980، فيما يتعلق بمسار تطور الاستراتيجية الأمريكية الخاصة بمنطقة الشرق الأوسط عامة، ومنطقة الخليج خاصة، والتي أقرها مبدأ كارتر عام 1978 لأول مرة بالتدخل العسكري عندما قال في خطاب له «إن أي محاولة من أي قوة خارجية للتحكم في الخليج سوف ينظر إليها بأنها هجوم على المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية، وإن مثل هذا الهجوم يجب أن يُصَدَّ بكل الطرق الضرورية بما فيها استخدام القوة العسكرية»(29).

ولقد اعتبر سكوكروفت مستشار الرئيس بوش للأمن القومي عندما غزت العراق الكويت بعد عملية خداع سياسي واستراتيجي على أعلى مستوى أن الرئيس العراقي ليس أقل عداوة أو تهديدا من أي عدوٍ آخر، وأن مبدأ كارتر مناسب للتطبيق في هذه الحالة، وقد اقترن هذا القرار السياسي بخطط عسكرية مدروسة سواء من قبل القيادة المركزية والتي تمثلت في الخطة 90 - 1002 لتحريك حوالي 100 ألف من القوات البرية إلى المنطقة في خلال من ثلاثة إلى أربعة شهور، أو من خلال الدراسات التي تلقاها العسكريون العراقيون الدارسون بكلية القادة والأركان الأمريكية اعتبارا من عام 1981 والتي أوضحت خطط الاقتراب العسكري الأمريكي لمنطقة الخليج في حالة تعرضه لأي تهديد خارجي. انظر الخريطة (U.S Army, 1981: 167)

في ظل هذا الطرح، فمن المؤكد أن القيادة العراقية لم تتوقع أن يؤدي عدوانها على الكويت إلى توحد العالم لأول مرة ممثلا في القوتين العظميين، والقوى الكبرى، والإقليمية، والقوى المحلية ـ رغم موقف بعض الأطراف العربية التي لم تعبر عن حقيقتها لظروف متباينة ـ في معارضة واستنكار هذا العدوان غير المسبوق على امتداد التاريخ الإنساني، والذي كان ترجمته الوحيدة افتقاد التجمعات الإقليمية في العالم العربي للمقومات الحقيقية التي توفر إطارا تنظيميا يضمن لأعضائها اتخاذ مواقف موحدة إزاء المخاطر أثر ـ بالواقع ـ تأثيرا على واقع

خريطة توضيحية

لخطط الاقتراب العسكري الأمريكي لمنطقة الخليج في حالة تعرضه لتهديد خارجي

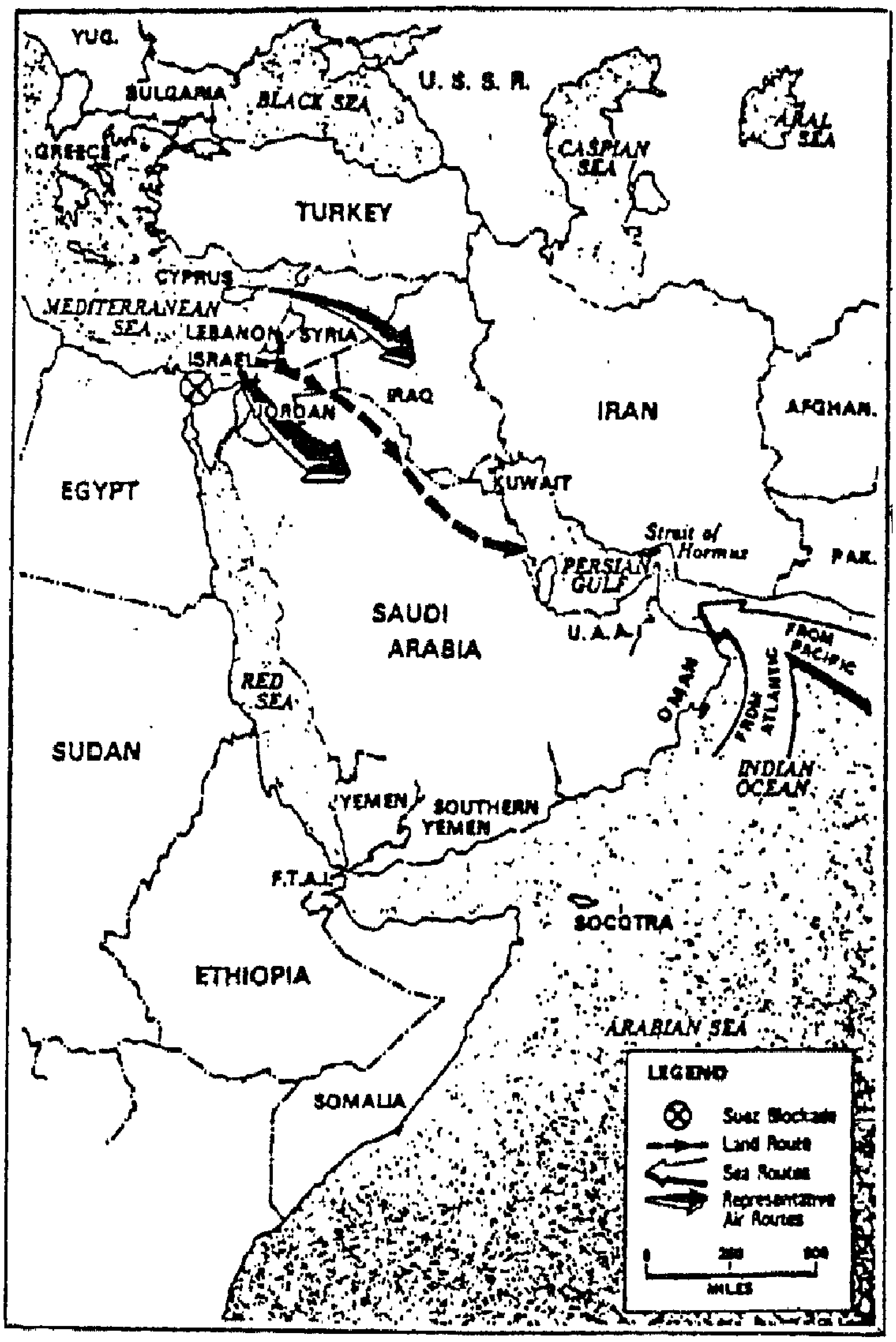

المصدر:

U.S.Army

1981 "The Middle East Issues and Interests" Vol 1.
General Staff. College, Fort Leavenworth, Kansas, U.S.A. P. 167

ومستقبل العديد من القضايا العربية الأساسية، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية، حيث أتاح الغزو العراقي فرصة نادرة لإسرائيل لإجهاض الانتفاضة الفلسطينية، وإنهاء عملية توطين المهاجرين السوفيت دون ضجة، وترسيخ حالة التمزق والانشقاق في العالم العربي[30].

ويقودنا رصد نتائج الغزو من المنظور الاقتصادي إلى أن القيادة العراقية إما أنها قد تعجلت القيام بالغزو دون انتظار لحل المشاكل الاقتصادية التي نجمت عن حرب الخليج الأولى، والتي بلغت خسائرها حتى عام 1985 حوالي 416 مليار دولار متخطية بذلك العائدات الاجمالية من النفط منذ أن بدأت العراق وإيران في بيع نفطهما للأسواق العالمية بحوالي 52 مليار دولار[31] واضعة في اعتبارها تعويض هذه الخسائر بالاستحواذ على 20% من الاحتياطي العالمي للبترول، بالإضافة إلى عائدات النفط الكويتي، وبالتالي التأثير في الأسعار العالمية لهذه السلعة الاستراتيجية العامة، وإحداث تضخم بها قد يدفع الغرب إلى محاولة حل الأزمة سياسيا، وهو أمر سيؤدي إلى تحقيق العراق لمكاسب استراتيجية مهمة تنحصر في الصرف المكثف على البرنامج النووي العراقي من جهة، والخروج بأقل خسائر ممكنة نتيجة فرض الحصار الاقتصادي الدولي على العراق من جهة أخرى.

ولقد أدى الغزو العراقي للكويت إلى انعكاسات عربية وعالمية، فمن المنظور العربي أدى الغزو إلى اضطراب الأوضاع الاقتصادية في عدد من الدول العربية، وخاصة الكويت والعراق، نتج عنها بالضرورة ترشيد استهلاك السلع الأساسية في كل من العراق والكويت لاسيما في الأرز والدقيق، والذي تناقص بمقتضى إعلان وزارة التجارة العراقية في 13 نوفمبر 1990 نصيب المواطن العراقي منها إلى نصف كيلوجرام شهريا بعد أن كان كيلو ونصف[32]، الأمر الذي أدّى إلى اشتعال الأسعار بالسوق السوداء، ومنها الارتفاع الحاد في أسعار النفط، وإعادة توزيع الإنتاج بين أعضاء الأوبك بعد توقف تصدير البترول من العراق والكويت في أعقاب الغزو، وكان هذا الإنتاج قد انخفض من 1,7-3,4 مليون برميل/ يوميا على التوالي خلال يوليو 1990 إلى 0,5-0,1 مليون برميل يوميا على التوالي خلال سبتمبر، ورغم زيادة عدد من دول الأوبك لإنتاجها لتعويض هذا النقص وأهمها المملكة العربية السعودية إلا أن إجمالي إنتاج الأوبك هبط من 23,6 مليون برميل يوميا خلال يوليو 1990 إلى 22,2 مليون برميل خلال سبتمبر من نفس العام[33]، ومنها بروز اعتبارات الأمن والدفاع على حساب متطلبات التنمية وخاصة خلال

العقد القادم مما سيؤدي بدوره إلى صرف فوائض البترول العربية المستثمرة في الغرب على أعمال إعادة التسليح بكل ما يترتب على ذلك من تأثير على الهياكل الاقتصادية والمستويات المعيشية في الأقطار المختلفة.

وكان من طبائع الأمور أن ينعكس هذا الوضع على عدد من الدول العربية، وقد تراوحت هذه الانعكاسات بين عودة العمالة لهذه الدول من العراق والكويت وآثارها على الميزانية العامة بدءا من النفقات التي تحملتها الحكومات لتسهيل عودة هذه العمالة، ومروراً بالنقص المتوقع في حصيلة الضريبة المفروضة على هذه العمالة بالخارج، ونهاية بتقلص تحويلات العاملين بالخليج وارتفاع معدلات البطالة من ناحية، وتقلص الدخل بين السياحة من ناحية أخرى، ويضاف إليها جميعا تقلص إيرادات رسوم المرور في قناة السويس بالنسبة لمصر. أما الانعكاسات الاقتصادية لأزمة الخليج على المستوى العالمي، فهي فضلا عن أنها قد أنعشت شركات البترول العالمية، وشركات الأسلحة والتسليح في وقت كانت تحتاج فيه هذه الشركات إلى دفعة قوية لإخراجها من حالة الركود التي كانت تعتريها في أعقاب حرب الخليج الأولى عام 1988، إلا أن هذه الانعكاسات سوف تتمحور مستقبلا حول الطاقة واستمرار تدفقها، واحتمالات اتجاهات أسعار البترول على المدى القصير والطويل، وردود الأفعال التي سوف تتبعها الدول الرئيسية في النظام الاقتصادي العالمي للسيطرة على هذه الأسعار فيما هو قادم من سنوات.

وليس هناك من شك في أن الوقت مازال مبكرا لاستخلاص نتائج متكاملة للبعد العسكري لحرب الخليج، وفي هذا الإطار نرصد لجوء كلا الطرفين المتصارعين إبان المراحل الأولى للأزمة إلى أساليب الحرب النفسية لردع الطرف الآخر من تصعيدها واللجوء إلى الخيار العسكري، مستخدمين في ذلك القسمات الرئيسية للمجتمع الإعلامي المعاصر والتي تشكلت نتيجة الثورة التكنولوجية في مجال الاتصال، وفي هذا السياق نلحظ لجوء القيادة العراقية إلى التعبير عن مواقفها «بالكلمة»، والتحذير من خسائر بشرية فادحة ستدفع القيادة الأمريكية بالضرورة إلى طلب وقف إطلاق النار كما جاء على لسان الرئيس العراقي قبيل المعركة عندما صرح بقوله: «إن العرب يجب أن يتعلموا القتال لفترة طويلة، وأن موت 5000 جندي أمريكي سوف يدفع بالولايات المتحدة في النهاية إلى الانسحاب». بينما لجأت القيادة الأمريكية إلى التعبير «بالصورة» عما سيحل بالآلة العسكرية العراقية نتيجة استخدام الأسلحة المتطورة والقنابل الذكية والنظام الآلي لإدارة المعركة.

ومن المؤكد، أن القيادة العراقية كانت موقنة ـ لأسباب متباينة ـ بأن قوات التحالف لن تلجأ إلى خيار الحرب، وإن لجأت إليها فإن الهدف النهائي لها سوف يتمحور حول تحرير الكويت دون تدمير العراق، ومن ثَمَّ كانت الصورة الضاغطة على ذهن هذه القيادة هي سيناريو حرب يونيو عام 1967 وبعض الدروس المستفادة من الحرب العراقية الإيرانية، إلا أن من الراجح أن الاسترخاء الذهني لمقولة إن الجيش العراقي كان يشكل القوة الرابعة في العالم قد حجب الرؤية عن مخططي الحرب العراقيين لاستخلاص الحقائق من التحليل النهائي لقياس عناصر الكفاءة القتالية الخمس لأي قوة عسكرية والتي يمكن بلورتها فيما يلي: القوة البشرية، كفاءة الأسلحة والمعدات ومدى تقدمها تكنولوجيا، مستوى التدريب القتالي، الانضباط العسكري، الروح المعنوية.

فيما يختص بالعنصر الأول، القوة البشرية، فإنه بالرغم من أن تعداد الجيش العراقي قد بلغ ـ رقميا ـ قبل الغزو حد المليون مقاتل، إلا أن الأداء القتالي الذي كان متوقعا من هذا المليون كان يشير إلى تواضعه لسببين: أولهما: أن الأربعة عوامل الأخرى للكفاءة القتالية تؤثر في محصلتها النهائية بطريق مباشر على هذا الأداء، وثانيهما: تباين المستوى الطبي والثقافي والمهني والنفسي بنسب متفاوتة بين المقاتلين، وخاصة بين الجيش النظامي والجيش الشعبي، يؤكد ذلك إعلان القيادة العراقية خلال مرحلة الإعداد للحرب إنشاء خمس فرق عسكرية خلال أسبوع، وطبقاً للمفاهيم العسكرية فإن الإعلان عن دخول وحدات مشكلة حديثا الخدمة يتم بعد استكمال تسليحها وتدريبها، ويستغرق ذلك بالنسبة للفرقة حوالي خمس سنوات، الأمر الذي يدفع إلى الاعتقاد بأن القيادة العراقية قد ركزت جل اهتمامها على الكم دون الكيف متأثرة في ذلك بدروس حربها مع إيران، وإن هذه الفرق ليست في حقيقتها أكثر من جيش شعبي لم تجد القيادة له ضباطاً فاستدعت للخدمة ضباطاً من الاحتياط ممن تزيد أعمارهم على 40 عاما، والراجح أن قوات التحالف قد استغلت هذا الواقع وحاولت أن تصنع من هذا الجيش شبحا مخيفا استثمرته القيادة العراقية في إطار الحرب النفسية بينما الحقيقة أنه لم يكن بهذا القدر من القوة على الإطلاق. ويرتبط العنصر الثاني الخاص بكفاءة الأسلحة والمعدات ومدى تقدمها ارتباطا وثيقا بالعنصر الأول، ومدى كفاءة أفراد الجيش في استخدام أسلحتهم ومعداتهم، بمعنى أن السلاح بالرجل الذي يعمل عليه، وليس الرجل بالسلاح، والتاريخ العسكري مُتْخَم بالأمثلة التي استطاعت فيها قوة أقل

عددًا وأكثر كفاءة في استخدام سلاحها في إلحاق الهزيمة بقوة أكثر منها عدداً وأقل كفاءة. ويعتبر في حكم المؤكد أن القيادة العراقية كانت تعتمد في تصورها لسيناريو إدارة الحرب على أفكار ومفاهيم الستينات والسبعينات الخاصة «بحرب المواضع» والتي تعتمد على الحشد والصمود وإطالة أمد المعركة بغرض استنزاف قدرات المهاجم، وإجباره على الانسحاب، بينما تبنت قوات التحالف أسلوب «حرب الحركة» التي استهدفت القضاء على وسائل التحكم والسيطرة، والتأثير في الآلة العسكرية والمدنية العراقية وصولا إلى شل وإعطاب آلة الحرب للخصم قبل تدميرها، والراجح أن القيادة العسكرية العراقية لم تطلع على توجيه العمليات للجيش الأمريكي رقم ف م 100-5 الصادر عام 1983 والذي أوضح تفاصيل العقيدة القتالية للمعركة الجو ـ برية التي اعتمدت على استراتيجية الهجوم العميق لكسب المعركة في مواجهة عدو يتمتع بالتفوق العددي، والعمق الدفاعي لحرمانه من استمرار تحقيق الحشد في الأنساق الخلفية، وإطالة زمن المعركة، وكانت العناصر الرئيسية لتنفيذ تلك الاستراتيجية نظام كشف وتمييز للأهداف على الحد الأمامي للدفاعات وفي العمق، ونظم نيران ذات قدرات عالية في الدقة والمدى، ونظام كفء للقيادة والسيطرة لتحقيق التنسيق بين كل الوسائل المتاحة في التوقيت والمكان الصحيحين، ومن ثَمَّ أخطأت هذه القيادة رصد تقويم التطور المذهل الذي طرأ على منظومة التفاعل المتبادل والمستمر بين التكنولوجيا وفن الحرب، والتي كانت أحد أهم دروس حرب فيتنام.

ويمثل العنصر الثالث، مستوى التدريب القتالي، المحصلة النهائية لتفاعل الخبرة المكتسبة من معارك، أو حروب سابقة مع التدريب على الأسلحة الجديدة المتطورة، وتحت هذا النسق يمكن القول بأن المعارك التي خاضتها القوات العراقية طوال سنوات حربها مع إيران قد أكسبتها قدراً ما من الخبرة القتالية إلا أنه بتحليل جميع هذه المعارك طوال السنوات الثماني التي استغرقتها الحرب نلحظ أنه ليست هناك معركة كبيرة توافرت لها جميع مفاهيم فن الحرب أو معظمها يمكن بمقتضاها الحكم على المستوى الحقيقي لأداء القوات العراقية، وذلك من منطلق أسباب عدة يمكن تلخيصها على النحو التالي: إنه بعد خمسة أسابيع من بداية الحرب في 23 سبتمبر 1980 لم يدخل أيٌّ من طرفي النزاع معركة حاسمة بالمعنى المتعارف عليه، يؤكد ذلك تواضع الخسائر في الأسلحة والمعدات التي أعلنها كلا الطرفين المتحاربين مع التهويل الكبير في حجم الخسائر في الأرواح، والتي كانت

توصف دائماً بأنها فادحة، كما تأكد بعد بضعة شهور من الحرب بطء الهجوم العراقي، وعدم استغلال النجاح بعد اختراق الأراضي الإيرانية في الوقت الذي وضح فيه عدم قدرة القوات الإيرانية على شن هجوم مضاد على أيّ مستوى، واتبعت إيران خلال سنوات الحرب أسلوب «الموقعة العامة» (التقرير الاستراتيجي، 1988 :153) كوسيلة لتحقيق أهدافها الرئيسية بالإضافة إلى المعارك المحدودة والضربات الصاروخية الفردية، بينما اتبع العراق طوال الحرب لاستراتيجية دفاعية شديدة الحذر بالتزام الدفاع على البر وتوجيه ضربات جوية إلى المنشآت الاستراتيجية الإيرانية مع تركيز خاص على منشآت تصدير النفط والناقلات، كما لم يرصد قيام أيّ من الطرفين بهجوم ليلي على نطاق واسع.

وتأسيسا على ما تقدم، يتضح أن معارك الحرب العراقية الإيرانية كانت في معظمها صورة متطورة من معارك حرب الاستنزاف على الجبهة المصرية 1968 - 1970، ولكن مع اختلاف جوهري تمثل في أن مصر قد طبقت الدروس التي استفادتها من حرب الاستنزاف في حرب اكتوبر عام 1973 مع العدو نفسه، بينما طبق العراق خبرته القتالية من حربه مع إيران مع قوات متعددة الجنسيات تختلف في تفكيرها فيما يختص بفن الحرب اختلافا بينا مع العقيدة القتالية الإيرانية، وثمّة علاقة وثيقة بين العنصرين: الرابع والخامس والمتمثلين في الضبط والربط والروح المعنوية حيث يتناسبان طرديا مع بعضهما البعض باعتبار أن الروح المعنوية هي العامل الوحيد غير الخاضع للقياس فليس هناك جهاز ما يمكنه قياس الحالة النفسية والروح المعنوية للمقاتل، ومن ثمّ يمكن الحكم على مدى انضباطه، ويتم الاعتماد أساساً في تقدير الروح المعنوية للمقاتلين على سلوكهم وردود أفعالهم، والفيصل في كل الأحوال في الحكم على الروح المعنوية لمقاتلي جيشٍ ما هو مستوى أدائهم خلال إدارة المعارك، وتلعب قناعة المقاتل في مدى مشروعية الحرب التي يخوضها، وكذا الترتيبات الإدارية المتوافرة له دوراً كبيراً في صياغة الروح المعنوية لهذا المقاتل.

وإذا طبقنا هذه القواعد والمعايير على مقاتلي الجيش العراقي في الكويت أمكننا التنبؤ سلفاً بسلوك هؤلاء المقاتلين بمجرد بدء الحرب واحتدام القتال.

وبالرغم من هذه المثالب، ستظل هناك تساؤلات مطروحة تحتاج لمدٍ طويلة نسبيا لحسمها من المنظور التاريخي، يمكن تصورها في إطار مجموعة من علامات الاستفهام على النحو التالي: منذ متى كانت الكويت في الخلفية الفكرية

للقيادة العراقية؟ وما التوقيت الصحيح الذي تبلورت فيه نية الغزو والتي تحولت إلى قرار فيما بعد؟ وهل وضع التوازن الدولي في مرحلة ما بعد انهيار الكتلة الشرقية في الاعتبار عند اتخاذ هذا القرار الخطير؟ وما العوامل السيكولوجية التي ساعدت على تعنت القيادة العراقية على مدى 167 يوما منذ 2 أغسطس 1990 وحتى السادس عشر من يناير عام 1991؟ وما العوامل التي رسخت من قناعة القيادة العراقية حتى 16 يناير 1991 بأن القوات المتحالفة لن تشن الحرب؟ هل القيادة العراقية كانت مقدرة للمقارنة العددية والنوعية والنيرانية بين الجيش العراقي وبين القوة المتعددة الجنسيات؟ وما العوامل السياسية الضاغطة التي جعلت القيادة العراقية تتجاهل الإنذار الأخير للقيادة الأمريكية قبل أن تبدأ الحرب كامتداد للسياسة ولكن بوسائل أخرى؟.

الهوامش

(1) الحرب الباردة مصطلح عدا بديلا لمصطلح الصراع الدولي القديم على الساحة الأوروبية وإن بدا في صورة أشد وأعنف فأصبح بديلاً عن الحرب الساخنة التي انتهى إليها الصراع الدولي القديم في حربين عالميتين لم يعد لهما مكان في ظل أسلحة الدمار الشامل الجديدة الكفيلة بالقضاء على كل صور الحياة فوق الأرض وفناء الجنس البشري بأسره، وأضحت الحرب الباردة صورة لصراع يدور بين عالمين متباينين في جذورهما متنافرين في سياستهما.

(2) معاهدة حلف شمال الأطلسي وقعت في 4 ابريل عام 1949 وبمقتضاها اتفق الأطراف على أن أي هجوم مسلح على طرف أو أكثر من أطرافها في أوروبا أو أمريكا الشمالية سوف يعتبر هجوماً عليها جميعاً، وان كلاً منهم سوف يعاون منفردا وبالاشتراك مع باقي الأفراد الطرف المعتدى عليه باتخاذ الاجراءات اللازمة بما في ذلك استخدام القوة المسلحة.

(3) ميثاق وارسو هو حلف عسكري متعدد الأطراف، أنشىء في صورة معاهدة صداقة للمساعدة والتعاون المتبادلين، وقد وقع في وارسو في 14 مايو عام 1955بواسطة حكومات الاتحاد السوفيتي، ألبانيا، بلغاريا، تشيكوسلوفاكيا، ألمانيا الشرقية، المجر، بولندا، رومانيا. وقد تركت البانيا الحلف في سبتمبر عام 1968بعد أن اقتصر على الدفاع فقط عن الأراضي الأوروبية للدول الأعضاء.

(4) انظر مجلة البترول، مجلد 27، العدد 3 ,1990، ص 20.

(5) أعيد تأكيد القرار عام 1961.

(6) انظر مجلة فورن أفيرز، آسيا بعد فيتنام، العدد 46، أكتوبر 1967، ص 111 -125.

(7) أدلى كيسنجر بهذه الملاحظة في محاضرة ألقاها عام 1976.

(8) عندما أعيد انتخاب الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون عام 1972 لمدة رئاسة ثانية، بادر بتقرير مجموعة من الاسبقيات والخطوط الارشادية للسياسة الخارجية الأمريكية، وكان من البداهة أن تكون فيتنام على رأس جدول الأعمال وإعادة العلاقات بين الدول العظمى بضم الصين إليها.

(9) تقلص حجم القوات الأمريكية من 3,5 مليون جندي عام 1968 إلى حوالي 2 مليون عام 1979.

(10) تبلغ المسافة بين قاعدة العمليات في الولايات المتحدة وبين منطقة الخليج حوالي 8500 ميل بحري عن طريق قناة السويس، 12,000 ميل بحري عن طريق رأس الرجاء الصالح.

(11) انظر النشرة الاستراتيجية، العدد 21، مركز العالم الثالث للدراسات والنشر ـ لندن، 20 نوفمبر 1980.

(12) انظر النشرة الاستراتيجية العدد 3، مركز العالم الثالث للدراسات والنشر ـ لندن 13 مارس 1980.

(13) انظر النشرة الاستراتيجية، العدد 14، مركز العالم الثالث للدراسات والنشر ـ لندن 13 أغسطس 1981.

(14) المحرر العسكري السابق لجريدة نيويورك تايمز.

(15) انظر النشرة الاستراتيجية، العدد 9، مركز العالم الثالث للدراسات والنشر ـ لندن ص 27.

(16) يتضح ذلك عند القاء نظرة على أرقام منتصف السبعينات:

	ايران	العراق	السعودية
اجمالي الناتج القومي	35,6 بليون دولار	5,6 بليون دولار	12 بليون دولار
عدد السكان	33,18 مليون نسمة	11,09 مليون نسمة	8,9 مليون نسمة
الحجم الكلي للقوات المسلحة	250 ألف جندي	135 ألف جندي	47 ألف جندي

المصدر: التوازن العسكري، 1975 - 1976، لندن

(17) انظر مجلة السياسة الدولية، عملية صنع قرار الحرب العراقية الايرانية من جانب العراق، العدد 85, 1986 ص 90.

(18) انظر جريدة الاخبار القاهرية: الصادرة في 9 فبراير 1991.

(19) انظر جريدة الحياة: الصادرة في 15 مارس 1992.

(20) انظر جريدة الأهرام القاهرية: الصادرة في 26 فبراير 1991.

(21) انظر مجلة المصور: العدد الصادر في 22 فبراير 1991.

(22) انظر مجلة الصياد اللبنانية: العدد الصادر في 12 اكتوبر 1990، ص 24.

(23) انظر جريدة الأهرام القاهرية: العدد الصادر في 30 ابريل 1991 نقلا عن لوموند دبلوماتيك.

(24) انظر مجلة المصور القاهرية: العدد الصادر في 15 فبراير 1991.

(25) انظر مجلة دير شبيجل الألمانية: العدد الصادر في 6 ابريل 1991.

(26) انظر جريدة الأهرام القاهرية: العدد الصادر في 27 مايو 1991.

(27) انظر مجلة السياسة الدولية، جذور الأزمة بين العراق والكويت، العدد 102 ,1990 ص 16.

(28) محضر اجتماع الرئيس العراقي صدام حسين مع وفد الكونجرس الامريكي يوم الخميس 12 ابريل 1990

(29) المؤسسة العربية للدراسات والنشر، سلسلة الدراسات الاستراتيجية رقم 9 ص 31.

(30) انظر جريدة الأهرام القاهرية: العدد الصادر في 22 سبتمبر 1990، ص 7.

(31) انظر جريدة الأنباء الكويتية: العدد الصادر في 4 ديسمبر 1986.

(32) انظر جريدة الجرائد العالمية: الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة، الصادرة في 4 ديسمبر 1990، ص 3.

(33) انظر مجلة البترول، مجلد 29، العدد الثالث، 1990، ص 50.

المصادر العربية

حافظ، ح

1966 المشكلات العالمية المعاصرة، القاهرة، الدار القومية للطباعة والنشر.

ديني، ب

1990 نظرة شاملة على السياسة الخارجية الأمريكية (ترجمة ودودة عبد الرحمن بدران) القاهرة، الدار الدولية للنشر والتوزيع.

شلبي، أ

1983 قراءة جديدة للحرب الباردة، القاهرة، دار المعارف.

فؤاد، أ

1954 أمريكا في الشرق الأوسط، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية.

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية

1990 التقرير الاستراتيجي العربي لعام 1989، القاهرة، الأهرام.

———

1989 التقرير الاستراتيجي العربي لعام 1988، القاهرة، الأهرام.

المصادر الأجنبية

International Institute of Strategic Studies (IISS)
1979 The Military Balance, 1979- 1980, London.

———
1989 The Military Balance, 1989- 1990, London.

U.S. Army
1981 "The Middle East Issues and Interests" Vol 1.
General Staff College, Fort Leavenworth, Kansas. U.S.A, p. 167.

مجلة العلوم الاجتماعية في مجلدات

تعلن «مجلة العلوم الاجتماعية» عن توفر الأعداد السابقة من المجلة ضمن مجلدات أنيقة، يمكن الحصول عليها من قسم الاشتراكات مباشرة، أو بالكتابة الى المجلة على عنوانها التالي:

مجلة العلوم الاجتماعية

ص. ب: 27780 صفاة ـ الكويت 13055

فاكس 2549421

أو الاتصال تلفونياً لتأمينها على الهاتفين التاليين:

2549421 - 2549387

ثمن المجلد للمؤسسات: خمسة عشر ديناراً كويتياً أو ما يعادلها
ثمن المجلد للافراد: خمسة دنانير كويتية أو ما يعادلها
ثمن المجلد للطلاب: ثلاثة دنانير كويتية أو ما يعادلها

مناقشات
مراجعات كتب
مصادر أجنبية
خاصة بأزمة الخليج

الاحتلال العراقي للكويت: بين النظام الدولي والنظام الإقليمي، بين التفكير العلمي والإيديولوجيا المغامرة.

شفيق ناظم الغبرا
قسم العلوم السياسية / جامعة الكويت

أهدف عبر هذه المناقشة إلى بلورة جملة من الآراء المتعلقة بأزمة الخليج واحتلال العراق للكويت، فمن جهة سوف أتعرض للسياسة العراقية إبان أزمة الخليج وعلاقتها بالنظام الدولي، ومن جهة أخرى سوف أناقش العديد من القضايا الفكرية العربية التي تحكمت بمسار الأزمة وأثّرت بنتيجتها، وعبر الإجابة على بعض الأسئلة المتعلقة بطبيعة السياسة العراقية في ظل النظام الكوني السائد قبل وإبان الاحتلال العراقي للكويت، وعبر الإجابة علٰى أسئلةٍ حول طبيعة الإطار الفكري المتحكم بالعقلية الجماهيرية والسياسية ربما نكون قد ساهمنا في حوار الأفكار الضروري لاستخلاص بعض الدروس من دروس هذه الأزمة.

وبينما زلزلت أزمة الخليج الكثير من المفاهيم حول العروبة ومعناها إلا أنه من الواضح والبين أن لا أَحَدَ يستطيع إلغاء الثقافة، والجغرافية، والتاريخ، والحضارة، واللغة، وغيرها، فهذه معطيات تؤثر في جميع المجتمعات العربية، وعلى كل صعيد، وهذه المعطيات المتعددة الوجوه قد تكون مصدر قوة وعزة للبلدان العربية، وقد تكون مصدر الدمار والنكبة كما حصل إبان احتلال العراق للكويت، لكن وفي المقابل، وهذا منطلق المناقشة، علينا أن نجاهد من أجل مضمونٍ للعروبة يتناسب والتجربة المكتنزة، كما ويتناسب وسنة التطور والتعلم مما يساعدنا على تفادي الجانب المدمّر من انتمائنا من الخليج إلى المحيط، والعروبة اليوم على مفترق طرق، فإمّا أن تكون معادية للحرية فتسمى السرقة نضالاً، والضمّ وحدة، والتدمير رسالة، أو تكون هذه العروبة في أساسها حركة من أجل الحرية، واحترام الفرد الذي يشكل مدخلا لاحترام الجماعة، وبالتالي لصون الاستقلال،

وخلق المصلحة المشتركة للسعي نحو التعاون والتفاهم.

النظام العالمي والموقف العراقي

توازنات كونية وفراغ دولي: مع انتهاء الحرب الباردة التي عبرت عن نفسها بالتحولات في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي وقع النظام الدولي القديم في حالة تشقق واضطراب، وقد أدّى هذا إلى اختلال توازنات الدول ونشوء حالة من الفراغ الدولي، فمن المعروف أن خروج لاعبين رئيسيين، أو سقوط دول (في هذه الحالة، الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية) عادةً ما يؤدي إلى بروز دول أو تحالفات تسعى لتعبئة الفراغ، وفي هذه المراحل من التفكك وقبل إعادة التجميع الدولي تسعى الدول الأكثر قدرةً ونشاطاً لبسط قوتها، وترتيب الأوضاع التي تسمح بنشوء نظام دولي جديد في ظل هذا الوضع الدولي والكوني تكون أقاليم العالم مهيأةً إلى الدخول في عشرات الصراعات والحروب، بل يكون النظام الدولي مهيأً للدخول في حرب كونية على نمط الحرب العالمية: الأولى، والثانية، ولحسن حظ البشرية أن سقوط الاتحاد السوفياتي كان طوعيا في ظل استنتاجات عقلية وبنيوية وصل إليها غورباتشوف وأعوانه، بل كان بمقدور الاتحاد السوفياتي أن يفتعل عدة حروب بأسلحة تقليدية قبل أن ينهار، مما كان سيؤدي لكوارث كبيرة في الأرواح والممتلكات بما يضاهي أيّ حرب كونية سابقة.

وفي المقابل اختزلت آفاق الحرب الكونية الجديدة بعشرات الصراعات الصغيرة والمتوسطة بين الدول، وعشرات الحروب الأهلية التي أدت إلى نشوء دول جديدة واختفاء دول قديمة، وقد شكلت حرب الخليج إحدى المراحل المهمة في إعادة التجميع الدولي، وفي إطار نظرية ملء الفراغ هذه، إذ نتج عن حالة الفراغ الدولية العديد من الفجوات في أقاليم العالم.

وفي الشرق الأوسط كان النظام الإقليمي قبل أزمة الخليج وبعد التحولات في أوروبا الشرقية يترنح، وكان السعي الأمريكي لترتيب أوضاع المنطقة وملء الفراغ فيها في بداياته، وهو لايختلف في مظاهره عما هو حاصل بعد حرب الخليج من حيث ضمان أمن النفط، وتعميق أمن الخليج، وبدء مفاوضات عربية إسرائيلية، والحد من التسلح غير المنضبط دولياً، والتضييق على الدكتاتوريات الشرقية أسوة بما حصل بأمريكا اللاتينية، وأوروبا الشرقية وكذلك الحد من أيّ مشاريع تخرج عن حيز النظام الدولي الجديد، وإعادة تقسيم العمل الجديد في العالم.

العراق ومغامرة احتلال الكويت: لكن العراق وبسوء تقدير من قيادته التي عادة ماتُغالي في ردات فعلها على التطورات المحيطة بها انفرد هذه المرة في دفع النظام العربي إلى الهاوية، إن سوء فهم العراق للتغيرات الدولية الجديدة، وعدم تقديره لحجم ونوعية البُنى الجديدة التي كانت في طور النشوء بعد التغيرات التي تمت في العالم نتج عنه استخدامه لإمكاناته في الموقع والزمان والطريقة الخطأ، إنّ السياسة العراقية المتصادمة مع الترتيبات الدولية، والتي كان بإمكانها أن تتفاعل معها عبر التصادم بأمور، والتلاقي بأمور أخرى، هذه السياسة دفعت بالعرب لحصد نتائج المغامرة اللامسؤولة التي نتج عنها عكس الأهداف التي أُعلِنَتْ.

ومن الطبيعي أن تكون جميع الدول بما فيها العراق مخلصة لمصالحها الأمنية والإقليمية، ولكن هل كان من السليم للعراق أن يسعى للعب دور يفوق حجمه وعدد سكانه وإمكاناته؟ وهل تُحَلُّ قضية بازوف بإعدامه؟ هل يكون الرد على قيام بريطانيا أو أمريكا بأخذ بعض الأجهزة التي كانت ستشحن للعراق بالخروج على التلفزة وتحدي العالم، وإثبات أنّ العراق لديه أجهزة التشغيل الضرورية للمدفع العملاق؟ وهل كان من الضروري القول بحرق نصف إسرائيل في ظل غياب الإرادة السياسية، والمقدرة الفعلية لعمل ذلك من جانب النظام العربي ككل؟ هل كان من الطبيعي أن يُصِرَّ العراق على الاحتفاظ بمليون جندي وهو على حدود واحدة من أهم مناطق العالم استراتيجية، ثم يتوقع أن لايُسأَل عن سياسته، أو عن نواياه تجاه الدول المحيطة به؟ ومن الطبيعي أن تمتلك الدول الكبرى تصورات لأمن الخليج، ولأمن المنطقة، إذ اننا لانحيا في جزيرة معزولة، ولكن الرد العراقي بتحديها المطلق عوضا عن البحث عن مواقع للتصادم، وأخرى للتوافق وفق موازين القوى والإمكانات المتوفرة هو الذي كان خارجا عن الأصول السياسية وطبائع الأمور! وهل كان من الضروري للعراق حل خلافاته، مهما بدت مع الكويت، عبر التهديد والحرب والاحتلال؟ ولو افترضنا جدلا أن الكويت أثَّرت على الاقتصاد العراقي فهل كان الحل باحتلالها بالكامل، ومحاولة قتل قياداتها، وتعذيب شعبها؟ أو أن هناك وسائل أخرى كان بإمكان العراق استخدامها للوصول لتفاهم محدد مع الكويت كما كان الحال على مدى العقود المنصرمة؟

إن عدم لجوء العراق لطرق أخرى أقل عنفا في حل خلافاته مع جيرانه، ومع النظام الدولي يعود، على الأغلب، لإيمانه بإمكاناته، وتفوقه على محيطه العربي، وكان واضحاً قبل الأزمة وإبانها أن العراق توصل إلى لعبة أكبر، واكتشف

أن بإمكانه أن يُنازل الكبار، وأن ينازل النظام الإقليمي المحيط به، بل عندما عالجت الكويت موضوع زيادة الإنتاج الكويتي قبل الاجتياح العراقي بأسبوع، وذلك في مؤتمر الأوبيك، ورغم علاج المملكة العربية السعودية لكل مايتعلق بالديون السعودية للعراق، فقد وجد العراق أنه قادر، عوضا عن أن يسعى لتحسين شروط المعادلة، على نسفها بالكامل، والجدير بالذكر أنه لم تكن تلك هي المرة الأولى التي تُنْتِجُ فيها الكويت أو الإمارات أو المملكة العربية السعودية فائضا محددا عن حجم الانتاج المخصص وفق حصص الأوبيك، لقد كانت هذه مشكلة قديمة منذ نشوء الأوبيك، وقد مارستها جميع الدول وفق احتياجاتها وإمكاناتها على الإنتاج. والجدير بالذكر أن الكويت لم تكن في تلك المرحلة أكثر الدول إنتاجا للفائض النفطي.

لقد وجد الرئيس العراقي في ظل اقتصاده المترنح، والوضع المتوتر دولياً، وإقليمياً، والأزمة الاقتصادية في العراق، وبرامج التسلح والمصروفات العراقية الهائلة، وفشل العراق في تحقيق أيّ تقدم يُذكر حول الحدود مع إيران بعد دمار الحرب وجد ضالته في إحياء مشروعه القديم الجديد، ألا وهو احتلال الكويت، وادعاء ملكيتها وتبعيتها له، هكذا اختزل صدام حسين بلحظة تاريخية قاتمة كل مشاكل العراق، وكل طموحاته الخليجية، والإيرانية، وغيره بعمل سحري وحيد هو غزو الكويت، وقد عزز توجهه هذا قناعة عراقية بأن ماتَمّ في أوروبا الشرقية قد يكون في طريقه للحصول في العراق، إن إحياء هذا المشروع القديم الجديد الذي طالما أحياه العراق في أوقات الأزمات والتخبط السياسي، ارتبط مع عدم قدرة العراق على فهم نتائج هذا العمل، وسلبياته على بلاده، ودوره وحكمه، وهنا كانت الطامة الكبرى، أي عدم فهم الجانب العراقي للمخاطر الكبرى التي يحويها هذا المشروع، وأنه في الحقيقة ليس سوى خيارٍ وهميٍ، ورغم وقوع عدة أزمات سابقة حول الأمر نفسه مع ملوك ورؤساء العراق السابقينّ إلا أنّ أكبرها كانت تلك الأزمة التي وقعت عام 1961 مع الرئيس العراقي آنذاك عبد الكريم قاسم، ورغم ذلك سعت الدبلوماسية الكويتية لتجاوز هذا الأمر الذي يعشعش في عقلية السياسيين العراقيين تماما كما سبق، وتجاوزت البحرين قناعات شاه إيران بأن البحرين جزء لايتجزأ من إيران، واعتبرت الكويت أن علاج البحرين لهذا الأمر مع إيران وهو الأصعب سوف يسمح لها بعلاج الأمر مع العراق، خاصة وأن العراق وجد من الكويت إبان حربه مع إيران كل مساعدة وتأييد على الصعيدين الرسمي

والشعبي.

وليس جديدا على قرارات الرئيس العراقي هذه المغالاة، ففي الصراع مع إيران كانت ردة الفعل العراقية مليئة بالمغالاة: أولا من حيث قيامه بطرد المواطنين العراقيين من أصول إيرانية، وثانيا من حيث مغالاته في قمع المعارضين بما فيهم رجال الدين (محمد باقر الصدر وآخرون)، وثالثاً من حيث مغالاته في ضرورة بدء العمليات العسكرية ضد إيران، وقد دارت الحرب أساساً حول الموارد والنفط والأرض، والسيطرة على مفاتيح الخليج وغيره من الأهداف، وبعد ثمان سنوات ومئات الألوف من القتلى كانت النتيجة العودة إلى الحدود السابقة نفسها، وقد أدَّت الحرب بالمحصلة النهائية إلى خسائر فادحة بالأرواح، وبالمعدات، وخرج العراق من هذه الحرب فارغ اليدين. ولقد تشجع العراق على بدء العمليات العسكرية ضد إيران نتيجة للعزلة الدولية التي ضربت حول النظام الإيراني، إضافة للوضع الدولي المتنافر مع إيران، وثورتها، ولفظية خطابها السياسي. وعلى كل الأحوال كان الدور الدولي في بدء الحرب العراقية الإيرانية دوراً عادياً أو ثانوياً، ولكنه من وجهة نظر الرئيس العراقي كان إطاراً جيداً لبدء الحرب أو فرصة تاريخية يصعب أن تتوفر، فَعَبْرَ ضرب إيران قد ينجح في الوصول إلى أهدافٍ أخرى في المنطقة، وقد ينجح في استثمار تلك الفرصة على أكثر من صعيد، وخاصة على صعيد العلاقات مع الولايات المتحدة.

والشيء نفسه يقال عن أهداف العراق في الكويت، فإن كانت هذه الأهداف تدور حول عودة الفرع للأصل، وتغيير خارطة، أو أسعار للنفط، أو السيطرة على منابع النفط أو تحدي الولايات المتحدة، أو حَلّ الأزمة الاقتصادية العراقية، والمحافظة على برامج التسلح، أو جميع هذه الأهداف فإن النتيجة الخالصة للسياسة العراقية منذ بدء الأزمة، بل وقبلها، وحتى اليوم هو بالتحديد عكس كل ما أعلن العراق أنه يريده، فالوحدة مع الكويت لم تستمر، وتبين أيضاً وفق لجنة ترسيم الحدود الدولية أن العراق هو الذي امتد عبر السنوات فوق الأراضي الكويتية، وليس العكس، والولايات المتحدة لم تخرج من الخليج، بل عززت وجودها، وسط دعم شعبي خليجي، والعراق لم يطور برامجه التسليحية بل على العكس دمرها بإشراف أمريكي ودولي، والقضية الفلسطينية شهدت تغيرا نوعيا خاصة من حيث أحوال وأوضاع الشعب الفلسطيني، بل نتج عن الأزمة نشوء أزمة ثقة بالعلاقات الخليجية الفلسطينية لن يكون من السهل تجاوزها في أمد قريب،

وبدأت دول المنطقة بالمشاركة في مؤتمر دولي ثنائي متعدد الأطراف وبإشراف أمريكي، أماّ عن الشعب العراقي ومصالحه ومستقبله فكان الضحية الرئيسية لكل هذه السياسات. وهذا كله دليل على سوء الخطة، وسوء التقدير، فعالم السياسة يقوم على التقدير والخطة، وهذا ما لا تمتلكه السياسات التي تقوم على طموحات الأفراد والإيديولوجيا المتناقضة مع التطورات الدولية الراهنة.

فشل الحل الإقليمي العربي للأزمة: إن حجم الغزو العراقي للكويت ونوعيته شكل حالة دفع جعلت إمكانات الحل الإقليمي للأزمة صعبة، ومعقدة، ولو تعرض أمن أيّ بلد عربي بالطريقة نفسها وفق الخيارات الصعبة نفسها التي تعرضت لها الكويت لتصرف وفقا للأسلوب نفسه أو كان دفع ثمناً كبيراً من حيث فقدانه لوجوده واستقلاله، أَوَلَمْ يَكُنْ الخليج أساس الحل العربي في كل القضايا العربية السابقة؟ لكن الكويت ودول الخليج رأت في هذه الأزمة أن فرص الحل العربي تضاءلت منذ اليومين الثاني والثالث للغزو في أكثر من لقاء واتصال، وأكثر من مؤتمر تبيّن أن فرص الحل العربي مقابل فرص الحل الدولي كانت تسير إلى موت، بل لو لم يتوفر حل دولي للأزمة لكانت المنطقة تعرضت لصراعات عربية عربية، وعربية غير عربية مدمرة، ولتحولت الكويت إلى ولاية عراقية للحكم الذاتي، والدول الخليجية إلى دول تدور في الفلك العراقي، ولو كان هذا الفلك أكثر تقدماً، وأكثر تحرراً وديمقراطية في منظومة أفكاره وعلاقاته، ونظرته للعالم، وللمحيط، لكان الوضع مختلفاً. لكن العراق بقيادته الراهنة كان متعطشاً للمغامرة، وللتسلط، ولم يكن يملك أيّ فكر أو تصور، أو صيغة ناضجة، أو نموذج لما يمكن أن تكون عليه المنطقة العربية، كان العراق يملك تصوراً للقمع وللتسلط متطابقاً مع تصورات العالم القديم واستبداده، وهذا خلق تنافراً كبيراً بين الاحتلال العراقي والشعب الكويتي منذ الساعات الأولى للاحتلال.

البحث عن المخرج بغض النظر عن جنسيته كان العنصر الأهم في مواجهة التهديد. وعندما رأى الخليج حجم القوة العراقية وسط الخوف والرهبة التي أثارها الحدث، ووسط طبيعة الخطاب السياسي القادم من العراق فهل نتوقع على سبيل المثال القبول بالمبادرة الليبية ـ الفلسطينية، والتي تضمنت جلب قوات إلى الكويت قد تصبح وبسهولة غطاءً لاحتلال الكويت، أو «لبننتها»، هكذا توفرت للكويت فرصة في أن لا تكون كلبنان، فهل من المعقول أن ترفضها؟ وهنا تتدخل شروط السوق وظروف العرض والطلب.

إن الحل الدولي اختصر المسافة بين حرب إقليمية إقليمية تسود الخليج والعرب لسنوات طويلة أساسها رفض سوريا ورفض مصر، وتركيا، وإيران، وإسرائيل إضافة لدول الخليج الأخرى لنتيجة التحكم العراقي في إقليم الشرق الأوسط كان من المستحيل أن تمر هذه التغيرات التي أحدثها العراق بلا انفجار الشرق الأوسط في حرب إقليمية ضروس، لكن الحل الدولي اختصر كل هذا وجعلها حربا صعبة وأليمة، ولكنها لم تستمر سوى فترة محدودة إذا ما قورنت من حيث الدمار أو الخسائر البشرية بالحرب العراقية الإيرانية، أو الحرب اللبنانية الأهلية، أو بحرب العراق مع الأكراد. وإبان أزمة 1961 لجأت الكويت للحل العربي، وطلبت من القوات البريطانية المغادرة، لكن في أزمة صيف 1990 لجأت الكويت ودول الخليج إلى الولايات المتحدة والشرعية الدولية، لأن الولايات المتحدة أولاً ثم الشرعية الدولية ثانياً كانتا الوحيدتين القادرتين في تلك الظروف الحالكة على تأمين الحماية الفعلية السياسية والعسكرية.

لقد فات الكثيرين من مفكري البلاد العربية فهم دقيق لأهمية النفط، وفهم دقيق لطبيعة المصالح العالمية، ومراكز القوى المرتبطة به، كما فاتهم توفر فهم واقعي لمشاعر شعوب الخليج، ورغباتها، وبينما يؤدي هجوم على أفغانستان من قبل الاتحاد السوفياتي إلى إدانة عالمية، ومقاطعة للألعاب الأولمبية في روسيا وإلى تعليق المحادثات بين الدول الكبرى فإن هجوما عراقياً على آبار النفط، والتحكم في ميزان القوى في الشرق الأوسط في ظل لغة، وخطاب سياسي مفعم بالتحدي، ويستند إلى جيش قوامه مليون جندي، ولديه إمكانات كيماوية وغيرها فبالتأكيد يؤدي على أقل تقدير إلى أعنف ردود الفعل الدولية وأعنف الحروب.

ولاشك أن تاريخ العراق السياسي، وتاريخ نظامه السياسي لعبا دوراً مهما في طبيعة ردة الفعل الدولية، وبالتالي ضياع إمكان إيجاد أرضية لنجاح الحل الإقليمي العربي، فالعراق أضاع خمسة وثلاثين ملياراً، هي مدخراته في الخارج إبان حربه مع إيران. واستدان فوقها إبان الحرب مايقارب ثمانين ملياراً. وعوضاً عن تسريح الجيش وبناء اقتصاده على أسس جديدة استمر في برامجه العسكرية وفق النمط الستاليني للتنمية، وقد نجح في تجربة بعض نتائج برامجه الكيماوية على شعبه العراقي في الشمال، هذا النظام الذي احتل الكويت هو نفسه الذي كاد أن يكون مرشحا لصرف مدخرات دول الخليج في مغامرات، وعلى برامج لاتجلب سوى الدمار للمنطقة، ولم تكن المشكلة فقط في أن العراق باحتلاله للكويت

سيطر على 20٪ من احتياطي العالم، لكن المشكلة أيضاً أن الكويت تقع في منطقة تسودها أنظمة اجتماعية وسياسية متشابهة، وفيها 65٪ من احتياط العالم من النفط، وبينما تمتلك دول الشمال 6٪ من هذا الاحتياطي، وتنتج 28٪ من الإنتاج العالمي (مقابل أكثر من 40٪ من الإنتاج العالمي من الخليج)، إلا أنها تستهلك 60٪من الاستهلاك العالمي الراهن. كما أن الخليج يمتلك لقطاعه الخاص فوائد وضعت ببنوك عالمية بما لايقل عن 150مليار دولار، وإن حصص الدول والحكومات الخليجية في البنوك العالمية (وهذا يشمل العراق على الأقل إلى أنْ صرف أمواله في الخارج) بحدود 220 مليار دولار. وهذا يعني أن أيّ أزمة كبيرة في الخليج لها انعكاسات عالمية كبيرة تتجاوز الدور الإقليمي وآفاقه، وإنَّ أيّ أزمة تخرج عن حدود المعقول من السهل «أن تُدَوَّل» وأن تخرج من يد العرب لتصبح ذات طابع دولي يكون الموقف العربي جزءاً منه.

من الطبيعي إذن أن لايُتْرَكَ للعراق أيّ مجال للبقاء في الكويت أو جزء منها، وذلك في ظل سهولة ضحد حججه، وتحجيم منطقه، وفي وقت تستطيع دول الغرب خوض معركة هزمه بأبسط الأثمان، ووفق تأييد دولي، وإجماع لانظير له، بل كان الفارق بين خوض الحرب وفق التكنولوجيا المتطورة في عالم اليوم وخوضها وفق طريقة الحرب البرية العراقية، هو الفارق بين قتال الرمح في مواجهة الطائرة والعلم، إنها المعركة نفسها التي تسعى دائماً إليها الجيوش المتفوقة في مواجهة الجيوش الأضعف. لقد أدّى دخول الدبابة إلى حيز الحرب العالمية الأولى إلى تغير مصير العالم، وعبر التاريخ كان الأقل تفوقاً يتمنى لو أن عدوه يقاتله بواسطة الأسلحة نفسها أو الأساليب التي يمتلكها وعلى مر مئات السنوات، باستثناءات قليلة وظروف خاصة ومؤقتة، انتهت هذه المعارك بهزيمة راكب الحصان أمام راكب الآلة، فراكب الآلة فَضّل دائماً استغلال قوته الذهنية والتكنولوجية لهزم القوة الجسدية لراكب الحصان.

لقد عُزلت السياسة العراقية على الصعيد العالمي نتيجة لسياسة العراق العسكرية المغامرة، ونتيجة مباشرة لسياسته في الكويت القائمة على الضم والإلحاق، وسياسته تجاه حقوق الانسان، وتهديده لمنابع النفط والاقتصاد العالمي، وأصبح كل سوء للتقدير يصدر من الرئيس العراقي من العناصر المقوية لجبهة الدول التي اصطفت لطرد العراق من الكويت، والغريب أن العراق لم يتوقع كل هذا، بل توقع وقوع مساومة لم يكن الغرب مستعدا لتقديمها، أو لم يكن يجد أيّ حافز لا

في قوة العراق ولا في قوة أنصاره تجعله يعقد مساومة تترك العراق في مواقع قوة في الخليج، لقد حول العراق نفسه إبان الأزمة إلى هدفٍ للولايات المتحدة استعادت من خلاله موقعها الدولي وعززته، بل يصعب في هذا العالم إيجاد قائد يفتقد لأبسط شروط الحس السياسي الدولي ليكون مثالا صارخا للعمل العسكري الذي يفتقد أيّ مضمون سياسي، وبينما بنت دول الخليج والولايات المتحدة والدول العربية المؤيدة لها تحالفاتها وحججها، ومنطقها القائم على تحرير الكويت، وردع العراق بطريقة مقنعة للحس السياسي الدولي بما فيه السوفياتي، نجد أنَّ العراق فشل في استمالة معظم دول العالم، وأكثر أنصاره تحيزاً له.

الواقع المتباين والأيديولوجيا المغامرة

المقاييس المزدوجة واحتلال الكويت: في العالم القائم أمامنا اليوم العديد من المقاييس المزدوجة، للإنسان مقاييس مزدوجة، وهكذا للدول، هذه المقاييس تعود إلى تغير الظروف واختلاف الأهمية، صحيح أنّ لبنان بلد مهم، لكن لو كان الصراع فيه يعني تفجيراً لصراعات أخرى أخطر، أو حرمان للعالم من سلع مميزة لكانت الدول توحدت من زمن بعيد لحل أزمته، نعم في العالم منطق مزدوج، بالتأكيد اليابان ليست في وضع شبيه بالصومال، وما يحصل في اليابان له انعكاسات وردود فعل مختلفة عن الذي يحصل في الصومال، والكويت ومعظم أقطار الخليج، وهذا ما خبره الكويتيون منذ عقود، لم يكن لها أي أهمية جدية قبل النفط بل كان حاكم البصرة الوالي العثماني يحجم عن الاهتمام بها، أو بصحة أبنائها، فقد كانت منطقة نائية بعيدة وسط الصحراء الحارة، وقد تقبل الكويتيون هذا ليكتشفوا كيف أن المقياس المزدوج كان دائما ضدهم بالماضي، ولكن هذه المرة ومنذ اكتشاف النفط المتوافق مع المقاييس الجديدة في العالم تحول الخليج العربي لأول مرة إلى مكان يقصده الناس من أجل العمل والعيش، وأصبح الخليج محط أنظار دول العالم، وموقعاً استراتيجياً لاغنى للمجتمعات والدول عنه.

إن توفر مقياس مزدوج لطرف يجب أن لايعني رفضه بالمطلق للأطراف الأخرى، إن الازدواجية تنبع من اختلاف الأهمية، وبالإمكان العمل على رفع أهمية موضوع أو منطقة، أو قضية بحيث تنال نصيبها في ظل الازدواجية الدولية، لقد عملت دول الخليج وعلى الأخص الكويت وعلى مر العقود على التفاعل مع القضية الفلسطينية، وعلى أكثر من صعيد من أجل حسم هذه الازدواجية الدولية

لصالح القضية الفلسطينية، ولم تقف موقفاً غير مبالٍ من كل أنواع المعاناة التي وقعت في البلاد العربية، ولهذا شكلت مسألة الصمود العربي والفلسطيني منذ الخمسينات قضية جوهرية في ضمير الخليج السياسي، وذلك على الصعيد الشعبي والحكومي، ولكن سعي دول الخليج ومجتمعاتها بعد احتلال العراق للكويت لموقف عربي ودولي جاد وعملي، ينبع من وحي فهمها لمتطلبات أمنها ووجودها، وأهمية موقعها ومخاطره عليها، تحول إلى مجال استنكار لدى قطاعات كبيرة من المثقفين العرب والشارع العربي. هكذا توفر منطق عربي مزدوج أساسه اعتبار العراق أكثر أهمية، لانه بلد عسكري، ويقوده دكتاتور يصطدم بالولايات المتحدة واعتبار الكويت ودول الخليج أقل أهمية لأنها دول اقتصادية نفطية تجارية تقليدية ولأنها أجزاء صغيرة بالإمكان المساومة على أمنها وحقوقها.

الوحدة بالمفهوم العربي: ولقد غزا العراق دولة الكويت وفق التصورات نفسها التي كانت تتمناها الجماهير العربية على مدى عقود القرن العشرين في العلاقة بين دولة عربية وأخرى، لكن «الوحدة» الدموية المضمون، القسرية الأسلوب يصعب أن تكون إلا بداية لمرحلة من القهر أساسها إلغاء الآخر ورغباته، واحتياجاته، وحقوقه. هكذا كانت تجربة الكويتيين مع الوحدة العربية القسرية الأولى في النظام العربي. فمن شعارات الوحدة التي آمن بها الشعب الكويتي كما آمن بها غيره من الشعوب العربية إلى الوقوع تحت رحمة الإرهاب القسري، والفاصل بين الفكر والواقع في آلية الايديولوجيا العربية السياسية مسافة كبيرة.

وعندما ينقض زعيم عربي على بلد عربي آخر، تتحول الدولة القطرية التي وقع عليها الغزو في الذهن العربي إلى حالة غير قائمة، ويصبح هذا الزعيم زعيما للوحدة، وكأن الدولة القومية قائمة في الحقيقة والواقع. ويتم هذا دون أن ننظر إلى شعب أو أطفال أو معاناة، هكذا «نُجيِّر» في الفكر السياسي العربي الأمور إلى الأقوى. ونسعى بحماس لسرد الأسباب والمسوغات، والأمور التي تشرع الضمّ القسري، فالدولة العربية القطرية يكاد لايكون لها وجود في ذهننا، مع أن حقيقة الدولة القطرية ثابتة في كل عمل وسياسة، ننظر للدول القائمة وللشعوب المكونة منها وكأنها زائلة مؤقتة، عابرة ولكن المشكلة أن هذه الدولة القطرية نفسها التي لانقر بها، هي نفسها التي نموت من أجلها لو تعرضنا وتعرض أمننا مباشرة لخطرٍ ما، فلو دخل العراق دولة عربية أخرى، أو لو دخل الاردن على سبيل المثال حتى لو كان ذلك تحت مسوغ الدفاع عن المقدسات وتحرير القدس، لتصدى له

الأردنيون والفلسطينيون بالأردن من منطلق أنه يتهددهم، ويضعهم في مأزق مواجهة. ولو مارس في حقهم بعض ما مُورس في الكويت لكانت ردة فعلهم لا حدود لها، وعلى كل الأصعدة. ولايعرف عن ابن المشرق العربي أنه أقل عنفوانا أو غيرة على كرامته من ابن الخليج، بل إن ردات فعله عادةً ما تكون أكثر دموية من غيره من العرب، ويكفي أن نستعرض الحرب الأهلية في الأردن أو الحرب الأهلية في لبنان لنرى عالما هو الآخر مصاب بالتناقض بين النظري والواقعي، بين القطري والقومي.

واليوم تشكل الوحدة العربية الدموية الأولى للكويتيين أساساً لذكرى مشؤومة، إذ فاقت ممارسات العراق في الكويت أيّ ممارسات تسلطية سادت في عهد بريطانيا أو في الذاكرة الخليجية الحديثة. هكذا تترك هذه الوحدة مع الجار ذكريات أليمة، فبعد احتلال ترك مئات الشهداء، ومئات من المفقودين والأسرى الذين لايُعْرَف مصيرهم حتى الآن إضافة إلى ألوف الجرحى والمعذبين والأسرى السابقين، نجد أن حالة «المتشائل» هي الأخرى أصبحت حالة كويتية. ففي زمن الاحتلال لم تقتصر الوفيات على الذين استهدفهم الاحتلال، بل وصلت إلى العديد من الأطفال والمرضى الذين توفوا نتيجة لنقص العناية الطبية. ومنذ متى يمارس جيش عربي أعمال الاغتصاب في حق مواطنات عربيات أو فتيان عرب؟ ويمارس كل هذا في السجون وفي الزنازين، وأماكن التحقيق والاعتقال والمنازل؟ وهذا نمط من الجراح التي قلما نستطيع تفسيرها، لقد ترك العراق الكويت بعد أن حرق العديد من أبنيتها، وبعد أن نهب معظم المرافق الحكومية والمستودعات التي تعود إلى القطاع الخاص، وأحال المدينة ومستوصفاتها وجامعاتها ومدارسها وآبارها النفطية إلى حالة من الخراب، هذا المثال من «الوحدة» العربية القسرية الأولى في التاريخ العربي الحديث قد دفع بفكرة الوحدة إلى الوراء لعدة عقود.

البحث عن مُخَلِّص: وبينما كان الجميع يعرف بأن صدام حسين أجرم بحق شعبه، وتجاوز حقوق الإنسان في بلاده، وأنه تنقصه الدراية والمقدرة، فقد أصبحت هذه قضية عابرة لم تلتفت إليها الجماهير، ولا التعبيرات الشعبية العربية. المهم أنه اشترانا بموقف مواجهة مع الولايات المتحدة بغض النظر عن التفاصيل الخاصة بهذا الموقف أو المتعلق بالنتائج المترتبة عليه، وفي هذا الإطار لايهمنا ماذا فَعَلَ في الماضي، ولماذا هادن الغرب، ولماذا لم يوزع الثروة حين كان يستطيع ذلك، وتصبح الأمكنة والأزمنة والتفاصيل غير مهمة في حكمنا عليه،

هكذا نتبعه ونسير وراءه ووراء الخيال متناسين عقولنا، ومعرفتنا وتجربتنا، وهذه هي الطامة الكبرى التي تسمح لكل قائد أو حزب أو تيار عربي بأن يورط قطاعات واسعة من الشارع العربي بمصائب جديدة بمجرد أخذه لموقفٍ ما من الولايات المتحدة كغطاء لأهداف سياسية خاصة يسعى لها، وهذا يعني إلى حَدّ كبير بأنه على اسوأ حاكم عربي أن يفتعل اصطداماً ما مع الغرب ليلمع ماضيه في أعين المثقفين والشعب، وذلك قبل أن يطغى مرة ثانية ثم ثالثة، لهذا ووفقا لهذا المنطق انقلب بعض أكثر قادة الدول العربية اضطهاداً للكثير من أبناء شعبهم إلى أبطال قوميين إبان أزمة الخليج.

ولقد وعد العديد من القوى السياسية العربية صدام حسين بأن «تجير» له هذا الشارع العربي، تعبيراته الفكرية، والقوى السياسية التي أيدّت صدام حسين تآمرت معه وعليه، لقد ربّت هذه القوى السياسية جيلاً عربياً كاملاً على أنماط من الشعبوية والتعبئة الأيديولوجية، ثم مع الوقت أصبحت هذه القوى نفسها ضحية هذه التعبئة، وضحية هذه الأيديولوجيا، إذ تكبلت بها، لماذا لم يخرج الجمهور العربي في مظاهرات عارمة يطالب العراق بالخروج من الكويت رأفة به؟ لماذا خرج الجمهور بعض الشيء عندما ضرب العراق؟ ولماذا عاد الجمهور إلى نومته وسباته بعد الحرب؟ هذه الجماهير وهذه السلوكيات التي تتمتع بها، والتي تدور حول البحث عن مخلص هي نتاج للعمل السياسي للأحزاب والتنظيمات والأطر الشعبية العربية. وهي أيضا نتاج لأوضاع سياسية رسمية تتنافى والديمقراطية سادت هذه المجتمعات.

ووسط الخضم، وفي أمة عربية تعصف بها الأزمات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، تزداد فرص الزعيم الملهم والأوحد، والبطل بين الجماهير، إنه الزعيم الذي تبحث عنه قبائل العرب منذ أكثر من مئة سنة. بل وكلما لاح بالأفق شبيه له قالوا إنه المنتظر، وذلك قبل أن يعودوا أدراج الخيبة باكتشافهم أنه استغل سذاجتهم، واستغل قضاياهم. هكذا تبدأ الردة عليه فيرمونه بالخيانة والعمالة. وما من زعيم ألهب حماس الشارع العربي إلا وتبنى قيما شمولية، وأهدافا شمولية، ثم تخليّ عنها رويداً رويداً معلنا بدء الواقعية العربية، وفي هذا التصور العام صورة لأمة تبحث باتكالية عن زعيم يعكس خيبة أملها في قياداتها الراهنة، ومن أزماتها المستعصية، هكذا مازال التفكير السياسي الجماعي العربي يبحث عن مُخَلّص وعن منقذ في زمن انتهى به عهد القيادات الفردية التي تقف فوق الناس والتاريخ

والعصر، في سياسة العراق في الكويت عودة للعصر الذي يقرر إبانه قائد التضحية بشعب (الشعب الكويتي ثم العراقي)، وبأمة هي الأمة العربية، وبقضية هي القضية الفلسطينية، وذلك من أجل الأيديولوجيا، ومن أجل النفوذ والزعامة والتنافس على الموقع.

الفهلوية ووراثة العرب للعالم: من مشكلاتنا إبان الأزمة وقبلها سواد الفهلوية التي تعتقد بإمكان حل كل المشكلات على طاولة حسابات «الشطارة»، في مكانٍ ما في الطفولة العربية ينشأ نمط من الناس ينجح على مدى الحياة بكسر كل قانون حوله، ثم ينجح باكتشاف حجة وطريقة تخلصه من العقاب المترتب عن كسره لهذا القانون. هكذا الشخصية الفهلوية شخصية سائدة في مجتمعنا، وفي عالمنا السياسي الفهلوية تقول ماتريد وكيفما تريد، ثم نجدها في الممارسة عكس ماتقول، باسم الحرية إذن تمارس القمع، وباسم محاربة الاستعمار تتهم الناس بالخيانة، وباسم الفقراء تخلق مجتمعاً كلّه من المحتاجين والمستضعفين وباسم الوحدة تمارس التفتت، وباسم الإعمار تمارس الهدم.

هذه الفهلوة التي نجحت في تسمية حرب 1948 نكبة، وحرب 1967 نكسة، وحرب 1956 انتصاراً، وحرب 1973 عبوراً لم تنجح لمرة واحدة في خلق أرضية واعية لمجال الخطأ والصواب، والمحاسبة في السلوك السياسي العربي، وهكذا وعلى النمط نفسه ولكن بشكل أكثر مدعاة للألم، اعتبر العراق أن احتلاله للكويت «وحدة»، وأخذه للرهائن الغربيين من نساء وأطفال وشيوخ «ضيوف أجانب»، وهو نفسه الذي اعتبر سرقة ونهب الكويت إعادة ممتلكات «الفرع إلى الأصل»، واعتبر إعدام مئات الشبان الكويتيين قتلاً «لعملاء». ولقد اعتبر العراق بالطريقة نفسها حربه مع العالم انتصاراً. وهذه مشكلة «الفهلوي» إذ يقع نتيجة عدم استعداده للتعامل مع الحقائق، ونتيجة تضخيمه لإمكاناته وقدراته على الالتفاف، وهنا مقتله، وخطورته على الآخرين.

وفي هذا الإطار تعزز إبان الأزمة طرح مشتق من هذه «الفهلوة»، ومفاده أن العرب سوف يرثون العالم، وأن مصيرنا أن نكون أسياد الكون، هكذا في هذه النظرة الكلية لوضعنا العالمي والتي لاتستند إلى أساس موضوعي، نتعامل مع شعوب الأرض «بعليائية»، ويرى الكثيرون منا أن الولايات المتحدة على سبيل المثال متخلفة خلقيا، وأوروبا منحلة وزائلة، بل تعزز هذا المنطق نتيجة لفشل أوروبا الشرقية، وسقوط التجربة الشيوعية، والاتحاد السوفياتي.

وأتساءل، لماذا يرث العرب العالم، إذ ماذا قدموا لحضارة القرن العشرين ليستحقوا هذا الميراث؟ وأتساءل كل يوم عن هذه المشاعر العربية الفهلوية رغم التخلف ورغم الفشل؟ هكذا أعود بذاكرتي إلى حرب 1967، وقبلها حرب 1948، ومؤخرا مواقف صدام الواثقة، ويذكرني هذا الوضع بحالة ابن باشا فقدت أسرته كل ثروتها لكنه مازال يحمل نفسية صاحب الثروة فيأبى أيَّ عمل لايليق باسمه وأسرته إلى أن يكتوي بنار الحاجة.

فرض الإجماع في ظل الخطأ: وقد سيطر على أزمة الخليج القبلية في أخذ المواقف. هكذا يمنع على أحد أن يكون مختلفاً. إن الأطراف التي أيدت العراق أو تعاطفت معه على الصعيد الشعبي كانت تمارس كل الضغط في مواجهة أيّ موقف يغاير التيار العام، هناك تيار، وعلى الجميع الانضواء تحت مظلته، ومن يخرج عنه فهو خائن، وعميل وجبان، وهكذا مورس الضغط في الصف الفلسطيني والأردني على سبيل المثال إبان الأزمة على كل صوت فلسطيني أو أردني قال بعكس الخط العام في الأراضي المحتلة أو في الأردن أو في الشتات الفلسطيني. هل وحدة الموقف هدف للذين يحتكرون رأي الناس ورأي القطاع الصامت؟ لقد كان هناك في الأردن وفي الأراضي المحتلة عدد من المثقفين وذوي الحكمة والمعرفة ممن كان لهم رأي آخر في الأزمة، ومع ذلك حُرِموا من حق التعبير عن الرأي، ورفضت الصحافة الأردنية أن تنشر لهم مقالاتهم أو آراءهم، لأنها تعارضت مع الخط العام.

ومَن المستفيد من وحدة أيّ موقف؟ وماذا سيكون الضرر في تعارض بعض الأفكار أو المنطلقات؟ هل كان من الحكمة أو العدالة أن تحتكر فئات من الصحفيين والإعلاميين وتجار الكلام وهواة السياسة ومحتكري الأفكار والقرارات منطق الناس بالمطلق، فيؤدي هذا إلى اهتزاز علاقات الفلسطينيين وجذورهم وصداقاتهم في الخليج، والتي بنوها على مدى أكثر من أربعين عاماً هي عمر النكبة التي حلت بهم؟ لماذا ومن أجل ماذا؟ ولمساعدة قائد عربي متهور أراد استخدام القضية الفلسطينية بأرخص الوسائل؟

أزمة الجزء والكل في التفكير العربي: في أزمة الخليج واحتلال الكويت قام الفكر العربي وتعبيراته بتقديس الكل على حساب الجزء، فنظر الكثير من العرب إلى العراق ككل، وإلى الكويت كجزء. أي نظروا إلى حقوق الكل، وأهملوا حقوق الجزء، أي طبقت على الكويت المعايير نفسها التي طبقت بالسابق

على الأكراد، والكثير من الأقليات هنا أو هناك. قبل الفكر العربي وتعبيراته السلوكية تدمير الكويت لأنها جزء، ورفض تدمير العراق لأنه اعتبره كلاً شاملاً، وقاس على هذا وقوفه ضد التدخل الأجنبي، وبدون أي اعتبار للتفاصيل المهمة الخاصة بالجزء وبالأزمة. بمعنى آخر مال هذا الفكر إلى اعتبار أن من حق الكبير أكل الصغير، تماما كما اعتبر في ظروف أخرى أن من حق الجماعة أكل الفرد. هكذا نحن نرى في المسائل التي تستنكرها كل شعوب الأرض، عملا طبيعيا، لكن هذه المرة تحول الشرق كله إلى ضحية للتفكير الذي ساهم في بنائه ورعايته على مدى العقود.

على هذا الأساس شعر الكثيرون في المنطقة العربية بالألم العراقي، ولم يشعروا بالألم الخليجي. شعروا بمعاناة أطفال العراق، وهانت عليهم دموع أطفال الكويت. كان الشعور مع أطفال العراق (وهو محق) شعوراً أيديولوجياً مرتبطاً بالموقف السياسي. أما عدم الشعور مع الكويت وأطفالها (وهو غير محق) فكان شعوراً أيضاً يرتبط بموقف سياسي. الظلم الذي أتى من العراق كان مقبولا لدى الكثيرين، أو تساوى بالفكر العربي مع الظلم الذي يقع على الأكراد وعلى الأقليات، فهو نوع من الظلم مقبول، لأنه كان يسير مع «حركة التاريخ» مع حركة «قوى الانتاج» ومع الحتمية التاريخية «والتقدمية»، «والثورية» «والوحدوية» «ووراثة العالم»، و«مفهوم الحزب الواحد». أما ردة الفعل الكويتية (والخليجية) على الظلم الذي تعرضت له فكانت غير مُسَوَّغة عند هذا النمط من التفكير العربي، وذلك لأنها تتناقض مع الأيديولوجيا القومية وأنواعها.

هذا الفكر «الستاليني» النزعة الذي يسود الفكر العربي والكثير من تعبيراته مازال هو المسؤول عن الأزمات، وهو مسؤول عن غياب الديمقراطية في الوطن العربي، ومسؤول عن إيصال الشارع العربي أيضا إلى هذه الطرق بالتفكير، هذه النظرة «النخبوية» للألم وللمعاناة، والمستمدة من بعض الأبعاد التسلطية في نظرية جان جاك روسو عن «الإرداة العامة» أو بعض أبعاد نظرية لينين عن علاقة «قوى الانتاج مع علاقات الانتاج» تسمح لنفسها بالتعميم على شعب كامل بأنه سيء أو رجعي، أو متخلف، أو ضد حركة التاريخ. وهو الفكر نفسه الذي يعمم الرجعية والتخلف، وعدم الانتماء، والخيانة على كل طائفة، أو أقلية دينية أيضا أو قبيلة أو قرية، أو مدينة يكون لها اجتهاد آخر ورأي مغاير. هذه النظرة التقسيمية إلى رجعي وتقدمي، وطني وخائن، تجعل العرب قادرين على استباحة بعضهم البعض فكرا

وعملا في ظل هذا التقسيم. أوَلَم يكن هذا أساس مجازر ستالين ضد فلاحي الكولاك؟ أو لم يكن هذا أساس تصفيات هتلر ضد الشعوب التي دخل عليها وفق نظرية العرق الآري وغيره؟ وهل كانت الحرب الأهلية اللبنانية وعلى مدى عقد ونصف من الزمان سوى سلسلة لا تنتهي من التعميمات والتقسيمات القاتلة بحق الطوائف والفئات؟ هكذا وجد الشعب الكويتي (وكذلك شعوب الخليج) أن تيارات عربية سياسية ومفكرين من خيرة النخبة الفكرية العربية ودولاً عربية بكاملها قد نزعت عنه صفة التقدمية وصُنِّفت في إطار الرجعية، مما يُسَوِّغ أعمال القتل أو التشويه التي مارستها قوات العراق في الكويت.

إننا في تفكيرنا، وجميعنا ملوم في هذا من المحيط إلى الخليج، نمتلك فكرا كليا يكاد لا يهتم بالتفاصيل، أو بالأجزاء أو بالصغار، إننا لانهتم بالحاجات المباشرة «وبالحيثيات». فما من قضية شغلتنا إلا وكانت كبيرة، شاملة، استراتيجية، وقلما شغلنا أنفسنا بالقضايا الصغيرة، بالتفاصيل، بالتكتيك، أو بالبرامج الحية التي تستطيع الوصول إلى قلب المجتمع والأفراد. فكرنا يميل إلى تعظيم الشمولية في كل مسألة، ويحتقر كل محاولة للتعامل مع الأجزاء، في فكرنا العربي وانعكاساته السلوكية الجزء مُغَيَّب سواء أكان هذا الجزء قطرا صغيرا كالكويت أم جماعة أم أقلية أم فرداً. وهذا الجزء الغائب هو الذي يجعل قطاعاً مهماً من الفكر العربي الراهن، والكثير من تعبيراته بين التيارات المختلفة، أقرب إلى الشيوعية أحياناً أو الفاشية، وهو نفسه الذي يجعل الفكر العربي العام بعيداً عن العصر وروحه، بل وفي تناقض صارخ مع العصر وهمومه، لهذا تجدنا في الوطن العربي مع كل فكرة شمولية، وضد كل جزء من أجزائها! نحن أيضا مع الديمقراطية الجماعية وضد الديمقراطية الفردية، مع ديمقراطية الأغلبية وضد حق الأقلية. ونحن مع الوحدة وضد الأجزاء. وحقوق الإنسان عندنا هي حقوق الجماعة لا الفرد. بل عرفنا حقوق الإنسان بشكل كلي يشمل حقنا في مواجهة الولايات المتحدة أكثر من حق كل فرد فينا في التعبير عن رأيه وصون كرامته، لهذا ليس غريبا أن يبرز بيننا صدام حسين، الذي لايفكر إلا بكبائر الأمور، وبالاستراتيجية التي يواجه بها العالم كله بينما يفشل في كل خطوة صغيرة وتكتيك اتبعه، فهو الممثل الشرعي، وإن لم يكن الوحيد، لطريقة بالتفكير تعيش بيننا من شمال الوطن إلى جنوبه.

ثم نتساءل من أين تأتِي المصائب والهزات؟ إن الأمة التي تمجد القتل،

وتمارس الخطف، وتقوم بتسويغ السرقة يصعب أن تنهض، الأمة التي سوَّغت الدكتاتورية والتسلط للوصول إلى غاية سياسية جوهرها المعركة مع الغرب لن تنهض بسهولة. ومع سقوط الستالينية ومعظم قلاعها ولَّى زمن المستبِد العادل. كما أن زمن الايديولوجيات الكلية أيضاً يواجه تراجعاً وهزيمة كبرى. وترفض الأمم تسويغ تصفية الأجزاء من أجل النظرية أو الفكرة، بل على العكس هذا زمن تأخذ الكثرة من الاجزاءِ حقوقها. فهل من تغير في فكرنا وعقلنا بحيث يصبح الإنسان الفرد جوهر الطموح؟ هل نفكر بالأجزاء وحقوقها ثم ننطلق إلى الكل الذي يساوي أكثر من مجموع الأجزاء؟ أو نبقى في مكاننا ونأبى إلا أن نكرر حالنا بينما تبحث الأمم عن حل لكل جزء وحرية لكل صغير في إطار تعلمها لأسس الفكر العلمي والتقدير الصائب في مواجهة الاختلاف والأزمات، وأسس التطور والمنافسة.

مجلة العلوم الاجتماعية في مجلدات

تعلن «مجلة العلوم الاجتماعية» عن توفر الأعداد السابقة من المجلة ضمن مجلدات أنيقة، يمكن الحصول عليها من قسم الاشتراكات مباشرة، أو بالكتابة الى المجلة على عنوانها التالي:

مجلة العلوم الاجتماعية

ص. ب: 27780 صفاة ـ الكويت 13055

أو الاتصال تلفونياً لتأمينها على الهاتفين التاليين: 2549421 ـ 2549387

ثمن المجلد للمؤسسات: خمسة عشر ديناراً كويتياً أو ما يعادلها

ثمن المجلد للافراد: خمسة دنانير كويتية أو ما يعادلها

ثمن المجلد للطلاب: ثلاثة دنانير كويتية أو ما يعادلها

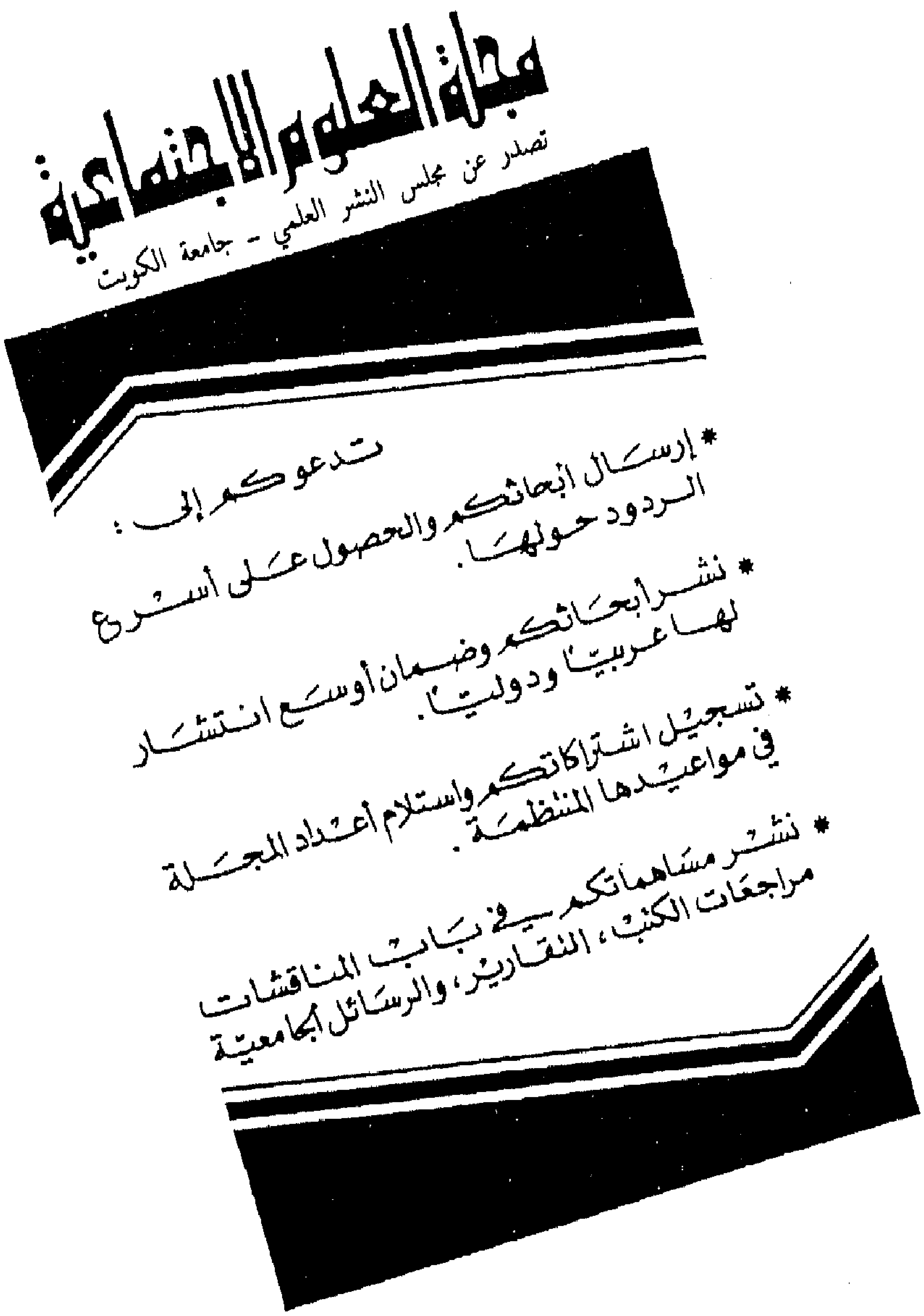

توجه جميع المراسلات الى رئيس التحرير على العنوان التالي. مجلة العلوم الاجتماعية - جامعة الكويت
ص. ب/ 27780 الصفاة - الكويت 13055هاتف 2459387 - فاكس 2549421

الكويت وأيام الاحتلال

محمد عبد الهادي جمال

مطابع الخط، الكويت، 1992، 419 ص

مراجعة: **محمد حسين غلوم**
قسم الاجتماع ـ جامعة الكويت

فترة الاحتلال العراقي للكويت التي امتدت سبعة شهور مليئة بالأحداث والنضالات والتضحيات والتفاعلات الاجتماعية، وبالترقب والحيرة والحزن، وبالحركة، وبمحاولة الصامدين من أهل البلد تقديم شيء ما لوطنهم، وهي فترة عصيبة لابد من تسجيل دقائقها: كيف تعايش المواطنون تحت نير الاحتلال؟ كيف تفاعلوا مع الأحداث الجسام؟ ما الوسائل التي اتبعوها لإبقاء اللحمة الاجتماعية الكويتية مستمرة وصامدة في مواجهة عمليات التذويب وطمس الهوية؟ هذه وغيرها من الأسئلة وعلامات الاستفهام يجيب عليها محمد عبد الهادي جمال في كتابه الشيق «الكويت وأيام الاحتلال»، الواقع في ثمانية فصول، بصفحات عددها 419 من القطع الكبير، وفي تلك الصفحات ينقلنا إلى أجواء الاحتلال، وإلى صمود الشعب الكويتي ومكابدته آلام البقاء في أرضه، والحوارات الكثيرة التي كانت تجري بين أبنائه: آلامهم وآمالهم بكويت المستقبل المحررة..، وميزة الكتاب أنه يبتعد عن ذكر الأسماء والبطولات الفردية لِيُرْجع ما حدث إلى فعل جماعي شارك فيه جميع الكويتيين بدرجات متفاوتة، كُلٌ حسب طاقته، وهو كذلك يحاول أن يسجل ما جرى في أنحاء الكويت كلها ما أمكن، مع التركيز على المنطقة السكنية التي يعيش بها وهي مشرف، وما كان يدور بها، وهي بقعة مُصَغَّرة لما كان يدور في الوطن الأكبر.

أما مصادر معلوماته فيقول عنها: إنها:

«مشاهداتي الشخصية، ومعايشاتي اليومية لها في المقام

الأول، يلي ذلك تسجيلي ـ بالفيديو وبأشرطة الكاسيت ـ لكثير من الأحداث، مما ساعد على حفظها وتدوينها بالتواريخ والنصوص المذاعة. كما كان (لاكتشافي) بعد التحرير كشكولا كاملا، كانت إحدى بناتي قد سجلت فيه كثيرا من الأحداث والوقائع التي دارت محليا، يوما بيوم، أكبر الأثر في تسجيل تفاصيل وتواريخ كثير منها.

«ويضيف المؤلف» «وكانت جلسات الحراسة الليلية التي بدأت بالمنطقة التي أسكن بها في مشرف مساء يوم السبت الرابع من أغسطس عام 1990، وانتهت مساء يوم الأربعاء السادس عشر من يناير 1991ـ مصدرا رئيسيا للمعلومات؛ فقد كانت تنقل إلينا الأخبار والتطورات المحلية يوما بيوم من قِبَلِ المشاركين في تلك الجلسات، والذين كانوا يقضون نهارهم بزيارة أقاربهم في المناطق المختلفة، ليأتوا ليلا ومع كل منهم ماحصل عليه من معلومات وأحداث دارت في تلك المناطق» (ص ص 8-9).

وقد اعتمد الكاتب كذلك عل أعداد من جريدة النداء التي كان يصدرها نظام الاحتلال في الكويت. وتركيز الكتاب هو على أشكال تفاعل الكويتيين مع الاحتلال والأحداث الداخلية التي كانت تجري في الوطن المحتل، ومع ذلك فلم ينس المؤلف ذكر أهم الأحداث العربية والدولية المتعلقة بالأزمة وتأثيرها على الكويتيين القابعين في الداخل، وهو يقسم فصول الكتاب حسب أشْهُرِ الاحتلال، ويطلق على كل شهر صفة معينة أحس بنكهتها الصامدون.

يخصص الفصل الأول الذي يطلق عليه بشهر «الصلامة» للأيام الأولى من الاحتلال وتعامل الكويتيين مع الحدث الجلل، حيث أصبحوا في ذلك الفجر بين مصدق ومكذب للخبر، إلى أن بانت الرؤية مع حلول الظهيرة بإعلان إذاعة بغداد «البيان التاريخي» الأول ـ حسب زعمهم ـ، والذي يتضمن قيام مجموعة من «أحرار الكويت» بالثورة، ومناشدتهم العراق المؤازرة والدعم. وقد قرر مجلس قيادة الثورة بناء على ذلك الاستجابة لطلب «حكومة الكويت الحرة المؤقتة»، والتعاون معها على هذا الأساس «تاركين لأبناء الكويت أن يقرروا شؤونهم بأنفسهم».

ويسترسل البيان في إطلاق الأكاذيب قائلا «وسننسحب حالما يستقر الحال، وتطلب منا حكومة الكويت المؤقتة ذلك، وقد لا يتعدى ذلك بضعة أيام، أو بضعة أسابيع». ولم تعلن أسماء أعضاء الحكومة المؤقتة المزعومة إلا يوم السبت 8/4، وفي يوم الأحد 8/5 أطلق العراقيون أكذوبة كبيرة بادعائهم الانسحاب من الكويت، وما كان في الواقع هو نهب لمعدات الجيش الكويتي ونقلها إلى العراق، وأعلنت ما يسمى بالحكومة المؤقتة إقامة الجمهورية في الكويت في يوم الثلاثاء 8/7، وعرض تلفزيون بغداد لقاء بين صدام وأعضاء الحكومة الكويتية المزعومة، وظهر (الوزراء المغلوبون على أمرهم) على شاشة التلفزيون، أما اليوم الذي يليه (8/8) فقد اكتملت فصول المسرحية بإعلان «موافقة مجلس قيادة الثورة العراقي والمجلس الوطني العراقي على طلب حكومة الكويت الحرة المؤقتة قيام الوحدة الاندماجية بين القطرين».

وقد تَعَقَّد الموقف كثيراً في الثامن عشر من ذلك الشهر حينما ربط النظام العراقي انسحابه من الكويت بحل القضية الفلسطينية، وعرضه على إيران تطبيعاً للعلاقات معها، وفي محاولته طمس الهوية الكويتية، وزعزعة الروح المعنوية للمواطنين، ومحاربتهم نفسيا، فقد أعلنت السلطات العراقية في الثامن والعشرين من الشهر أن الكويت أصبحت المحافظة التاسعة عشرة، فيما تم إلحاق منطقة العبدلي بمحافظة البصرة، وقد تم تقسيم الكويت إلى أربعة أقضية هي كاظمة وتشمل (العاصمة)، والجهراء، والنداء (الأحمدي)، وصدامية المطلاع. وضمن هذه الحملة النفسية قام المحتلون بتغيير أسماء بعض المناطق والمستشفيات والشوارع، فبدّلت السالمية (بالنصر)، والجابرية (بحي الأحرار) وضاحية عبد الله السالم (بحي البصرة)، ومستشفى الصباح بمستشفى صدام، وهكذا.

وفي محاولة سلطات الاحتلال السيطرة على الوضع الاقتصادي اعلنت في 8/6 عن مساواة الدينار الكويتي بالدينار العراقي، وقد انتشر النهب والسلب منذ اليوم الأول من الاحتلال، إلا أنه أخذ طابعا منظما منذ الأسبوع الثاني تحت إشراف الدولة وقواتها المحتلة، وفي هذا الأسبوع كذلك صدر قرار بإعدام كل من يحتكر المواد الغذائية، أو يقوم بخزنها ورفع أسعارها، وكان المقصود من هذا القرار، كما يقول المؤلف، : «إيجاد الذرائع لنهب المواد الغذائية من الكويت ونقلها إلى العراق، حيث شهدت هذه الفترة السطو المسلح على كثير من الجمعيات التعاونية، وكسر أبواب مخازن الغذاء في الشويخ والعارضية والصليبية»، ونقل ما بداخلها إلى العراق.

أما ردود الفعل الشعبية حول هذه التطورات فيسهب المؤلف في شرحها، فما أن سمع الكويتيون هذا النبأ الجلل ـ وبعضهم سمعه من اذاعة الكويت التي كانت تستغيث دون مجيب ـ حتى انشغلت هواتفهم في تداول الأمر، وأسرع البعض منهم إلى المخافر طلبا للتطوع وحمل السلاح، بينما ذهب آخرون إلى المستشفيات للتبرع بالدم، والتحق كثير من أفراد القوات المسلحة والمجندين بألويتهم ووحداتهم، إلا أن غالبية أهل الكويت باتت «تلك الليلة وهي في حالة لا يمكن وصفها من شدة الحزن والمرارة، فقد كانت ليلة الجمعة (مساء الخميس 90/8/2) من أشد الليالي كآبة؛ حيث بقي المواطنون في بيوتهم، وهم يعيشون في جو يملؤه الرعب والفزع، ولا يكاد الواحد منهم يعرف ماذا سيحدث له بعد لحظات» (ص 28-29).

ولم يصدق الكويتيون تمثيلية «الثورة الشعبية»، وإنشاء «الحكومة المؤقتة»، واستنجادها بالعراق، وسفّهوا طلبها الوحدة الاندماجية معه، ومما زاد من تشككهم ما رأوه وسمعوه من إذاعة وتلفزيون ما يسمى بالحكومة المؤقتة، حيث ألبس بعض المذيعين العراقيين الزي الكويتي (الغترة والعقال) محاولين ـ دون نجاح ـ تقليد اللهجة الكويتية، وطريقة لبس الغترة والعقال المحلية، فضلا عن أن أسماء أعضاء هذه الحكومة لم يكن بها أحد ممن عُرِف له أيّ ماضٍ سياسي. يقول جمال: «وكان المواطنون قد ظنوا حال سماع أسماء أعضائها بأنهم من العراقيين، لكنه تبين فيما بعد أنهم كانوا من المجندين الكويتيين الذين اختطفهم المحتلون، وأجبروهم على ذلك تحت تهديد السلاح» (ص 31).

وقد انقسم الكويتيون في تلك الفترة الحرجة بين مسافر وتارك وراءه ما تبقى من متاع وأملاك، مفارقا الأقارب والأصدقاء على أمل أن يعود بعد أيام أو أسابيع، وبين صامد لا ينوي الخروج مهما كان الثمن، وبين حائر لا يدري ما العمل. ويسجل المؤلف ظاهرة أخرى كابدها صامدو الكويت، وهي تبرز وقت المحن، وأعني انتشار الإشاعات كإشاعة «تسميم مياه الشرب»، و«مراقبة الهواتف»، ورؤية البعض «قوات أمريكية في النويصيب والوفرة»، وقد انعكست هذه الإشاعات في اختراع جديد أطلق عليه المواطنون: (وكالة يقولون). إلا أن ما خفف من وطأة هذه الإشاعات هو التلاحم القوي الذي ظهر بين أبناء الكويت، وانتشار روح التحدي والصمود.

وبدأ المواطنون في تلك الأيام بتخزين الأغذية، وقد قامت بعض الجمعيات التعاونية بدور فعّال في ذلك الحين حيث استحدثت نظام «البيع على الحساب» بواقع

مبلغ معين من الدنانير لكل فرد من العائلة اسبوعيا بعد أن قلت السيولة النقدية لدى الناس، وزاد اقتصادهم في الصرف، كذلك وزعت الجمعيات تموين شهرَي أغسطس وسبتمبر دفعة واحدة نظرا لغموض الموقف.

أما رفض الاحتلال ومقاومته فهما الصورة المشرقة لأصالة الشعب الكويتي التي تجلت منذ الساعات الأولى من انتشار الخبر؛ فقد أعلن الكويتيون عصيانا مدنيا قَلَّما نجد له مثيلا في تاريخ الشعوب؛ حيث أغلقت معظم المحلات التجارية أبوابها، وقاطع الموظفون أعمالهم، وقد تقرر فيما بعد أن يداوم الموظفون والعاملون الذين يشغلون مراكز حساسة مهمة لتسيير أمور الصامدين مثل المستشفيات والمياه والكهرباء ودور الرعاية الاجتماعية والإطفاء والمخابز العامة. ومن الخطوات الأولى التي عبرت عن مقاومة المحتل هو قيام الكويتيين بنزع أرقام البيوت والشوارع، وتضليل جنود العدو، وكتابة الشعارات المعادية لقوات الاحتلال على الجدران، كما أخذت مجموعات مختلفة من المواطنين بإصدار نشرات، يعرض المؤلف لنماذج منها على صفحات 38 - 43 وهي (الصمود الشعبي، حماك، المرابطون، القبس، صوت الحق). كما تم تشكيل حراسات ليلية منذ اليوم الثاني للاحتلال حماية للأحياء من السرقة والنهب، أما الأسبوع الثاني من الاحتلال فقد شهد قيام مظاهرات في مناطق مختلفة كالجابرية والعديلية والرميثية وبيان ومشرف، غير ان ما ابتدعه الكويتيون في هذا السياق كان التكبير الجماعي، ففي ذكرى مرور أسبوع على الاحتلال، وفي منتصف الليل صعد الكويتيون إلى أسطح منازلهم مكبرين، مما أدخل الرعب في نفوس جنود الغزو الذين كانوا يطلقون الرصاص ـ دون تمييز ـ في كل حدب وصوب.

ومنذ اليوم الأول ظهرت المقاومة المسلحة للاحتلال العراقي، حيث أخذت شكلا عفويا وتلقائيا، وأخذت جموع الشباب تبحث عن السلاح، وكان من الأماكن الأولى لتوزيع الأسلحة مخفر كيفان الذي لجأت إليه قوة عسكرية كويتية بعد انسحابها من جيوان حيث بدأت بتوزيع السلاح على الأهالي. وفي الأيام الثلاثة الأولى، وقبل أن يبسط جيش العدو سيطرته بالكامل، توجه بعض الشباب إلى «معسكر الدفاع الجوي والحرس الوطني.. حيث تم أخذ كميات لابأس بها من الأسلحة وتوزيعها على المواطنين» (ص 46)، وكذلك اقتحم قصر بيان أثناء ليلة الأحد 1990/8/5 للغرض ذاته، كما تم صناعة واستخدام قنابل المولوتوف، ويؤكد المؤلف أن أساليب المقاومة في مراحلها الأولى كانت عفوية وبسيطة، مثل دهس

جنود الاحتلال بالشوارع، وملاحقة المدنيين العراقيين الذين دخلوا الكويت بعد الاحتلال وقتلهم، وإحراق سياراتهم لارهابهم ومنعهم من دخول الكويت والقيام بالسلب والنهب فيها، وبالرغم من انعدام الخبرات العملية والتنظيمية لديهم إلا أن عمليات شباب المقاومة كانت مؤثِّرة، ويرجع ذلك إلى (كثرة) الأهداف التابعة للعدو، وارتباكه، وعدم قدرته على السيطرة على محيط يُكِنُّ له الكراهية الشديدة.

غير أن أعمال المقاومة ما لبثت أن اتخذت طابعا منظما ومؤثرا على الروح المعنوية لجنود العدو؛ فمن العمليات الفذّة التي تم القيام بها في الشهر الأول مهاجمة السفارة العراقية (التي كانت مركزا لتعذيب رجال المقاومة)، وضربها بمدفع بازوكا من على جسر الشعب، الأمر الذي حدا بسلطات الاحتلال إلى إغلاق معظم جسور الكويت، ومنع المرور عليها، ووضع نقاط تفتيش (سيطرات) حولها، وظل الحال كذلك إلى نهاية الاحتلال، وفي تطور آخر مؤثِّر على الروح المعنوية تم وضع سيارة مفخخة في منطقة العشار يوم 1990/8/20، أعقبه انفجار آخر بعد يومين في ساحة سعد في مفترق طريق العمارة عند أول البصرة، وانفجار ثالث ببغداد في شارع الكفاح في أواخر ذلك الشهر.

وسبتمبر هو شهر «الأمر الواقع» وأحداثه هي مادة الفصل الثاني، وقد كان لهذا الشهر «لوعة مميزة، وهو يختلف عن أجواء بقية شهور الاحتلال، وكان يمكن اعتباره شهر الصحوة، أو الفكرة بعد (السكرة)» كما يصفه المؤلف (ص 119). ونشطت الدبلوماسية في هذا الشهر، فقد اجتمع غورباتشوف مع بوش في لقاء تَمّ في الثامن منه، وبعث صدام برسالة غوغائية لهما يذكِّرهما بقصة جيش أبرهة الحبشي ومحاولته هدم الكعبة، كما وَجّه بوش رسالة متلفزة إلى الشعب العراقي رد عليها صدام برسالة مماثلة إلى الشعب الأمريكي. ودعا ميتران في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في الرابع والعشرين إلى «إعطاء الكويتيين حق تقرير المصير بعد الانسحاب العراقي». وفي السابع والعشرين منه ألقى الأمير كلمة الكويت التي نَوَّه فيها بدور الصامدين الرازحين تحت الاحتلال. وقد استقبل الناس هذا الشهر بالصعود في الثّاني منه إلى أسطح منازلهم في منتصف الليل مكبرين، كما أغلقت الجمعيات التعاونية في هذه الذكرى، كما رفض الكويتيون استبدال بطاقاتهم المدنية بهويات عراقية، وتلكأوا في استبدال لوحات سياراتهم، وقد قاطع المواطنون جريدة النداء التي كان يوزعها جنود الاحتلال على «السيطرات»، وعند بوابات الجمعيات فضلا عن ازدرائهم لبرامج تلفزيون الاحتلال وبالأخص «حياكم الله».

وازداد السلب المنظم في هذا الشهر، إذ يقدر المؤلف عدد الناقلات المتوجهة إلى العراق وهي مملوءة بالبضائع المسروقة بحوالي 1.000 إلى 1.200 ناقلة كبيرة يوميا (ص 103). وقد راجت تجارة العملة بسبب كثرة النازحين من الجنسيات غير الكويتية التي لم تسلم من بطش المحتلين، وانخفض سعر الدينار الكويتي لدولار امريكي واحد، وزاد عليه الدينار الأردني، وبرحيل الخدم تضاعفت معاناة الصامدين، كما أخذت الطوابير تحاول الحصول على كل سلعة، وخاصة الضروريات مثل الخبز والغاز، وبرزت ظاهرة اقتصادية جديدة وهي تكوين البسطات أو الأسواق الشعبية في مختلف أنحاء الكويت، وهي شبيهة بما هو موجود في البصرة وغيرها من المدن العراقية. وقد جنى تجار البسطات ارباحا كثيرة نتيجة فرق العملة، ومع استمرار تدهور الوضع تصاعد عدد النازحين وخاصة من أواخر أغسطس إلى منتصف سبتمبر.

وفي هذا الشهر انتهت المقاومة السلمية العلنية كإقامة المظاهرات والتكبير؛ إذ إن بطش الاحتلال لم يترك مجالا لاستخدام الوسائل الحضارية في المقاومة والرفض، واقتصرت أعمال المقاومة على العمليات المسلحة التي ازدادت إتقانا وإيذاء للعدو وتحطيما لمعنوياته. «كما ازداد خلال هذا الشهر التنسيق بين مجموعات المقاومة من جهة والشباب الكويتي المتواجد بالمراكز والمؤسسات الحساسة بالبلاد كالمستشفيات ومخازن الأدوية ومحطات المطافيء، وكذلك بعض الجهات ذات الاتصال المباشر مع أجهزة الحكومة بالطائف» (ص 125). ويشير الكاتب إلى أهمية دور المقاومة ومغزى أعمالها «إذ إنه لولا وجود المقاومة المسلحة لما عرف العالم بصورة جلية قضية هذا الشعب الذي رفض وجود الغزاة على أرضه، وأثبت أنه على استعداد لمقاومتهم بشتى الأساليب وبأيّ ثمن». (ص 121).

ويأخذنا المؤلف إلى جو آخر في هذا الفصل فينقل لنا المناقشات التي كانت تُثار في ليالي الحراسة الطويلة، وهذه المناقشات وإن اقتصرت على منطقته السكنية إلا أنها في واقع الحال تُعَبِّر عما كان يدور في كل ديوان أو بيت من بيوتات الكويت في تلك الأيام. فمن ضمن هذه الحوارات الطويلة مثلا الموقف من مساعدة الكويت للعراق في حربه ضد إيران، ومنها رؤية البعض أن ما حدث للكويت إنما كان مخططا له منذ فترة طويلة، وآخرون كانوا يرون أنها حكمة إلهية.. وهكذا كانت تطول المناقشات وتتشعب، ولا يغفل الكاتب أيضاً التركيز على دور الإعلام الكويتي الذي يعتقد أنه لم يكن على مستوى الحدث، والذي أضر بالصامدين كثيراً دون قصد.

ويحكي لنا الفصل الثالث قصة اكتوبر شهر «القلق»، وأهم أحداثه انعقاد المؤتمر الشعبي في جدة في الثالث عشر إلى الخامس عشر منه، والذي أدَّى إلى رفع الروح المعنوية للصامدين، وأبرز وجه الكويت الحضاري المؤمن بالحوار والتشاور بين مختلف الأطراف، مهما تباينت آراؤها، إلا أن قلق المواطنين ازداد في نهاية الشهر حول ما ذكر من احتمال قيام حرب مدن في الكويت أثناء تحريرها، ومما زاد من مخاوفهم إعلان الولايات المتحدة الأمريكية قيام الفرقة (10) المحمولة جواً بإجراء تدريبات عسكرية على حروب المدن والشوارع في إحدى القرى المهجورة بالسعودية. ورغم قسوة كل شهور الاحتلال فإن شهر اكتوبر تميز بأجواء ملؤها القلق والإحباط، خاصة بعد ان اتضح ان المشكلة ستطول، وقد زاد الوضع كآبة عندما بدأ كثير من العائلات التي صمدت إلى هذا الشهر بالتفكير جديا بالسفر بعد أن دَبَّ اليأس فيها، وقد نقلت أخبار تلك الفترة أن ما بين 300 - 500 سيارة كانت تغادر يوميا إلى السعودية. وقد زاد الطين بلة موافقة السلطات العراقية على سفر الإيرانيين إلى بلادهم عن طريق البصرة، حيث اغتنم تلك الفرصة كثير من الكويتيين الذين خرجوا بهويات إيرانية مزورة، إلا أن الأمر لم يطل حيث اكتشفت السلطات العراقية ذلك وأوقفته في الثاني عشر من الشهر.

وأكتوبر هو شهر الجداريات، (والجدارية عبارة عن قاعدة كبيرة من الكونكريت تنصب عليها صورة أو عدة صور لصدام وهو يرتدي أزياء مختلفة)، وقد انتشرت هذه الجداريات في كل مكان، وهو بالمناسبة الشيء الوحيد الذي أقامه العراقيون في الكويت!! وقد أعلنت الدراسة في مدارس الكويت في هذا الشهر مع حملة اعلامية واسعة تريد إيهام الناس بأن الكويتيين قد التحقوا بها، إلا أن واقع الحال كان المقاطعة الشاملة. ولا ينسى المؤلف ذكر أن بعض الجاليات العربية قد أرسلت أبناءها إلى تلك المدارس منتهكين العصيان المدني الذي أعلنه الكويتيون، كما أصر العراقيون على تبديل الهوية، وأصدروا قانونا جديدا لإقامة الأجانب، وقد اضطر بعض المواطنين، تحت وطأة الحاجة، إلى تبديل أرقام سياراتهم، بالتشاور مع الجيران وأفراد الحي، حيث تم الاتفاق التلقائي بين الكويتيين على تبديل رقم سيارة واحدة خدمة لتنقلات أهل الحي. وقد صدر قرار بعدم تزويد المركبات التي تحمل الأرقام القديمة بالوقود، وأصبح يوم السادس من اكتوبر الموعد الأخير للتعامل بالدينار الكويتي. ومع ازدياد الحاجة إلى الأموال، وانتظام الدورة الاقتصادية بدأت عملية توزيع الأموال على المواطنين بشكل سري، وكانت تقوم بها «لجنة مشكلة من عدد من المواطنين يمثلون جميع الاتجاهات

المختلفة بما فيها المدنية والعسكرية، وكان بينهم اثنان من الأسرة الحاكمة» (ص 217). وازداد إصرار النظام العراقي على طمس الهوية الكويتية، حيث قام بإحراق القوارب والسفن الموجودة في الأحواض التقليدية (النقع)، وأضرم نيرانه الحاقدة بالسفينة الكبيرة (البوم) المسمى بالمهلب، فضلا عن تهديمه بوابة المقصب، وهي احدى بوابات سور الكويت القديم، إضافة إلى نهب المتحف الوطني، وقام العدو منذ هذا الشهر بحملة تفتيش ومداهمات للمنازل في كل أوقات اليوم، وانتشر «الجيش الشعبي» في كل الأحياء محتلين المدارس وبعض البيوت التي نزح أفرادها.

واستمرت المقاومة باستخدام أسلوب السيارات المفخخة، وقد حدثت عدة انفجارات في أسواق جليب الشيوخ، وعند دوار العظام الذي كان ملتقى الجنود القادمين من العراق والمغادرين إليه، كما تم استخدام القنابل الموقوتة وخاصة في حفلات الضباط في فندقي الهوليدي ان والشيراتون، أما العملية الجريئة التي نفذتها المقاومة الباسلة في هذا الشهر فهي ضرب طائرة عراقية من طراز (747) كانت متوجهة من مطار الكويت إلى بغداد بصاروخ (استريلا)، مما اضطر سلطات الاحتلال إلى إغلاق المطار، وتحويل الرحلات إلى مطار قاعدة علي السالم في المطلاع، كما أخذ رجال المقاومة بالتفنن بأسلوب التخفي كإقامة مراسم العزاء لإيهام العدو باستشهاد أحد رجالها المطلوبين، إلا أن المقاومة الوطنية قد نكبت هذا الشهر بالقبض على أبرز رموزها الذين كانوا مجتمعين في أحد البيوت بمنطقة النزهة. وأخيرًا، يفرد المؤلف صفحات عديدة لعملية الاتصال بالخارج التي كان يقوم بها بعض الأفراد، الهواة وغيرهم والذين كانوا يملكون أجهزة متطورة، معرضين أنفسهم للخطر، وناقلين صوت الداخل إلى العالم الخارجي. وما أن حل نوفمبر حتى أصبح الناس معتادين على نمط معين من المعيشة يختلف تماما عما كانوا يعرفونه من رخاء ونعيم، فقد أصبح الحصول على رغيف الخبز من الصعوبة بمكان بحيث يتطلب الوقوف ساعات بالطوابير الطويلة، كما أصبح البحث عن الغاز ومواد التموين وكذلك الوقود ـ بعد إغلاق عدد كبير من محطات الوقود ـ يمثل الشغل الشاغل للناس طوال النهار. ومن أبرز التطورات السياسية في هذا الشهر الذي هو موضوع الفصل الرابع زيارة بوش للمملكة العربية السعودية في الثاني والعشرين منه، والتي أكدت جدية الولايات المتحدة بتحرير الكويت. وفي المقابل قام طاغية العراق لأول مرة بزيارة الكويت في الوقت نفسه، كما تم تعيين محافظ جديد للكويت (بالأحرى حاكم عسكري جديد)، وهو عزيز صالح النومان

بدلا من الجزّار علي حسن المجيد، إلا أن أبرز القرارات التي أثرت في مصير الكويت والتي كان لها تأثير حاسم في نفسيات المواطنين القابعين تحت الاحتلال هو قرار مجلس الأمن رقم 678 الصادر في 29 من الشهر والذي يتضمن استخدام جميع الوسائل لإجبار العراق على الانسحاب من الكويت، واعطائه مهلة مدتها 45 يوما تنتهي في 15 يناير 1991، وهذا القرار جعل الناس يعدون الأيام ويترقبون الساعات، وحل الأمل والتفاؤل محل اليأس والتشاؤم.

ازداد سوء الأحوال الاقتصادية والمعيشية للمواطنين فضلا عن استمرار الإرهاب بجميع صوره؛ فقد تدهورت الخدمات المختلفة مثل الكهرباء والماء والهواتف، وأخذت المياه تتدفق في أحايين كثيرة لانفجار أنبوب وعدم وجود الصيانة، كما زادت القاذورات وكثرت الحشرات والكلاب الضالة، وبدأ المواطنون بالتركيز على تربية الحيوانات والدواجن للاستفادة من لحومها، كما اهتموا بالزراعة المنزلية لاستيفاء احتياجاتهم، ومنذ هذا الشهر بدأ المواطنون بتنظيم زيارات للأسرى الكويتيين في المعتقلات العراقية في مناطق الموصل وأبي غريب والرمادي وبعقوبه والبصرة، وقاموا بذلك بعد أن تواردت أخبار مؤكدة تدل على أماكن تواجدهم، وكانت هذه الزيارات مبعثا لفرح هؤلاء الأسرى وذويهم، وتعضيدا لموقفهم، وإمدادا لهم بما يحتاجون إليه من مأكل وملبس. وابتداء من هذا الشهر نشطت زيارات الكويتيين للمدن العراقية خاصة البصرة وبغداد للاتصال بأهاليهم في الخارج عبر الهاتف، وهي العملية التي أدخلت الاطمئنان إلى قلوب الأسر المتفرقة.

يقول المؤلف: بزغ فجر اليوم الأول من ديسمبر والناس لا تكاد تحملهم أرجلهم من شدة الفرح والنشوة للإنجاز الكبير الذي تحقق في نهاية نوفمبر بصدور قرار مجلس الأمن رقم 678، وكان الناس يهنىء بعضهم بعضاً كما لو كان ذلك اليوم يوم عيد. وفي الثامن من هذا الشهر ـ وهو حديث الفصل الخامس الذي يسميه الكاتب بشهر الأمل ـ قررت الإدارة الأمريكية سحب سفيرها من الكويت، وقد أكد الرئيس بوش أن انسحاب السفير الأمريكي من الكويت سيسهل اتخاذ القرارات الصعبة. وكان لشهادات أعضاء السلك الدبلوماسي بعد خروجهم تأثير هائل في الرأي العام الغربي، حيث اعتبر القنصل الأمريكي، على سبيل المثال، الغزو العراقي بأنه أكبر عملية سطو مسلحة، وأضاف أنه شاهد بعينه دبابة عراقية من طراز (تي 72) روسية الصنع وهي تحمل أدوات منزلية بينها ثلاجة، وحاملة جنود

مدرعة تسحب قارب نزهة تم الاستيلاء عليه من نادي اليخوت في الكويت» (ص 287)، وفي تطور آخر عقد مجلس التعاون الخليجي مؤتمر قمة في الدوحة في الثاني والعشرين من ديسمبر أكد فيه التزامه بتحرير الكويت، وفي يوم 31 ديسمبر بدأت القوات المتحالفة المرابطة بالخليج في بناء معسكرات اعتقال للأسرى العراقيين في صحراء السعودية تتسع لـ 250.000 أسير.

وعلى الرغم من الفرح الذي عم المواطنين وأجواء التفاؤل فإن قمع قوات الاحتلال زاد لدرجة لا تُطاق، وتصاعدت عمليات الاستيلاء الكيفي على سيارات المواطنين وأمتعتهم، وتغلغل الجنود في كل مكان، وازداد بناء الخنادق والتحصينات والتمركز في البيوت. وبدأ المواطنون بالتهيؤ للحرب وذلك بحصر (السراديب) في الأحياء السكنية، وتوزيع العائلات فيها حال نشوب الحرب. وقام كثير من الناس بشراء الكمامات الواقية من الغبار والدخان والتي تستعمل عادة للزراعة. كما تم شراء كميات كبيرة من الكيروسين لاستعماله للطبخ في حالة انقطاع التيار الكهربائي، وبدأ الناس أيضاً بشراء الشموع والفوانيس، وتم تنبيه أصحاب المنازل الذين لم يسدوا منافذ التهوية وفتحات التكييف بالبلاستيك لمنع تسرب الغاز، بضرورة القيام بذلك بأسرع وقت، وقامت بعض النسوة بعمل ملابس واقية من الأسلحة الكيماوية وذلك بخياطة (قميص وسروال) من أكياس القمامة البلاستيكية، ورغم تأزم الوضع وصعوبة المواصلات فإن زيارات المواطنين لأسراهم في العراق لم تتوقف في هذا الشهر.

ويروي لنا المؤلف إشاعةً راجت بقوة في أنحاء الكويت في منتصف ديسمبر ويعرفها الصامدون، وهي تقول:

> «إن هناك لعبة يهيء لها النظام العراقي لاختلاق سبب ينسحب على أثره من الكويت، وأنه يتم الإعداد للقيام بمظاهرات شعبية تطالب (بالتضحية بالمحافظة التاسعة عشرة والتمسك بالقائد)، وقد تَمّ الإعداد لهذه المظاهرة وتجهيز اليافطات التي سيتم رفعها فيها تمهيداً لإعلان صدام عن خضوعه للإرادة الشعبية، وقد زعم كثير من الناس أنه شاهد بعض هذه اليافطات في أدراج مكاتب المسؤولين العراقيين الذين عرضوها عليهم». (ص 297) .

أما أعمال المقاومة فقد استمرت بتفجير السيارات المفخخة، والقيام بعملية بطولية في رأس السنة الميلادية بتفجير قنبلة مؤقتة في صالة الروف بفندق الهلتون ـ والذي يذكرها المؤلف خطأ بفندق الشيراتون. وكان «الحسم» في يناير (وهو ما يتناوله الفصل السادس) وفيه جرت المحاولات الأخيرة لتجنب وقوع الحرب؛ إذ اجتمع بيكر مع طارق عزيز إلا أن الاجتماع فشل بسبب الإصرار العراقي على الاحتفاظ بالكويت، كما أصدر الكونغرس الأمريكي قرارا يؤيد استخدام جميع الوسائل الضرورية لإرغام العراق على سحب قواته من الكويت، وكانت آخر محاولة جدية في هذا السياق زيارة السكرتير العام للأمم المتحدة إلى بغداد في الثاني عشر من الشهر وفشله في إقناع صدام بالانسحاب.

وما أن تعدت عقارب الساعة الثالثة من فجر يوم 1991/1/16 إلا وكانت الهواتف تدق في كل بيت من بيوت الكويت من أقصاها إلى أقصاها، وكأنها تتناغم وتتسق مع أزيز الطائرات المتوجهة لأهدافها المرسومة، أما عن الحياة الاجتماعية للكويتيين أثناء الحرب فقد كان أبرز وجوهها لجوء كثير من العائلات إلى السراديب المخصصة لها، والتي أصبحت تؤوي العشرات بين رجل وامرأة وطفل ومُسِنّ، وقد قضى معظم المواطنين وقتهم طوال الأيام الأولى للحرب داخل البيوت التي تجمعوا فيها وهم لا يكادون يفارقون أجهزة الراديو لسماع آخر التطورات، ومنذ بدء القصف الجوي انقطعت زيارة المواطنين للأسرى، وسرت إشاعات في تلك الفترة تقول: إن بعض الأسرى حاول الفرار من السجون، والتجأ بعضهم إلى إيران وتم القبض على البعض الآخر، كما كان بعض الأهالي يخشون أن يصيب القصف الجوي أبناءهم خاصة، وأن العراق كان قد هدد من قبل بوضع الأسرى قرب الأهداف الحيوية، ومن الآثار التي خلفها الهجوم الجوي اختفاء البسطات في المناطق السكنية بسبب انقطاع سبل المواصلات.

وكان شهر يناير نكبة على المقاومة الكويتية لقلة في الخبرة وعدم اتخاذ الحيطة والحذر، إذ إنه تم اعتقال 25 عنصراً منهم بكل ما لديهم من أجهزة وأسلحة، ونقلوا إلى العراق في الثاني منه، أما في صبيحة يوم الهجوم الجوي فقد قام هؤلاء بتنفيذ هجوم في منطقة الرميثية على بعض المدارس وعلى مخفرها الذي استطاعوا تحريره، وقد استعادت القوات العراقية المحتلة المخفر، وطوقت المنطقة، واعتقلت العشرات من المواطنين. «ويمر يومان وإذا بتلك القوات تلقي بخمس وعشرين جثة من جثث الشباب في الساحات والشوارع المحيطة بالمخفر،

وتطلق سراح العدد المتبقي منهم» (ص 336). وفي هذه الأثناء أخذ جنود «الجيش الشعبي» المنتشرون في المدارس وأفراد الاستخبارات بتغيير أماكنهم، واللجوء إلى البيوت المهجورة، كما زاد بطشهم وتنكيلهم ومداهماتهم للبيوت.

ويسرد لنا الكاتب في الفصل السابع أحداث فبراير الذي يطلق عليه شهر التحرير، وفيه ازداد قلق الناس من إطالة الحرب وتعقدها بدخول إسرائيل طرفا فيها، خاصة بعدما أطلق العراق عدة صواريخ استعراضية عليها، وكذلك كان تخوفهم شديداً من انمبادرات التي يمكن أن يقوم بها العراق، والتي قد تضعضع الموقف الموحد للأسرة الدولية، وبالفعل فقد قامت القيادة العراقية يوم الجمعة 15 فبراير بإبداء استعدادها للانسحاب من الكويت ولكن بشروط تعجيزية مما عكس عدم جديتها في ذلك، وفي الثامن عشر منه قَدّم الاتحاد السوفيتي خطة سلام جديدة، أما الرئيس جورج بوش فقد أعلن يوم 22 فبراير أن الحلفاء قرروا منح صدام مهلة حتى ظهر يوم السبت 23 فبراير لكي يبدأ بسحب قواته من الكويت دون شرط.

وكانت الأيام الأخيرة من الاحتلال مأساة حقيقية عاشها الشعب الكويتي الصامد، إذ تردت الخدمات، وانقطعت الاتصالات الهاتفية، وخلت الشوارع من السيارات وذلك إثر قرار منع تزويد المواطنين بالوقود الذي صدر في 6 فبراير، كما أصبحت المواد الغذائية والغاز من السلع النادرة، وقَلَّت المياه العذبة أو انقطعت كليا، وزادت سرقات الجيش العراقي وخاصة قبل الانسحاب، وتم التركيز على السيارات بالذات لاستخدامها وسيلة للهروب، وفي يوم «الخميس الأسود» 21 فبراير أُلقي القبض على آلاف الكويتيين من الشوارع والمساجد والأسواق، وتَمّ تجميعهم في المخافر، ثم نقلهم إلى سجن الأحداث، وإرسالهم منه إلى معتقلات العراق، ولم يفرق المحتلون بين شيخ أو شاب، مريض أو «مُعَافَى». ولا ينسى المؤلف أن يذكر بشيء من التفصيل «ملحمة القرين» التي قادتها مجموعة من الفتية في صباح يوم الهجوم البري مؤكدين على ولائهم للوطن، وكرههم الشديد لقوات الاحتلال. ويصور لنا المؤلف بصدق اللحظات الأخيرة للاحتلال العراقي البغيض للكويت، حيث لاحظ كثير من الناس في جميع مناطق الكويت في الساعة الثامنة من يوم الاثنين 25 فبراير، حركة غير عادية في الشوارع وهرج ومرج، وكان الناس يسمعون كل ذلك الضجيج دون علم بحقيقة ما يجري، خاصة وقد غطى الظلام الدامس كل شيء، ولم يكن يخطر على بال أحد بأن الهزيمة قد حَلّت بجيش الغزاة في تلك اللحظات، وكان صباح يوم الثلاثاء 26

فبراير من أهدأ ما مر على الكويت، على عكس الليلة التي سبقته فقد تميزت الساعات الأولى منه بهدوء رهيب لا يكاد المرء يسمع فيه صوت مخلوق في الشوارع، كما تميز ذلك الصباح بظلام دامس لم يسبق له مثيل، بينما غطى الدخان الكثيف كل شيء، وأصبح الوضع وكأنه منتصف الليل، وقد صحا المواطنون ولم يكونوا على علم بما جرى، وما أن بدأ الخبر بالانتشار حتى بدأت الجموع بالخروج من بيوتها والانتشار في الشوارع، وما أن قاربت الساعة الثانية عشرة ظهرا حتى كانت شوارع الكويت بجميع مناطقها تشهد أكبر تظاهرة في تاريخها من خلال المسيرات الضخمة للسيارات التي أخرجها المواطنون، وأخذوا يجوبون بها أحياء الكويت وشوارعها. وكان من ضمن الأعمال الأولى التي قام بها الصامدون تبديل بعض أسماء الشوارع وإطلاق أسماء شهداء الكويت عليها.

وإذا كان يوم السادس والعشرين هو يوم التحرير الذي أزاح من على صدور الكويتيين كابوس الاحتلال فإن فرحة أهل الداخل لم تكتمل؛ إذ إن آلاف المواطنين كان قد تم أسرهم قبل انسحاب العراقيين من الكويت بالإضافة إلى الأسرى والمعتقلين الآخرين الذين كانت تحتفظ بهم قوات الاحتلال منذ غزوها للكويت في الثاني من أغسطس.

وفي ختام كتابه الشيق الذي رصد فيه أحداث الداخل وتفاعلاته، حاول الكاتب أن يستخلص دروسا من تجربة الاحتلال المرة، فيؤكد في الفصل الثامن أهمية الوحدة الوطنية بين أبناء الشعب الواحد، فضلا عن أهمية بناء «دولة المؤسسات والعدالة وسيادة القانون»، والتركيز على العنصر الوطني في بناء الكويت وإقامة العلاقات مع الآخرين على أساس «المصلحة المتبادلة والتعاون الاقتصادي»، وأخيرًا ينوه المؤلف بدور الأمن، ويعتبره أساساً للرخاء والتقدم.

والواقع أنه كتاب جدير بالقراءة، وأقوى نقطة فيه ابتعاد المؤلف عن ذكر البطولات الشخصية، التي حفلت بها باقي الكتب الصادرة عن الغزو العراقي، على الرغم من أن المؤلف على بيّنة من بعض أسماء من قاموا ببطولات، ومنهم من روى قصصهم بين دفتي كتابه. أما الميزة الأخرى للكتاب فإنها تكمن في عدم لجوء الكاتب لسرد الأحداث فقط، وإنما نقل إلينا تفاعل المواطنين الصامدين مع هذه الأحداث وتكيفهم معها، مما يجعله مادة لمن يريد أن يكتب دراسات اجتماعية أكاديمية عن المجتمع الكويتي وأنماط التفاعل المختلفة التي برزت أيام الاحتلال.

الاجتياح العراقي للكويت في الميزان التاريخي

عبد العظيم رمضان

الزهراء للإعلان العربي، القاهرة 1990 ص 166

مراجعة: **عبد الرحمن عبد الغني**

الدكتور عبد العظيم رمضان مؤرخ عربي معاصر، له إسهامات طيبة في تاريخ مصر الحديث والمعاصر، مِنْ أحسن مَنْ أرخ لتاريخ الحركة المصرية الوطنية، له اهتمامات بالشؤون العامة والأحداث الجارية في مصر والعالم العربي، يكتب بشكل دوري منتظم في مجلة اكتوبر القاهرية، وجريدة الوفد.

يدخل موضوع «الاجتياح العراقي للكويت في الميزان التاريخي» في صميم اهتمام الكاتب كونه مؤرخاً معاصراً، وله اهتمامات في الأحداث الجارية في العالم العربي. اعتمد الكاتب على مصادر عديدة مهمة تتعلق بتاريخ العرب الحديث بوجه عام، وتاريخ العراق والكويت على نحو خاص، الأمر الذي يدفعنا إلى الحكم بأن الكتاب حصاد متابعات للحدث من مصادر الإعلام المختلفة، وهذا يعني أن الكتاب خالٍ من الوثائق بحيث يصبح في التحليل الأخير عبارة عن وجهة نظر الكاتب، واجتهاد خاص له.

يقع الكتاب في ثلاثة أبواب، يحتوي كل واحد منها على عدد من المقالات تخدم فكرة معينة، أو عنوانا وضعه المؤلف في أول الباب. أما عن محتوى الباب الأول، فيعالج المقال الأول منه المعنون «الحل العسكري لإنهاء غزو العراق للكويت» فكرة جلب العراق المصيبة تلو الأخرى على الأمة العربية، وتمثلت أولى هذه المصائب بشنه الحرب على إيران، هذه الحرب التي استمرت ثمان سنوات نزفت فيها الأمة العربية جل مواردها وقواها، والمصيبة الكبرى هي التي تلتها، وهي غزوه الغاشم للكويت، وإعلانه أنه لن ينسحب منها طواعية؛ لذا تحتم إخراجه منها بالقوة لأن العالم كله لن يسمح له بضمها أبدا، ولأن في السماح له بضمها سابقة خطيرة في العلاقات الدولية، وهي فرض الأمر الواقع

بالقوة، وهذا منطق يرفضه المجتمع الدولي؛ لأن التسليم بهذا المنطق عودة إلى عصر الاستعمار في القرن التاسع عشر؛ لذا كان لابد من الحل العسكري، وهل يكون حلا عربيا أو أجنبيا؟ وبالطبع أيا كان هذا الحل فسيكون كارثة على الأمة العربية؛ لأنه سوف يدفع بها إلى .وصاية الإمبريالية مرة أخرى. ولكن شعبا مثل شعب الكويت عانى ما عانى يفضل بالطبع حماية القوى الأجنبية على الاستعمار العربي العراقي، حيث هناك فرق كبير بين وصاية أجنبية لاتفقد الكويت فيها شخصيتها وهويتها، وبين استعمار عراقي يستهدف القضاء التام على شخصيتها الوطنية، ومحوها من خارطة العالم. إذن لا لوم على الكويتيين حين يفضلون الوصاية الأجنبية على الاحتلال العراقي تحت ذريعة القومية العربية، وقد وجه الاحتلال العراقي البغيض للكويت ضربة قاصمة لفكرة العروبة والقومية العربية التي تحولت على يديه إلى فكرة عدوانية استعمارية لا تختلف مطلقا عن فكرة الاستعمار الأجنبي في القرن التاسع عشر، ولا فرق بين استعمار أجنبي وعربي فكلاهما استعمار.

أما فكرة الحل العربي، فإنها بدورها كارثة مدمرة؛ لأن هذا الحل يكرس الانقسام العربي، ويجعل العرب يقاتل بعضهم بعضا. والمستفيد بالطبع من هذا إسرائيل التي تخطط لبسط سيطرتها على العالم العربي أجمع؛ لذا فإن احتلال العراق للكويت يدفع بالأمة العربية إلى التمزق والفناء؛ ولذا يفضل الكاتب عدم اشتراك القوات المصرية مع قوات عربية أخرى في حرب ضد العراق لإنهاء احتلال الكويت، ولكن لابأس من اشتراكها مع قوات دولية.

أما المقال الثاني، وعنوانه «القوة المسلحة المصرية بين المهام الدفاعية والمهام الهجومية» فيوافق الكاتب فيه على اشتراك قوات مصرية في الدفاع عن المملكة العربية السعودية، ولكنه يشترط عدم اشتراكها بالهجوم على العراق خشية تدمير القوات العربية، ويرى أن مهمة تحرير الكويت يجب أن تكون مهمة دولية؛ لأن على المجتمع الدولي أن يحافظ على المستوى الحضاري الذي وصل إليه، ولا يسمح باستمرار العدوان العراقي. ولأن في السماح له إعطاء العذر للغير بأن يفعل ما يفعل بجيرانه الأقل قوة منه، والسماح للعراق بالاحتلال فيه خطر على السعودية ودويلات الخليج الأخرى، ويدعو لاستخدام جميع السبل لإخراج العراق من الكويت سواء باستخدام القوة العسكرية، أو بفرض حصار اقتصادي عليه من جانب مجلس الأمن، وليس من قبل دولة بعينها. ويرى أن مصر لا تستطيع أن

تقف موقفا سلبيا من مسألة احتلال الكويت؛ لأن حجمها وثقلها التاريخي والسياسي يحتمان عليها أن تقف أمام من يريد أن يعبث بمصير الأمة العربية.

ويتناول الكاتب في المقال الثالث المعنون «حسابات صدام» فكرة مساندته للعراق طوال حربه مع إيران، وما كتبه بهذا الخصوص من مقالات في جريدة «العرب» التي تصدر في لندن، ولكنه وبعد غزو العراق للكويت وقف مع الحق والعدل الكويتي رغم أن موقف الكويت منه قبل الاحتلال العراقي كان غير ودي، لأنه أعاد تقويم موقفه من العراق؛ ولأنه أثبت بالممارسة أنه بعيد عن شعارات القومية العربية التي ينادي بها. وأنّ ما أصاب القومية العربية في مقتل كان بفضل حساباته الخاطئة؛ وربط الكاتب بين ما ينادي به صدام من شعارات نصرة العروبة ومحاربة العدو الفارسي، وبين ما كانت تنادي به إيران من محاربة الطواغيت باسم الإسلام، وفي رأيه أن كليهما رفع شعارات وأقنعة تخفي من ورائها مصالح متضاربة.

ويتطرق الكاتب في المقال الرابع المعنون «لغز الحشود الغربية في الخليج» إلى الحشود الغربية في الخليج، ويتساءل عن هدفها إذا لم تساهم في تحرير الكويت!! ويقول: إن حماية السعودية تمثل حماية للمصالح الغربية، ولكن السماح باحتلال الكويت يمثل بدوره قمة امتهان الكرامة الإنسانية. وتحرير الكويت يعيد الانضباط إلى النظام الدولي، ويعيد الاحترام للقانون الدولي؛ لذا فعلى القوة الغربية (المتمثلة في أمريكا وحلفائها الغربيين) أن لا تنتظر نتائج الحصار الاقتصادي لأن التاريخ المعاصر أثبت عدم جدوى مثل هذا الحصار.

ويعرض الكاتب في المقال الخامس المعنون «المواقف المتخاذلة» لمواقف بعض فرق المعارضة المصرية، ويصفها بالمتاجرة باسم العروبة تارة، وباسم الإسلام تارة أخرى، ويدحض ادعاءاتها التي انكشفت بعد الغزو العراقي للكويت، ويطلب منها تحديد موقفها بوضوح كي يتقبلها الشعب المصري.

أما المقال السادس، وعنوانه «من المسؤول عن جلب القوات الأجنبية» فيتناول فيه الكاتب موقف المتباكين على التدخل الأجنبي في الخليج، والمتناسين قضية الاحتلال العراقي للكويت، وإن كان بعضهم يدين هذا الاحتلال، وقد سمّى هؤلاء بالمنافقين، وتناول موقف فئة أخرى سماها المتبجحين، وأشار إلى أنها تلوم السعودية لاستعانتها بالقوات الأجنبية، بينما لم تتعرض للغزو العراقي للكويت،

وإنما ركزت على تواجد القوات الأجنبية في المنطقة العربية دون ربطها النتيجة بالسبب، وفي رأيه أن هذه الفئة وتلك لا تقل إجراما عن النظام العراقي الذي يدفع المال لها لتقول ما تقوله، ولينشر الإعلام العراقي ما تقوله وتكتبه. والنفاق والتبجح من هذه الفئات يصل لمرتبة الخيانة لأنها تعلم أن الفرق المصرية التي أرسلت إلى السعودية ودول الخليج إنما أرسلت للمساعدة على حماية هذه الدول ضد اجتياح عراقي محتمل.

ويركز المقال السابع، وعنوانه «واحترقت ورقة العراق في حريق الكويت» على أن العراق باحتلاله الكويت قد خرج من حسابات القوة العربية التي طالما عَوَّل عليها العرب لتحرير فلسطين، ومقاومة النفوذ الأجنبي والإمبريالية. ويرى أن النظام العراقي لن يستطيع التحرك بقوته في المستقبل حتى ولو لم يخرج من الكويت، سواء باتجاه إسرائيل أو صوب أي دولة خليجية أخرى، وذلك لعدة أسباب منها: إن القوتين العظميين لن تتعاملا مع النظام العراقي على المستوى السابق نفسه، بعد تصرفات جنوده المشينة في الكويت، تلك التصرفات التي ستشكل قاعدة التعامل معه مستقبلا، وبالتالي سترفضان تزويده بالسلاح والتكنولوجيا المتقدمة، وخاصة بعدما هدد باستخدام الأسلحة الكيماوية والغازات السامة ضد الجيوش الغربية، بالإضافة إلى اتخاذه الأجانب في الكويت والعراق رهائن، ومعظمهم من الخبراء في مجالات فنية متقدمة هو في أمس الحاجة لخدماتهم، وبهذا فهو لن يستطيع تعويض مثل هؤلاء الخبراء، وبعد أن تعقدت تكنولوجيا السلاح لم يعد باستطاعة دولةٍ ما الاستغناء عن خبراتهم حتى الدول العظمى نفسها، ومعنى هذا أن القوة العسكرية العراقية هي آخر قوة تتوفر لديه، ولن يستطيع تعويضها في المستقبل أو يواكب التقدم الذي يحدث في جيوش الدول العربية الأخرى وإسرائيل. وهذا يعني خروجه من حسابات القوة العربية. يضاف إلى هذا أن العراق لا يملك وحده الإمكانات الاقتصادية التي تمكنه من المضي في مشروعاته الصناعية خاصة فرض المقاطعة الاقتصادية، بالإضافة إلى ديونه المتراكمة، ومعنى هذا هو تجميد التقدم العلمي والتكنولوجي لديه.

أما عن المقال الثامن، وعنوانه «حق يراد به باطل» يتناول فيه الكاتب موقف منظمة التحرير الفلسطينية من قضية الاحتلال العراقي للكويت، وهو أن المنظمة لا تؤيد الاحتلال العراقي للكويت، وإنما تعارض التدخل الأمريكي في

المنطقة العربية، ولكنها لا تقدم حلا فيما إذا لم ينسحب العراق من الكويت، وهي تعلم أنه لا توجد قوة عربية تستطيع إخراجه بالقوة، وهي لا تربط الانسحاب الأمريكي بانتهاء الاحتلال العراقي؛ لذا فهي تؤيد تكريس الاحتلال؛ لأنها لا تضع يدها على السبب الحقيقي لمجيء هذه القوات إلى المنطقة العربية. وتدعي المنظمة الفلسطينية بأنها تناضل من أجل إنهاء الوجود الأمريكي والغربي في المنطقة العربية بدون أن تربطه بانتهاء الاحتلال العراقي، وهذا نضال مزيف لأنه يزيف القضية الأساسية وهي الاحتلال العراقي للكويت، ولا يربطه بالتدخل الأجنبي.

ويتناول الكاتب في المقال التاسع المعنون «جاءت الجيوش الأجنبية لتملأ فراغا حقيقيا» إن الحزن واليأس أصبحا يخيمان على المنطقة العربية بأسرها، لابتلائها بدكتاتور مثل صدام حسين فاقت المصائب التي اقترفها بحق الوطن العربي ما ابتلي به هذا الوطن من الاستعمار، ولم تكد الأمة العربية تضمد جراحها من جراء حروبها الأربعة مع إسرائيل، وتتهيأ لمعركتها الأخيرة لتحرير فلسطين، حتى جاء هذا الدكتاتور ليجرها إلى حرب حصدت معظم مواردها وهي حربه الطويلة مع إيران، ويجد من يصفق له من العرب، ويلبسونه أثواباً مزيفة من البطولة.

أما المقال العاشر، وعنوانه «صدام الفتى المدلل لمصانع الأسلحة في الغرب» فيقول الكاتب: إن صورة صدام محبوبة لدى أصحاب مصانع الأسلحة في العالم، وذلك لأنه عندما أشعل الحرب الإيرانية العراقية سنة 1980، كانت هذه المصانع في الغرب تعاني من الكساد والتضخم، ولكن صداماً أنقذها من أزمتها تلك حين أنفق قرابة 200 مليار دولار على شراء الأسلحة لحربه مع إيران، وبعد انتهاء الحرب مع إيران أبطأت عجلات مصانع الأسلحة، والتابعة لها في الغرب، ومن المعروف أن مصانع الأسلحة تحتاج إلى مصانع عديدة تكملها. وكل هذه وتلك كادت أن تقف عجلاتها، ولكن صداماً أنقذها مرة أخرى حين غزا الكويت، وشركات مصانع الأسلحة تتحدث هذه الأيام عن إنقاذ صدام لها هي والشركات المرتبطة معها لصناعة الأسلحة مثل صناعة الملابس والأقنعة الواقية من الأسلحة الكيماوية وغيرها، وهذا يفسر لماذا كانت صورة صدام محبوبة لدى أصحاب مصانع الأسلحة وغيرها، لدرجة أن مجلة الإيكونوميست تقول: «إن أصحابها وحملة أسهمها يستطيعون الآن النوم ليلاً في اطمئنان». ورغم ذلك نجد أن المضللين في الدول العربية يعتبرون صداماً بطلاً قومياً، ومنقذاً لشعب فلسطين،

وينسون أن العالم يعرفه في صورة منقذ شركات السلاح في العالم.

أما المقال الحادي عشر، وعنوانه «النظام العراقي... هل هو قوة تحرر؟» يشير فيه الكاتب إلى بعض الكُتّاب من المضللين الذين يروجون لقوة النظام العراقي كقوة تحرر عربية تتعرض للعدوان من الصهيونية العالمية وأمريكا، وهم يعرفون أن القوة التي احتلت الكويت وهددت جيرانها هي أبعد من أن تكون قوة تحرر عربية، وبالطبع فهؤلاء ليسوا أغبياء ولكنهم مضللون، فقضية توحد العالم على عدالتها في موقف لم يشهد العالم من قبل له مثيلا، وأجمع على أن ما حدث هو احتلال غاشم واستعمار لشعب عربي مسلم، وهم يزعمون أن العراق يتعرض للخطر بل والمنطقة العربية بكاملها بسبب تواجد القوات الأجنبية، وهؤلاء المتواطئون مع النظام العراقي ينسون أن النظام العراقي لو أنهى احتلاله لانسحبت هذه القوات من المنطقة العربية.

أما المقال الثاني عشر، وعنوانه «النظام العراقي في مأزق اختيارات الحرب والسلام» ففيه يشعر الكاتب بالحزن والأسى على الشعب العراقي الذي نكب بحكم صدام حسين، وهو شعب حباه الله بموارد غنية كثيرة، ولكن حاكمه الدكتاتور بدد ثروات شعبه على نزواته وسياساته الخاطئة، ومثال على ذلك اعتراف الدكتاتور نفسه بمعاهدة 1975 وهي تخص تقسيم شط العرب مع إيران، وهي التي خاض الحرب لإلغائها. ومرة أخرى يعرض شعبه وثروات بلاده في نزوة أخرى لا تقل دمارا وخرابا عن الأولى.

وفي المقال الثالث عشر، وعنوانه «ماذا لو انتصر صدام؟» يطرح الكاتب تساؤلات على لسان الشعب المصري وهي إلى أين تنتهي هذه الأزمة؟ ما مصيرها؟ ما نتائجها على المنطقة العربية وعلى العالم؟ يقول: إن كثيرين من أبناء الشعب المصري صدمهم الاحتلال العراقي للكويت، وبهذا الشكل الوحشي الذي تم به، مما جعل أكثرهم يشكك بنهاية هذا الاحتلال بعد مضي خمسة أسابيع عليه، وخاصة بعد التضليل الذي يمارسه أعوان النظام العراقي في مصر، والمراوغات المكشوفة التي تقوم بها الدول العربية المؤيدة له. كل هذا جعل فريقاً من الشعب المصري يردد أن مصير هذه الأزمة أصبح مجهولا. كما يرى أن النتيجة التي سوف تترتب على انتصار صدام هي أنه سوف يصبح في وسع أي دولة عربية أن تحل مشاكلها الحدودية مع جارتها باستخدام القوة المسلحة اعتمادا على ما فعله النظام

العراقي، فمثلا مصر تستطيع أن تستعيد واحة جغبوب من ليبيا، وهي تملك من الحجج التاريخية مالا يملكه النظام العراقي في الكويت. ويرى الكاتب أن انتصار صدام سيؤدي إلى بداية النهاية لحضارة القرن العشرين، بل وأسوأ خاتمة لها، ولطمة لمبادىء حق تقرير المصير. فإذا لم يُعَاقَبْ صدام على فعلته النكراء فسوف يكون هذا هزيمة حقيقية للحضارة التي نعيشها اليوم، بل لما أحرزته البشرية من تقدم عبر القرون، وعودة بالمجتمع البشري إلى الوراء.

أما المقال الرابع عشر والأخير، وعنوانه «أزمة الخليج وخلط الأوراق» فيعتقد الكاتب فيه أن الاحتلال العراقي للكويت هو بمثابة امتحان حقيقي للقوى الوطنية في مصر، وفرز حقيقي للمفكرين والسياسيين والمثقفين، كما هو اختبار للمبادىء سيحدد المضلِّلين والمضلَّلين والخادعين والمخدوعين. ويتساءل الكاتب عن موقف القوى الوطنية الشريفة في مصر وفي العالم العربي كيف سيكون!! هل تحتفظ بنظرتها السابقة نحو العراق كقوة تحررية أو تبدل نظرتها إليه على أساس ما استجد؟ وهل ستتعامل معه على أساس مبادىء الحق والعدل والقانون الدولي والمواثيق الدولية والقومية العربية؟ ويخلص إلى القول أن تتبع مواقف هذه القوى يوضح أن هناك فريقا من هذه القوى قد انحرف عن جادة الصواب، وتخلى عما كان يكافح من أجله.

أما الباب الثاني من الكتاب وعنوانه «اجتياح الكويت في الميزان التاريخي. هل كانت الكويت أرضاً عراقية؟» (دراسة تاريخية): وهذا الباب يتكون بدوره من عدة مقالات، عنوان المقال الأول «النشأة التاريخية لإمارة الكويت». حيث يقول الكاتب: إن العراق الذي يطالب بحقوق تاريخية له في الكويت لم يجتح الكويت ويحتلها وهو يرفع هذه الحقوق بل دخلها على أساس أنه يلبي نداء من أسماهم بالثوار من شعبها، وأنه لم يشر إلى ما يطالب به وبالتحديد في يوم 8 أغسطس حين ضمها رسميا إليه استنادا إلى هذه الحقوق المزعومة. ويكشف الكاتب زيف هذا الادعاء الباطل الذي يسوقه النظام العراقي ليسوِّغ به ارتكاب جريمته المنكرة التي ترتب عليها احتلال دولة ذات سيادة لها حدود معترف بها دوليا، وذلك بالاستناد على أول الحقائق وهي أن العراق نفسه لم يكن دولة مستقلة. إذن كان العراق على امتداد ثلاثة قرون تقريبا تحت السيادة العثمانية. ولم يكن دولة مستقلة ذات سيادة ولها حدود تضم داخلها الكويت.

ويخلص الكاتب في المقال الثاني المعنون «الوضع السياسي الفريد لامارة الكويت» إلى أن إمارة الكويت كانت طوال هذه الفترة إمارة حرة غير تابعة لولاية البصرة أو غيرها، والدليل على ذلك أنها جابهت وحدها الخطر الوهابي عام 1808 ونجحت في صده. وكما واجهت إمارة الكويت أطماع الوهابيين وأتباعهم كان عليها التعامل مع النفوذ الانجليزي الآخذ في الانتشار في إمارات الخليج في عامي 1809 و 1819، وكذلك بالنسبة للدولة العثمانية فقد تكررت محاولات العثمانيين ضم الكويت إلى نفوذهم، بل حاولوا إرسال بعثات عديدة بهدف إعلان السيادة العثمانية على الكويت. ولكن هذه المحاولات باءت جميعها بالفشل، ولم يفلح العثمانيون بأكثر من رفع علمهم في الكويت، والذي مثل فقط السيادة الاسمية المظهرية للخليفة المسلم في نظر الكويتيين. والسيادة المظهرية الاسمية التي قبلها أمير الكويت عام 1870 للدولة العثمانية كانت فقط للهروب من الضغط البريطاني، وبناء على هذه السيادة المظهرية صدر فرمان بإعلان الكويت سنجقية مستقلة استقلالا ذاتيا، وتشكل قضاء تتوارثه أسرة الصباح، وهم مستقلون بتنظيم شؤونهم وغير ملزمين بدفع رسوم إلى الباب العالي كما يفعل والي البصرة. ولم ينص الفرمان على إدخال النظم العثمانية في الكويت، وبهذا اقتصرت تبعية إمارة الكويت إلى الدولة العثمانية على الناحية الشكلية المظهرية فقط، ويعود الكاتب ليؤكد في المقال الثالث المعنون «قائمقامية عثمانية بدون مظاهر تبعية» أن الوضع بالنسبة للكويت كان يختلف تماماً عما كان عليه العراق الذي يتبع تبعية كاملة للدولة العثمانية الاسمية والفعلية، بينما كانت الكويت خارج هذا الاطار تماما، ولم تتحول في يوم من الأيام إلى أرض عثمانية، وبالتالي إلى أرض عراقية كما ذكر المؤرخون العراقيون الثلاثة في كتابهم «الهوية العراقية للكويت».

ويظهر الكاتب في المقال الرابع، «الكويت بين السيادة العثمانية والحماية البريطانية 1898 - 1913». ان الكويت ظلت منذ نشأتها وعلى مدى امتداد تاريخها مستقلة لم تتبع النفوذ العثماني كي يتسنى للعراق المطالبة بها باعتبار أن النفوذ العثماني أدخلها تحت سلطته، وبالتالي أصبحت تتبع الأراضي العراقية، ويدلل على كلامه بأن العثمانيين لم يدافعوا عن الكويت طوال تاريخها، بل على العكس فقد استعان العثمانيون في عام 1845 بالأسطول الكويتي لحماية ميناء البصرة، كما استعانوا بها في حملتهم على الإحساء عام 1870. ودليل آخر على استقلال الكويت عن الدولة العثمانية سعي الأخيرة الى استغلال النزاع الذي استمر بين الشيخ مبارك

وأخويه محمد وجراح عام 1896 والذي أسفر عن تفرد الشيخ مبارك بالحكم، وقد سعى العثمانيون إلى الاستفادة من ذلك النزاع حين احتضنت خصوم الشيخ مبارك. حينئذ اضطر الأخير إلى مهادنة الدولة العثمانية، لكنها أرادت في مقابل ذلك أن تحول سيادتها من اسمية إلي فعلية، الأمر الذي جعل الشيخ مبارك يطلب الحماية البريطانية، وهو ما تم في 3 يناير سنة 1899، والتي تضمنت ارتباط الكويت بمحالفة أبدية مع بريطانيا، تعهدت فيها بريطانيا بحماية الإمارة مع احتفاظها بالاستقلال التام بشؤونها الداخلية.

ويتعرض الكاتب في المقال الخامس إلى مزاعم المؤرخين العراقيين حول تبعية الكويت للسيادة العثمانية، فيرد عليهم بقوله: إن هذه السيادة لم تكن سوى سيادة اسمية قبلتها الكويت طواعية دون إجبار من قبل العثمانيين، وحتى حينما أراد العثمانيون جعلها تبعية فشلوا في مسعاهم لأن شيخ الكويت مبارك احتمى بالحماية البريطانية، ورفض السماح بإبقاء موظف عثماني في إمارته رغم موافقة بريطانيا.

أما المقال السادس والأخير والمعنون «افتراءات المؤرخين العراقيين في الميزان التاريخي» يقول الكاتب: إن اتفاقية 29 يوليو سنة 1913 التي عقدت بين بريطانيا والدولة العثمانية بشأن الكويت تعرضت إلى تزييف كبير من جانب المؤرخين العراقيين، وذلك لخدمة النظام العراقي فهم يذكرون أن منطقة حكم شيخ الكويت التي تتمتع بالاستقلال الذاتي محصورة ببضعة أميال، وبنود الاتفاق التي أوردها الدكتور صلاح العقاد تمد حدود الكويت شمالا إلى خور الزبير، وتشمل جزيرتي وربة وبوبيان في أقصى شمال الخليج، بل شملت البنود التي أوردها جميع الأراضي الكويتية عدا «أم قصر» و«صفوان» رغم مطالبة شيخ الكويت بهما. والمهم أن الحدود الكويتية العراقية قد سويت على أساس التعهدات التي منحتها بريطانيا للكويت في أثناء الحرب العالمية الأولى، أو التي تدخل فيها أم قصر وصفوان وبوبيان، ولم يثر العراق قضية الحدود حتى عهد عبد الكريم قاسم الذي أثار هذه القضية وطالب بضم الكويت في يونيو سنة 1961 دون أن يكون عنده أي سند تاريخي، ثم جاء صدام حسين ليحتل الكويت وبدون سند تاريخي وقانوني كما كان الحال مع عبد الكريم قاسم من قبل.

أما الباب الثالث فيتكون من أحاديث صحفية وإذاعية مختارة. ويشمل هذا

الباب حديثاً صحفياً «لجريدة العروبة». بعنوان «غزو الكويت.. أحمق عمل في التاريخ الحديث». وحديث ثانٍ لإذاعة «صوت أمريكا» تحت عنوان «أزمة الخليج ومستقبل القضية الفلسطينية».

وخلاصة القول: إن الكتاب عبارة عن مجموعة من المقالات دمجها الكاتب ونشرها في الصحف اليومية من خلال متابعة مجريات أزمة الخليج، وكتابة من هذا النوع يجب أن تؤطَّر من خلال مفهومنا عن طبيعة المقال الذي غالبا ما يتناول فكرة واحدة أو محاولة برهنتها، وقد أفلح الكاتب حقيقة في إثبات مشروعيات الحق الكويتي من خلال القرائن التاريخية، وتحكيم العقل والمنطق مسترشدا في ذلك بالمشروعية الدولية، وموقف الرأي العام العالمي شبه المجمع على شجب العدوان العراقي. ومن ناحية أخرى، نلاحظ أن مجموعة المقالات هذه تتسم بالطابع السجالي من حيث تفنيد الذرائع والمماحكات العراقية التي لا تستند إلا إلى الشعارات الفضفاضة دون سند من الواقع، ومن هذا انبرى الكاتب يفضح هذه الشعارات الزائفة مدللا على ذلك بعرض تاريخي طيب عن خطيئة أكذوبة الحق التاريخي في الكويت، مفندا إياها بعرض سريع عن تاريخ الكويت منذ النشأة، وطبيعة علاقتها بالعثمانيين والإنجليز بما يكشف عن استقلال دولة الكويت قبل أن تتحقق الوحدة الترابية للعراق نفسه. أما ما كان من تبعية سواء للدولة العثمانية أو لبريطانيا فقد كانت في الواقع تبعية اسمية لا تمس حقوق السيادة الكويتية. يضاف إلى ذلك مساجلات الكاتب مع بعض قوى المعارضة المصرية وعلى نحو خاص تلك التي حاولت تبني الأطروحات العراقية كما هو الحال بالنسبة للناصريين وحزب العمل والإخوان المسلمين، وقد اعتمد الكاتب في رصد وجهات نظرهم على مواقفهم المختلطة، حيث أدانوا العدوان مرة، ثم أيدوه أخرى، وفي كل الأحوال تمسحوا بالاستعانة بالقوة الأجنبية محاولين تبرئة النظام العراقي من مسؤوليته إزاءها.

والكتاب في مجمله يشي بموقف مثقف، وأكاديمي عربي تبنى الحقيقة الموضوعية وانحاز إليها، لاحبا بالكويت ولا كراهية بالعراق، وإنما كان انطلاقا من ضمير يقظ، ووعي أمين بأهمية الكلمة خصوصا في وقت عصيب كما هو الحال بالنسبة لغزو الكويت الذي يُعَدُّ من وجهة نظر الكاتب ـ وبحق ـ انعطافا «نكوصيا» في الموقف العربي برمته، يُسْأَلُ عنه النظام العراقي أولا وقبل كل شيء.

عاصفة الصحراء: أسرار البيت الأبيض

أريك لوران
ترجمة: منيرة أسمر
شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت 1991، 337 ص

مراجعة: عبد الله العنزي
قسم العلوم السياسية ـ جامعة الكويت

يعتبر كتاب أريك لوران عاصفة الصحراء: أسرار البيت الأبيض حلقة جديدة في سلسلة الكتب التي نشرت عن عملية تحرير الكويت من الغزو العراقي والخطوات والترتيبات التي اتخذت قبل بدء الحرب الفعلية.

وبدءاً لا يسع الإنسان إلا أن يغتبط كثيراً لهذه الكتب القيمة التي صدرت بعد بداية العمليات العسكرية وتحرير الكويت، والتي تلقي الضوء على الجوانب الخفية وأسلوب اتخاذ قرارات الحرب داخل الإدارة الأمريكية، ومقدرتها على تشكيل تآلف دولي يضم حوالي ثلاثين دولة تحت مظلة الأمم المتحدة والشرعية الدولية.

ويتألف الكتاب من اثنين وعشرين فصلا، وكل مجموعة من الفصول تعالج موضوعا معينا.

يتناول الكتاب في فصوله الأولى اجتهاد الرئيس الأمريكي جورج بوش بتأليف فريق من حوله، قوامه رجال متحدون ذوو خبرة، وقد أخذ الرئيس الأمريكي عهدا على نفسه بأن لايصبح مثل الرئيس الأمريكي الأسبق لندن جونسون الذي حطمته تجارب الحرب الفيتنامية التي لم يكن باستطاعته أن يؤثر عليها، أو يحقق ما يريده منها، وكان يريد أن يكون أفضل من الرئيس الأمريكي رونالد ريغان الذي استطاع أن يعيد الثقة والإيمان لدى الشعب الأمريكي بقدرة بلاده الذاتية على تجاوز العقدة الفيتنامية، لذلك فقد تمنى الرئيس الأمريكي بوش أن يشاركه العالم

بهذه الثقة وبقوة الولايات المتحدة الأمريكية، وهو الذي يتميز بالذكاء والدقة إضافة إلى الخبرة التي حصل عليها بعد تقلده عدة مناصب قبل وصوله إلى سدة الرئاسة. اجتهد بوش في اختيار فريق عمل متجانس ومتماسك وواقعي، وكان هذا الفريق يتألف من جيمس بيكر وزير الخارجية، والمؤتمن على الأسرار، ديك تشيني وزير الدفاع الدقيق العنيد، كولن باول رئيس الأركان العامة المشتركة الاستراتيجي، برانت سكوكروفت رئيس مجلس الأمن القومي الموجه الخفي ونورمان شوارزكوف التكتيكي. بدأ وزير الدفاع بضبط العسكريين في وزارة الدفاع Pentagon التي تتألف من ثلاثين ألف موظف، وتستخدم خمسة ملايين أجير، منهم مليون جندي في الخدمة الفعلية، وميزانيتها السنوية ثلاثمائة مليار دولار سنويا.

يعتقد تشيني وباول بأن منطقة الخليج تعتبر مهمة بالنسبة للمصالح الأمريكية؛ لذا حصل تشيني على صلاحيات تامة من الرئيس بوش للتفكير في السبل العاجلة لإعادة توجيه الأولويات الاستراتيجية للولايات المتحدة. وتم اختيار نورمان شوارزكوف الذي كان يشغل مركز إدارة «السنتكوم» «Centcom» القيادة المركزية التي كانت تغطي من كينيا إلى باكستان، ومن ضمنها منطقة الخليج، وكان شوارزكوف يتقن اللغتين العربية والفارسية، وكان مفتونًا بهذه المنطقة ويؤمن بأنها منطقة «حيوية بالنسبة لأمن واقتصاد الغرب» ص 20.

أرسل شوارزكوف تقريرا بعد ثلاثة أشهر من وقف الحرب العراقية الإيرانية يؤكد فيه «أن أسوأ ما يمكن أن يحصل في منطقة الخليج هو استيلاء العراق على آبار النفط السعودية..» ص 21.

وقبل الغزو العراقي للكويت كان لدى القيادة الوسطى الأمريكية، والتي يرأسها شوارزكوف برنامج معلوماتي ضخم سمي «لعبة الحرب» War Game أعطى اسم «تيب فيدل» Tip Fiddle 90/1002، وأعطى معلومات عن مليون عنصر، ووجهت فيه جميع الاحتمالات المتعلقة بالرجال والعتاد وطرق تسييرها، وحاجات الدفاع الجوي والمياه والسكن وأجهزة الاتصالات؛ لتنسيق هذه العملية وفقا للصحراء السعودية.

الغزو العراقي وردة الفعل الدولية [الحسابات الخاطئة]

أساء الرئيس العراقي تقدير ردة الفعل الدولية، ولعب السفير العراقي لدى الولايات المتحدة «محمد المشاط» دورا كبيرا في تقوية الحسابات الخاطئة؛ حيث

أكد لحكومته بأن الولايات المتحدة تعاني من الجمود في الأزمات الدولية، وذكّر حكومته بأن الولايات المتحدة لم تتدخل عسكريًا حينما اجتاحت تركيا شمال قبرص، ولم تتدخل أثناء الاجتياح الصيني لهضبة التبت، وكذلك أثناء تدخل الاتحاد السوفييتي في أفغانستان، وكان لتحسن العلاقات الأمريكية العراقية أثناء حرب الخليج، وتقديم بعض المساعدات العسكرية الأمريكية للعراق أثناء التهديدات العراقية للكويت فهم خاطىء بأن الولايات المتحدة ستسمح للعراق بضم الكويت، ولكن الاجتياح العراقي للكويت أذهل كبار الموظفين في الحكومة الأمريكية، وكانت ردة الفعل هي تجميد الأموال العراقية والكويتية لكي لا يستفيد منها العراق، ودعا الرئيس الأمريكي إلى فكرة رد دولي على الاعتداء العراقي، واجتمع مجلس الأمن القومي الأمريكي، وأكد بأن الغزو العراقي للكويت واقع غير مقبول، وأن لدى وزارة الدفاع مخططًا للخيارات العسكرية [تيب فيدل]، ولقد أذهلت هذه الخطة بعض المجتمعين، وكان شعورهم بأن المطلوب ضخم جدًا حيث كانت خطة 90/1002 فعالة، ولكن غير كافية؛ لأنها تمثل الجانب الدفاعي فقط.

ووافق الرئيس الأمريكي على خطة شوارزكوف، وطلب من السفير السعودي الأمير بندر بن سلطان إقناع حكومته بقبول القوات الأمريكية على الأراضي السعودية بعد أن علم حجم الاستعدادات الأمريكية، ووافقت الحكومة السعودية على استضافة القوات الأمريكية بشرط سحب هذه القوات فور انتهاء الأزمة، وبدأت القوات الأمريكية بالتدفق على السعودية في اليوم السابع من أغسطس، وكانت المهمة الأساسية لهذه القوات دفاعية وحُدِّد لها ثلاثة أهداف:ـ 1 ـ الانسحاب الفوري ودون شروط من الكويت. 2 ـ إعادة الحكومة الشرعية الكويتية. 3 ـ أمن الخليج وبالأخص تأمين التزود بالبترول، وأمن وحياة الأمريكيين.

بدت أزمة الكويت الأكثر تحديا من الناحية الخلقية التي تواجه الولايات المتحدة منذ الحرب العالمية الثانية، وبدأ الرئيس الأمريكي بعزل العراق دوليا بحكم علاقاته مع زعماء دول العالم، واختار الشرعية الدولية لدعم سياسته، حيث صوت مجلس الأمن الدولي بالإجماع على رفض قرار ضم الكويت للعراق، واستخدم بوش دبلوماسية الهاتف للاتصال برؤساء الدول، ومن ضمنهم غورباتشوف لكسب الإجماع الدولي.

الاستعدادات العسكرية

بدأت القيادة العسكرية الأمريكية عملها في الرياض حيث يعمل محللون متخصصون للعمل في أربعة اتجاهات: هي تحديد وتقدير الأسلحة الكيماوية العراقية، معرفة قدرة الجيش العراقي والأسلحة التي يمتلكها، اختيار الأهداف الأولية في حالة الهجوم على العراق والكويت، ووضع صدام تحت المراقبة الدائمة، ولم يكن تنفيذ خطة 90/1002 يتم دون أخطاء في الإمداد والتموين، وبدأت الولايات المتحدة التفكير في إعداد فرضية التدخل العسكري على الرغم من تحذير موسكو وخاصة بعد أن تبيّن أن نتائج الحظر الاقتصادي مشكوك فيها. وكان على الولايات المتحدة إقناع زعماء العالم بوجوب بقاء التكتل الدولي ضد العراق، وقام بهذه المهمة جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكي وخاصة بمحاولة إقناع فرنسا التي لم تكن سياستها متطابقة مع السياسة الأمريكية، ومن هذه المواقف ما عرضه الرئيس الفرنسي من مشروع السلام الخاص به لتسوية الأزمة، والذي يتناقض مع الموقف الأمريكي.

طلب بوش من وزارة الدفاع «Pentagon» أن تقدم عدة خيارات هجومية، وكذلك كيفية إقناع الشعب الأمريكي، وتهيئته لفكرة استعمال القوة، وذلك باسناد دور الشرير إلى صدام حسين، ومقارنته بهتلر، والمقارنة بين الحربين العالميتين: الأولى والثانية، وأزمة الخليج، والتأكيد أن هذه الحرب لن تكون فيتنام جديدة، ولقد نجحت هذه الخطة واقتنع الشعب الأمريكي بها.

وعلى الجبهة السياسية بذل بريماكوف المبعوث الشخصي للرئيس السوفيتي غورباتشوف جهوداً لإقناع الولايات المتحدة بعقد لقاء عربي إسرائيلي لحل أزمة فلسطين، ولكن الولايات المتحدة رفضت الربط بين القضيتين، وكذلك فشل بريماكوف أثناء زيارته إلى لندن، ومقابلة مارغريت تاتشر رئيسة الوزراء البريطانية التي كانت الأكثر فظاظة من الأمريكيين، ولقد أعلم بريماكوف الرئيس العراقي أن مهاجمة بلاده أصبحت أمراً لا مفر منه إذا لم يعلن انسحابه من الكويت؛ ولزيادة الضغط على العراق صدر قرار 678 في 29 تشرين الثاني من مجلس الأمن الدولي يعطي حق استخدام القوة لإخراج العراق من الكويت كحد أقصى في الخامس عشر من يناير عام 1991، إلا أن العراق رفض هذا الإنذار، ومن هنا بدأت الولايات المتحدة بتكثيف وجودها العسكري في منطقة الخليج لإخراج العراق من الكويت بالقوة، وأبدى الاتحاد السوفيتي «سابقا» قلقه من الانتشار العسكري

الأمريكي في المنطقة، وأراد بوش إقناع الحلفاء والرأي العام الأمريكي والخارجي بأن دول التحالف استنفدت جميع الإمكانيات التي تؤدي إلى حل سلمي قبل المباشرة بالحرب، وذلك باقتراح إرسال جيمس بيكر إلى العراق وطارق عزيز إلى واشنطن إلا أنه لم يتم الاتفاق على مواعيد تبادل الزيارات، وتم اللقاء في جنيف، إلا أن هذا الاجتماع لم يسفر عن أي نتائج، وعندما انتهت المناقشات اتصل برزان التكريتي ببغداد وتحدث مع صدام حسين قائلا [الأمريكيون لا يريدون الحرب إنهم يبحثون فقط عن السبل للتخلص، إنهم ضعفاء]. ص 143.

وأبلغ وزير خارجية الاتحاد السوفيتي وزير الخارجية الأمريكية بأن طارق عزيز لا ينقل إلى الرئيس العراقي صدام حسين التقارير بصورة صحيحة حيث إنه لا ينقل إلاّ الإيجابية فقط، وفي الوقت نفسه منح الكونغرس الأمريكي التفويض الدستوري والقانوني للرئيس الأمريكي لاستخدام القوة العسكرية ضد العراق، ورفض إعطاء العقوبات الاقتصادية وقتًا إضافيا.

بدء عمليات عاصفة الصحراء

حددت الولايات المتحدة قبل بداية الهجوم الجوي الأهداف التي يجب أن توجه إليها الغارات الجوية في البداية، وتم تحديد أربعمائة هدف عسكري مع التركيز على الأسلحة النووية والكيماوية وقواعد صواريخ سكود Scud بالإضافة إلى إدخال بعض وحدات الكوماندوس من ذوي الأصول العربية إلى داخل الكويت والعراق لمراقبة القوات العراقية واتضح من التقديرات الاستخبارية أن عدد القوات وحقول الألغام أقل بكثير مما كان متصورًا.

وطلبت الولايات المتحدة من حكومة المملكة العربية السعودية الموافقة على بدء العمليات العسكرية عن طريق إخطار السفير بندر بن سلطان الذي تكلم مع الملك فهد بن عبد العزيز وابلغه بالرسالة السرية حسب كلمات متفق عليها مسبقاً، وتتضمن هذه الجملة كلاما عن صديق مريض قال عنه بندر: «إنه سيصل في الساعة الثالثة صباحًا» (أي ساعة بدء العمليات الحربية في العربية السعودية) ص 177.

بدأت الحرب الجوية في الساعة الثالثة من صباح الخميس 1991/1/17 حيث أقلعت أفواج من الطائرات الأمريكية والبريطانية والسعودية لقصف أهداف محددة مسبقا، كذلك استخدمت صواريخ Tomahawk توماهوكس، وطائرات

الشبح Stealth التي أصابت أهدافها بدقة، وعادت جميع الطائرات سالمة، وفي الوقت نفسه وضعت القيادة العسكرية قيودا على الصحفيين الذين يغطون عاصفة الصحراء لخلق رأي عام موحد، وأهم هذه القيود: 1 ـ وجوب الرقابة على جميع الأفلام. 2 ـ اقتصار تغطية الحرب على هيئات صحفية تم انتقاؤها بدقة. 3 ـ منع المراسلين الموجودين على أرض المعركة من الاختلاط بالعسكريين. 4 ـ فرض الحظر على زياراتهم، إلا إذا كانت دقيقة التوجيه.

أبدت الإدارة الأمريكية سرورها بالنتائج التي حققها الطيران، وكان بوش يعارض البلاغات الشديدة البهجة، حيث قال: «لا تفرطوا في التفاؤل عندما تكون الأمور سائرة بشكل حسن» ص 193. وأطلق العراق بعض صواريخ Scud على الأراضي السعودية، وعلى تل أبيب وحيفا وبعض المدن الأخرى، وخشيت الولايات المتحدة من ردة الفعل الاسرائيلية، وبذلت جهودا دبلوماسية لإقناع اسرائيل بعدم الرد على الهجمات العراقية، وأرسلت إلى إسرائيل بعض صواريخ Patriot المضادة للصواريخ، وكان الرئيس الأمريكي يعتقد بأن إسحق شامير رئيس الوزراء الإسرائيلي مستسلمٌ للضغط الأمريكي.

تضاربت الآراء والتقارير الاستخبارية عن مدى الضرر الذي لحق بالقوات والأهداف العسكرية العراقية جراء القصف الجوي، وذلك لتحديد بداية الهجوم البري الذي لا يمكن أن يتم دون هذه المعلومات، وحدد يوم 23 شباط لبداية الهجوم البري الذي بدأ بعض القادة العسكريين يطالبون به خوفا من كشف تحركات جيوش الحلفاء بواسطة الأقمار الصناعية السوفيتية، أو بواسطة البدو المتجولين في المنطقة قرب القواعد العسكرية، ويهدف الهجوم البري إلى عزل القوات العراقية الموجودة في الكويت ثم القضاء عليها.

أعلن العراق في يوم 15 شباط وقبل الهجوم البري بأنه سيلتزم بقرار مجلس الأمن 660 القاضي بانسحابه من الكويت، ولكن وضع بعض الشروط التي أثارت بوش، ومنها «إعادة تعمير ما هدمه العدوان على العراق» ص 276 رفض الرئيس الأمريكي هذا العرض، وأعلن أن الولايات المتحدة تريد النصر الكامل على العراق، وأن الخلاص بالنسبة للعسكريين العراقيين هو التخلي عن كل شيء، والانسحاب من الكويت سيراً على الأقدام.

ودعا الرئيس الأمريكي الشعب والعسكريين العراقيين إلى إجبار صدام على

التخلي عن السلطة، وذلك في خطاب ألقاه في مصانع الباتريوت، وحاول الرئيس السوفيتي غورباتشوف وقف القتال قبل الهجوم البري، وعرض خطة من أربع نقاط: 1 ـ انسحاب الجيوش العراقية غير المشروط من الكويت. 2 ـ التزام الاتحاد السوفيتي بالحفاظ على الدولة العراقية، وعلى حدودها. 3 ـ معارضة موسكو لأي عقوبة ضد العراق، وبالتالي ضد صدام. 4 ـ البحث في كل المشاكل العالقة بما فيها المسألة الفلسطينية.

رفضت الولايات المتحدة الاقتراحات السوفيتية، وأعلنت أنه يجب وضع لائحة متطلباتٍ على العراق الالتزام بها قبل إعلان وقف إطلاق النار.

بعد الرفض الأمريكي اتفق الجانب العراقي والسوفييتي على مبادرة سلام جديدة تتضمن ما يلي: 1 ـ يقبل العراق الانسحاب الكامل وغير المشروط من الكويت. 2 ـ يبدأ الانسحاب في اليوم الثاني بعد وقف المعارك. 3 ـ يستأنف هذا الانسحاب في مدة معينة، ولاتحدد فترة نهائية. 4 ـ ترفع العقوبات الاقتصادية، 5 ـ يُفْرَجُ عن جميع مساجين الحرب.

«أبلغ الزعيم السوفيتي الرئيس الأمريكي بهذه الخطة في محادثة هاتفية استمرت 83 دقيقة. وفي الوقت نفسه بدأت بعض قوات الكوماندوز الأمريكية التغلغل داخل الكويت والعراق لتسهيل تقدم قوات الحلفاء، وعندما وافق طارق عزيز على وقف الحرب ألقى الرئيس العراقي صدام حسين خطابا متلفزا اعلن خلاله بأن «أم المعارك معركتنا الكبيرة للنصر والشهادة» ص 293، ورد بوش بأن هذا الرجل مصمم حقًا على متابعة الحرب.

أكدت الولايات المتحدة بأن المبادرة السوفيتية نافعة، ولكنها غير كافية؛ لأنه لو طُبِّق العرض السوفيتي سيسمح ذلك بإفلات العراق من العقوبات الاقتصادية والسياسية التي فرضتها الأمم المتحدة، ووضعت الولايات المتحدة شروطا يصعب على العراق القبول بها لوقف الهجوم البري، وهذه الشروط هي: 1 ـ انسحاب القوات العراقية خلال اسبوع واحد فقط. 2 ـ الانسحاب من مدينة الكويت خلال 48 ساعة تمهيداً لعودة السلطة الشرعية. 3 ـ الانسحاب من المواقع المحصنة على الحدود السعودية الكويتية، والسعودية العراقية، ومن جزيرتي وربة وبوبيان، ومن حقل نفط الرميلة (الرتقة). 4 ـ إعادة القوات العراقية خلال أسبوع إلى مراكز تواجدها قبل الثاني من أغسطس، وستستمر الحرب حتى يقبل العراق هذه الشروط.

بدأت العمليات العسكرية يوم 23 شباط الساعة 12 بتوقيت واشنطن، وبينما تدخل القوات البرية إلى عمق 20 كيلومتراً داخل الأراضي الكويتية، كانت القوات البرمائية تجوب الخليج للتمويه على الهجوم البري في جنوب غرب العراق حيث بدت المقاومة العراقية ضعيفة وبدأ الجنود بالاستسلام بالآلاف، ووصلت القوات الأمريكية إلى مسافة 60 كيلومترا غرب البصرة، وصرح كولن باول «بأن السرعة التي أنجز فيها النصر كانت حقاً مذهلة». ص 317.

المحصلة النهائية للحرب:

أذاع راديو بغداد يوم 26 شباط 1991 بأن الأوامر صدرت للقوات العراقية للانسحاب من الكويت حتى المواقع التي شغلتها قبل الثاني من أغسطس 1990 طبقا للقرار 660، وأعلنت الولايات المتحدة بأن الجيش العراقي أصبح على حافة الانهيار، ويجب أن لا نترك له سبيلا للهرب حيث إن العراق لم يتطرق إلى الاعتراف بالكويت ولم يشر إلى مسألة التعويضات وقضية سجناء الحرب، وأعلن ديك تشيني بأن «علينا تحطيم الأسطورة ـ يقصد صدام ـ بمقدار ما نحطم قدرتها» ص 320 وطلبت الولايات المتحدة «التزام صدام حسين خطيا وعلنا بالانسحاب من الكويت، والانصياع للشروط التي وضعها البيت الأبيض».

دخلت القوات الأمريكية يوم 27 شباط 1991ـ مدينة الكويت بعد ثلاثة أيام من القتال البري، وكانت الولايات المتحدة سعيدة بهذه النتائج حيث كان النصر على جميع الأصعدة. وما أسعد الولايات المتحدة هو أن قواتها تشكل نسبة 70% من قوات التحالف كما أن نسبة 88% من تكاليف الحرب تحملتها بلدان أخرى خاصة السعودية والكويت واليابان وألمانيا، وأعلن بوش «لقد تحررت الكويت، وهزم الجيش العراقي، وتحققت أهدافنا العسكرية» ص 329. كانت الخسائر الأمريكية مستغربة: أربعة قتلى وواحد وعشرون جريحاً خلال الهجوم البري، وأكثر بقليل من مئة قتيل أثناء الحرب ككل، وخسر الحلفاء حوالي عشر دبابات، أما الخسائر العراقية فبلغت حوالي ثلاثة آلاف وسبعمائة دبابة، وأقل من مئة ألف قتيل.

ما بعد النصر:

لم يكن مستقبل العراق بعيداً عن النقاش الضمني داخل المجموعة المحيطة بالرئيس الأمريكي، وكانت الحسابات الأمريكية بأن صدام لا يمكن أن يقاوم عصيانًا، وأن أيامه معدودة ـ ولم يكن هناك مجموعة محددة الهوية يمكن

أن تحل محل صدام، وإن كانوا يفضلون مجموعة سياسية لا يسيطر عليها حزب البعث، إلا أن صداماً قمع الانتفاضة الشيعية والكردية بقسوة وبعنف.

سعت الولايات المتحدة إلى إيجاد تصور للمنطقة لمرحلة ما بعد الحرب، والدور الذي يمكن أن تقوم به في المستقبل. 1 ـ عقد اتفاقيات أمنية مع دول المنطقة لإبعاد أي محاولة تسلط من أي بلد على جيرانه. 2 ـ السيطرة على التسلح في المنطقة، ووضع قيود على الدول المنتجة للأسلحة. 3 ـ ضرورة إيجاد حل للمشكلة الفلسطينية، والخلاف العربي الإسرائيلي. 4 ـ إقامة برنامج إعادة بناء اقتصادي لتهدئة الضغوطات بين دول المنطقة. 5 ـ تخفيف تبعية الولايات المتحدة بالنسبة للبترول المستورد.

خرجت الولايات المتحدة من هذه الحرب كقوة عظمى وحيدة على وجه الأرض قادرة على التوحيد بين النفوذ السياسي والقدرة العسكرية والقوة الاقتصادية، ودعت إلى نظام دولي جديد.

يتصف هذا الكتاب بأسلوب الرواية القصصية، وعند قراءته تعتقد أنك تشاهد فيلما سينمائيا حيث برع المؤلف في عرض أدق التفاصيل للاجتماعات، وكيفية اتخاذ القرارات خلف الكواليس، وفي الدوائر ذات الشأن، والمهتمة بالأمر، والأماكن التي اتخذت فيها القرارات السرية، وعرض المحاولات السوفيتية لإنقاذ صدام، والجهود التي بذلها الرئيس الأمريكي بوش لمنع إسرائيل من الرد على صواريخ سكود العراقية، والطاقم الخماسي الذي ساعد الرئيس الامريكي طوال سبعة أشهر من الأزمة.

يفتقد هذا الكتاب خاصية الكتب الأكاديمية من حيث المصادر العلمية والتوثيق، وكذلك كانت هناك بعض الأخطاء اللغوية، وبعض التسميات التي لم تُعَرَّب في الترجمة، وعلى الرغم من هذه الملاحظات البسيطة على هذا الكتاب فإنه كتاب صحفي سياسي تاريخي إعلامي، كُتِب بصورة شيقة وسلسة ويحتوي على قدر هائل من المعلومات التي يفتقدها القارىء العربي، ومن السهل استيعابه دون الحاجة إلى الخلفية العلمية، ولقد بذل المؤلف جهدا موفقا حتى ظهر هذا الكتاب بهذه الصورة، وأوصى بقراءته واقتنائه وخاصة للمهتمين بالشؤون السياسية والتاريخية، والذين يودون الاطلاع على كيفية اتخاذ القرارات في الإدارة الأمريكية، وأسلوب إدارة الأزمات السياسية، والصراع الدولي؛ لذا فإن كتاب

عاصفة الصحراء: أسرار البيت الأبيض، يعتبر ثروة إضافية للمكتبة الشخصية، والعامة، ويسد فراغا من المعرفة السياسية الثمينة لفهم إدارة الصراع في الأوقات العصيبة.

حرب الخليج: الملف السري

بيار سالينجر، اريك لوران

دار آزال للنشر، بيروت 1991 ترجمة -274 ص.

مراجعة: **مرضي الخالدي**

جامعة الكويت ـ قسم العلوم السياسية

يضم الكتاب ثمانية فصول وخاتمة ووثائق (ملاحق).

الفصل الأول: المعطيات الأولى: في هذا الفصل يحاول الكاتب تقديم مسوغات لنشوب الحرب، واجتياح العراق للكويت، منها الخلل الذي أصاب سوق النفط العالمية، من حيث تراجع الأسعار بسبب وفرة الإنتاج في السوق العالمية، وهذا أثّر على الدخل القومي العراقي في وقت هو بحاجة لزيادة دخله بعد خروجه من حرب دامت ثمان سنوات استنزفت ثرواته، وجهوده الإنمائية، وكان يطمع في أن تقوم دول الخليج النفطية بإغداق الأموال على العراق مكافأة له عن حربه التي كان يسميها حماية البوابة الشرقية، ومنذ عام 1990 بدأ التصعيد الإعلامي الأمريكي ضد العراق، ووصفه بدولة إرهابية، وفي العام نفسه أخذ العراق يتحدث عن أهمية السيطرة على الثروة البترولية في الخليج لتأسيس قوة عظمى.

بدأ العراق يتبع سياسة التحذير والتهديد المبطن بأنّ على دول الخليج دفع ٣٠ مليارا من الدولارات، مما دفع دول مجلس التعاون الخليجي وخاصة السعودية بالبدء باتخاذ الحيطة والحذر، وفي نفس الوقت قام الملك حسين بجولة إثر انتهاء اجتماع مجلس التعاون العربي في 26 فبراير 1990 لدول الخليج العربي، في سبيل إقناع تلك الدول بالتجاوب مع مطالب العراق، ولكن الكويت لم توافق

على تلك المطالب الخاصة بدفع مبالغ إضافية، وتأجير جزيرتي وربة وبوبيان، وبدأ التوتر يسود المنطقة وبخاصة منطقة الحدود الكويتية.

الفصل الثاني: الدور الغربي: في هذا الفصل يبين الكاتب كيفية وصول صدام الى السلطة إثر انقلاب عام 1968، وتسلمه القيادة عام 1979، متبعاً العنف والإرهاب والتسلح، وبناء القوة العسكرية من خلال التعاقد مع الكثير من المؤسسات الدولية.

الفصل الثالث: التردد والحيرة: منذ أبريل 1990 أخذت الأحداث تتسارع والتصريحات الملتهبة تصدر من صدام، وبخاصة بالرد الكيماوي على الكيان الصهيوني، وانشغلت الإدارة الأمريكية بجميع أطقمها بالتعامل مع تلك التصريحات من خلال مواقف معلنة، وعملية، منها رفض منح القروض للعراق، ومنع تصدير أي مواد أو سلع يمكن استخدامها عسكريا، في الوقت الذي اتجهت الإدارة الأمريكية نحو التشدد مع العراق، إلاّ أنّ المؤسسات التجارية ـ وحتى وزارة التجارة ـ أبدت تحفظا على الإجراءات الرسمية، وحتى مجلس الأمن القومي الأمريكي فإنه لم يكن مع سرعة اتخاذ القرارات، وهكذا كانت الإدارة الأمريكية ومؤسساتها الرئيسية في حالة تردد. ومما أعطى النظام العراقي حالة من الاسترخاء والسير في نهجه، سفر وفد من الكونجرس الأمريكي للعراق في 12 ابريل 1990 وأبدى غزلا سياسيا للعراق، والاعتراف بدوره في الشرق الأوسط. وفي هذا الاجتماع أظهر الوفد الأمريكي رغبته في إقامة علاقات مع العراق بناء على طلب من الرئيس بوش.

يقول الكاتب: إن وراء الأقوال والأحاديث التي أدلى بها «روبرت دول» رئيس الوفد والسفيرة الأمريكية «أن العراق يستورد ما يقارب من المليار دولار من المواد الزراعية، وهذه تُهِمُّ مُصَدِّرِي المواد الغذائية الأمريكية». وعندما عاد الوفد إلى واشنطن رفع توصية إلى الرئيس بوش مفادها أن صدام حسين النموذج القيادي الذي تستطيع الولايات المتحدة التأثير عليه، وتوجيهه إذا أرادت ذلك، لقد كانت محصلة اللقاءات الأمريكية العراقية أن تبين وجهة نظر «دول» اعتبار العراق ورئيسه دعامتي توازن الشرق الأوسط الأساسيتين.

ومع حلول شهر مايو 1990 أخذت الأحداث تأخذ منحنى آخر حول نوايا صدام، وأن «هجوماً عراقياً على الكويت أصبح وشيكاً ومحتملاً»، وهذا جاء نتيجة

ما توصلت إليه الاستخبارات الأمريكية، لقد شجعت المواقف الأمريكية صدام بالاستمرار في نهجه، واستثمر كل الأحداث التي وقعت في الشرق الأوسط، واستطاع صدام عقد مؤتمر القمة العربي في بغداد في 28 مايو 1990، وحاول استغلاله لتحقيق زعامته للعالم العربي، في ذلك المؤتمر أخذ صدام يتوعد ويهدد دول الخليج، وبخاصة الإمارات والكويت بسبب سياستهم النفطية.

الفصل الرابع: غلاسبي تستمع: ما بين 30 مايو وحتى 2 أغسطس 1990
أخذ العراق يضغط على دول الخليج فيما يتعلق بسياساتهم النفطية، حيث قام بإرسال الوفود على المستويات العليا، وبخاصة للسعودية والكويت، وقد وصلت هذه الضغوط الذروة في 15 يوليو 1990 بعد المذكرة العراقية للجامعة العربية، ورد الكويت عليها في 17 يوليو 1990، حيث اتهمت المذكرة العراقية الكويت بالعمل على تدمير الاقتصاد العراقي، وفي 17 يوليو وَجَّه صدام خطابا تحذيريا للكويت، وأتبعه بتحرك عسكري ضخم نحو الحدود الكويتية، وفي تلك الأثناء كان الموقف السياسي الكويتي غير واضح، ولكن كان الهاجس أن العراق سيقوم بعملية عسكرية قد تكون محددة للحصول على ما يريد، وقد بنوا هذه الاستنتاجات على الموقف الأمريكي منذ عام 1987، حيث قام بحماية ناقلات البترول الكويتية، ورغم الوساطات العربية فإن العراق لم يُبْدِ تراجعا عن مواقفه في حالة عدم استجابة الكويت لمطالبه، مثل: تعويضات عن بترول حقل الرميلة، وتأجير جزيرتي وربة وبوبيان، وإلغاء الديون المستحقة للكويت على العراق. وفي الفصل الرابع يركز الكاتب كثيراً على مقابلة السفيرة «غلاسبي» لصدام حسين، حيث تحدث كثيراً عن كيفية عودة العلاقات الدبلوماسية بين العراق وأمريكا، والتوتر الذي حدث أثناء الحرب العراقية الإيرانية بين العراق وأمريكا، وتأكيد العراق على انتزاع حقوقه، وفي الوقت نفسه تفهم مصالح الولايات المتحدة في تدفق النفط، وأنه (أي العراق) على استعداد لإقامة علاقات مشتركة وصداقة بين أمريكا والعراق، وفي هذا اللقاء كان موقف صدام واضحا بأنه مصمم على استخدام كل الوسائل للحصول على ما يريد. ومن الواضح أيضا في المقابلة التي تمت بين صدام والسفيرة الأمريكية في العراق أنه لم يُظْهِر العراق تراجعا رغم الوعود التي قطعها للرئيس المصري والسفيرة الأمريكية، إذ ربط عدم استخدام القوة بنجاح المفاوضات وفقا للمنظور العراقي، ولكن كانت النية قائمة.

كانت المقابلة يوم 1990/7/25، وبدأت الأحداث تتسارع، ووكالة

الاستخبارات والأقمار الصناعية تؤكد الحشود بمعنى أن الولايات المتحدة على علم بكل ما يدور.

يقول الكاتب: حاول عرفات التوسط ولكن لم يلق قبولا لدى الكويت ـ وقيل له: إننا سنجتمع في جدة مع العراق.

في الثلاثين من تموز 1990 ظلت واشنطن صامتة رغم كثافة الحشود العراقية، ولم تبادر بعمل شيء لعدم وجود معاهدة دفاع بين الولايات المتحدة ودول الخليج، وقد فُسِّر ذلك من قِبَل الكثيرين ومن قِبَل العراق على أنه ضمانة لعدم تدخل الولايات المتحدة الأمريكية.

وفي الحادي والثلاثين من تموز كان من المقرر لقاء قمة بين الكويت والعراق، ولكن عُدِّل المستوى إلى ولي عهد الكويت ونائب الرئيس العراقي مما أزم الموقف أكثر.

الفصل الخامس: الغزو: كان اجتماع جدة اتهامات، والرد عليها، وتقديم مطالب ورفضها، وفي اللقاء الأخير كانت الحدة والتوتر تتسم بها المحادثات، وفي هذا الفصل يعرض أحداث الغزو ومحاولات الولايات المتحدة والدول الغربية الوصول إلى موقف حول الأزمة.

الفصل السادس: الصدمة: يتحدث الكاتب عن الصدمة التي أصابت الكثيرين في العالم العربي والعالم بصفة عامة، رغم التأكيدات التي قطعها صدام بعدم غزو الكويت للرئيس المصري، وبعد الغزو تحركت أوساط عربية كثيرة لحل الأزمة، وفي مقدمتهم الملك حسين الذي حاول ترتيب لقاء قمة في السعودية بعد الاتفاق مع الرئيس مبارك، وفي تلك الأثناء كانت العواصم العالمية الرئيسية منهمكة بالحادث، وبخاصة الولايات المتحدة؛ لمعرفتها بأهمية ومعنى سيطرة صدام على 20% من بترول العالم، وفي الوقت نفسه لم تقم الولايات المتحدة بالتصدي الفوري للعراق عسكريا، وأخذت تُجري اتصالاتها مع القادة العرب، وفي هذه الأثناء يقول الكاتب: بقي القادة العرب على الحياد لمدة «48 ساعة» ويستنتج الكاتب أن الولايات المتحدة اقترفت خطأ التقدير في مسألة الاجتياح العراقي للكويت.

الفصل السابع: وراء الكواليس: في هذا الفصل يتحدث الكاتب عن الإجراءات والدراسات والخطط العملياتية العسكرية لمواجهة الأزمة، حيث إنها تُعْتَبَرُ الأزمة الأكثر صعوبة بالنسبة للولايات المتحدة بعد حرب فيتنام، والمملكة العربية السعودية كانت مترددة في مسألة تواجد القوات العسكرية على أراضيها إلا بعد 5 أغسطس 1990 حينما أعلنت موافقتها على دخول قوات عسكرية عربية واسلامية ودولية، حينما أحست بالخطر المحتمل على حدودها، وكانت الفرصة سانحة للولايات المتحدة لأن يقبل الملك فهد دخول القوات الأمريكية. كان بعض حلفاء الولايات المتحدة غير حاسمين في مواقفهم وبخاصة بالنسبة لتركيا، فكانت عوائد النفط العراقي تضع في ميزانيتها السنوية حوالي (300) مليون دولار، وأي وقف للنفط معناه خسارة للاقتصاد التركي، وأما بالنسبة لإسرائيل فلم ترغب أمريكا في إشراكها حتى يبقى التحالف العربي متماسكا. ويؤكد الكاتب أن المبادرة الأمريكية العسكرية كانت من أجل الأهداف الأمريكية، حيث ينقل على لسان مسؤول أمريكي كبير قوله: «إن احتلال الكويت لا يشكل بحد ذاته تهديدًا للمصالح الأمريكية، فالتهديد الحقيقي يكمن فيما سيحصل عليه العراق الذي يمتلك 20% من الموارد النفطية في العالم من قدرة حين يسيطر على منظمة الدول المصدرة للنفط، وعلى الشرق الأوسط مهددًا إسرائيل، وساعيا إلى الحصول على القنبلة الذرية «وكان على الولايات المتحدة أن تضمن قبول الاتحاد السوفياتي للتدخل الأمريكي، وحتى الولايات المتحدة عرضت مشاركة الاتحاد السوفياتي في إرسال قوة بحرية وبرية سوفياتية، وذلك إرضاءً للاتحاد السوفياتي، وفي الجانب السعودي يقول الكاتب: كان قبول التدخل الأمريكي على أساس عدم إقامة قواعد دائمة، والانسحاب من الأراضي السعودية عندما تسمح الظروف، وعلى الرغم من الاستعدادات الأمريكية العسكرية فإنها لم تغلق باب المفاوضات أو الاتصال مع العراق، حيث قابل القائم بالأعمال الأمريكي الرئيس صدام، وفي هذا اللقاء قدم الرئيس صدام عرضا لعلاقات الكويت مع العراق، وموقف العراق من الكويت، وقدم عرضا للعلاقات العراقية السعودية، وأن الوضع بالنسبة للسعودية يختلف عنه في الكويت، وفي هذه المقابلة حاول صدام مغازلة أمريكا سياسياً، والضرب على وتر المصالح الاقتصادية ويسوغ صدام هجومه على الكويت بما أسماه تهديد المصالح الأساسية في العراق. وعلى الرغم من المقابلة والجمل الودية التي أثيرت فيها أحياناً فإن القوات الأمريكية في ذلك الوقت كانت تتحرك نحو العربية السعودية، وقد وضعت أهدافاً

الوقت كانت تتحرك نحو العربية السعودية، وقد وضعت أهدافاً ثلاثة أمامها، وهي: ردع العراق عن أيّ اعتداء، والدفاع عن العربية السعودية، وتدعيم قدرات شبه الجزيرة العربية.

الفصل الثامن: تجييش الحلفاء: بدأت المجابهة على جميع الأصعدة، فقد أوقفت السعودية ضخ البترول العراقي عبر أراضيها، وبدأت القوات الأمريكية تتدفق على المملكة السعودية، وهذا يعني ضآلة نجاح أي مسعى عربي، على الرغم من محاولة عرفات في الثامن من أغسطس 1990، ومحاولة ترتيب لقاء بين الملك فهد وصدام حسين، ورغم كل المحاولات فإنه يبدو أن المواجهة قد أصبحت خياراً وحيداً بعد أن أعلن العراق ضم الكويت، وحاصر السفارات، واحتجز الأجانب، وتدفقت القوات الأمريكية إلى المنطقة.

بدأت نذر الحرب تلوح من خلال الحشود العسكرية المتبادلة للطرفين المتعادين، وفي أجواء التصعيد كانت القمة العربية الطارئة تعقد بالقاهرة بعد أن قام تشيني بزيارة السعودية والقاهرة، وموافقة الرئيس مبارك على إرسال قوات مصرية شريطة إرسال قوات عربية أخرى. يقول الكاتب: إن موقف الرئيس المصري كان تحت ضغط هدفين: أن يعود الثقل للقاهرة في العالم العربي، وإلغاء الديون العسكرية الأمريكية على مصر، يقول الكاتب: إن القرارات التي صدرت عن القمة الطارئة كانت مقررة سلفا، وقد صدرت بصورة مستعجلة دون تمهل، إلى درجة أن مشادات كلامية حدثت بين مبارك وعرفات، وبين مبارك والقذافي الذي لم يؤيد القرارات التي صدرت بشأن الأزمة، ولقد بدأت الحملات الإعلامية والمظاهرات في كثير من الدول العربية مؤيدة للعراق ومنددة بدخول القوات الأمريكية الأماكن المقدسة. وأظهرت الولايات المتحدة بقيادة بوش قدرتها على قيادة العالم وحشده في مواجهة العراق، وتسخير الكثير من الأجهزة الإعلامية لشن حملات نفسية ضد العراق، ومتابعة الجهود السياسية من خلال الأمم المتحدة ومجلس الأمن، وضمان موقف الاتحاد السوفياتي الذي كان يعتبر من أكثر حلفاء العراق.

الخلاصة: يستعرض الكاتب التطورات التي حدثت منذ الغزو العراقي للكويت وحتى التاسع والعشرين من شهر نوفمبر 1990، حيث صدر قرار من مجلس الأمن يطالب بالانسحاب قبل 15 يناير، وإلا فإنه سيتم استخدام القوة لطرده من الكويت. ويقدم بعض الحوادث التي يرى أنها كانت بمثابة مكسب لصدام حسين،

منها: تأييد فرنسا لحل قضايا الشرق الأوسط متزامنة إذا أعلن العراق رغبته بالانسحاب من الكويت، وكذلك مقتل 21 فلسطينيا في المسجد الأقصى. ويبرز الكاتب التحولات السياسية الرئيسية في المنطقة، وموقف الولايات المتحدة منها، فقد غَضت الطرف عن طرد ميشال عون من لبنان على يد القوات السورية مقابل مشاركة سوريا في التحالف الدولي ضد العراق، وميل سوريا إلى المعسكر الغربي بعد انهيار الكتلة الشرقية. حاول العراق تفتيت الجهد الدولي بإعلانه البدء بالإفراج عن الرهائن ابتداءً من عيد الميلاد، ولكن لم يكن ذلك كافيا بل طالبت الدول الغربية بالانسحاب من الكويت، وقبول قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بهذه المسألة.

لم تفلح المحاولات العربية لاحتواء الأزمة على الرغم من مبادرة الملك الحسن لعقده قمة عربية طارئة، ولكن كان الرفض من قبل الدول العربية المناوئة للعراق، وبخاصة الكويت والسعودية وسوريا دون الانسحاب الكامل للقوات العراقية وعودة الشرعية للكويت.

الخاتمة: لقد جاء إعداد الكتاب بأسلوب صحفي يعتمد على سرد للوقائع والأحداث دون تقديم تحليل لمجرياتها، فالكتاب يمكن أن يوضع في خانة الكتب التسجيلية، وليس من الكتب السياسية التي تقوم على دراسةٍ منهجيةٍ لتفسير طبيعة العلاقات الدولية والتغيرات السياسية التي اجتاحت الخريطة السياسية للعالم المعاصر. لقد حاول الكاتب الوقوف موقف المحايد في عرض الأحداث، وقد نجح في ذلك فلم ينحز إلى وجهة نظر سياسية معينة، وكلُّ ما قام به هو عرض لوجهات النظر المختلفة، ومواقف الأطراف المتصارعة. وعلى الرغم من أن أزمة الكويت جاءت في سياق التفاعلات الدولية التي شهدتها السنوات الأخيرة للثمانينات إلا أن الكاتب لم يحاول القيام بعملية تحليل للأحداث التي شهدتها الثمانينات كخلفية لما حدث في الكويت. ومن خلال قراءاتنا للكتاب فإنه يوحي بأن الولايات المتحدة الأمريكية كانت على علم بنوايا العراق تجاه الكويت إلا أنها لم تبادر قبل وقوع الأزمة إلى اتخاذ موقف يمنع تدهور الأحداث، وذلك ليكون لديها مسوّغ قوي للتدخل عسكريا، واستخدام قوات الانتشار السريع التي أُعِدَّت في زمن الرئيس الأمريكي كارتر لحماية منابع النفط.

أظهرت أزمة الخليج (الكويت) أن أمريكا استفادت من انتهاء الحرب الباردة، وبدأ تراجع الاتحاد السوفياتي عن الساحة الدولية، وانهيار المعسكر الاشتراكي، بحيث تستفيد الولايات المتحدة من هذا الوضع وتتزعم العالم. كما

اكتشفت أنها قادرة على إبقاء أوروبا الغربية تحت سيطرتها الاقتصادية والعسكرية، وأنها لا تستطيع الخروج من دائرتها. وهكذا استفادت الولايات المتحدة الأمريكية بتواجدها في الخليج من أنها تضع أوروبا واليابان تحت إرادتها فيما يتعلق بإمدادات النفط.

على الصعيد العربي فإن حرب الخليج قد أحدثت تحولات في التحالفات القديمة، وقد أصبح أصدقاء الأمس أعداء اليوم، وخصوم الأمس أصدقاء اليوم. إن الثوابت الأساسية في السياسات العربية، والتي كانت تعتبر مبادىء غير قابلة للنقاش، قد تغيرت وتبدلت، فبينما كان الرفض المطلق لتواجد أيّ قوات عسكرية أجنبية في المنطقة العربية فقد أجبرت حرب الخليج (أزمة الكويت) بعض الدول العربية أن تسعى إلى توقيع معاهدات سياسية وأمنية مع الدول الكبرى، حماية لمصالحها ولأمنها الوطني.

نعود إلى الكتاب نفسه، إن الملف السري ـ كما أسماه المؤلف ـ لحرب الخليج، ومن خلال ما عرض من مناقشات أثناء الأزمة ليس بتلك السرية. فطالما أن الولايات المتحدة قد قبلت بالتواجد العسكري فلابد أن تتم مثل تلك المخاوف والهواجس، وفي الوقت نفسه لابد أن تمارس ضغطا على الدول التي طلبت المساعدة وتفرض عليها ما تريد. ونخلص إلى القول: إن الكتاب بصورته الحالية كتاب عادي، ولم يقدم أسراراً خطيرة، لاسيما أن الكتاب قد تم إنجازه قبل نهاية عام 1990، ولم يتطرق إلى كثير من الحيثيات السياسية والعسكرية، أو الاجتماعات السرية، حيث إن الزيارات التي كان يقوم بها القادة العسكريون الأمريكيون كانت قد بثّتها وكالات الأنباء، وحتى الزيارات التي تمت بين أجهزة الاستخبارات الأمريكية أو الاسرائيلية وتبادل المعلومات جاءت في سياق عرض للأحداث فقط.

والكتاب عندما طبع منه مليون نسخة كما هو مذكور كان مبعث الإثارة الوحيد فيه مقابلات الرئيس العراقي مع السفيرة الأمريكية قبل الغزو بأسبوع، ولقاء القائم بالأعمال الأمريكي مع صدام بعد الغزو بأسبوع، وإذا كان هناك مغزى فإن الولايات المتحدة كانت تفضل التفاوض مع العراق كدعاية سياسية، وفي الوقت نفسه كانت تخوض معركة متعددة الجوانب عسكريا وإعلاميًا.

مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية

تصدر عن
جامعة الكويت

رئيس التحرير

د. ميمونة خليفة العذبي الصباح

* مجلة علمية فصلية محكمة تصدر ٤ مرات في السنة.
بالاضافة الى اصدارات خاصة في المناسبات.
* تعنى بشئون منطقة الخليج والجزيرة العربية السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، والعلمية.
* صدر العدد الاول في يناير ١٩٧٥.
* تقوم المجلة باصدار ما يأتي:
أ) مجموعة من المنشورات المتخصصة عن منطقة الخليج والجزيرة العربية.
ب) مجموعة من الاصدارات الخاصة والمتعلقة بمنطقة الخليج والجزيرة العربية.
جـ) سلسلة كتب وثائق الخليج والجزيرة العربية.
* عقد الندوات التي تهم المنطقة أو المساهمة فيها واصدارها في كتب.
* يغطي توزيعها ما يزيد على ٣٠ دولة في جميع أنحاء العالم.

* الاشتراك السنوي بالمجلة

أ) داخل الكويت: ٢ د.ك. للافراد - ١٢ د.ك. للمؤسسات.
ب) الدول العربية: ٥٠٠ر٢ للافراد، ٠ر١٢ د.ك. للمؤسسات.
جـ) الدول الأجنبية: ١٥ دولارًا للافراد ٤٠ دولارًا للمؤسسات.

المقر: جامعة الكويت - الشويخ
هاتف: ٤٨١٦٨٠٧
٤٨١٦٧٩٩
٤٨١٦٨٢٤
٤٨١٤٢٩٥

جميع المراسلات توجه باسم رئيس التحرير على العنوان الآتي:
ص.ب: ١٧٠٧٣ - الخالدية - الكويت - الرمز البريدي 72451

المجلة العربية للعلوم الإنسانية

فصلية: محكّمة

تصدر عن جامعة الكويت

رئيسة التحرير

أ. د. حيّاة ناصر الحجّي

المقر: كلية الآداب ـ مبنى قسم اللغة الانجليزية الشويخ ـ هاتف ٨١٧٦٨٩ ـ ٨١٥٤٥٣

المراسلات توجه الى رئيس التحرير:

ص. ب ٢٦٥٨٥ الصفاة

رمز بريدي ١٣١٢٦ الكويت

• تلبي رغبة الاكاديميين والمثقفين من خلال نشرها للبحوث الأصيلة في شتى فروع العلوم الإنسانية باللغتين العربية والإنجليزية، إضافة الى الأبواب الأخرى، المناقشات، مراجعات الكتب، التقارير.

• تحرص على حضور دائم في شتى المراكز الأكاديمية والجامعات في العالم العربي والخارج، من خلال المشاركة الفعّالة للأساتذة المختصين في تلك المراكز والجامعات.

• صدر العدد الأول في يناير ١٩٨١

• تصل الى أيدي ما يزيد على عشرة آلاف قارىء.

الاشتراكات

• في الكويت: ٣ دنانير للأفراد خصم ٥٠٪ للطلاب، ١٤ ديناراً للمؤسسات.

• في البلاد العربية: ٤,٥ دينار كويتي للأفراد، ١٦ دينارا للمؤسسات.

• في الدول الأجنبية: ٢٠ دولاراً للأفراد، ٦٠ دولاراً للمؤسسات.

ترفق قيمة الاشتراك مع قسيمة الاشتراك الموجودة داخل العدد.

حوليات كلية الآداب

تصدر عن كلية الآداب - جامعة الكويت

رئيس هيئة التحرير

د. فتوح الخترش

دورية علمية محكمة تتضمن مجموعة من الرسائل وتعنى بنشر الموضوعات التي تدخل في مجالات اهتمام الأقسام العلمية لكلية الآداب

- تقبل الابحاث باللغتين العربية والانجليزية شرط أن لا يقل حجم البحث عن (٤٠) صفحة مطبوعة من ثلاث نسخ.
- لا يقتصر النشر في الحوليات على اعضاء هيئة التدريس بكلية الآداب فقط بل لغيرهم من المعاهد والجامعات الاخرى.
- يرفق بكل بحث ملخصا له باللغة العربية وآخر بالانجليزية لا يتجاوز ٢٠٠ كلمة.
- يمنح المؤلف (٣٠) نسخة مجانا.

الإشتراكات:

داخل الكويت	خارج الكويت
للأفراد: ٣,٢٠٠ د.ك - للاساتذة والطلاب: ١,٦٠٠ د.ك	٣٢ دولاراً أمريكيا - ١٦ دولاراً امريكيا
للمؤسسات: ١٦ د.ك	٦٤ دولاراً أمريكيا.

ثمن الرسالة: للأفراد: ٤٠٠ فلس — للأساتذة والطلاب: ٢٠٠ فلس

ثمن المجلد السنوي: للأفراد: ٤,٨٠٠ د.ك — للاساتذة والطلاب: ٢,٤٠٠ د.ك

توجه المراسلات الى: رئيس هيئة تحرير حوليات كلية الآداب

ص.ب ١٧٣٧٠ - الخالدية

الكويت - 72454

المجلة التربوية

تصدر عن كلية التربية ـ جامعة الكويت

مجلة فصلية ، تخصصية ، محكمة

رئيس هيئة التحرير

د. عبد المحسن حمادة

تنشر البحوث التربوية، ومراجعات الكتب التربوية الحديثة
ومحاضر الحوار التربوي، والتقارير عن المؤتمرات التربوية

* تقبل البحوث باللغة العربية

* تنشر لأساتذة التربية والمختصين فيها من مختلف الأقطار العربية والدول الأجنبية .

الاشتراكات :

للأفراد في الكويت	٢ د.ك	وللطلاب	١ د.ك
للأفراد في الوطن العربي	٢,٥ د.ك	وللطلاب	١,٥ د.ك
للأفراد في الدول الأخرى	١٥ دولاراً أمريكياً بالبريد الجوي		
للهيئات والمؤسسات	١٢ د.ك وفي الخارج ٤٠ دولاراً أمريكاً.		

توجه جميع المراسلات باسم رئيس التحرير على العنوان التالي :

المجلة التربوية ـ ص.ب ١٣٢٨١ كيفان ـ الرمز البريدي 71953 الكويت.
هاتف : ٤٨٣٠٢٦٨

The Arab Order and the Gulf Crisis

Ahmad Youssef Ahmad

The major concern of this paper is to analyze the Arab Order in its relationship to the Gulf crisis from a system perspective. It deals in particular with the Arab Order as a source of the crisis and examines the impact of the latter on that order.

The study considers several characteristics of the Arab Order as causes of the Gulf crisis. These are: the nature of the political borders between the Arab countries, the state of democracy within the ruling political systems, the maldistribution of population and wealth, the absence of effective mechanisms capable of resolving conflicts between the Arab countries and the Iraqi ambitions for leadership in the Arab World.

The impact of the crisis on the Arab Order is then discussed as it resulted in an unprecedented shatterness not only among the governments themselves but among the Arab masses as well.

Finally, the paper concludes with a discussion of the future of the Arab Order with a special emphasis being given to its foundation and potential development.

The Role of Arab Intelligenstia in the Gulf Crisis

Saad Eldine Ibrahim
Abd Al-Hamid S. Ibrahim

The paper explores the roles played by Arab intellectuals during the different stages of the Second Gulf crisis. It examines their influence on the justification, interpretation and direction of the ongoing events. More emphasis was assigned to those supporting the Iraqi invasion

The Economic Implications of the Second Gulf Crisis

Osman M. Osman

The direct economic cost of the Second Gulf War was estimated at approximately $450 billion. Such a figure does not include other indirect costs incured by the private sectors of the countries involved in the conflict. The aim of this paper is to analyze the economic implications of this crisis by examining first, the importance of oil as a strategic weapon to the development of the Arab countries and second, the prospects of cooperation and coordination among those countries. Two possible scenarios were formulated in light of the newly established World Order.

The Management of the Gulf Crisis

Mostafa Elwi

The study deals with the strategices and tactics utilized by both Iraq and the Allied countries in the management of the Second Gulf crisis. More specifically, it sheds some light on Iraq's escalation of the crisis and on the continuous attempts adopted by the Allied countries to secure an Iraqi withdrawak from Kuwait. Such attempts were based on the utilization of both peaceful tactics and an escalatory strategy of military deployment and confrontation.

A Survey of U.A.E. Students' Attitudes Towards the Gulf War

Jamal A. Al Sanad
Shamlan Y. Al Essa

The study is a field-survey of U.A.E. students' attitudes towards the Gulf war. More specifically, it is concerned with the students' self-perception and attitudes towards the role of the media and security arrangements in the Gulf. The findings revealed that a major shift in the students' attitudes from Arab nationalism towards Islam has taken place due to people's disappointment with Arab nationalism after the Iraqi invasion of Kuwait and to the already established positive attitudes towards Islam. Suggestions for further research and implications of this study were discussed.

Strategic perspectives of the Gulf Earth Quake

Ibrahim Shakib

This article deals with the strategic thinking of both waring factions in the Second Gulf crisis, namely Iraq and the Allied Forces under the leadership of the United States. The analysis provided is divided into three major sections: the first is concerned with the development of the U.S. strategy in the Middle East between 1945-1990; the second deals with the Iraqi Invasion of Kuwait. And the third tackles the major drawbacks of the Iraqi Invasion of Kuwait. The author concludes with a special reference to the Iraqi regime's miscalculations of two major events; one, the emergence of a New World order under the leadership of the U.S. and two, the consequences of the Malta conference which had put an end to the Cold War between the two major Super-powers.

البريد الجوي
BY AIR MAIL
PAR AVION

قسم الاشتراكات

مجلة العلوم الاجتماعية
ص. ب 27780 الصفاة
الكويت 13055 فاكسميلي 2549421

مجلة العلوم الاجتماعية

ص.ب: 27780 صفاة - الكويت 13055

قسيمة اشتراك

يرجى اعتماد اشتراكي في المجلة لمدة

☐ سنة واحدة ☐ سنتين ☐ ثلاث سنوات ☐ أربع سنوات

بعدد ( ) نسخة

ارفق طيه قيمة الاشتراك.................. نقدا/ شيك

☐ رجاء الاشعار بالاستلام و/أو ☐ ارسال الفاتورة

الاسم: ....

المهنة/ الوظيفة: ....

العنوان: ....

....

....

التاريخ / / التوقيع

مجلة الحقوق

مجلة فصلية أكاديمية محكّمة تعنى بنشر الأبحاث
والدراسات القانونية والشرعية
تصدر عن مجلس النشر العلمي ـ جامعة الكويت

رئيس التحرير
الدكتور مبارك عبدالعزيز النويبت

صدر العدد الأول في يناير ١٩٧٧

الإشتراكات

في الكويت : ديناران للأفراد ، وعشرون دينارا للمؤسسات
في الدول العربية : ثلاثة دنانير للأفراد ، وعشرون دينارا للمؤسسات
في الدول الأجنبية : ثلاثة دنانير ونصف للأفراد ، وعشرون دينارا للمؤسسات

المراسلات

توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان التالي:

مجلة الحقوق ـ جامعة الكويت
ص.ب : ٥٤٧٦ الصفاة 13055 الكويت
تلفون : ٤٨٤٦٨٤٣ / ٤٢٢٢ ـ فاكس : ٤٨٣٥٧٨٩

مجلة العلوم الاجتماعية في مجلدات

تعلن «مجلة العلوم الاجتماعية» عن توفر الأعداد السابقة من المجلة ضمن مجلدات أنيقة، يمكن الحصول عليها من قسم الاشتراكات مباشرة، أو بالكتابة الى المجلة على عنوانها التالي:

مجلة العلوم الاجتماعية

ص. ب: 27780 صفاة ـ الكويت 13055

فاكس 2549421

أو الاتصال تلفونياً لتأمينها على الهاتفين التاليين:

2549387 - 2549421

ثمن المجلد للمؤسسات: خمسة عشر ديناراً كويتياً أو ما يعادلها

ثمن المجلد للافراد: خمسة دنانير كويتية أو ما يعادلها

ثمن المجلد للطلاب: ثلاثة دنانير كويتية أو ما يعادلها

5. Fuller, Graham E. "Moscow and the Gulf War". **Foreign Affairs** 70, no. 3 (S/1991): 55-76.

6. Gerges, Fawaz A. "Regional Security After the Gulf Crisis: The American Role." **Journal of Palestine Studies** 20, no. 4 (Summer 1991): 55-68.

7. Hallaj, Muhammad. "Taking Sides: Palestinians and the Gulf Crisis". **Journal of Palestine Studies** 20, no. 3 (Spring 1991): 41-47.

8. Lesch, Ann M. "Palestinians in Kuwait". **Journal of Palestine Studies** 20, no. 4 (Summer 1991): 42-54.

9. North, David. "Imperialism after the Gulf War." **The Fourth International** 18, no. 1 (S/F 1991): 15-23.

10. ———. "War in the Persian Gulf: Perspectives and Tasks of the Fourth Internatioal". **The Fourth International** 18, no. 1 (S/F 1991): 81-93.

11. Perry, William J. "Desert Storm and Detterence". **Foreign Affairs** 70, no. 4 (Fall 1991): 66-82.

12. Rubinstein, Alvin Z. "New World Order or Hollow Victory." **Foreign Affairs** 70, no. 4 (Fall 1991): 53-65.

13. Segal, Jerome. "The Gulf War and the Israeli-Palestinian conflict." **World Policy Journal** 8, no. 2 (Spring 1991): 351-62.

14. Talbott, S. "Post-Victory Blues". **Foreign Affairs** 71, no. 1 (W/1992): 53-69.

15. Turner, Stansfield. "Intelligence for a New World Order". **Foreign Affairs** 70, no. 4 (Fall 1991): 150-66.

Abstract: Analyses use of the Council's powers and duties under the UN Charter during the 1990-91 Persian Gulf crisis.

17. "United Nations: Security Council resolution affirming earlier resolutions and setting forth terms of cease-fire" **International Legal Materials** 30 (My/1991): 846-57.

    Abstract: Affirming the 13 resolutions regarding Iraq's invasion and occupation of Kuwait.

18. "The United Nations after the Gulf War". **World Policy Journal** 8 (Summer/1991): 537-74.

    Abstract: Contends that the UN efforts could have been better used for prevention of the Iraqi aggression.

19. "United States: authorization for use of military force against Iraq resolution." **International Legal Materials** 30 (Mr/1991): 296-7.

    Abstract: Joint Resolution of Congress pursuant to UN Security Council Resolution 678 (1990) regarding the Iraqi invasion of Kuwait.

20. Vincent-Daviss, Diana; Popa, Radu. "The International Legal Implications of Iraq's Invasion of Kuwait: a research guide". **New York University Journal Law and Politics** 23 (Fall, 1990); 231-321.

    Abstract: Topically arranged and annoted bibliography.

21. White, N.D.; McCoubrey, H. "International Law and the use of force in the Gulf". **International Relations** 10 (N/1991): 347-73.

    Abstract: Means and methods of warfare and humanitarian issues; covers the period from the 1990 Iraqi invasion of Kuwait through the 1991 cease-fire and subsequent rebellion in Iraq.

....

1. Abed, George J. "The Palestinians and the Gulf Crisis". **Journal of Palestine Studies** 20, No. 2 (W/1991): 29-42.

2. Bundy, Mc George. "Nuclear Weapons and the Gulf". **Foreign Affairs** 70, no. 4 (Fall 1991): 83-94.

3. FinKelstein, Norman. "Reflections on Palestinian Attitudes During the Gulf War". **Journal of Palestine Studies** 21, no. 3 (Spring 1992): 54-70.

4. Freedman, Lawrence. "Order and Disorder in the New World." **Foreign Affairs** 71, no. 1 (W/1992): 20-37.

theater nuclear weapons. The force structure needs reconfiguration away from heavy positional forces for the garrisoning of NATO and toward more flexible and deployable forces. Manning of the new force structure should be shifted substantially to a higher percentage of reserve manning, with both active and reserve depending entirely on voluntary enlistment. Emphasis should remain on using high-technology and high-quality people to substitute for high numbers. The bloated Pentagon bureaucracy, last holdout of Stalinist organization, will continue to be a major obstacle to rational national security policy in the 1990s.

11. Lesch, Ann Mosely. "Contrasting Reactions to the Persian Gulf Crisis: Egypt, Syria, Jordan and the Palestinians". **Middle East Journal** 45 (w/1991): 30-50.

Abstract: Reactions to the invasion of Kuwait by Iraqi forces prior to the begining of hostilities in Jan. 1991

12. Lewis, Bernard. "The Middle East Crisis in Historical Perspective". (1990-91 Persian Gulf crisis and war) **American Scholar** 61 (W/1992) P 33.

Abstract: Iraq's invasion of Kuwait and the ensuing Persian Gulf war led to a surge of support for Saddam Hussein in the Arab and Muslim worlds. This phenomenon is examined from a broad historical perspective.

13. "L'invasion du Koweit: opinions arabes". **Maghreb Machrek** (O/D 1990): 5-125.

Abstract: Reactions to the Iraqi invasion of Kuwait in Arab countries prior to the armed conflict in Jan. 1991. Includes discussion of oil economics in the region.

14. Mendelson, M.H., Hulton, S.C. "The Iraq-Kuwait boundary: Legal Aspects". **Revue Belge de Droit International** 23, no. 2 (1990): 293-332.

Abstract: In light of Iraq's invasion of Kuwait; includes historical background on Kuwait's territorial definition.

15. Quigley, John. "The United States and the United Nations in the Persian Gulf War: new order or disorder?" **Cornell International Law Journal** 25 (W/1992): 1-49..

Abstract: Explores the legality of US and UN military actions in the context of Security Council Resolution 678.

16. Sabec, Christopher J. "The Security Council comes of age: An Analysis of the International Legal Response to the Iraqi Invasion of Kuwait", **Georgia Journal of International and Comparative Law** 21, no. 1 (1991): 63-122.

Abstract: Position of the Arab Maghreb Union on Iraq's invasion of Kuwait.

7. Jiro, Yamaguchi. "The Gulf War and the Transformation of Japanese Constitutional Politics". **Journal of Japanese Studies** 18, no. 1 (W/1992) p. 155.

   Abstract: The Iraqi invasion of Kuwait was an action that Japan could not ignore, as Japan had aligned itself more closely than ever with the US. the political ramifications of this have been significant, as Japan's constitution specifically calls for an avoidance of war and a downplaying of any military role.

8. Khalidi, Walid. "The gulf Crisis: Origins and Consequences." **Journal of Palestine Studies** 20, no. 2 (W/1991): 5-28.

   Abstract: An overview of the Persian Gulf crisis, & an analysis of Iraq's reasons for the invasion of Kuwait. Following an explanation of the Arab world's support of Saddam Hussein, despite his aggression against Kuwait, potential scenarios for development of the crisis are discussed. It is argued that US-Iraq conflict should be depersonalized, & that the trend toward maintenance of global security exhibited by the UN's active intervention should be strengthened & carried to other parts of the world. Suggestions for a peaceful resolution are proposed, including restoration of Kuwaiti sovereignty, Iraq's complete withdrawal from Kuwait & return of stolen Kuwaiti assets, & preservation of integrity on the part of Iraq. It is argued that the sanctions against Iraq should be maintained & tightened as an effective, though time-limited, alternative to war. I. Shagrir.

9. Klay Kieh, George. "Western Imperialism in the Middle East: the case of the United States' military intervention in the Persian Gulf". **Arab Studies Quarterly** 14, no. 1 (W/1992): 1-16.

   Abstract: Examines how historically the Western powers used intervention as an instrument to protect and serve their national interest in the Middle East. provides a case study on US intervention in the Gulf which was motivated by political and economic domestic pressures as well as global considerations.

10. Lehman, John. "US Defense Policy Options: the 1990s and beyond." **Annals of the American Academy of Political and Social Science** 517 (Sep. 1991) p. 193

    Abstract: The sudden collapse of the Warsaw Pact and of communism has thrust the United States into an entirely new era without the comforts of a neat bipolar balance of power. Just as the debate got under way on the shape of the new world structure, the invasion of Kuwait by Iraq and the resulting war demonstrated that the post-Cold War world will be not very different from the pre-Cold War world. American national security strategy needs major overhaul, with substantial reduction in numbers of strategic and

Periodicals

1. "The Arab World and the Gulf War". **Arab Studies Quarterly** 13, (W/S 1991): 1-35.

   Abstract: Commentary and policy analysis following the 1990 Iraqi invasion of Kuwait. Topics include the US, Iraq, Kuwait, Israel, Jordan and the Palestinians.

2. Beres, Louis R. "After the Gulf War: prosecuting Iraqi crimes under the rule of law". **Vanderbilt Journal of Transnational law** 24, no. 3 (1991): 487-503.

   Abstract: Examines the history and problems of enforcing antigenocide regimes and considers US obligations to prosecute Iraqi war criminals. Discusses the Genocide Convention, the UN Charter, and the validity of natural law vis-a-vis international law.

3. Elliot, Kathryn S. "The New World Order and the Right of Self-Defense in the United Nations Charter". **Hastings International and Comparative Law Review** 15 (Fall 1991): 55-81.

   Abstract: Argues that the US and Great Britain incorrectly interpreted Article 51 following the Iraqi invasion of Kuwait.

4. Freedman, Lawrence; Karsh, Efraim. "How Kuwait was Won: Strategy in the Gulf War." **International Security** 16 (Fall 1991): 5-41.

   Abstract: Examines the opportunities and objectives of the US-led coalition and Iraq, in the context of domestic and international politics.

5. Ghabra, Shafeeq. "The Iraqi Occupation of Kuwait: An Eyewitness Account". **Journal of Palestine Studies** 20, no. 2 (W/1991): 112-125.

   Abstract: The personal experiences of a political science professor of Palestinian origin under the Iraqi occupation of Kuwait, from the invasion of 2 Aug 1990 through the author's departure in Oct 1990, are recounted, describing the invasion itself, attempts at resistance by the unprepared Kuwaiti army, & the realities created by the invasion-shortage of food, absence of news, & lack of personal security. It is contended that the Iraqis consciously attempted to create an atmosphere of anarchy. The account follows themes, not chronology, & describes the formation of the Kuwaiti resistance movement, the Iraqis' unleashed offensive against Kuwaiti society, & the tensions between Palestinians & Kuwaitis.

6. Gherari, Habib. "L'Union du Maghreb Arabe face a 'L'invasion du koweit." **Revue Juridique et Pollitique** 45 (O/D 1991): 312-20.

Abstract: An attempt to show how Saddam grew to become a menace, and how many misunderstood him. Major incidents in Saddam's life are documented.

6. Karsh, Efraim; Rautsi: Inari, **Saddam Hussein: a Political Biography.** London: Macmillan, 1991, 307 p.

Abstract: Analyzes Saddam Hussein's actions and motives in historical, political, and personal contexts, from his rise to power in the Iraqi Ba'th party through the Persian Gulf war and his invasion of Kuwait.

7. Kodmani-Darwish, B.; Chartouni - Dubarry, May. **Golfe et Moyen Orient: les conflits.** 1991, 154 p.

Abstract: Deciding factors in the 1991 Persian Gulf war, position of superpowers and regional actors, US and Iraqi strategies, and regional and international implications.

8. Sciolino, Elaine. **The Outlaw State: Saddam Hussein's Quest for power and the Gulf Crisis.** New York: John Wiley & Sons Inc., 1991, 320 p.

Abstract: Domestic, regional, and international impact of the Saddam dictatorship in Iraq, since 1979. The author shows how Saddam's consolidation of power in Iraq over more than two decades was a preparation for his adventure into Kuwait and his decision to wage war against much of the world.

9. United States. **The Persian Gulf Crisis: Relevant Documents, Correspondence, Reports.** Washington DC: House Commission on Foreign Affairs, 1991, 259 p.

Abstract: US response to the Iraqi invasion of Kuwait, congressional debate on war powers and authorization of the use of force, economic sanctions, and other issues.

10. United States. **Crisis in the Persian Gulf: Sanctions, Diplomacy and War.** Washington DC.: House Commission on Armed Forces, 1991, 920 p.

Abstract: Examines sanctions, war, and diplomacy as viable options in dealing with Iraq's invasion of Kuwait with some focus on Saddam Hussein.

Bibliography on the Second Gulf Crisis

Books:

1. Bulloch, John; Morris, Harvey. **Saddam's War: the Origins of the Kuwait Conflict and the International Response.** 1991, 194 p.

    Abstract: Nature and aspirations of Saddam Hussein, from his rise to power within the Ba'th party, to the August 1990 invasion of Kuwait.

2. Darwish, Adel; Gregory, Alexander, **Unholy Babylon: The Secret history of Saddam's War.** New York: St. Martin's Press, 1991, 335 p.

    Abstract: Dicloses a multitude of startling facts about the role of the West in Saddam's war, and how the it overlooked his expansionist ambitions and ignore intelligence reports on intention to invade Kuwait.

3. Doran, Charles F.; Buck, Stephen W. **The Gulf, Energy, and Global Security: Political and Economic Issues.** London: Lynne Rienner, 1991, 234 p.

    Abstract: Reveals the deliberations of a conference that was hosted in Washington D.C. in April 1990 by the Middle East Institute and the Johns Hopkins University School of Advanced International Studies. The purpose of the conference was to formulate and analyze (1) more and less likely courses of political and economic development for each of the nations bordering on the Gulf and (2) the probable interactions among themselves, the United States, and other leading actors. Policy options about the security situation in the Gulf during the 1990s were formally presented to the Washington policy community several months prior to the crisis.

4. Dunnigan, James F.; Bay, Austin. **From Shield to Storm: High-Tech weapons, Military Strategy, and coalition warfare in the Persian Gulf.** 1992, 512 p.

    Abstract: Background, interests, motives, and miscalculations of all parties following the Iraqi invasion of Kuwait; planning, deployment, and conduct of UN allied nations armed forces during Operations Desert Shield and Desert Storm. Covers orders of battle, tables of organization and equipment, air, naval, and land military operations, strategy and tactics, including US Airland battle doctrine, and press coverage.

5. Henderson, Simon. **Instant Empire: Saddam Hussein's Ambition for Iraq.** San Francisco: Mercury House, 1991, 271 p.

Contents

Vol. 19 No. 3/4 Autumn-Winter 1991

ARTICLES

1. **Ahmad Youssef Ahmad**
   The Arab Order and the Gulf Crisis 6

2. **Saad Eldine Ibrahim & Abd Al-Hamid S. Ibrahim**
   The Role of Arab Intellectuals in the Gulf Crisis.............................. 29

3. **Osman Mohammad Osman**
   The Economic Implications of the Second Gulf War 51

4. **Mostafa Alwi**
   The Management of the Gulf Crisis 69

5. **Jamal Sanad Al-Suweidi & Shamlan Youssef Al-Essa**
   U.A.E. University Students' Attitudes Towards the Gulf Crisis 107

6. **Ibrahim Shakib**
   Strategic Perspectives of the Gulf Earthquake.............................. 135

DISCUSSION

Shafeeq Nazem Al-Ghabra
A Critique of Arab Political Discourse
during the Iraqi Occupation of Kuwait 171

BOOK REVIEW

1. **Kuwait Under Occupation**
   Mohammad Abd Al-Hadi Jamal
   Reviewed by: Mohammad H. Ghuloom..189

2. **The Iraqi Invasion of Kuwait in the Historical Balance Abd Al-Azim Ramadan**
   Reviewed by: Abd Al-Rahman A. Al-Mughni 203

3. **Desert Storm**
   Eric Laurent
   Translated by: Mounira Asmar
   Reviewed by: Abdallah Al-Enzi.. 213

4. **The Gulf War**
   Pierre Salinger & Eric Laurent
   Reviewed by: Murdi Al Khalidi **222**

Gulf War Bibliograpy (in English).. 248
ABSTRACTS 235

4 - Tables should be clear and typewritten on separate sheets of paper. Figures and other illustrative material must be in camera ready form. Both tables and figures should have captions, and their sources, if any, should be listed. Tables and figures should be numbered and grouped at the end of the article, and their placement in the text should be clearly indicated.

5 - References to source material are to be included in the text by using the Harvard (author/date) system. Examples: (Smith, 1970); (Smith & Jones, 1975) for dual authorship; (Smith, 1974) for two references; (Jones, 1977: 58-59) for direct quotes, which require pagination. Notes should be kept to a minimum and are referred to in numerical order throughout the text, and the numbers shown as superscript. Notes and references should be listed as separate sections at the end of the article.

Examples:

Hirschi, T.

1983 "Crime and the Family." pp. 53-69 in J. Wilsone (Ed.), Crime and Public Policy. San Francisco: Institute for Contemporary Studies.

Kalmuss, D.

1984 "The Intergenerational Transmission of Marital Aggression." Journal of Marriage and the Family 46: 11-19.

Quinney, R.

1979 Criminology. Boston: Little Brown & Co.

6 - The editor reserves the right to copyedit all articles accepted for publication. Authors will review their copyedited manuscripts only if substantive changes have been made.

7 - Authors of articles receive ten free offprints and a copy of the journal issue in which their contribution appears. Authors of other types of contribution receive a complimentary copy of the relevant journal issue.

8 - Acknowledgement of receipt will be sent to the author. Manuscripts will not be returned to authors.

9 - All contributions and correspondence should be addressed to the Editor, Journal of Social Sciences, Kuwait University, P.O.Box 2778 Safat, 13055 Safat Kuwait.

Instructions to Authors

1 - The Journal publishes original research papers in both Arabic and English in the fields of sociology, social psychology, social anthropology, economics, political science and cultural geography. Submission of a paper is taken to imply that it has not been previously published, or is not being considered for publication elsewhere. All papers which are considered appropriate for JSS are sent out anonymously to referees, after which the Journal will inform the author of the possibility of publication. The Journal is entitled to request for modifications to be made to the paper.

2 - The Journal welcomes book reviews in Arabic. The book to be reviewed should have been published within the last three years. The review should not exceed 10 pages of A4, typed in double spacing. The full title, author, number of pages, publisher, place and date of publication, and price should be quoted. There are no footnotes, and any reference should be incorporated in the text.

3 - The Journal will also publish academic discussions in Arabic of articles published in this journal or elsewhere, as well as reports of ongoing research. Reports about academic conferences and symposia in all fields of the social sciences are also welcome.

4 - The Journal welcomes Arabic summaries of dissertations which have been accepted toward higher degrees in the social sciences, provided that the summary is prepared by the author himself.

Manuscript Preparation

1 - Articles should not exceed 40 pages (about 10,000 words). Manuscripts should be typed on A4 paper on one side of the paper only with generous margins. All typing (text, references, foot-notes, tables) is to be doublespaced. Contributions should follow the style of the Journal as closely as possible.

2 - Authors must include an English abstract of between 150 to 200 words summarizing the paper.

3 - The cover page should contain the title of the paper, the author's full name and current address, and the name of the institute with which the author is affiliated. It should also indicate if the paper has been presented at a conference, and if there were sources of financial assistance for the research.

JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

Abbreviated: JSS

Published by Academic Publication Council, Kuwait University

An Academic Quarterly Publishing Research in Political Science, Economics, Sociology, Social Psychology, Social Anthropology and Cultural Geography.

Vol. 19 - No. 3/4 Autumn - Winter 1991

EDITOR:
FAHED THAKEB AL-THAKEB

BOOK REVIEWS:
HASSAN RAMEZ HAMMOUD

EDITORIAL BOARD:
AHMAD A. SALAMA
AMR MOHIE-ELDIN
FAHED T. AL-THAKEB
HASSA M. AL-BAHAR
ISMAIL S. MAKLED
MOHAMMAD S. AL-SABAH

Address all correspondence to the Editor
Journal of the Social Sciences
Kuwait University, P.O. Box 27780 Safat, 13055 Safat Kuwait
Tel. 2549387, 2549421, Fax: 2549421

Price per issue

Kuwait (KD 0.500), Saudi Arabia (Rs 10), Qatar (Rs 10), Emirates (Dh 10), Bahrain (BD 1), Oman (Rs 1), Lebanon (LL 2000), Jordan (Fs 750), Tunis (D 1.5), Algeria (15 AD), S. Yemen (Fs 600), Libya (D 2), Egypt (E 5), Sudan (S 1.5), Syria (S 50), N. Yemen (15 Rs), Morocco (MD 20), UK (1)

Subscriptions

	One year	Two years	Three years	Four years
Individuals: Kuwait	KD 2	KD 4	KD 5.5	KD 7
Arab countries	KD 2.5	KD 4.5	KD 6.5	KD 8
Other countries	US$ 15	US$ 30	US$ 40	US$ 50
Institutions:				
Arab countries	KD 15	KD 25	KD 40	KD 50
Other countries	US$ 60	US$ 110	US$ 150	US$ 180

Payment for individual subscriptions should be made in advance:

1) by cheque drawn on a Kuwaiti bank to Journal of Social Sciences,

2) or by bank transfer to Journal of Social Sciences,

Account No. 07101685, Gulf Bank (Adeliya Branch).

Subscription price includes airmail postage. A subscription to more than one one year entitles you to a complementary special issues.

Back Issues and Bound Volumes of JSS

Back issues of JSS are available as single copies or as bound volumes, on request from:

Journal of the Social Sciences
P.O. Box 27780 Safat
Kuwait 13055
(Telephone: 2549387, Fax: 2549421)

The price of each bound volume not including postate is: for institutions KD 15 (US$ 60); for invididuals KD 5 (US$ 20); and for students KD 3 (US$ 12).

JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

Published by Academic Publication Council - Kuwait University

Vol. 19 - No. 3/4 Autumn/Winter 1991